



المملكة الأردنية الهاشمية
THE HASHEMITE KINGDOM
OF JORDAN

التقرير الوطني الثاني لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة NEW URBAN AGENDA 2025



حزيران 2025

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: 2025/7/3414 Deposit No.:

بيانات الفهرسة الأولية للكتاب:

عنوان الكتاب: التقرير الوطني الثاني لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة
اعداد / هيئة: الأردن، المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري
بيانات النشر: عمان، المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، 2025
الوصف المادي: 197 صفحة
رقم التصنيف: 352.16
الواصفات: /التخطيط الحضري//التنمية الحضرية//الإدارة العامة//الأردن/
الطبعة: الطبعة الأولى

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه
ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية.



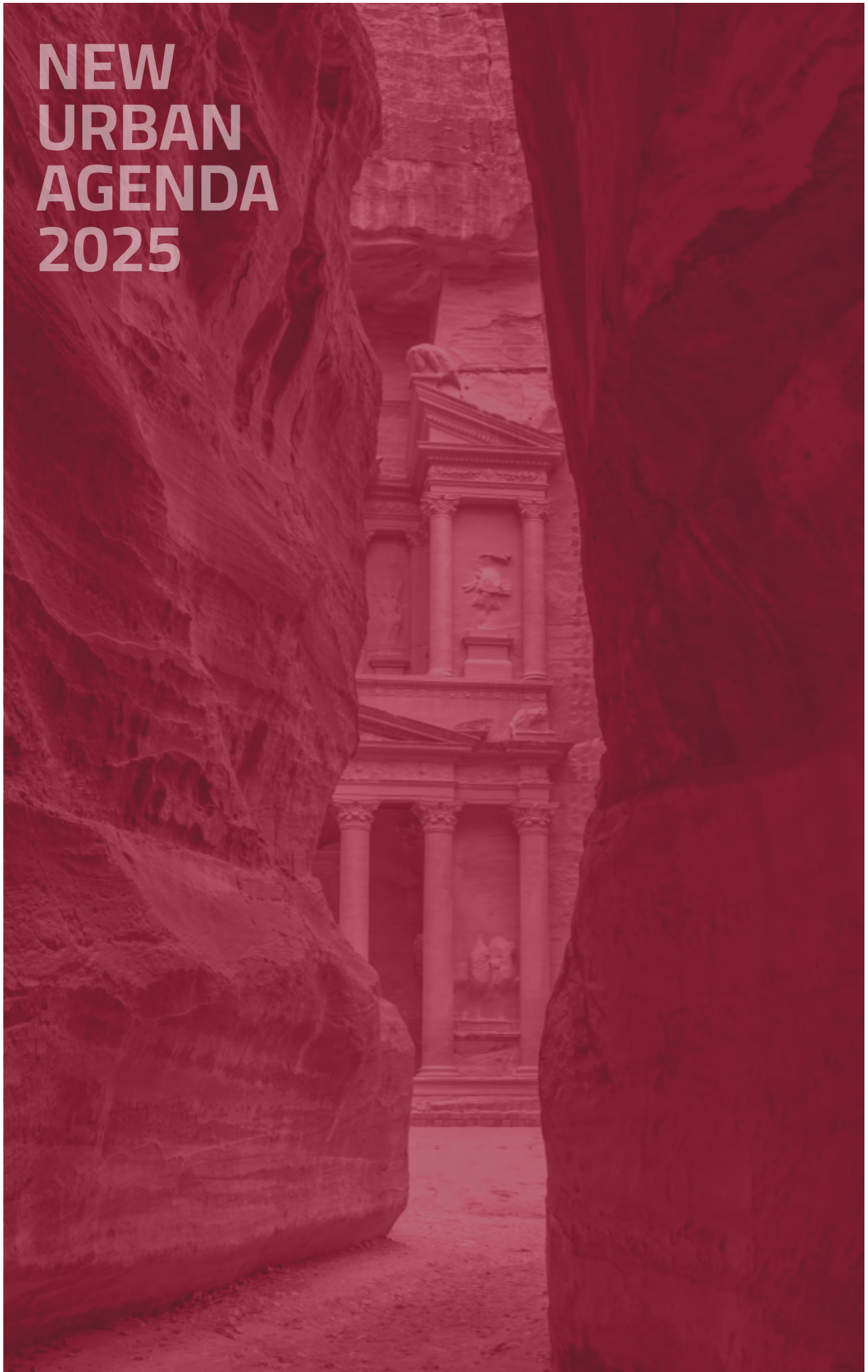


حضرة صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم



حضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد
الأمير الحسين بن عبد الله الثاني المعظم

NEW URBAN AGENDA 2025



فهرس المحتويات

المقدمة	15
المؤشرات الرئيسية للمملكة الأردنية الهاشمية	18
الملخص التنفيذي	19
الإطار المؤسسي لإعداد التقرير الوطني الطوعي الثاني	23

1. الالتزامات التحويلية للتنمية الحضرية المستدامة	27
1.1. التنمية الحضرية المستدامة من أجل الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر.	28
1.1.1 الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر.	28
1.1.1.1 القضاء على الفقر بجميع أشكاله.	28
2.1.1.1 الحد من عدم المساواة في المناطق الحضرية من خلال تعزيز تقاسم الفرص والمنافع على قدم المساواة.	42
3.1.1.1 تعزيز الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة (النساء، كبار السن، الشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، اللاجئين).	44
4.1.1.1 ضمان الوصول إلى الأماكن العامة بما في ذلك الشوارع والأرصفة وممرات ركوب الدراجات.	55
2.1.1 الحصول على سكن لائق وكاف.	60
1.2.1.1 ضمان الحصول على سكن لائق ميسور التكلفة.	60
2.2.1.1 ضمان الوصول إلى خيارات تمويل الإسكان المستدام.	69
3.2.1.1 دعم أمن الحيازة.	74
4.2.1.1 إنشاء برامج للنهوض بالإحياء غير الرسمية " الأحياء الفقيرة".	77
5.2.1.1 دمج الإسكان في خطط التنمية الحضرية.	80
3.1.1 الوصول إلى الخدمات الأساسية.	82
1.3.1.1 الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي والتخلص من النفايات الصلبة.	85
2.3.1.1 ضمان الوصول إلى نظام نقل عام آمن وفعال.	93
3.3.1.1 توفير الوصول إلى الطاقة المتجددة الحديثة.	101
4.3.1.1 الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	107
2.1 الازدهار الحضري المستدام والشامل وتوفير الفرص للجميع.	111
1.2.1 الاقتصاد الحضري الشامل.	111
1.1.2.1 تعزيز العمالة المنتجة للجميع شاملة الشباب.	111
2.1.2.1 دعم الاقتصاد غير الرسمي.	117
3.1.2.1 دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	120
4.1.2.1 تعزيز بيئة تمكينية وعادلة ومسؤولة للأعمال والابتكار.	124
2.2.1 الازدهار الحضري المستدام.	126
1.2.2.1 دعم وتنويع الاقتصاد الحضري وتعزيز الصناعات الثقافية والابداعية.	126
2.2.2.1 تطوير المهارات التقنية ومهارة قيادة الأعمال من أجل الازدهار في الاقتصاد الحضري الحديث.	129
3.2.2.1 تطوير الروابط الحضرية الريفية لتعزيز الإنتاجية.	134

3.1. التنمية الحضرية المرنة والمستدامة بيئياً.	140
1.3.1 القدرة على الصمود والمرونة وتكيف المدن والمستوطنات البشرية.	140
1.1.3.1 معالجة الزحف العمراني وفقدان التنوع البيولوجي الناتج عنه (الحد من النمو الحضري العشوائي وتدهور التنوع الحيوي الناتج عن ذلك).	140
2.1.3.1 تطبيق إجراءات التخفيف والتكيف مع تغير المناخ.	142
3.1.3.1 تطوير أنظمة للحد من آثار الكوارث الطبيعية والاصطناعية.	147
4.1.3.1 بناء المرونة الحضرية من خلال جودة البنية التحتية والتخطيط المكاني الجيد.	150
2.3.1 الإدارة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.	152
1.2.3.1 تنفيذ الإدارة السليمة بيئياً لموارد المياه والمناطق الحضرية الساحلية.	152
2.2.3.1 تعزيز الحفاظ على الموارد وتقليل النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها.	155
3.2.3.1 اعتماد نهج المدينة الذكية الذي يعزز الرقمنة والطاقة النظيفة والتقنيات.	157
2. التنفيذ الفعال	161
1.2. بناء هيكل الحوكمة الحضرية: إنشاء إطار داعم.	162
1.1.2 تعزيز اللامركزية لتمكين الحكومات المحلية من الاضطلاع بالمسؤوليات الموكلة لها.	162
2.1.2 الأطر القانونية والسياسية لتعزيز قدرة الحكومات على تنفيذ السياسات الحضرية.	164
3.1.2 تعزيز المشاركة الكاملة للمرأة في جميع مجالات ومستويات صنع القرار.	166
2.2. تخطيط وإدارة التنمية العمرانية المكانية.	174
1.2.2 تنفيذ سياسات التنمية الأرضية (الإقليمية والمحلية) المتكاملة والمتوازنة.	174
2.2.2 تضمين الثقافة كمكوّن ذي أولوية في التخطيط الحضري.	176
3.2. وسائل التنفيذ.	179
1.3.2 تعبئة الموارد المالية.	179
1.1.3.2 وضع أطر التمويل لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على جميع مستويات الحكومة.	179
2.1.3.2 تحريك الموارد الداخلية للتمويل والتوسع في العوائد ومصادر الدخل للحكومات المحلية.	179
3.1.3.2 حشد مؤسسات (بنوك تنمية، صناديق تمويل تنمية محلية) للتمويل الحضري.	181
2.3.2 تنمية القدرات.	184
1.2.3.2 تنفيذ برامج تنمية القدرات كمدخل فعال ومتعدد الجوانب لصياغة وتنفيذ وإدارة وتقييم سياسات التنمية الحضرية.	184
3.3.2 تكنولوجيا المعلومات والابتكار.	187
1.3.3.2 تطوير بيانات ومنصات رقمية سهلة الاستخدام وتشاركية للبيانات من خلال أدوات الحكومة الإلكترونية والحكومة الرقمية.	187
2.3.3.2 دعم وتقوية جميع المستويات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في عملية جمع وتصنيف وتحليل البيانات.	191
3. المتابعة والمراجعة	195
1.3. المتابعة والمراجعة.	196

فهرس الأشكال

الشكل رقم (1): نسب وخطوط الفقر للفترة (1997-2017).	29
الشكل رقم (2): أعداد المنتفعين من برامج التدريب والتشغيل في صندوق المعونة الوطنية للفترة (2019-2024).	34
الشكل رقم (3): أعداد المنتفعين من بعض البرامج صندوق المعونة الوطنية للفترة (2022-2024).	34
الشكل رقم (4): نسبة الأسر المنتفعة من صندوق المعونة الوطنية للفترة (2019-2024).	35
الشكل رقم (5): عدد الأسر المستفيدة من صندوق الزكاة في الفترة (2019-2024).	36
الشكل رقم (6): عدد جلسات الارشاد المهني للباحثين عن العمل الجماعية والمعمقة في مشروع رفع قدرات المرشدين المهنيين للشباب من طلبة الجامعات للفترة (2019-2024).	38
الشكل رقم (7): عدد الفروع التي باشرت العمل في مشروع إنشاء الفروع الانتاجية في المحافظات (المناطق الفقيرة) للفترة (2019-2024).	38
الشكل رقم (8): نسبة المستفيدين من مختلف البرامج التمويلية والمبالغ الممنوحة للمشاريع الممولة في جميع مناطق البادية الأردنية حسب الجنس للفترة (2019-2024).	40
الشكل رقم (9): نسبة وعدد المستفيدين برنامج تمويل الأقساط الجامعية للفترة (2019-2024).	40
الشكل رقم (10): معامل جيني لمؤشر الرفاه حسب المحافظات لعام 2023.	42
الشكل رقم (11): نسب المشاركة السياسية للنساء في الأردن للفترة (2019-2024).	46
الشكل رقم (12): التمكين الاقتصادي والمشاركة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة - عدد المشتغلين من الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة (2019-2024).	53
الشكل رقم (13): مجموع أطوال الطرق (كم) حسب الأقاليم لعام 2024.	55
الشكل رقم (14): أعداد الحوادث في محافظات المملكة لعام 2024.	56
الشكل رقم (15): نسبة توزيع المساكن حسب المحافظات لعام 2015.	61
الشكل رقم (16): عدد الشقق المباعة حسب المساحة خلال الفترة (2019-2024).	61
الشكل رقم (17): مشاريع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري التي تم تخطيطها خلال الفترة (2019-2024).	63
الشكل رقم (18): مشاريع المؤسسة تم تصميمها وتخطيطها وفق معايير الاستدامة خلال الفترة (2019-2024).	64
الشكل رقم (19): عدد القطع المباعة في مشاريع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري خلال الفترة (2019-2024).	65
الشكل رقم (20): عدد قطع الأراضي السكنية والتجارية والخدمات العامة المفردة في مشاريع المؤسسة خلال الفترة (2019-2024).	65
الشكل رقم (21): عدد من مشاريع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.	66

الشكل رقم (22): عدد الأسر المستفيدة من برامج وزارة التنمية الاجتماعية للفترة (2019-2024).	67
الشكل رقم (23): مشروع الأسر العفيفة في جرش وعجلون.	67
الشكل رقم (24): إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات/ قروض سكنية - أفراد وقطاع الإسكان (مليون دينار) للفترة (2019-2024).	70
الشكل رقم (25): مشروع مبادرة ملكية/ مشروع الملاحة قبل التنفيذ.	70
الشكل رقم (26): مشروع مبادرة ملكية/ مشروع الملاحة أثناء التنفيذ.	71
الشكل رقم (27): مشروع مبادرة ملكية/ مشروع الملاحة بعد التنفيذ.	71
الشكل رقم (28): الانفاق الحكومي/ وزارات على قطاع البنية التحتية/ تنمية الإسكان والانفاق على الإسكان ومرافق المجتمع للفترة (2019-2023).	72
الشكل رقم (29): نسبة الإناث الاردنيات اللاتي يرأسن أسرهن للفترة (2019-2023).	74
الشكل رقم (30): مشاريع التطوير لأمانة عمان الكبرى للفترة (2021-2024).	77
الشكل رقم (31): ملخص تأهيل مساكن الفقراء في المخيمات عن الفترة (2019-2024).	79
الشكل رقم (32): المشاريع المنفذة من دائرة الشؤون الفلسطينية للفترة (2022-2024).	79
الشكل رقم (33): أعداد المدارس للفترة (2019-2023).	82
الشكل رقم (34): أعداد المستشفيات والمراكز الصحية للفترة (2019-2023).	83
الشكل رقم (35): نسبة تغطية السكان بمياه الشرب.	86
الشكل رقم (36): كميات النفايات الصلبة المتولدة في المملكة للعامين 2020، 2022.	90
الشكل رقم (37): الانفاق الحكومي على قطاع البنية التحتية/ تصريف النفايات ومياه الصرف الصحي وامدادات المياه وتخفيف التلوث للفترة (2019-2023).	92
الشكل رقم (38): الإنفاق الحكومي لقطاع البنية التحتية / النقل - للفترة (2019-2023).	95
الشكل رقم (39): شارع الجامعة الأردنية/ خط الباص السريع.	95
الشكل رقم (40): جسر عبدون/ خط الباص السريع.	97
الشكل رقم (41): عدد المركبات المسجلة، عدد الحوادث التي نتج عنها إصابات بشرية، المجموع الكلي للوفيات الناتجة عن حوادث السير في المملكة للفترة (2021-2023).	98
الشكل رقم (42): المشاريع التي تعمل عليها هيئة تنظيم قطاع الطاقة وما تم انجازه.	103
الشكل رقم (43): نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة الكلي للفترة (2019-2023).	106
الشكل رقم (44): نسبة انتشار الإنترنت حسب المحافظة للفترة (2019-2024).	109
الشكل رقم (45): حجم الانفاق الحكومي لقطاع البنية التحتية/ الاتصالات للفترة (2019-2023).	110
الشكل رقم (46): المبالغ الممنوحة للمشاريع الممولة في جميع مناطق البادية الأردنية لكلا الجنسين للفترة (2019-2024).	112
الشكل رقم (47): أعداد الملتحقين في البرامج التدريبية من فئة الشباب الذكور والإناث في معاهد مؤسسة التدريب المهني للفترة (2022-2024).	114
الشكل رقم (48): عدد ونسبة المؤمن عليهم في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي للأعوام (2022-2023).	119
الشكل رقم (49): اعداد قوة العمل (مشتغلون ومتعطلون).	120

الشكل رقم (50): مساحة الأراضي المستصلحة (دونم) للفترة (2019-2024).	139
الشكل رقم (51): خارطة الحساسية البيئية المقترحة لعام 2023.	140
الشكل رقم (52): خارطة طوارئ فيضانات الشوارع لعام 2022.	148
الشكل رقم (53): كمية المياه الموجودة في وادي الاردن للفترة (2019-2024).	154
الشكل رقم (54): نسبة النساء في المناصب القيادية للفترة (2019-2024).	168
الشكل رقم (55): نسبة المشتغلات التي يعملن لحسابهن الخاص للفترة (2019-2024).	169
الشكل رقم (56): نسبة الإناث الأردنيات اللاتي أعمارهن (15) سنة فأكثر المشتغلات والمستخدمات بأجر واللاتي يعملن لحسابهن الخاص من مجموع المشتغلات للفترة (2019-2023).	170
الشكل رقم (57): معدلات البطالة حسب الجنس للفترة (2019-2023).	171
الشكل رقم (58): نسبة المشاركة الاقتصادية للأردنيات اللاتي أعمارهن (15) سنة فأكثر للفترة (2019-2023).	172
الشكل رقم (59): نسبة المناصب القيادية للمرأة لعام 2023.	173

فهرس الجداول

الجدول رقم (1): النمط الزراعي/ مشروع التحالفات الزراعية - لعام 2024.	30
الجدول رقم (2): مشروع زيادة دخل الأسر الريفية والفقيرة لعام 2024.	31
الجدول رقم (3): المهرجانات الريفية لعام 2024.	31
الجدول رقم (4): المعارض الريفية لعام 2024.	31
الجدول رقم (5): استصلاح الاراضي لعام 2024.	32
الجدول رقم (6): أعداد الأسر المنتفعة من برامج صندوق المعونة الوطنية للفترة (2019-2024).	33
الجدول رقم (7): مبادرات وزارة العمل في الفترة (2019-2024).	37
الجدول رقم (8): الجهود الوطنية لوزارة العمل للفترة (2019-2024).	50
الجدول رقم (9): مؤشرات عمل المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة (2019-2024).	51
الجدول رقم (10): نسبة طول الطرق التي تحتوي على أرصفة مخصصة للمشاة (باستثناء الطرق السريعة).	56
الجدول رقم (11): مبادرات حدائق الملك عبد الله الثاني بن الحسين لعام 2025.	57
الجدول رقم (12): مبادرات حدائق الحسين للفترة (2025-2027).	57
الجدول رقم (13): مشروع حديقة الملكة رانيا.	58

الجدول رقم (14): مشاريع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري المنفذة خلال الفترة (2019-2024) وقيد التنفيذ للعام 2025.	64
الجدول رقم (15): توزيع مساحات المشاريع المدققة من قبل نقابة المهندسين حسب نوع البناء بالآلاف م ² للفترة (2019-2024) شاملاً معاملات إعادة التدقيق وإعادة التصديق.	68
الجدول رقم (16): التمكين الاقتصادي للفترة (2019-2023).	75
الجدول رقم (17): مشاريع المبادرات الملكية للفترة (2019-2024).	78
الجدول رقم (18): مشاريع السدود التي تم انشائها خلال الفترة (2017-2024).	86
الجدول رقم (19): أبرز الإنجازات للمبادرات والأولويات المكلفة بها وزارة النقل ضمن البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي.	96
الجدول رقم (20): الإجراءات في مجال الحصول على الطاقة المتجددة الحديثة.	104
الجدول رقم (21): مشاريع محطات توليد الكهرباء الكبرى باستخدام الخلايا الشمسية.	105
الجدول رقم (22): مشاريع محطات توليد الكهرباء الصغرى باستخدام الخلايا الشمسية.	105
الجدول رقم (23): مشاريع تحسين الطاقة واستبدال وحدات الإنارة التقليدية في شوارع البلديات بوحدات LED.	106
الجدول رقم (24): أهم مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد على مستوى المملكة للفترة (2019-2024).	108
الجدول رقم (25): بيانات المشروع الزراعي للفترة (2022-2024).	113
الجدول رقم (26): إنجازات برنامج المنح الصغيرة بشكل تراكمي حتى نهاية عام 2024.	123
الجدول رقم (27): برامج دعم المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية لعام 2022.	137
الجدول رقم (28): برامج دعم المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية لعام 2023.	138
الجدول رقم (29): برامج دعم المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية لعام 2024.	138
الجدول رقم (30): المعدلات السنوية للجسيمات PM10 للفترة (2019-2024).	143
الجدول رقم (31): (المعدلات السنوية للجسيمات PM2.5) للفترة (2019-2024).	144

فهرس المؤشرات

مؤشرات القضاء على الفقر 2017/2018.	41
مؤشرات الحد من عدم المساواة في المناطق الحضرية من خلال تعزيز تقاسم الفرص والمنافع على قدم المساواة.	43
مؤشرات تعزيز الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة.	54

مؤشرات ضمان الوصول إلى الأماكن العامة بما في ذلك الشوارع والأرصفة وممرات ركوب الدراجات.	59
مؤشرات ضمان الحصول على سكن لائق ميسور التكلفة.	68
مؤشرات ضمان الوصول إلى خيارات تمويل الإسكان المستدام.	73
مؤشرات دعم أمن الحياة.	76
مؤشرات وضع برامج للنهوض بالأحياء الفقيرة والعشوائيات.	80
مؤشر دمج الإسكان في خطط التنمية الحضرية.	81
مؤشرات الحصول على مياه الشرب المأمونة، والصرف الصحي والتخلص من النفايات الصلبة.	92
مؤشرات ضمان الوصول إلى نظام نقل عام آمن وفعال.	100
مؤشرات توفير الوصول إلى الطاقة المتجددة الحديثة.	107
مؤشرات الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	110
مؤشرات تعزيز العمالة المنتجة للجميع شاملة الشباب.	117
مؤشرات دعم الاقتصاد غير الرسمي.	119
مؤشر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	123
مؤشر تعزيز بيئة تمكينية وعادلة ومسؤولة للأعمال والابتكار.	125
مؤشر تنويع الاقتصاد الحضري وتعزيز الصناعات الثقافية والابداعية.	128
مؤشرات تطوير المهارات التقنية ومهارة ريادة الأعمال من أجل الازدهار في الاقتصاد الحضري الحديث.	134
مؤشر تقليل الزحف العمراني وفقدان التنوع البيولوجي.	141
مؤشرات اجراءات التخفيف والتكيف مع تغير المناخ.	146
مؤشر تطوير أنظمة للحد من آثار الكوارث الطبيعية والاصطناعية.	149
مؤشرات بناء المرونة الحضرية من خلال جودة البنية التحتية والتخطيط المكاني الجيد.	151
مؤشر تنفيذ الإدارة السليمة بيئياً لموارد المياه والمناطق الحضرية الساحلية.	155
مؤشرات تعزيز الحفاظ على الموارد وتقليل النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها.	156
مؤشرات اعتماد نهج المدينة الذكية الذي يعزز الرقمنة والطاقة النظيفة والتقنيات.	158
مؤشرات تعزيز اللامركزية لتمكين الحكومات المحلية من الاضطلاع بالمسؤوليات الموكلة لها.	163
مؤشرات الأطر القانونية والسياسية لتعزيز قدرة الحكومات على تنفيذ السياسات الحضرية.	165
مؤشرات تنفيذ سياسات التنمية الأرضية (الإقليمية والمحلية) المتكاملة والمتوازنة.	175
مؤشرات تضمين الثقافة كمكوّن ذي أولوية في التخطيط الحضري.	178
مؤشرات تطوير أطر التمويل لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على جميع مستويات الحكومة.	183
مؤشرات تنمية القدرات كأساس لصياغة وتنفيذ وإدارة سياسات التنمية الحضرية.	186
مؤشرات تطوير بيانات ومنصات رقمية سهلة الاستخدام وتشاركية للبيانات من خلال أدوات الحكومة الإلكترونية والحكومة الرقمية.	193

"يجب أن تضع الحكومة التنمية الحضرية ضمن أولوياتها الرئيسية لتحسين سبل العيش للمواطنين في مدنهم والوصول إلى خيارات أفضل من الخدمات، مع الحرص على زيادة الرقعة الخضراء وانتشار الحدائق العامة."

"لا بد من مواصلة العمل والإعداد لمشروع المدينة الجديدة، لما له من دور محوري في تخفيف الضغط على مدينتي عمان والزرقاء بالشراكة مع القطاع الخاص، ولما يوفره من أبعاد اقتصادية واستثمارية واجتماعية مهمة."

"لا بد من العمل على الإعداد للانتخابات المحلية القادمة، وهذا يتطلب مراجعة وتجويد منظومة التشريعات المتعلقة بها لتمكين هياكل الإدارة المحلية من القيام بدورها التنموي والخدمي على أفضل وجه، وتطوير أدوات الرقابة والمساءلة، وبناء قدرات أعضاء وموظفي هياكل الإدارة المحلية، ومواكبة مشروع التحول الرقمي. ولا بد من تمكين المواطنين من المشاركة في تحديد الأولويات التنموية على المستوى المحلي ومواءمتها مع أولويات رؤية التحديث الاقتصادي تحقيقاً للتناغم بينها، وبما يضمن التوزيع الأمثل والأكثر عدالة لمكتسبات التنمية."

كتاب التكليف السامي للحكومة الأردنية

2024/9/15



المقدمة

تلتزم المملكة الأردنية الهاشمية بالتنمية الحضرية الشاملة والاستجابة للاحتياجات المتزايدة للسكان، وتعزيز الحوار حول التحديات والسياسات سواءً على الصعيد المحلي أو العالمي بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز حق الإنسان في الوصول إلى السكن المناسب. وقد حظي قطاع التنمية الحضرية باهتمام بالغ في المملكة الأردنية الهاشمية حيث تم إقرار السياسة الحضرية الوطنية الأردنية بتاريخ 2024/3/6، كما قدّم الأردن استعراضه الطوعي الوطني الأول عام 2022 والذي أكد فيه التزامه بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والذي يعتبر خطوة هامة في متابعة وتقييم التزام المملكة بأهداف التنمية المستدامة وبخاصة الهدف (11) الذي يركز على جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة. هذا وقد تم إيلاء قطاع التنمية الحضرية اهتماماً كبيراً حيث التزمت الحكومة بتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي التي أطلقها صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في عام 2023 والتي أعدت بمشاركة وطنية شملت قطاعات اقتصادية وتنموية وأكاديمية واسعة وخبراء في مختلف المجالات، وتعتبر المرجعية الأساسية بمرتكزاتها التي تستهدف توفير الفرص الاقتصادية للأردنيين والأردنيات في مختلف القطاعات من خلال شراكة حقيقية مع القطاع الخاص والتي يعتبر تحقيقها أولوية خصوصاً في المشاريع الكبرى التي تعزز أمن الأردن المائي وتنوع مصادر الطاقة النظيفة والاقتصاد الأخضر والتدين، والبنى التحتية بالتركيز على استدامة شبكات الطرق وتوسعتها، وبناء طرق تنموية بديلة؛ لرفع جودة النقل العام وكفاءته بين المحافظات، والتسهيل على المواطن وتنقله.

وتجدر الإشارة إلى أن الأردن كان من أوائل الدول التي وضعت استراتيجية وطنية للإسكان عام 1989 ويسعى حالياً إلى تحديثها، ويعمل بشكل جاد على مواءمتها مع الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية واستراتيجية الاتحاد من أجل المتوسط والخطة الحضرية الجديدة. وعلى الرغم مما سبق، فقد ترتب على عدم الاستقرار السياسي والأمني في بعض الدول العربية المجاورة وتوافد اللاجئين بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية، بالإضافة إلى الزيادة السكانية المضطردة، أن تعرض الأردن إلى ضغوطاً متزايدة على الخدمات والبنية التحتية والموارد. كما أصبح الحصول على سكن جيد أكثر صعوبة، وظهرت المنافسة المتزايدة بين المواطنين وغير المواطنين على السكن بأسعار مناسبة. كما يواجه الأردن التعامل مع تحديات مزمنة في إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك ندرة المياه والاعتماد على واردات الطاقة، إلى جانب آثار تغير المناخ المتزايدة، وهو ما يتطلب تكثيف الجهود نحو حلول حضرية مرنة ومستدامة بالشراكة مع المؤسسات الوطنية والدولية، وفي هذا السياق يصبح التعامل مع المعدلات المرتفعة للبطالة والفقر ومع الفجوات التنموية في جميع أنحاء المملكة أكثر صعوبة.

إن توسع المدن يفرض عليها تقديم حلول للتوسع في التنمية الحضرية، أساسها تجويد الخدمات المقدمة للمواطنين، والتوسع في المساحات العامة والحدائق والتشجير، والنهوض بقطاع النقل العام بشكل خاص وأمام الزيادة السكانية التي تشهدها

مدينتي عمان والزرقاء، ستمضي الحكومة قُدماً في مواصلة الإعداد لمشروع المدينة الجديدة، وتهيئة السُّبل لإقامتها لتكون مدينة عصريّة مخطّط لها بشكل شمولي وتوظف فيها أنظمة التّكنولوجيا الحديثة وتعتمد مصادر الطّاقة الخضراء وأنظمة النّقل المتطوّرة؛ بما يخدم الاحتياجات المستقبلية للسّكان، وبما يحقّق متطلبات التّمية الوطنيّة.

أدرك الأردن أهمية دعم الشّباب والمرأة والإفادة من طاقاتهم في البناء والتطوير، إلى جانب دعم المواهب الثّقافيّة والإبداعيّة والفكريّة والاستثمار في تعليمهم وتدريبهم وتأهيلهم، وحثّهم على التفكير والتحليل والإبداع والتميّز، مروراً بتوفير البيئة المناسبة لمشاركته في العمل والبناء، وانتهاءً بتعزيز انتمائهم الوطني وممارسة دورهم الفاعل والجاد في الحياة العامة. هذا وقد حظيت الرعاية الاجتماعية باهتمام من خلال برامج هدفت إلى تحسين مستوى حياة المواطنين وتحديدًا محدودي الدخل والفقراء، من خلال شبكة الأمان الاجتماعي، وتشديد المساكن للشرائح الاجتماعية المستهدفة، وبرامج تمكين الفقراء من خلال التدريب والتأهيل، ومساندة الأسر الفقيرة.

وتعمل الحكومة حالياً على دراسة التشريعات المتعلقة بالإدارة المحلية للتّحضير لانتخابات المجالس البلديّة ومجالس المحافظات القادمة، وذلك بالاستناد إلى مخرجات لجنة التحديث السياسي والتوصيات ذات العلاقة؛ لما لها من دور أساسي في التّمية والنهوض بواقع الخدمات وتلبية احتياجات المواطنين من الخدمات العامة وتحديد أولوياتهم التّمويّة وتحفيز الاقتصاد المحلي. كما تضطلع الوحدات المحلية بمسؤولية أن تكون المدن أكثر صلابة وصموداً في مواجهة التغيرات المناخية وتداعياتها، وغيرها من التحديات.

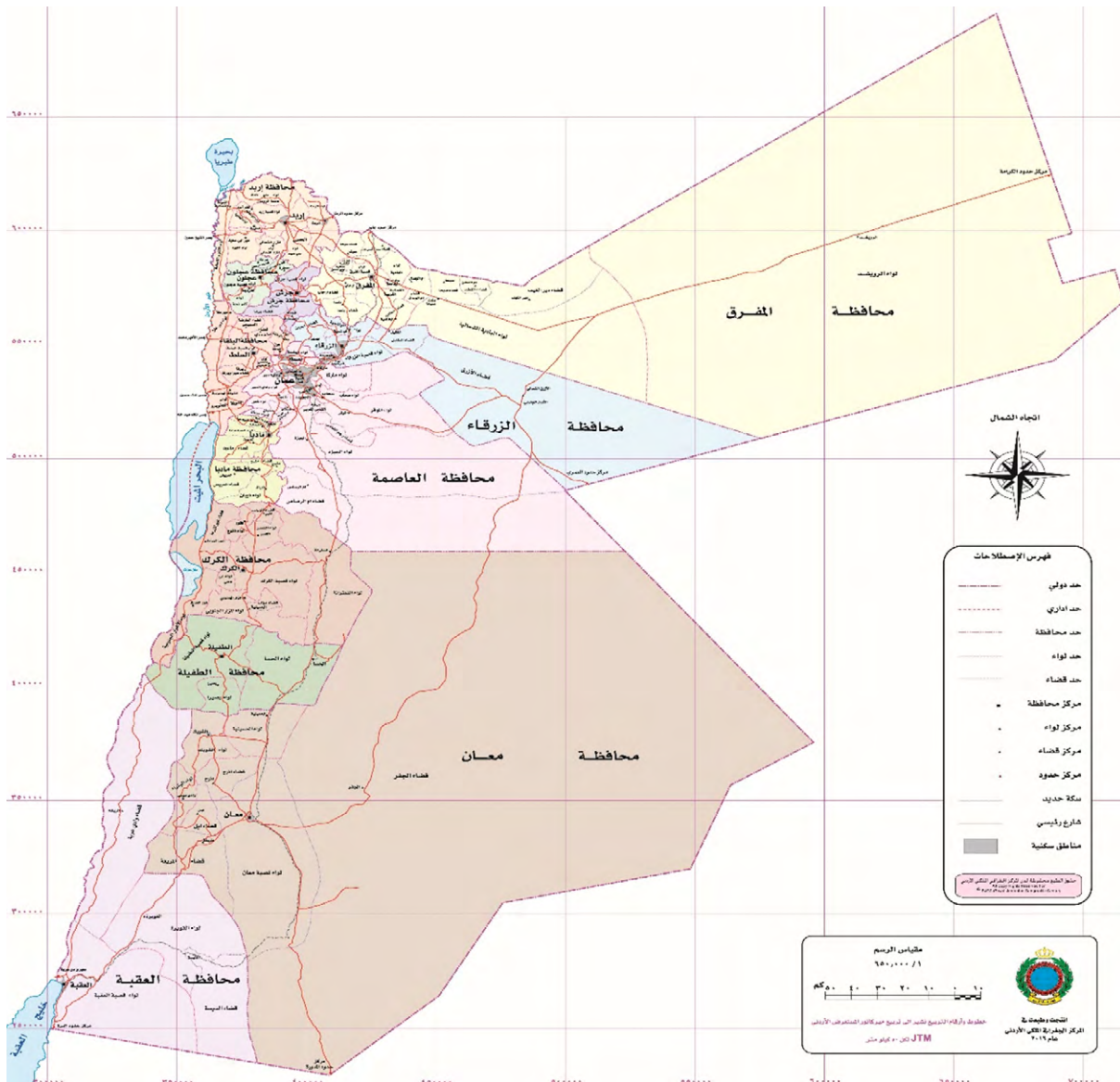
يقدم هذا التقرير الطوعي الثاني لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة تحديداً للتقرير الطوعي الأول، حيث يركز على ما تم إنجازه خلال الفترة (2019-2024) بالنسبة لمحاور الخطة الحضرية المختلفة. وتجدر الإشارة إلى الدور الهام الذي لعبته رؤية التحديث الاقتصادي في تحفيز التحولات الهيكلية المرتبطة بالقضاء على الفقر، وتوفير فرص العمل اللائق وتحفيز النمو الاقتصادي، ودعم التّمية العمرانية المستدامة، بالتماشى مع محاور الخطة الحضرية الأساسية. ويشير التقرير الطوعي الثاني إلى كافة الإجراءات التي اتخذها الأردن لتطوير منظومة الحوكمة الحضرية وتوفير الموارد اللازمة لتمويل برامج ومشاريع التّمية الحضرية المستدامة، وتنمية القدرات المؤسسية والبشرية. كما يبرز التقرير الجهود المبذولة للتحويل الرقمي والأتمتة لرفع كفاءة منظومة التّمية الحضرية، وإعداد خطة للمتابعة والتقييم بالاعتماد على مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالخطة الحضرية الجديدة.

ويأتي إعداد هذا التقرير في ظل ظروف وتحديات صعبة؛ تمثلت بالتعافي من جائحة كوفيد-19 المستجد التي داهمت العالم دون سابق إنذار، لتزيد التحديات تعقيداً في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة. والتي شكلت تحدياً لعدد من القطاعات كقطاع التعليم، والقطاع الصحي، وقطاع الصناعة، والمياه. وكان للمناطق الحضرية دوراً هاماً من خلال نقشي مرض كوفيد-19، في الغالب على المناطق الحضرية المكتظة بالسكان، وقد كان تأثير الجائحة واضحاً بشكل خاص على مستوى الأحياء، حيث تبين أن العديد من المناطق تفقر إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية الحضرية اللازمة لمواجهة هذه الكوارث غير المسبوق. كما أوضحت الأزمة أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الأماكن العامة المفتوحة في مثل هذه الظروف. كما سارعت الجائحة من وتيرة التحويل الإلكتروني وإطلاق الخدمات الإلكترونية حيث سلطت الضوء على علاقته وتأثيره على العديد من القطاعات، الأمر الذي تطلب استحداث استراتيجيات وخطط طوارئ استباقية لمواجهة التعامل مع هذه الحالات والكوارث المحتملة في حال وقوعها.

ويستهدف الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لمتابعة تنفيذ "الخطة الحضرية الجديدة" التأكيد على التزام الأردن بالعمل على تحقيق الهدف (11) على النحو الذي يحقق أهداف التّمية المستدامة على المستويات الوطنية والمحلية. ويهدف أيضاً إلى دمج الالتزامات التي نصت عليها الخطة الحضرية الجديدة كمكونات أساسية في السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية والقطاعية والمحلية. ويركز التقرير الوطني الطوعي الثاني على رصد وتقييم التقدم المحرز في متابعة تنفيذ البرامج والمشروعات المرتبطة بالتّمية الحضرية المستدامة. ويتم إعداد التقرير من خلال عملية تشاركية يساهم فيها ممثلي القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات التّمية والتمويل الدولية.

المملكة الأردنية الهاشمية

التقسيمات الإدارية



المصدر: المركز الجغرافي الملكي.

المؤشرات الرئيسية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان	العاصمة
اللغة العربية	اللغة الرسمية
الدينار الأردني	العملة
نظام الحكم في الأردن نيابي ملكي وراثي، فالملك هو رأس الدولة وهو مصون من كل تبعة ومسؤولية، وهو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية والجوية، وهو الذي يصدق على القوانين ويصدرها ويأمر بوضع الأنظمة اللازمة لتنفيذها بشرط ألا تتضمن ما يخالف أحكامها. والأمة مصدر السلطات، وتمارس سلطاتها على الوجه المبين في الدستور. وتنتاط السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك ويتألف مجلس الأمة من مجلسي الأعيان والنواب. أما السلطة التنفيذية فتنتاط بالملك ويتولاها بواسطة وزرائه وفق أحكام هذا الدستور، والسلطة القضائية مستقلة تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر جميع الأحكام وفق القانون باسم الملك.	
يتمتع الأردن بمناخ يشكّل مزيجاً من مناخي حوض البحر الأبيض المتوسط والمناخ الصحراوي الجاف، حيث يسود مناخ حوض المتوسط في المناطق الشمالية والغربية من البلاد، بينما يسود المناخ الجاف في معظم مناطق المملكة. وبشكل عام، فإن الطقس جاف ودافئ نسبياً في الصيف ولطيف ورطب في الشتاء.	
تقع المملكة الأردنية الهاشمية في وسط منطقة الشرق الأوسط عند تقاطع دائرة عرض 31° شمالاً مع خط طول 36° شرقاً.	
12 محافظة، 36 قضاء، 55 لواء	التقسيم الإداري ⁽¹⁾
تبلغ مساحة المملكة الأردنية الهاشمية (89287) كم ²	المساحة ⁽²⁾
عدد السكان (بالألف): (11,734) للعام 2024	السكان
132.1 (شخص/كم ²) لعام 2024	الكثافة السكانية
نسبة السكان في الحضر: (90.3%) لعام 2024 . عدد الأسر بالألف: (2433.671) لعام 2024 . متوسط حجم الأسرة (فرد): (4.8) لعام 2024 . نسبة السكان دون الخامسة عشر: (34.3%) لعام 2024 . نسبة السكان بين (15-64): (62%) لعام 2024 . نسبة السكان في العمر (65) فما فوق: (3.7%) لعام 2024 . معدل النمو السكاني: (1.9%) لعام 2024 .	
نسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة للمياه: (94%) لعام 2024 . نسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة للكهرباء: (99.9%) لعام 2024 . نسبة المساكن المتصلة بشبكات الصرف الصحي: (66.56%) لعام 2024 .	
مؤشرات البنية التحتية⁽³⁾	

1. وزارة الداخلية.

2. المركز الجغرافي الملكي.

3. دائرة الإحصاءات العامة.

الملخص التنفيذي

تؤكد المملكة الأردنية الهاشمية التزامها المستمر بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف (11) المتعلق بالمدن والمجتمعات المحلية المستدامة، وذلك من خلال اعتماد سياسات حضرية وطنية متقدمة، وتعزيز شراكاتها مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) والجهات الدولية المعنية. والتي شكلت مجتمعة مرجعيات أساسية لتوجهات المملكة نحو الازدهار الحضري المستدام ومنطلقاً للعديد من المبادرات في مجال (التخطيط الإسكاني والبنية التحتية والمساحات المفتوحة والنقل والاتصالات والمدن الذكية واستهلاك الطاقة وتدوير النفايات والتنوع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المحلية والاقتصاد الأخضر، والحوكمة الحضرية).

وتجدر الإشارة إلى توافق هذه التوجهات والمبادرات مع رؤية الاستراتيجية طويلة المدى للأردن، والتي ركزت أيضاً على تطوير الإطار العام للسياسات والتدخلات التي تحفز الاستفادة من التنمية الحضرية المستدامة، لتحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى وتحسن من مستوى معيشة المواطنين، مع مراعاة الاعتبارات البيئية وتداعيات التغيرات المناخية وتعضم من كفاءة استخدام الموارد لصالح الأجيال الحالية والقادمة أيضاً، فركزت الرؤية على إصلاح الأطر التشريعية والمؤسسية الداعمة للتنمية الحضرية المستدامة، وعلى توفير إطار مؤسسي للتسيق بين الجهات المعنية ذات الصلة لتجنب تعارض المسؤوليات وتداخلها وحفاظاً على الجهد والوقت والموارد.

وفي إطار سعي المملكة الأردنية الهاشمية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، جاءت رؤية الاستراتيجية الوطنية كمشروع تحديث متكامل يقوم على ثلاثة محاور رئيسية: التحديث الاقتصادي، والتحديث السياسي، والتحديث الإداري. وتهدف هذه الرؤية إلى إرساء دعائم دولة حديثة، تركز على اقتصاد قوي ومنتج، ونظام سياسي تشاركي، وإدارة حكومية فعالة وشفافة، بما يعزز من مكانة الأردن ويخدم تطلعات مواطنيه. كما تم اقرار أول سياسة حضرية وطنية في الأردن والتي تعتبر حاضنة أعمال لكافة الخطط القطاعية على مستوى الوزارات والهيئات والمؤسسات والمناطق ذات الأحكام الخاصة مثل (سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وسلطة إقليم البترا التنموي السياحي، وسلطة وادي الأردن)، وكافة الشركاء المعنيين بهذه السياسة مثل الجامعات والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية المانحة وغيرها من القطاعات المنظمة أو المشغلة لهذه القطاعات كافة.

تعتبر رؤية التحديث الاقتصادي ركيزة أساسية ضمن مسار الإصلاح الشامل الذي نادى به صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين (حفظه الله) بهدف إطلاق الإمكانيات الوطنية في مختلف المجالات، حيث استندت إلى ركيزتين استراتيجيتين هما النمو الاقتصادي المتسارع، والارتقاء بنوعية الحياة لجميع المواطنين، في حين تشكل الاستدامة ركناً أساسياً في هذه الرؤية، وذلك سعياً للوصول إلى الأهداف الوطنية ذات الأولوية التي يتصدرها توفير مليون فرصة عمل جديدة للأردنيين في سوق العمل وذلك سعياً لتحقيق النمو الشامل المستدام، وضمان نوعية حياة أفضل للمواطنين. وهذا لن يأتي إلا من خلال شراكة حقيقية ودور فاعل للقطاع الخاص الذي يعتبر المحرك الأساسي في إطلاق الامكانيات الاقتصادية، والتركيز على القطاعات الناشئة والواعد وذات الإمكانيات العالية للنمو، حيث ارتكزت الرؤية على مساهمة الاستثمارات الأجنبية والمحلية بما يقارب (73%) من حجم متطلبات التنفيذ لرأس المال الثابت (2021-2033) والمقدر بما يقرب من (41.4) مليار دينار لهذه الفترة.

والتزاماً من الحكومة بتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي كمرتكز أساسي في مشروع التحديث الشامل عملت على إعداد البرنامج التنفيذي للرؤية مع المحافظة على المستهدفات الطموحة للرؤية، حيث تضمن إطاراً زمنياً محدداً للتنفيذ، ومؤشرات واضحة لقياس الأداء ونظام إلكتروني لمتابعة الإنجاز، ويعد البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي وثيقة حيّة ومرنة تتكامل مع خارطة طريق تحديث القطاع العام وتم إعدادها وفق نهج تشاركي من خلال أربع لجان وزارية و(22) فريق عمل وبالتشاور مع القطاع الخاص، حيث تضمن البرنامج (126) مبادرة، تم اختيارها من ضمن ما يقارب (380) مبادرة سيتم تنفيذها من خلال (441) أولوية بكلفة إجمالية تصل إلى (2.3) مليار دينار حتى نهاية عام 2025 منها حوالي (670) مليون دينار خلال عام 2023، وتضمن البرنامج مراجعة وتعديل وإقرار (66) تشريعاً وخطط عمل لتحسين ترتيب الأردن في المؤشرات والتقارير الدولية وأولويات مرتبطة بتمكين المرأة اقتصادياً. وركز البرنامج على الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص وتم إدراج العديد من مشاريع الشراكة في مختلف القطاعات التنموية كقطاع الطاقة والثروة المعدنية والمياه والنقل وكذلك التعليم العام والصناعات عالية القيمة واحتوى البرنامج على العديد من الفرص الاستثمارية في المجالات الواعدة وأهمها الطاقة والثروة المعدنية، والمياه، والنقل والسياحة.

أما **التحديث السياسي**، فقد ارتكز على توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتعزيز الحياة الحزبية وتمكين مختلف فئات المجتمع خاصة الشباب والمرأة من خلال تطوير القوانين الناظمة للعمل السياسي وعلى رأسها قانون الأحزاب والانتخاب، ويأتي ذلك انسجاماً مع المبادئ الدستورية التي تكفل الحريات العامة وحقوق المواطنين وتؤسس لنظام ديمقراطي يقوم على التعددية والتوازن بين السلطات ويعزز من دور المواطنين في صياغة السياسات العامة واتخاذ القرار.

وفيما يخص **التحديث الإداري**، استهدفت الرؤية رفع كفاءة الجهاز الحكومي وتحسين جودة الخدمات العامة من خلال تبني مبدأ الحوكمة الرشيدة وتعزيز قيم الشفافية والمساءلة. كما يشكل التحول الرقمي محوراً رئيسياً في هذا المسار، بما يساهم في تبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطية وتحسين كفاءة الأداء الحكومي، ويشمل التحديث الإداري تمكين الإدارات المحلية ضمن نهج اللامركزية وتطوير الكوادر البشرية وإعادة هيكلة المؤسسات لتواكب متطلبات المرحلة المقبلة. وتمثل هذه المحاور الثلاثة منظومة مترابطة ومتكاملة تسعى إلى تمكين الإنسان الأردني وتعزيز العدالة والمشاركة وبناء اقتصاد قوي ومستقر من أجل مستقبل أكثر إشراقاً وازدهاراً للأردن والأردنيين.

وفيما يخص مجال الحصول على السكن اللائق تحرص المملكة على ضمان الحصول على السكن ميسور التكلفة والمُزود بالمرافق والخدمات في كافة محافظات المملكة؛ فقد تم تنفيذ عدد من المكارم الملكية والبرامج السكنية الخاصة بالأسر العفيفة وذوي الدخل المتوسط والمتدني علماً بأن عملية التشييد والبناء والإنشاء تتم وفقاً لقواعد بناء صارمة ومعايير تصميمية حديثة وفق منظومة تشريعية ملائمة، وانطلاقاً من محور دولة التكافل من خلال أولوية السكن الميسر تم إطلاق تنفيذ البرنامج الوطني للإسكان وتطوير السياسات الإسكانية وتطبيق الاستراتيجية الوطنية للإسكان، وإعداد التشريعات اللازمة لتنفيذها إضافة إلى بناء العلاقات على المستوى المحلي من القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني أو المستوى الإقليمي والدولي كجامعة الدول العربية والاتحاد من أجل المتوسط والمنتدى الحضري العالمي، والمنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، بهدف بناء جسور التعاون المشترك مع الشركاء في مجال الإسكان والتنمية الحضرية، لضمان استدامتها من خلال تمكين القطاع الخاص من تنفيذ المشاريع الإسكانية الموجهة لذوي الدخل المتوسط والمتدني كما تم العمل على إعداد دراسات لإنشاء **سكن منخفض التكاليف** ووضع تشريع لتنظيم قطاع التطوير العقاري، إضافة إلى إعداد أسس ومعايير لإنشاء مدن المستقبل في السياق الأردني.

أولت الحكومة الأردنية اهتماماً كبيراً ب**تطوير المناطق غير المخططة وغير الرسمية** لتحسين مستوى حياة المقيمين بها من خلال إعادة تأهيل عدد كبير من الأحياء الفقيرة، ومدها بالخدمات الأساسية، وبناء المساكن الملائمة، وبتوفير التمويل من الموازنة العامة للدولة، ويستفيد من تطوير هذه الأحياء عدد كبير من الفئات المهمشة واللاجئين، كما وضعت الحكومة أيضاً خطة لاستكمال التطوير خلال السنوات القليلة القادمة، للحد من ظاهرة المناطق غير المخططة وغير الرسمية وإيماناً من الحكومة الأردنية بضرورة تطوير البنية الأساسية والمرافق العامة، خاصة خدمات المياه والصرف الصحي، تم تنفيذ عدد كبير من

المشاريع لتبلغ نسبة المساكن المتصلة بشبكات المياه (95.3%) وشبكات الصرف الصحي إلى (63%) ووصلت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب المدارة بطريقة آمنة إلى (95%) لعام 2023 في حين بلغت نسبة السكان الحاصلين على خدمات الصرف الصحي المدارة بطريقة آمنة إلى (82.34%) عام 2022.

في إطار سعي المملكة لتعزيز البنية التحتية ودعم مقومات التنمية الشاملة برزت شبكة الطرق كأحد أبرز عناصر الاتصال الجغرافي والاقتصادي حيث تتميز بجودتها العالية وتوافر الخدمات الأساسية على امتدادها، مما يسهم في تسهيل حركة المواطنين وإنسيابية الوصول إلى الأسواق وتُعد هذه الشبكات محاور استراتيجية تدفع عجلة التنمية في مختلف مناطق المملكة. وتواصل الدولة جهودها لتطوير منظومة نقل متكاملة تشمل النقل الجماعي، والنقل الذكي والسكك الحديدية والموانئ، بما يعزز من كفاءة هذا القطاع الحيوي ويرفع مساهمته في الاقتصاد الوطني وينعكس إيجاباً على موقع الأردن في مؤشرات التنافسية العالمية وجودة حياة المواطنين من خلال تمكينهم من الوصول السلس إلى أماكن العمل والخدمات العامة وتحقيق الربط الفاعل بين مختلف أنحاء المملكة. وفي هذا الإطار تم ادماج البعد البيئي والاجتماعي في تخطيط النقل الحضري، بالتعاون مع البلديات ومؤسسات المجتمع المدني وبما يتماشى مع مبادئ الاستدامة في الخطة الحضرية الجديدة. عملت أمانة عمان على استكمال تنفيذ الخطوط المغذية للباص سريع التردد حيث تم تشغيل أكثر من (60%) من الخطوط ضمن مشروع "باص عمان"، إلى جانب تأهيل الشوارع الشريانية وتطبيق أنظمة النقل الذكية، فضلاً عن تجهيز البنية التحتية لتركيب (30) محطة شحن كهربائي دعماً لمنظومة نقل مستدامة وفعالة. وفي سياق تطوير النقل الحضري تم إعداد الدليل المواضيعي لتعميم النقل والتنقل في السياسة الحضرية الوطنية الأردنية كأول سياسة حضرية وطنية أردنية بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ووزارة الإدارة المحلية.

كما تمتاز المملكة بشبكة كهرباء عالية الجودة تغطي أرجاء البلاد كافة بنسبة (99.9%)، وتركز الاستراتيجية الوطنية للطاقة (2020-2030) على الإجراءات الرئيسية على المدى القصير والمتوسط والتي يمكن أن توفر الظروف المناسبة واللازمة لتطوير الطاقة المتجددة بهدف تنويع مصادر الطاقة. حيث بلغت نسبة الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة النهائي (14%) لعام 2023، أما نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء لعام 2020 (21%) والنسبة المستهدفة (31%) لعام (2030) وبلغت نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء (26%) للعام 2021، و(27%) للعام 2022، و(26.28%) للعام 2023. أما استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة فمن المتوقع أن يؤدي إلى توفير طاقة منخفضة التكلفة وآمنة ومستدامة بيئياً لتحفيز النمو الاقتصادي المستدام من خلال القطاعات كثيفة استخدام الطاقة خاصة التصنيع والنقل، والتشييد والبناء، والزراعة، ويعتبر قطاع الطاقة المتجددة من القطاعات الاقتصادية الواعدة التي تجذب الاستثمار الخاص المحلي، والأجنبي.

ونظراً لأن التغير المناخي وتداعياته يعتبر أحد أبرز تحديات العصر لما له من آثار سلبية على كافة القطاعات التنموية المختلفة والتي تشمل ندرة المياه والجفاف والتغيرات الخطيرة في حياة النبات والمجتمعات البشرية، فقد اهتمت الحكومة الأردنية باتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه التداعيات والوقاية منها والتكيف معها، وزيادة قدرة الأماكن الأكثر عرضة للتأثر بنتائج التغير المناخي من الصمود في مواجهة الآثار السلبية وحماية الفئات الهشة الأكثر تضرراً، كما تم اقرار الاستراتيجية الوطنية للمياه (2023-2040) والمتضمنة رؤية قطاع المياه لتحقيق الأمن المائي المستدام.

أما في مجال الاقتصاد الرقمي والريادة فقد أقر مجلس الوزراء رسمياً سياسة "المنصات السحابية وخدماتها 2020" والتي تلعب دوراً جوهرياً في عملية التحول الرقمي ودمج وتكامل تقنيات المستقبل لتدخل حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ إقرارها، كما ستوفر هذه السياسة الركيزة الأساسية للعبور نحو تقنيات الثورة الصناعية الرابعة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وغيرها من التقنيات الحديثة، وتستهدف الحكومة الاستفادة من تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة في مجالات التعليم والصحة والطاقة والنقل ولتطوير القطاعات الإنتاجية خاصة الصناعة والزراعة والنقل واللوجستيات، على النحو الذي يعود بالنفع على المواطنين وعلى جودة حياتهم.

كما تواصلت الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الخطط والبرامج التي شارك في وضعها وتنفيذها كافة الوزارات والمؤسسات في القطاع العام بمساندة من القطاع الخاص والمجتمع المدني. وقد أسفرت جهود متابعة تنفيذ "الخطة الحضرية الجديدة" على مجموعة من النتائج لعل من أهمها ضرورة التنسيق والمتابعة المستمرة لتنفيذ المبادرات والبرامج المختلفة وأهمية تحفيز مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني والشباب والمرأة وغيرهم من الفئات المختلفة في التخطيط والتمويل والتنفيذ ومتابعة التنفيذ، وتقييم النتائج، ويستدعي التنفيذ الفعال تعزيز آليات التنسيق بين مختلف المؤسسات المعنية وتكثيف التوعية المجتمعية بأهمية التنمية الحضرية المستدامة مع الاستفادة من دعم الشركاء الدوليين وعلى رأسهم برنامج (UN-Habitat)، في بناء القدرات الفنية والمؤسسية؛ كما أن التوجه نحو اللامركزية وتمكين الوحدات المحلية من تقديم الخدمات مباشرة للمواطنين خصوصاً الخدمات العامة التي تمس حياة المواطنين اليومية وتحفيز الاقتصاد المحلي وتدعيم التشاركية والديمقراطية المحلية، قد ساهم في فاعلية تنفيذ الخطة الحضرية بمحاورها المختلفة. ومما لا شك فيه أن التطوير التشريعي الذي تم في هذا الصدد قد لعب دوراً إيجابياً في زيادة الدور الفاعل الذي تلعبه الوحدات المحلية في توطيد أهداف الخطة الحضرية الجديدة وكذلك أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

وساعدت جهود الحكومة الأردنية في إتاحة مصادر التمويل لتنفيذ محاور الخطة الحضرية الجديدة واستحداث آليات تمويل جديدة من أهمها الشراكة مع القطاع الخاص، وأيضاً توفير المناخ الجاذب لتحفيز مشاركة القطاع الخاص في المضي قدماً نحو تنفيذ المشاريع المختلفة التي تساهم في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، ويتعين أيضاً التأكيد على أن التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة استلزم تنفيذ برامج واسعة لتنمية القدرات ورفع المهارات داخل الجهاز الإداري للدولة وفي المؤسسات الأخرى المعنية ذات الصلة، وتلعب منظومة المتابعة والتقييم دوراً هاماً في التحقق من الإنجاز المستمر والتعرف على التحديات التي تواجه التنفيذ ووضع آليات فعالة للتعامل معها. وذلك من خلال تبني مجموعة من مؤشرات قياس الأداء الذكية والاعتماد على إطار مؤسسي داعم لمنظومة المتابعة والتقييم.

وعلى الرغم من حجم الإنجاز الذي تحقق وأيضاً التعامل الكفؤ مع تداعيات جائحة كوفيد-19 المستجد، والتغيرات المناخية، فضلاً عن استضافة عدد كبير من اللاجئين من الدول العربية المحيطة بسبب الصراع والحروب، ومع غيرها من التحديات التي تواجه الأردن والتي تفرض ضغوطاً على التنمية العمرانية المستدامة وعلى الاقتصاد الوطني إلا أن الطريق ما زال طويلاً للوصول إلى الطموحات التي تليق بالشعب الأردني والقدرة على التطوير والابتكار متوفرة والإرادة الداعمة للتغيير أيضاً تساهم بفعالية في رسم المعالم لمستقبل أفضل.

الإطار المؤسسي لإعداد التقرير الوطني الطوعي الثاني لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

في إطار الاهتمام الذي أولته الحكومة بضرورة إعداد التقارير الطوعية للأردن لمتابعة تنفيذ «الخطة الحضرية الجديدة» تم اعتماد منهجية علمية سليمة لإعداد هذه التقارير تماشياً مع التوجهات العامة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والمسؤول أيضاً عن تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء، وقد أعتد إعداد التقرير على استمرار الاعتماد على الإطار المؤسسي الفعال الذي ساهم بفعالية في إعداد التقرير الطوعي الأول وذلك على النحو التالي:

- تعتبر المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري الجهة المسؤولة عن إعداد إطار وطني لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وإعداد التقارير الوطنية الطوعية لمتابعة التقدم المحرز في هذا المجال من خلال تبني نهج تشاركي يتيح الفرصة لكافة الجهات والمؤسسات الوطنية المعنية ذات الصلة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظمات التنمية الدولية، ويرأس المدير العام للمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري اللجنة الوطنية لإعداد التقرير الصادر وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (6870) في جلسته المنعقدة بتاريخ 2022/4/24، حيث تتولى اللجنة المهام التالية:
- 1. إعداد إطار وطني لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، في إطار متابعة الخطة التنفيذية لرؤية الأردن 2025، وما يليها من رؤى إستراتيجية طويلة المدى.
- 2. تحديد المعلومات والبيانات المطلوبة لقياس مؤشرات الأداء الذكية والتعرف على فجوة المعلومات والبيانات، ووضع منهجية معتمدة لسد هذه الفجوة بالتعاون مع جميع الجهات المعنية ذات العلاقة.
- 3. عقد اجتماعات دورية للجنة الفنية لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على المستوى الوطني والمحلي، وإعداد الإطار العام لتقارير المتابعة الدورية.
- 4. إعداد التقارير الدورية بمنهجية تشاركية بحيث تشمل التركيز على حجم الإنجاز المرصود نحو تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، والتعرف على التحديات التي قد تواجه التنفيذ، ورصد الممارسات الفضلى التي تتجج في التعامل مع التحديات وأخيراً وضع التوصيات اللازمة لتحفيز التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة.
- 5. تشكيل لجان وفرق عمل فنية متخصصة تضم في عضويتها المعنيين من جميع الجهات ذات العلاقة لتسريع تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ودراسة البيانات والمؤشرات ومنهجية قياسها وتوفير البيانات اللازمة لذلك، بهدف سرعة الوصول إلى المعلومات وسرعة الرصد وتطوير منظومة الحوكمة الحضرية بالتعاون الفاعل مع مختلف شركاء التنمية من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات التنمية والتمويل الدولية المعنية ذات الصلة وفقاً لإطار وطني تعدده اللجنة.
- تم اعتماد منهجية علمية سليمة لإعداد التقرير تماشياً مع التوجهات العامة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والمسؤول أيضاً عن تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء، وقد مر إعداد التقرير بالخطوات الرئيسية التالية:
- استرشد الأردن في إعداد التقرير الوطني الطوعي الثاني بالمبادئ الأساسية للخطة الحضرية الجديدة بهدف رصد الجهود والتقدم المحرز في تنفيذ الخطة على المستويين الوطني والمحلي من خلال نهج وطني يضم جميع الجهات

أصحاب العلاقة، ولما كان هذا ثاني تقرير وطني طوعي للأردن فقد تم الاستفادة من التجربة السابقة مع الاستفادة أيضاً من الأدوات والمنهجيات المتاحة لتحليل التقدم المحرز.

- يعتبر توفير البيانات والتأكيد على جودتها والتحقق منها من الأمور بالغة الأهمية التي تركز عليها منهجية إعداد التقرير، ومن ثم شكلت دائرة الإحصاءات العامة فريق عمل إضافي معنياً بالبيانات، بالإضافة إلى وجود ممثل لدائرة الإحصاءات في كل فريق عمل للتحقق من صحة البيانات التي ستقدم مع ضمان أن تكون عملية الاستعراض مستندة إلى مراجع ومصادر معتمدة محلياً ودولياً ودعم فرق العمل في التغلب على التحديات التي تواجهها في تحديد ووضع المؤشرات الوطنية ومستهدفاتها المستقبلية.

- تم التعميم على كافة الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص لجمع البيانات اللازمة لإعداد التقرير بموجب كتاب وزير الأشغال العامة والإسكان/ رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري رقم (م/ع/م/4/152) تاريخ 2022/1/17 بهدف:

1. رصد الوضع الراهن وتحديد القضايا الأساسية المتعلقة بالتنمية الحضرية.
 2. استعراض الجهود والمبادرات والإجراءات المتخذة من كافة الجهات المعنية ذات الصلة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.
 3. تحديد أهم التحديات التي تواجه التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة وعرض الخطط المستقبلية وآليات التعامل مع التحديات وتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة لتسريع وتيرة التنمية الحضرية المستدامة.
- تم تبني آلية واضحة لمشاركة جميع الجهات المعنية ذات الصلة في عملية إعداد التقرير الوطني الطوعي وتحقيقاً لهذه الغاية وبناءً على توجيهات اللجنة الوطنية تم تشكيل (12) فريق عمل تضم في عضويتها ممثلين عن الجهات المعنية بتحقيق الأهداف من الوزارات والمؤسسات الحكومية كافة والقطاع الخاص، وهيئات المجتمع المدني وهيئات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى.
 - تم تشكيل فريق مساند من موظفي المؤسسة كنقاط اتصال مع الجهات الخارجية من القطاعين العام والخاص بهدف استكمال جمع وتحديث البيانات وإعداد مسودة أولية للتقرير من قبل فريق متخصص من موظفي المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.
 - بموجب كتاب المنسق الوطني لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تمت تسمية مستشار من قبل البرنامج لمتابعة أعداد التقرير بالتعاون مع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.
 - كما تُثَمِّن المملكة الأردنية الهاشمية دعم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) في تطوير السياسات الحضرية الوطنية، وتتطلع إلى تعزيز هذه الشراكة في المرحلة القادمة عبر تنفيذ مشاريع مستدامة مشتركة تسهم في تحقيق أهداف التنمية الحضرية المستدامة.
 - تم عقد جلسة حوارية بالتعاون بين المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في الأردن بحضور المستشار المسمى من قبل البرنامج وذلك لبناء قدرات أصحاب العلاقة من القطاعين العام والخاص المعنيين بآليات ومنهجية إعداد التقرير وجمع البيانات وتحليل مؤشرات قياس الأداء لمتابعة وتقييم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة خلال الفترة المحددة.
 - تم استكمال إعداد الصياغة النهائية للتقرير من قبل اللجنة الوطنية المشكلة من قبل دولة رئيس الوزراء ورفعته إلى مجلس الوزراء لإقراره.

فرق العمل ...

دائرة الإحصاءات العامة
المصدر الرسمي للبيانات



الفريق المساند:
المؤسسة العامة
للإسكان والتطوير الحضري



07

الإدارة والاستخدام المستدام
للموارد الطبيعية

08

الإدارة والاستخدام المستدام
للموارد الطبيعية

09

بناء هيكل الحوكمة الحضرية

10

تخطيط وإدارة التنمية
المكانية والحضرية

11

حشد الموارد المالية محن
ومجتمعات محلية مستدامة

12

تكنولوجيا المعلومات والابتكار
والبيانات تنمية القدرات

01

الاندماج الاجتماعي
والقضاء على الفقر

02

الحصول على سكن
لائق وكاف

03

الحصول على
الخدمات الأساسية

04

الاقتصاد الحضري
الشامل

05

الازدهار الحضري
المستدام والشامل للجميع

06

القدرة على الصمود والمرونة
وتكيف المدن
والمستوطنات البشرية





الالتزامات التحويلية للتنمية الحضرية المستدامة

1.1. التنمية الحضرية المستدامة من أجل الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر

1.1.1 الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر

1.1.1.1 القضاء على الفقر بجميع أشكاله

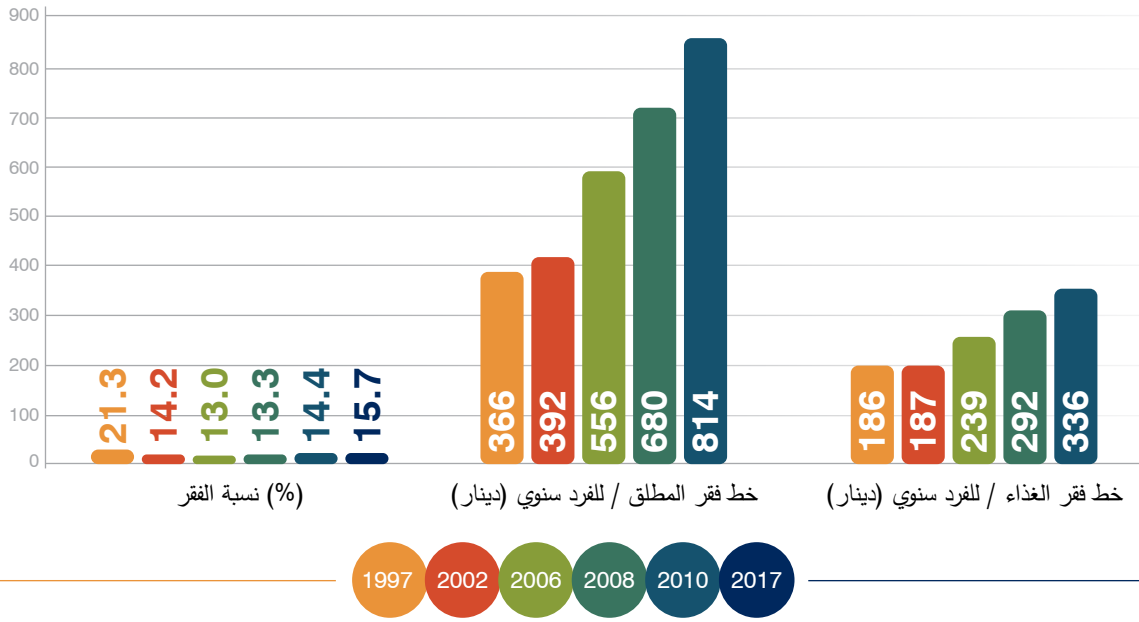
يؤكد الأردن التزامه الراسخ بتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز دور الحماية والتمكين الاقتصادي للمجتمعات المحلية بما يتماشى مع رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني في صون كرامة الإنسان الأردني وذلك من خلال استراتيجية الحماية والتي تساهم في تقديم أفضل خدمات الحماية الاجتماعية للفئات المستهدفة كما تعمل الحكومة على ربط الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2019-2025) بمسارات التحديث الإداري والاقتصادي والسياسي.

تعد ظاهرة الفقر بانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية إحدى أهم التهديدات التي تواجه الأردن حيث تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في الفترة (2019-2025) والتي يتواصل تنفيذ محاورها الثلاثة الرئيسية (تمكين، كرامة، فرصة) بالإضافة إلى (محور صمود) الذي جاء لضمان مرونة واستجابة نظم الحماية الاجتماعية في حماية الفئات الهشة من تداعيات الأزمات والتي جاء إعدادها بنهج تشاركي ضم إضافة إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي فريق عمل متخصص يضم عدد من الوزارات والمؤسسات ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات ذات العلاقة وبدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، كما استحدثت برامج خلاقة لتعزيز الحماية الاجتماعية للمرأة وتوسعة الشمول للفئات المستهدفة في المجتمع:

• **برنامج "رعاية"**: بلغ عدد المستفيدين (10942) سيدة وبلغ عدد الحضانات (417) حضانة، وبلغت المصروفات (44144) حتى نهاية 2023.

• **برنامج "استدامة ++"**: حيث بلغ عدد المستفيدين (15570) مستفيداً ويستهدف البرنامج (34) ألف مستفيد.

وقد تباينت معدلات الفقر في الأردن وفقاً لبيانات وزارة التخطيط والتعاون الدولي حيث أظهرت دراسة الفقر التي أعدت استناداً إلى بيانات دراسة مسح دخل ونفقات الأسرة لعام 2006 انخفاض نسبة الفقر إلى (13.3%) مقارنة بحوالي (14.2%) في عام 2002، كما بينت النتائج انخفاض عدد الفقراء من (756.7) ألف فرد في عام 2002 إلى (728) ألف فرد في عام 2006 أي أن ما معدله (7.2) ألف فرد سنوياً في المتوسط قد خرجوا من دائرة الفقر خلال الفترة بين عامي (2002-2006) وبلغ خط الفقر العام للفرد سنوياً بالدينار (556) وخط فقر الغذاء للفرد سنوياً بالدينار (239) في عام 2006 وبالرغم من ارتفاع النمو الاقتصادي حتى العام 2009 إلا أن ذلك لم ينعكس إيجاباً على الجوانب الاجتماعية، حيث بقيت معدلات الفقر تراوحت مكانها بنسبة (14.4%) حتى عام 2010 في حين بلغ خط الفقر بحدود (814) دينار للفرد سنوياً أو ما يعادل (67.8) دينار شهرياً حسب آخر البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة لحالة الفقر عام 2010، كما بلغ خط الفقر المدقع للفرد (336) دينار سنوياً، وبلغت نسبة الفقر للعام 2017 ما نسبته (15.7%)، وكما هو مبين في الشكل التالي:



الشكل رقم (1): نسب وخطوط الفقر للفترة (2017-1997)

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

وتجدر الإشارة إلى أن كبر حجم الأسرة يعد من أهم الخصائص الواضحة للأسر الفقيرة حيث يزداد حجم الأسرة بين شرائح المجتمع الأكثر فقراً، إذ يعيش الفرد في أفقر عُشر ضمن أسرة مكونة بالمعدل من (7.7) فرد، منهم (4) أفراد تقل أعمارهم عن (20) عاماً ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الأسر الفقيرة تضم عدداً أقل من كبار السن.

وعلى المستوى الوطني هنالك تجربة طويلة مع البرامج المصممة لحماية مواطنيه وتمكينهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية وتعزيز قدرتهم على التعامل مع المخاطر التي قد تؤدي بهم إلى الفقر، وقد كان الأردن رائداً في كثير من الأحيان باتباعه نهجاً جديداً في تقديم العديد من تلك البرامج وإيصال خدماتها بنسب غير مسبقة لمواطنيه حسب المعايير الدولية، **كشبكة الأمان الاجتماعي وبرامج اسكان مباشر لذوي الدخل المتدني والمتوسط** والتوسع في شرائح التأمين الصحي والعديد من الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق الاندماج الاجتماعي والقضاء على الفقر، وتساهم العديد من مؤسسات الدولة في تحقيق الاندماج الاجتماعي والقضاء على الفقر والتصدي له حيث أظهر التقرير السنوي لسير العمل في البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي (2023-2025)، وأبرز ما تم إنجازه في قطاع الحماية والرعاية الاجتماعية خلال العام 2024، فعلى الصعيد التشريعي فقد تم صدور التشريعات التي تعزز الحماية والرعاية الاجتماعية وتشمل قانون التنمية الاجتماعية رقم (4) لسنة 2024 الذي شكل نقلة نوعية في تنظيم العمل الاجتماعي ونظام مزاوله مهنة العمل الاجتماعي والذي يعزز مهنية وجودة الخدمات الاجتماعية، ونظام ترخيص دور الحضانة رقم (6) لسنة 2024 والذي يهدف إلى تعزيز سياسة **وزارة التنمية الاجتماعية** في تحقيق بيئة آمنة للأطفال ويوسع من قاعدة الطفولة المبكرة وفق أفضل الممارسات المحلية والدولية وبما يتماشى مع حقوق الطفل 2024، وتحسين البيئة الداعمة للأطفال وكذلك ضمان استمرارية المرأة في سوق

العمل، ونظام حماية الأحداث رقم (36) لسنة 2024 الذي يهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف المهمة في سياق حماية حقوق الطفل وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتوفير بيئة آمنة للأطفال، وتقديم برامج تأهيل وإعادة إدماج للأحداث الذين ارتكبوا مخالفات قانونية، بما يساهم في تصحيح مسار حياتهم وإعادة دمجهم في المجتمع.

وفي هذا الإطار تم تأسيس واستحداث مركز الدعم الذاتي والاجتماعي للأطفال المعرضين للخطر كخطوة استراتيجية تهدف إلى حماية الأطفال المعرضين للخطر وضمان نموهم في بيئة آمنة ومستقرة، يتم فيه تقديم خدمات علاجية وإرشادية للأطفال الذين تعرضوا للعنف أو الإهمال أو الاستغلال والتخفيف من الأضرار الذاتية والاجتماعية التي قد تؤثر على تطور الطفل نتيجة التجارب الصادمة.

كما أقرت الحكومة الاستراتيجية الوطنية للسكان (2021-2030) والتي جاءت برؤية تهدف إلى تمتع جميع السكان بحالة من الرفاه الاجتماعي، والاقتصادي، والصحي. هذا وقد أظهر التقرير الدوري الأول لرصد ومتابعة التقدم في مؤشرات الأداء للاستراتيجية الوطنية للسكان للأعوام (2021-2023) والذي أطلقه المجلس الأعلى للسكان بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان نقاط قوة متعددة، أبرزها التحسن في عدد من مؤشرات الصحة والصحة الإنجابية، مثل انخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن الـ 5 وتحسن متوسط العمر المتوقع عند الولادة، مشيراً إلى وجود تحديات مهمة تتعلق بانخفاض نسبة الطلب المحلي لوسائل تنظيم الأسرة، وارتفاع معدلات الولادات القيصريّة عن المستويات العالمية المثلى، ما يستدعي تدخلات استراتيجية لتعزيز الوعي الصحي وتوفير خدمات شاملة وميسرة.

يعد الأمن الغذائي ضمن أولويات رؤية التحديث الاقتصادي بهدف ضمان توفير الغذاء للمواطن بأفضل جودة وبشكل كافٍ مع سهولة الوصول إليه بالإضافة إلى الحدّ من تأثير الأردن بأزمات الغذاء الدوليّة، حيث يتم تكثيف الجهود والتعاون بين الأطراف المعنية لتنفيذ أهداف الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي للأعوام (2021-2030) والتي تتسجم في غاياتها مع رؤية التحديث الاقتصادي ومن بين أبرز الخطوات التي سيجري اتخاذها لتعزيز الأمن الغذائي في المملكة تهيئة منظومة متكاملة محلياً معنية بالأمن الغذائي، وإقرار نظام المجلس الأعلى للأمن الغذائي في العام الحالي، وإصدار تقرير عن حالة الأمن الغذائي في الأردن سنوياً، إضافة إلى تبني تحويل النظم الغذائية إلى نظم أكثر كفاءة واستدامة، بالإضافة إلى تدعيم وتطوير القطاع الزراعي ليكون رافداً للاقتصاد الوطني والحدّ من الفقر والبطالة.

وإيماناً بأهمية التمكين والادماج الاجتماعي للمرأة فقد تم إنشاء مديرية التنمية الريفية في وزارة الزراعة بهدف إعداد وتطوير البرامج والمشاريع التي تساهم في تحقيق التنمية الريفية والأمن الغذائي ومكافحة الفقر والبطالة وإعداد وتنفيذ برامج التدريب لتطوير مهارات المرأة، وكذلك المشاركة في إعداد خطط وترويج وتسويق المنتجات الزراعية الريفية وإدماج السيدات ببرامج تدريبية حول مواضيع الإنتاج والجودة والتجهيز من خلال تنفيذ العديد من المشاريع التي تستعرض الجداول التالية أهمها:

الجدول رقم (1): النمط الزراعي/ مشروع التحالفات الزراعية – لعام 2024

الرقم	المحافظة	الجمعية المستفيدة	نوع النشاط	مقدار الدعم بالدينار
1	الطفيلة	جمعية تسمين المواشي	تصنيع الالبان ومشتقاتها	26900
2	عجلون	جمعية قرى شمال عجلون	تطوير مشروع التخزين الزراعي المبرد	90650
3	العاصمة	نقابة المهندسين الزراعيين	مصنع أسماك	229005
4	مأدبا	جمعية الظلال التعاونية	مشروع تصنيع شاي الكركم	86000
5	إربد	جمعية اللوزيات التعاونية	سلسلة القيمة المضافة لقطاع اللوزيات	314.696
6	ديرعلا	جمعية التمور التعاونية	تعبئة وتدرج	163000
7	إربد	جمعية مزارعي الجوافة التعاونية	تبريد الفواكه والخضار	83474
المجموع				679343.696

المصدر: وزارة الزراعة

الجدول رقم (2): مشروع زيادة دخل الأسر الريفية والفقيرة لعام 2024

الرقم	المديرية	إجمالي المخصصات بالدينار	إجمالي عدد الأسر المستفيدة	عدد المبالغ الإنتاجية المطلوبة	المبالغ المخصصة للمطابخ الإنتاجية	عدد وحدات التصنيع الفخاري المطلوبة	المبالغ المخصصة للتصنيع الفخاري	عدد معامل الأبنان المطلوبة	المبالغ المخصصة لمعامل الأبنان	عدد البيوت الزراعية المطلوبة	المبالغ المخصصة للبيوت الزراعية	الإنفاق الإجمالي على المشروع
1	المفرق	30000	15	2	3000	0	0	11	22000	2	4200	29200
2	جرش	20000	12	8	12000	0	0	4	8000	0	0	20000
3	الزرقاء	15000	10	10	15000	0	0	0	0	0	0	15000
4	مأدبا	94000	45	0	0	0	0	24	48000	21	44100	92100
5	الكرك / القطرانة	10000	5	0	0	1	1500	2	4000	2	4400	9900
6	معان / البتراء	13000	8	6	9000	0	0	0	0	2	4200	13200
7	العقبة	7000	3	0	0	0	0	0	0	3	6300	6300
8	الطفيلة	52500	41	41	51863	0	0	0	0	0	0	51863
المجموع		241500	139	67	90863	1	1500	41	82000	30	63200	237563

المصدر: وزارة الزراعة

الجدول رقم (3): المهرجانات الريفية لعام 2024

الرقم	اسم المهرجان	تاريخ الإقامة	التكلفة المالية بالدينار	عدد المشاركين	عدد الزوار	إجمالي المبيعات بالدينار
1	مهرجان الزيتون	2024/11/28	150 ألف	900	75000	3.5 مليون
2	مهرجان الزهور	2024/5/16	31 ألف	80	3000	30 ألف دينار
3	مهرجان الطيور	2024/11/1	25 ألف	190	5000	35 ألف
4	مهرجان الزعفران	2024/11/21	7 آلاف	20	2000	1 ألف

المصدر: وزارة الزراعة

الجدول رقم (4): المعارض الريفية لعام 2024

الرقم	المحافظة	اسم الدورة	عدد الحضور/سيده
1	عجلون	كيفية تصنيع السماد العضوي	20
2	البلقاء	كيفية زراعة الكركدية والكركم والفول السوداني	20
3	إربد	الصحة والسلامة الغذائية	20
4	الشوبك	تأهيل وتمكين المرأة الريفية (صناعات غذائية)	20

المصدر: وزارة الزراعة

الجدول رقم (5): استصلاح الاراضي لعام 2024

المحافظة/ اللواء	عدد المستفيدين	المساحة المشمولة دونم	المحافظة/ اللواء	عدد المستفيدين	المساحة المشمولة دونم
عجلون	194	678	العاصمة/ سحاب	17	547
كفرنجة	54	191	العاصمة/ القويسمة	6	8
جرش	248	1,155	العاصمة/ الموقر	21	50
الزرقاء	122	388	العاصمة/ ناعور	78	389
البلقاء/ القصبة	155	762	العاصمة/ الجيزة	66	387
ماحس والفحيص	55	163	العاصمة/ وادي السير	73	172
عين الباشا	53	185	اربد/ القصبة	266	866
الطفيلة	125	486	اربد/ بني عبيد	176	355
العاصمة/ الجامعة	13	15	اربد/ الكوره	129	491

المصدر: وزارة الزراعة

على الرغم من أن التحديات التي تواجه الأردن محلياً وإقليمياً وارتفاع أسعار النفط تجعل اقتصاده عاجزاً عن توفير ما يكفي من فرص عمل وتمكين الحكومة من الإنفاق بشكل أكبر على برامج الحماية الاجتماعية وإن كانت حالياً في الحدود المعقولة قياساً بحجم الموازنة العامة والإيرادات والعجز المالي إلا أن الحكومة تعمل على تحقيق الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر وخفض معدلات الفقر والبطالة من خلال تقديم الخدمات للمواطنين بعدالة ومساواة، حيث خصصت الحكومة (2349) مليون دينار لشبكة الأمان الاجتماعي في موازنة 2024، كما قامت الحكومة الأردنية من خلال برامج صندوق المعونة الوطنية بزيادة تغطية شريحة الفقراء من (226) ألف أسرة مستفيدة من برنامجين للتحويلات النقدية سنة 2022 إلى (239) ألف أسرة سنة 2024 بنسبة نمو مقدارها (5.8%).

كما استمر الصندوق بتطوير وتحديث البرامج الأخرى وأبرز هذه البرامج:

أولاً: برنامج المعونات المالية الشهرية: والذي يتم من خلاله تقديم مبالغ شهرية تصرف للأسر الفقيرة تتراوح قيمتها بين (50-200) دينار شهرياً للأسرة الواحدة، ويتم تسليم المستحقات الانتفاع من خلال قنوات الدفع الإلكترونية (المحافظ الإلكترونية، الحسابات البنكية، والبطاقات المدفوعة مسبقاً من خلال شركة البريد الأردني).

ثانياً: برنامج الدعم النقدي الموحد: والذي يتم من خلاله تقديم تحويلات نقدية شهرية للأسر الفقيرة والمحتاجة من فئات الفقراء العاملين في قطاع العمل غير المنظم وتترواح قيمتها بين (40-100) دينار، ويتم تسليم المستحقات الانتفاع من خلال قنوات الدفع الإلكترونية المذكورة سابقاً.

ثالثاً: برنامج المعونات الطارئة: والذي يتم من خلاله صرف مبالغ نقدية للأفراد أو الأسر التي تمر بظروف طارئة أو استثنائية.

رابعاً: برنامج معونات التأهيل الجسماني: والذي يهدف إلى تطوير قدرات ومهارات الأفراد الذين يعانون من إعاقات أو مشاكل صحية، وزيادة قدرتهم الإنتاجية وبلغ الحد الأعلى لهذا النوع من المعونات (600) دينار للفرد، وذلك لتمويل شراء الأجهزة والمعينات الطبية، بالإضافة إلى برامج التدريب النطقي.

خامساً: المعونات الإضافية لمنتفعين من برامج صندوق المعونة الوطنية: والتي تقوم باستهداف الأسر الأشد فقراً من الأسر المنتفعة من برامج صندوق المعونة الوطنية على مستوى المملكة ويهدف هذا البرنامج إلى تقليص فجوة فقر هذه الأسر بمنحها معونة مالية إضافية تضاف إلى المستحقات الشهرية للأسرة، بالإضافة إلى معونة الشتاء والتي يتم صرفها خلال فصل الشتاء لكافة الأسر المنتفعة من الصندوق من برامج صندوق المعونة الوطنية، بهدف مساعدة هذه الأسر في تحمل تكاليف وأعباء فصل الشتاء، حيث بينت دراسة الأمن الغذائي الخاصة في الصندوق حاجة الأسر إلى هذا الدعم خلال فصل الشتاء.

سادساً: برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي والتي تشمل برامج:

1. تدريب أبناء الأسر المنتفعة بهدف تأهيل القادرين على العمل والانتاج وذلك تمهيداً لدمجهم في سوق العمل والانتاج.

2. تشغيل أبناء الأسر المنتفعة من خلال مجموعة من الشراكات مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

سابعاً: المساهمة المجتمعية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لتوفير مساعدات إضافية لمنتفعين من برامج صندوق المعونة الوطنية مثل توزيع البطاقات شرائية، الطرود العينية، ملابس الشتاء، حيث استفاد (22) ألف أسرة خلال الفترة (2022-2024).

ثامناً: مشروع مكاني بالتعاون مع اليونيسيف والذي يهدف إلى توفير خدمات شاملة لجميع أفراد الأسر من خلال نهج متكامل يجمع بين برامج بناء المهارات ودعم حماية الأفراد المبني على المجتمع، وخدمات دعم التعليم، حيث استفاد (72) ألف فرد خلال الفترة (2022-2024).

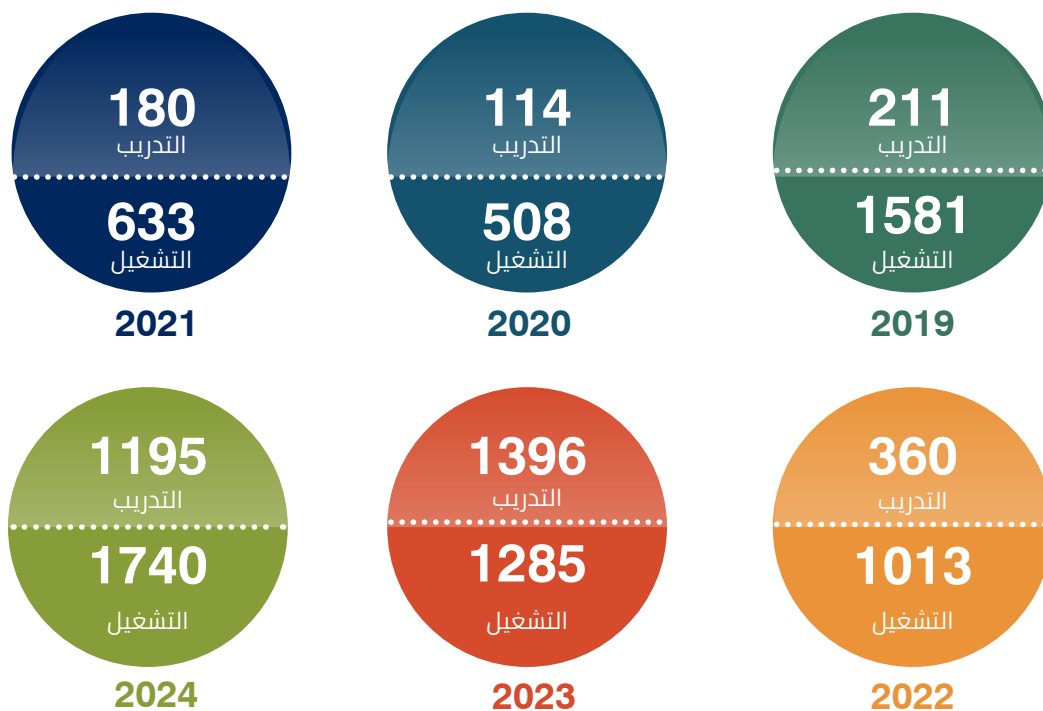
تاسعاً: البرامج المساندة التي ينفذها الصندوق بالتشارك مع عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية، مثل توفير التأمين الصحي الشامل من خلال إدارة التأمين الصحي، تركيب أنظمة الطاقة في المناطق الأشد فقراً من خلال وزارة الطاقة والثروة المعدنية.

وتعتمد برامج صندوق المعونة الوطنية على البيانات المحدثة من خلال السجل الوطني الموحد والذي يعتبر نظام وطني متكامل للمعلومات عن المواطنين الأردنيين، ويتم من خلاله ربط (40) مؤسسة حكومية توفر البيانات والمعلومات المحدثة اللازمة لعمل الصندوق والجهات الأخرى، ولغايات تحديث الخدمات المقدمة للأسرة المنتفعة والتسهيل عليهم تم تحويل الجزء الأكبر من الخدمات إلى خدمات الكترونية، بما يضمن المساءلة والشفافية من مختلف المستويات.

الجدول رقم (6): أعداد الأسر المنتفعة من برامج صندوق المعونة الوطنية للفترة (2019 - 2024)

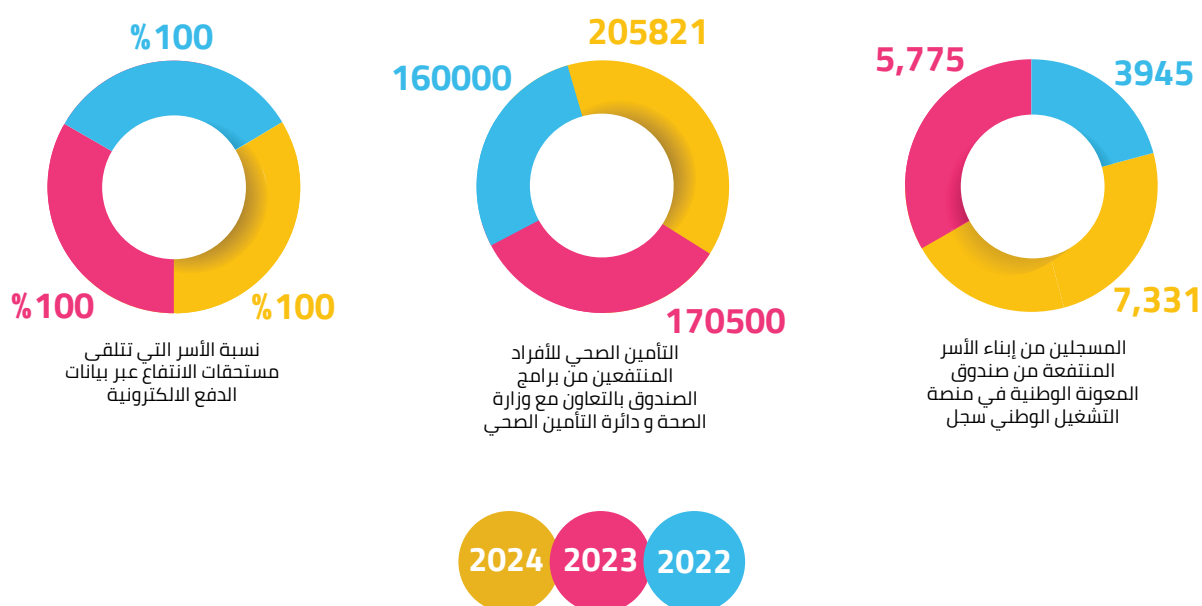
اسم البرنامج	2019	2020	2021	2022	2023	2024
المعونات الشهرية	103,161	105,642	108,443	99,049	50,819	47,751
الدعم التكميلي/ الدعم النقدي الموحد	23,184	55,217	88,438	120,266	170,147	191,426
المعونات الطارئة	6,005	5,740	5,056	5,444	5,246	5,621
المعونات الفورية	5,755	4,377	4,603	6,066	6,018	8,557
معونات التأهيل الجسماني	789	668	720	733	882	808
المعونات الإضافية	3,028	9,943	11,236	6,119	6,119	6,034
معونة الشتاء	99,125	101,496	104,169	219,473	220,061	235,000

المصدر: صندوق المعونة الوطنية



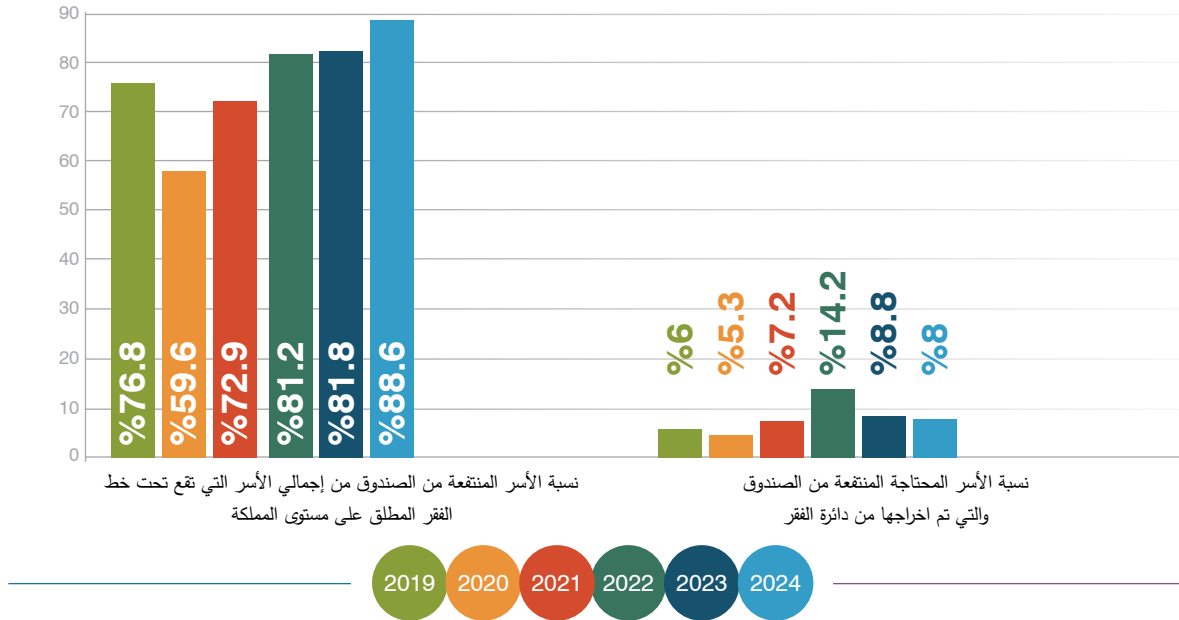
الشكل رقم (2): أعداد المنتفعين من برامج التدريب والتشغيل في صندوق المعونة الوطنية للفترة (2019-2024)

المصدر: صندوق المعونة الوطنية



الشكل رقم (3): أعداد المنتفعين من بعض البرامج صندوق المعونة الوطنية للفترة (2022-2024)

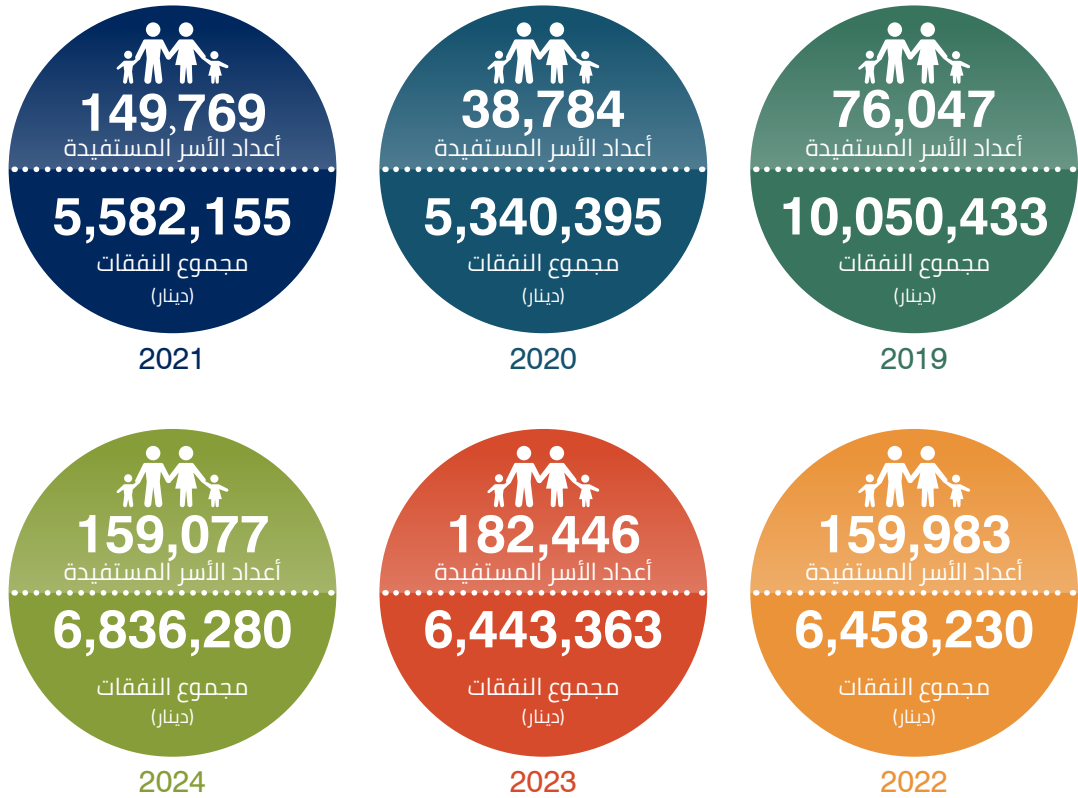
المصدر: صندوق المعونة الوطنية



الشكل رقم (4): نسبة الأسر المنتفعة من صندوق المعونة الوطنية للفترة (2019-2024)

المصدر: صندوق المعونة الوطنية

كما تساهم الحكومة من خلال **صندوق الزكاة** بتقديم العديد من البرامج (كفالة الأيتام، ومراكز التربية الخاصة لذوي الإعاقة، والمشاريع التأهيلية على مستوى الأسرة، المساعدات النقدية الشهرية ومساعدات نقدية طارئة وكفالات الأيتام والمشاريع التأهيلية وسهم الغارمين وطلاب العلم الفقراء، وقسائم غذاء، وعيديات الأسر الفقيرة وترميم المنازل، والأسر المستفيدة من الأضاحي (للقضاء على الجوع) والمستفيدين من لجان/ لمحاربة الفقر، والمستفيدين من لجان/ لمحاربة الجوع، والمستفيدين من مشروع بناء المساكن، والمستفيدين من الزكاة المشروطة، ويوم اليتيم في العالم الإسلامي) بهدف مساعدة الفقراء المعوزين بمشروعات تعود عليهم بما يمكنهم من العيش بكرامة وفي الوقت ذاته تحد من ظاهرة البطالة ويقوم الصندوق بتسديد الذمم المالية للغارمين والغارمات الفقراء بالإضافة إلى ترميم منازل الأسر الفقيرة في مختلف محافظات المملكة، والشكل التالي يوضح أعداد الأسر المستفيدة من صندوق الزكاة من عام 2019 ولغاية عام 2024.



الشكل رقم (5): عدد الأسر المستفيدة من صندوق الزكاة في الفترة (2019-2024)

المصدر: صندوق الزكاة.

استكمالاً للجهود التي بذلت في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي (2018-2020) وتعزيزاً لمفهوم الاشتغال المالي وأهميته وما له انعكاسات ايجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانسجاماً مع رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة، حيث يعد الاشتغال المالي أحد ركائز الرؤية والبرنامج التنفيذي الخاص بها قام البنك المركزي الأردني بإطلاق الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي (2023-2028).

حيث تتمحور رؤيتها حول الوصول والاستخدام المسؤول والمستدام للمنتجات والخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع وبما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، ومن جهة أخرى تهدف هذه الاستراتيجية إلى التقليل من عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، إضافة إلى توفير الخدمات المالية الشاملة والملائمة لتحفيز النشاط الاقتصادي من خلال رفع نسب الشمول المالي لذوي الدخل المحدود، الشباب، النساء، اللاجئين والشركات الصغيرة والمتوسطة وإتاحة الوصول إلى الخدمات المالية والبنكية من التمويل الميسر والادخار والتأمين الذي يحسن سبل العيش ويصب في استراتيجيات محاربة الفقر.

أما عن التوجهات المستقبلية فسيتم إطلاق المشاورات الوطنية لتحديث الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2025 خلال الربع الثاني من عام 2025.

تسعى المملكة الأردنية الهاشمية إلى خفض معدلات البطالة في جميع القطاعات الاقتصادية والمساهمة في رفع معدلات المشاركة الاقتصادية لكلا الجنسين عن طريق زيادة أعداد المشتغلين الأردنيين في سوق العمل من منطلق مبدأ تكافؤ الفرص. وقد أظهرت نتائج آخر مسح لفرص العمل المستحدثة الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة أن صافي فرص العمل التي تم استحداثها في سوق العمل الأردني بلغ حوالي (95,342) فرصة في العام 2023، وهو ما يعادل (95%) من الهدف السنوي المحدد في رؤية التحديث الاقتصادي. كما أن فرص العمل توزعت بين الذكور والإناث بنسبة (69%) للذكور (65,595) وظيفة و(31%) للإناث (29,748) وظيفة، حيث كانت النسبة الأكبر من فرص العمل المستحدثة في عام 2023 كانت في

القطاع الخاص، حيث بلغت (70.7%) من إجمالي الفرص أن غالبية الوظائف المستحدثة في عام 2023 ذهبت لصالح القوى العاملة الأردنية بنسبة (87.6%) من إجمالي الفرص، بينما حصلت العمالة من الجنسيات العربية غير الأردنية على (7.3%)، وحصلت الجنسيات غير العربية على (5.1%).

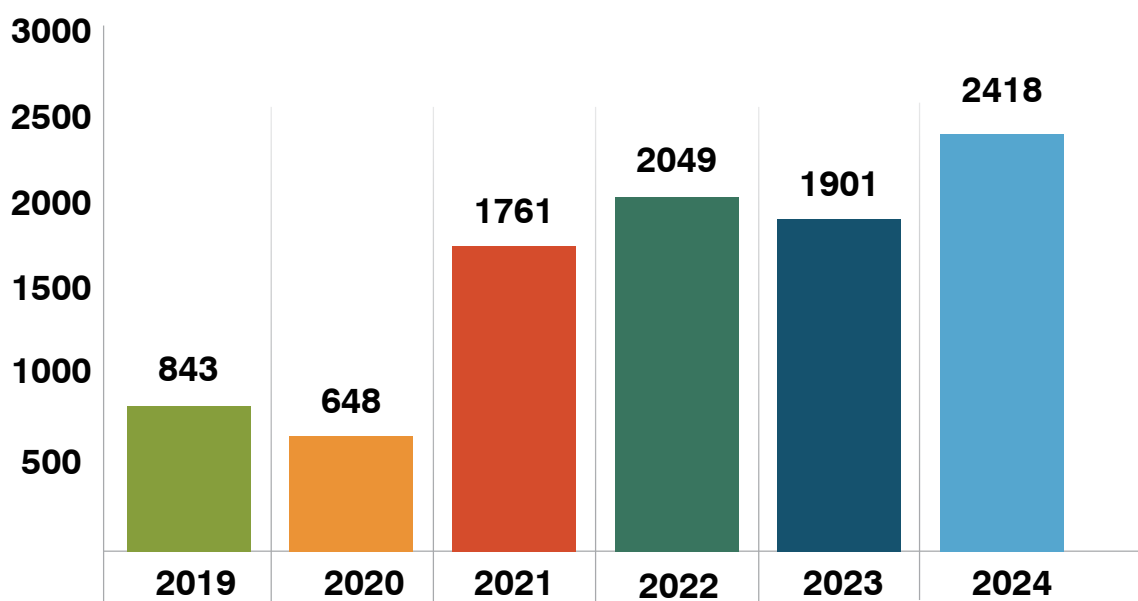
ومن خلال الجهود الوطنية المبذولة لتوفير مستوى مناسب من الدخل من خلال توفير فرص العمل اللائق على المستوى المحلي من خلال العديد من المشاريع والمبادرات وأبرزها التي تبنتها وزارة العمل حيث تم رفع الحد الأدنى للأجور إلى (290) دينار بدلاً من (260) دينار وتقديم عدد من برامج التشغيل للحد من البطالة، ومن أبرز ما تحقق على هذا الصعيد خلال عام 2024:

- توقيع (15991) عقد عمل في برنامج التشغيل الوطني لغاية نهاية كانون أول 2024، منها (8409) للإناث و(7582) للذكور، كما استفاد (816) مشغل من منتفعي صندوق المعونة منهم (401) إناث.
- إعداد خطة تنفيذية لسياسة إدماج الشمول الاجتماعي لتعزيز مشاركة المرأة الاقتصادية.
- افتتاح ثلاث فروع إنتاجية في كل من أم الجمال (المفرق) والجديدة (الكرك)، بالإضافة إلى توسعة فرع سوف (جرش).
- متابعة إجراءات إنشاء (5) فروع إنتاجية جديدة وتسهيل توفير البنية التحتية اللازمة لها في الفيصلية (مادبا)، الفحيص (البلقاء)، المفرق الشرقي، الموجب (الكرك)، وادي عنيزة (معان)، ومغير السرحان (المفرق).
- توقيع (4613) عقد عمل في الفروع الإنتاجية منها (4231) عقد مع الإناث بنسبة (92%) و(382) عقد مع الذكور بنسبة (8%).

الجدول رقم (7): مبادرات وزارة العمل في الفترة (2019-2024)

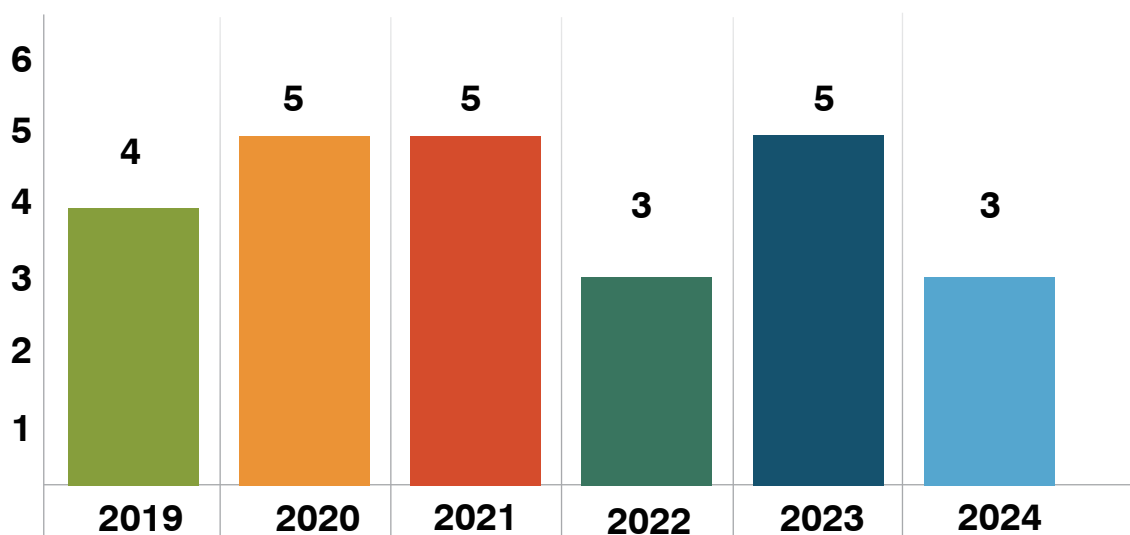
2024	2023	2022	2021	2020	2019	المبادرة (المشروع)
12101	11741	19466	19934	10339	17817	عدد المشتغلين مشروع تطوير خدمات التشغيل والحد من البطالة
15347	16209	14230	• تم إطلاق البرنامج الوطني للتمكين والتشغيل مطلع أيلول 2017 بقرار مجلس الوزراء. • بهدف تمكين وتشغيل الأردنيين في قطاعات رئيسة تشمل الصناعة، والسياحة، والزراعة، والتشييد والبناء، والخدمات (الحضانات)، والطاقة (محطات المحروقات) والخدمات (الحضانات)، والطاقة (محطات المحروقات) • بلغ إجمالي العدد الكلي للمشتغلين في إطار المشروع: 30 ألف مشغل			مشروع التشغيل الوطني
2418	1901	2049	1761	648	843	عدد جلسات الارشاد المهني للباحثين عن العمل الجماعية والمعمقة مشروع رفع قدرات المرشدين المهنيين للشباب من طلبة الجامعات
3	5	3	5	5	4	عدد الفروع التي باشرت العمل مشروع إنشاء الفروع الانتاجية في المحافظات (المناطق الفقيرة)
2556	2858	3272	3000	2434	4000	عدد المشتغلين

المصدر: وزارة العمل



الشكل رقم (6): عدد جلسات الإرشاد المهني للباحثين عن العمل الجماعية والمعمقة في مشروع رفع قدرات المرشدين المهنيين للشباب من طلبة الجامعات للفترة (2024-2019)

المصدر: وزارة العمل



الشكل رقم (7): عدد الفروع التي باشرت العمل في مشروع إنشاء الفروع الانتاجية في المحافظات (المناطق الفقيرة) للفترة (2024-2019)

المصدر: وزارة العمل

أما بالنسبة للجهود الوطنية **لصندوق التنمية والتشغيل** في عام 2024 فهو يهدف لتمكين أفراد المجتمع المحلي من الباحثين عن العمل والمتعطلين والفقراء ومن كلا الجنسين بهدف توفير التمويل لتلك الفئات من أجل مساعدتها على إنشاء أو تطوير مشاريعهم الخاصة بهم والاستمرار في متابعتهم لاستدامتها اعتماداً على مبدأ التشغيل الذاتي وينتشر جغرافياً في جميع محافظات المملكة الأردنية الهاشمية من خلال (12) فرع إضافة إلى (3) نوافذ تمويلية في مناطق البادية الأردنية، ويسعى الصندوق إلى الريادة في تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز ثقافة العمل الحر والريادة ويقوم الصندوق بتقديم خدماته التمويلية عبر مساري التمويل المباشر، والتمويل غير المباشر.

• **التمويل المباشر:** من خلال تقديم الخدمات التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للفئات المستهدفة من قبل الصندوق بصورة مباشرة من خلال مراكز تقديم الخدمات التمويلية والمنشرة في جميع محافظات المملكة الأردنية الهاشمية.

• **التمويل غير المباشر:** من خلال تقديم الخدمات التمويلية من خلال مؤسسات التمويل الوسيطة حيث يقوم الصندوق بإقراض المؤسسات الوسيطة والتي بدورها تقوم بإعادة إقراض تلك المبالغ للفئات المستهدفة وذلك بهدف الوصول إلى أكبر نسبة ممكنة من الفئات المستهدفة في جميع محافظات المملكة.

بلغ إجمالي المبالغ التمويلية للمستفيدين من مسار التمويل المباشر للصندوق منذ عام 2019 ولنهاية العام 2024 (81) مليون دينار وبعدهم مستفيدين من كلا الجنسين في جميع المحافظات (7634) مستفيداً، وفرت (14849) فرصة عمل وكما يلي:

- بلغت نسبة الذكور المستفيدين من مختلف البرامج التمويلية (61%).
- بلغت نسبة الإناث المستفيدات من مختلف البرامج التمويلية (39%).
- بلغ عدد المستفيدين من برنامج تمويل الأقساط الجامعية (771) مستفيد.
- بلغت نسبة الذكور المستفيدين من برنامج تمويل الأقساط الجامعية (56%).
- بلغت نسبة الإناث المستفيدات من برنامج تمويل الأقساط الجامعية (44%).

أما عبر مسار التمويل غير المباشر فقد تم صرف مبلغ (2,000,000) دينار من خلال المؤسسات الوسيطة للوصول إلى أكبر نسبة تغطية ممكنة من الفئات المستهدفة في جميع المحافظات عن الفترة ذاتها.

كما أولى الصندوق فئة الشباب أهمية بالغة لما لها من دور فعال في المساهمة في تعزيز وتسريع ودفع مسيرة التنمية المحلية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وحسب بيانات الصندوق عن نشاطه التمويلي منذ عام 2019 وحتى نهاية العام 2024 وحسب الفئة العمرية للشباب من سن (18-30) فقد بلغ إجمالي حجم التمويل (23,550) مليون دينار وبلغ عدد المشاريع (2669) مشروع وفرت (3421) فرصة عمل.

ولتحقيق مبدأ العدالة وتكريس التوازن في تقديم الصندوق لخدماته للفئات المستهدفة في جميع محافظات المملكة ومن ضمنها مناطق البادية الأردنية (الشمالية، الوسطى، الجنوبية) ولكافة القطاعات الاقتصادية والإنتاجية (صناعي، صناعي- زراعي، تجاري، حرفي، خدمات، سياحي) فقد بلغ إجمالي المبالغ الممولة للمشاريع لكلا الجنسين في مناطق البادية الأردنية منذ عام 2019 ولبداية العام 2024 (986,522) ألف دينار وبلغ عدد فرص التشغيل الكلي (171) فرصة، وقد توزعت المبالغ الممولة في مناطق البادية الأردنية على النحو التالي:

- بلغت نسبة الذكور المستفيدين من المبالغ الممنوحة للمشاريع الممولة في جميع مناطق البادية الأردنية (63%).
- بلغت نسبة الإناث المستفيدات من المبالغ الممنوحة للمشاريع الممولة في جميع مناطق البادية الأردنية (37%).



الشكل رقم (8): نسبة المستفيدين من مختلف البرامج التمويلية والمبالغ الممنوحة للمشاريع الممولة في جميع مناطق البادية الأردنية حسب الجنس للفترة (2019-2024)

المصدر: صندوق التنمية والتشغيل



الشكل رقم (9): نسبة وعدد المستفيدين برنامج تمويل الأقساط الجامعية للفترة (2019-2024)

المصدر: صندوق التنمية والتشغيل

يعد **الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية** من أبرز مؤسسات المجتمع المدني التي ساهمت في تنفيذ الخطة الحضرية من خلال برامج الحوكمة المجتمعية، الحماية الاجتماعية، التمكين الاقتصادي والاستدامة البيئية، وقد لعب دوراً محورياً في تحقيق عدة أهداف ضمن الخطة الحضرية الوطنية، خاصة فيما يتعلق بالإدماج الاجتماعي، القضاء على الفقر، تعزيز التنمية الحضرية المستدامة والتمكين الاقتصادي، حيث ساهم الصندوق في تعزيز الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة من خلال برامجه المختلفة التي تستهدف:

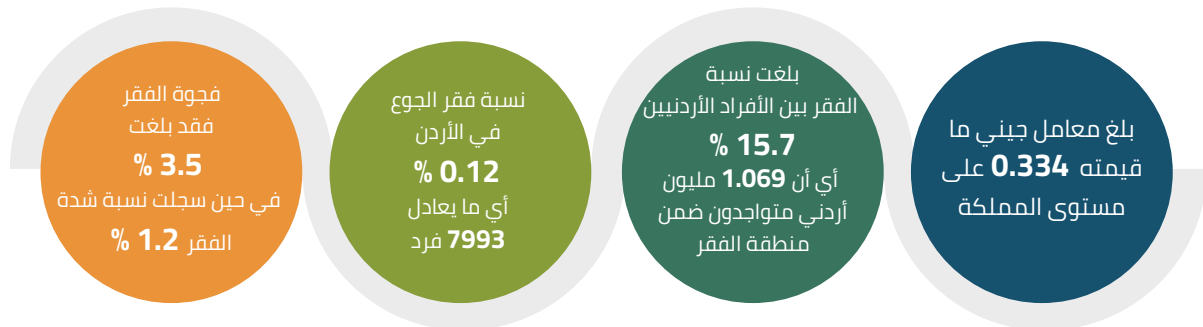
- الشباب، المرأة، ذوي الإعاقة، واللاجئين.
- دعم الفئات الأكثر هشاشة عبر (52) مركزاً تنموياً مجتمعياً موزعة في جميع أنحاء الأردن.
- تنفيذ مشاريع تعزيز المشاركة المجتمعية والحكم المحلي من خلال المجالس الإقليمية.
- توفير برامج الحماية الاجتماعية لدعم الفئات الأقل حظاً، مثل مبرة أم الحسين للأطفال الأيتام، ومراكز الدعم المجتمعي.

حيث تمكن الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية من:

- الوصول إلى أكثر من (151,000) مستفيد مباشر من مختلف البرامج التنموية والاجتماعية.
- تمكين أكثر من (6,000) سيدة من خلال برامج الريادة والتمكين الاقتصادي.
- تشغيل مكاتب تشغيل في مختلف المحافظات لدعم فرص التوظيف.
- تقديم أكثر من (10,000) فرصة تدريبية للشباب في مجالات متعددة.

في حين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فقد عملت على تقديم المنح والقروض للطلبة في الجامعات الرسمية وفقاً لنظام صندوق دعم الطالب/ إضافة الى العمل على أولوية " تقييم وتطوير نظام صندوق دعم الطالب الحالي وزيادة الدعم المالي له من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني" ضمن البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي (2023-2025)، وحديثاً تم اقرار نظام صندوق الطالب لسنة 2024 والذي بموجبه تم زيادة عدد المنح والقروض حيث تسعى الوزارة جاهدة لتوسيع قاعدة الطلبة المستفيدين من الصندوق وزيادة مخصصاته للعام 2026/2025 بنسبة (50%) ليصبح (30) ثلاثين مليون دينار أردني بدلاً من (20) عشرين مليون دينار أردني، وقد بلغت نسب الطلبة المستفيدين من المنح والقروض في مؤسسات التعليم العالي الرسمية (69%، 80%، 100%، 100%، 57%، 70%) للأعوام (2022/2021، 2023/2022، 2024/2023، 2025/2024) على التوالي، كما وتسعى الوزارة لإبرام اتفاقيات ثقافية مع الدول العربية الشقيقة والأجنبية الصديقة.

مؤشرات القضاء على الفقر - 2018 / 2017



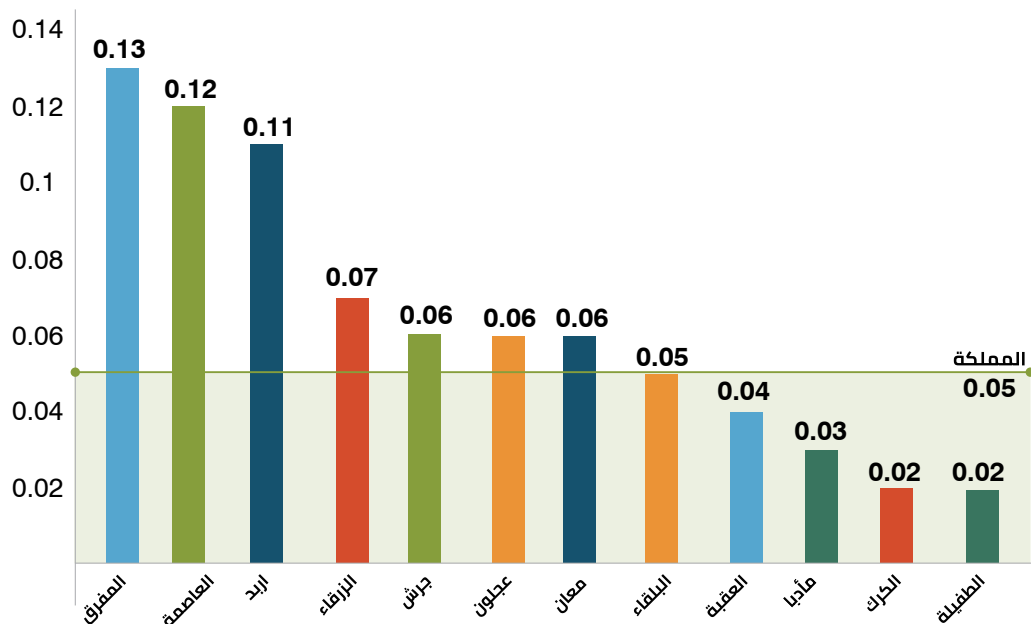
المصدر : دائرة الإحصاءات العامة

2.1.1 الحد من عدم المساواة في المناطق الحضرية من خلال تعزيز تقاسم الفرص والمنافع على قدم المساواة.

سعى الأردن إلى العمل على الحد من عدم المساواة بمختلف أشكالها مثل الدخل أو الفرص أو الجنسية أو الجندر وشمل ذلك المناطق الحضرية والريفية وما واكبه من إجراء تعديلات تشريعية لتحقيق العدالة وقد عزز الدستور الأردني مبدأ المساواة بين جميع المواطنين، حيث تعتبر مسألة عدم المساواة بين المناطق الحضرية في المملكة الأردنية من أهم التحديات الحضرية التي تواجه المملكة، إذ تشكل العاصمة الأردنية "عمان" مستقراً لنحو (42%) من الإجمالي السكاني في الأردن، وتستحوذ على ما يقارب (80%) من إجمالي الأنشطة الصناعية و(55%) من إجمالي العمالة، فضلاً عن استقطابها لما نسبته (80%) من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة وبعبارة أخرى تشكل عمان مركزاً لما نسبته (45%) من مجمل المشاريع الرسمية المنفذة، تليها مدينة إربد بنسبة (17%) مقابل (15%) لمدينة الزرقاء و(5%) لمدينة البلقاء، وتتمركز غالبية الشركات والمؤسسات الرسمية في مدينة عمان بنسبة (82%) تليها مدينة الزرقاء بنسبة (6%) والعقبة بنسبة (4%) وإربد بنسبة (3%).

وبالنسبة لمؤشر الرفاه يعبر معامل جيني عن مقياس لمستوى عدالة الرفاه، حيث يعبر (0) عن توزيع متساوٍ للرفاه و(1) يعبر عن توزيع غير متساوٍ تماماً للرفاه ويظهر من الشكل التالي توزيع معامل جيني لمؤشر الرفاه في المحافظات حيث بلغ معامل جيني لمؤشر الرفاه حسب بيانات دائرة الإحصاءات العامة ما قيمته (5%) على مستوى المملكة، وأظهر معامل جيني تفاوتاً بين المحافظات، حيث كان معامل جيني في محافظات البلقاء والعقبة ومادبا والكرك والطفيلة مساوياً أو أقل من المتوسط على المملكة في حين كان في بقية المحافظات أعلى خاصة في محافظة المفرق والعاصمة وإربد والزرقاء.

وهذا يدل على عدم العدالة في التوزيع في تلك المحافظات ويتعين أن يتم وضع السياسات والبرامج اللازمة للحد من عدم المساواة بين المحافظات المختلفة.



الشكل (10): معامل جيني لمؤشر الرفاه حسب المحافظات لعام (2023)

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/ مسح السكان والصحة الأسرية 2023

وفي إطار التقليل من عدم المساواة في المناطق الحضرية من خلال تعزيز تقاسم الفرص والمنافع على قدم المساواة، قامت أمانة عمان الكبرى بما يلي:

1. تمكين المرأة بتفعيل دورها بالمجتمع من خلال التدريب الحرفي والصحي والاجتماعي التطوعي في منطقة شرق عمان للوصول إلى (1000) مستفيدة.
2. مشروع إنشاء مراكز زها الثقافية في محافظات المملكة وذلك تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص بين جميع الأطفال في محافظات المملكة وتنمية مواهبهم وإبداعاتهم في كافة المجالات.
3. مبادرة فرصتي للتعليم.
4. مبادرة Micro-Lungs الحضرية تدخل في البنية التحتية الخضراء، يهدف المشروع إلى تحسين ظروف المعيشة في المناطق الأقل حظاً في عمان، حيث تم الانجاز المستهدف للمشروع (2020-2021).

أما وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فقد عملت الوزارة على تحقيق توزيع جغرافي متوازن في المملكة الأردنية الهاشمية من خلال التوسع في استحداث مؤسسات التعليم العالي الأردنية على امتداد محافظات المملكة حيث بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي في الأردن (78) مؤسسة بواقع (10) جامعات رسمية و(18) جامعة خاصة و(8) كليات جامعية وجامعتان تعملان بقانون خاص وجامعة واحدة إقليمية و(39) كلية مجتمع، وتضمنت الخطة الاستراتيجية للوزارة هدفاً استراتيجياً يركز على ضمان العدالة وتكافؤ الفرص التعليمية للطلبة، ومن أولويات الوزارة في البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي (2023-2025) "تطوير وتطبيق السياسات العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية الرسمية"، وقامت بإدراج القبول في الكليات الجامعية المتوسطة في الجامعات الرسمية ضمن نظام القبول الموحد اعتباراً من مطلع العام الجامعي 2023/2024، وتحديد نسبة القبول في البرامج الموازية ب(30%) من المقبولين في البرامج العادية حيث بلغت نسبة الطلبة الذين تم قبولهم في الجامعات الرسمية من الطلبة المتقدمين لوحدة تنسيق القبول الموحد (75.4%) للعام الجامعي 2023/2024.

مؤشرات الحد من عدم المساواة في المناطق الحضرية من خلال تعزيز تقاسم الفرص والمنافع على قدم المساواة



3.1.1.1 تعزيز الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة (النساء، كبار السن، الشباب، الأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين).

كرس الأردن على مدى السنوات السابقة جهداً كبيراً لسد فجوة النوع الاجتماعي وحظيت المرأة والشباب وذوي الإعاقة باهتمام ورعاية جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه، وهو ما أدى إلى إحداث نقلة نوعية في التشريعات لتمكين هذه الفئات وخاصة ما يتعلق بقوانين الضمان الاجتماعي والأحوال الشخصية والعقوبات، والعمل، كما تم تعديل عنوان الفصل الثاني من الدستور بإضافة الأردنيات له والذي تم التأكيد عليه بنص المادة (6).

وقد بذلت الحكومة الأردنية جهوداً عدة للمساهمة في إعداد مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات التي تهدف للحد من الفقر متعدد الأبعاد وتحقيق الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة وجاءت الاستراتيجية الوطنية للمرأة (2020-2025) لتأطر هذه الجهود.

تعزيز الإدماج الاجتماعي للمرأة:

الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية الأردنية

• تم إعداد الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية الأردنية للمرأة (2020-2025) والتي ارتكزت في بنيتها على الالتزامات والوثائق الوطنية والدولية؛ وأهمها الدستور الأردني والاتفاقيات والإعلانات الدولية لحقوق الإنسان وأجندة أهداف التنمية المستدامة 2030 والخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان (2025-2026)، كما أخذت بعين الاعتبار مخرجات مسارات التحديث السياسية والاقتصادية والإدارية المتمثلة برؤية التحديث الاقتصادي واستراتيجية تمكين المرأة والخطة التنفيذية لمخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية وخارطة طريق تحديث القطاع العام إلى جانب الاستراتيجيات والخطط القطاعية المختلفة.

• تعتبر الموازنات الداعمة لاحتياجات كلا الجنسين إحدى أهم البنود التي تدعم تنفيذ سياسة إدماج المساواة بين الجنسين ويجري العمل مع كافة المؤسسات الحكومية لمواءمة استراتيجياتهم وخططهم مع الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة ورصد الموازنات اللازمة والتي تدعم تحقيق المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص، الأمر الذي يستوجب العمل على وضع وتطبيق نظام للمتابعة والتقييم لضمان متابعة تنفيذ هذه الخطة والتي من شأنها أن تتابع على تنفيذ سياسة إدماج المساواة بين الجنسين والموازنات المراعية لاحتياجات كلا الجنسين من جهة أخرى.

سياسة الإدماج المؤسسي

في عام 2024 قامت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بدمج خطة تنفيذ سياسة الإدماج المؤسسي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مع الخطة التنفيذية للالتزام الثالث من الخطة الوطنية الخامسة لمبادرة الحكومات الشفافة (2021-2025) لوجود تقاطعات وأنشطة متشابهة.

الإنجازات:

- تفعيل مؤسسة وحدات تمكين المرأة في وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، وزارة الصناعة والتجارة والتموين.
- إعداد دليل الأداة الموحدة لتدقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- رفع الوعي المؤسسي حول أهمية قضايا المساواة بين الجنسين في المؤسسات الحكومية.
- مؤسسة تطبيق الموازنات المستجيبة لإحتياجات كلا الجنسين (مشروع الموازنات المستجيبة لاحتياجات كلا الجنسين في أربع وزارات (وزارة الصحة، والعمل، والتربية والتعليم، والشؤون السياسية والبرلمانية).
- إدراج المؤسسات الحكومية مشاريع لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن.

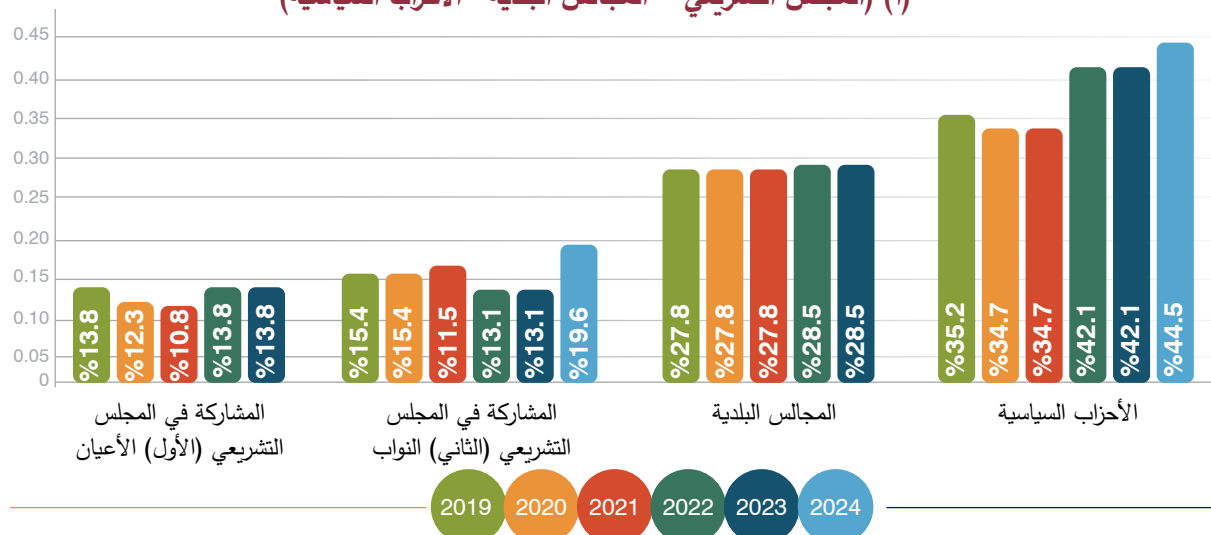
المرحلة الثانية من قرار مجلس الأمن (1325) للفترة (2022-2025).

بعد استكمال الخطة الوطنية الأولى تم وضع الخطة الوطنية الثانية (2022-2025) لتفعيل قرار مجلس الأمن (1325) وذلك بنهج تشاركي بالبناء على الإنجازات السابقة، حيث جاءت لتؤكد على أهمية مشاركة المرأة الفعالة ودورها في الجهود المبذولة لمنع النزاعات وحلها وإعادة البناء بما يسهم في بناء السلام وحفظه، حيث ركزت الخطة على إشراك جميع النساء بمن فيهن الشابات واللاجئات والنساء ذوات الإعاقة خاصة في تداعيات جائحة كورونا والتحديات الاقتصادية والصحية، وتقوم الخطة الوطنية الأردنية الثانية على المحاور الأساسية الأربعة لقرار مجلس الأمن (1325) وتشمل: المشاركة والوقاية، والحماية، والإغاثة والتعافي.

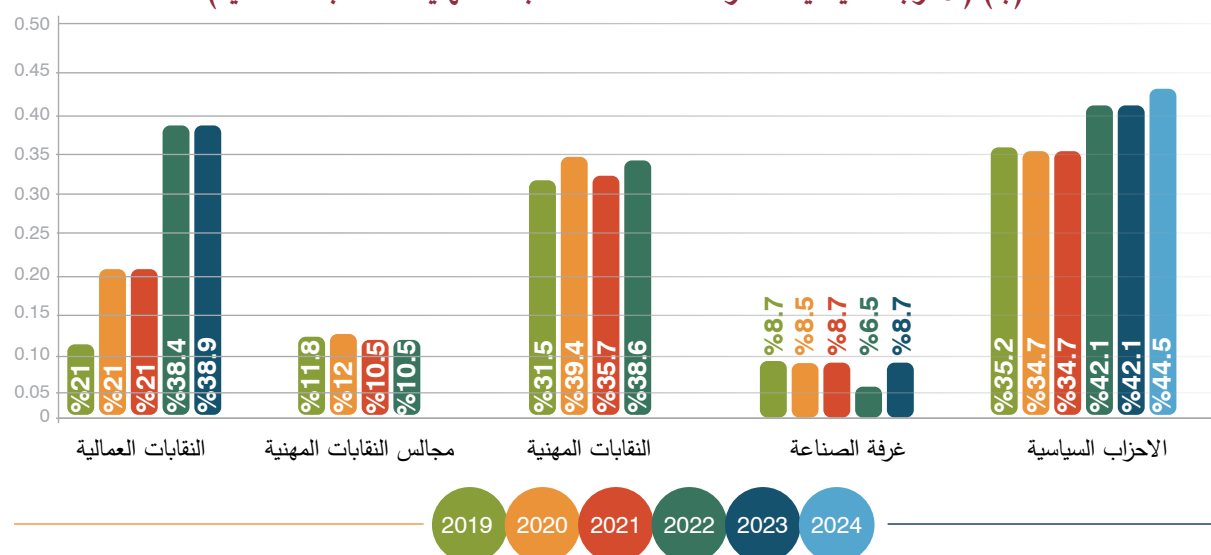
تم إعداد الخطة الوطنية الثانية من قبل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بالتعاون مع اللجنة الوزارية لتمكين المرأة واللجنة التوجيهية العليا وبدعم فني من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، كما شارك في إعداد خطة الائتلاف الوطني لتفعيل قرار مجلس الأمن (1325) وتشمل الخطة الثانية أربعة أهداف رئيسية يندرج تحتها مجموعة من المخرجات والمبادرات التي تشارك في تنفيذها العديد من المؤسسات الرسمية والوزارات ومؤسسات المجتمع المدني تشمل الأهداف ما يلي:

- **الهدف الأول:** رفع المشاركة الفاعلة للمرأة في القطاعات الأمنية والعسكرية والدبلوماسية والعدالة.
- **الهدف الثاني:** رفع المشاركة الفاعلة للمرأة في صنع القرار في مجالات الوقاية من الأزمات والاستجابة لها والتعامل مع التغير المناخي والكوارث الطبيعية والأوبئة.
- **الهدف الثالث:** تمكين النساء والفتيات من الوصول إلى الخدمات الأساسية بما فيها خدمات الإيواء والخدمات الطبية والذاتية والقانونية والحماية الاجتماعية.
- **الهدف الرابع:** الحد من العنف ضد المرأة والتمييز والتطرف العنيف.

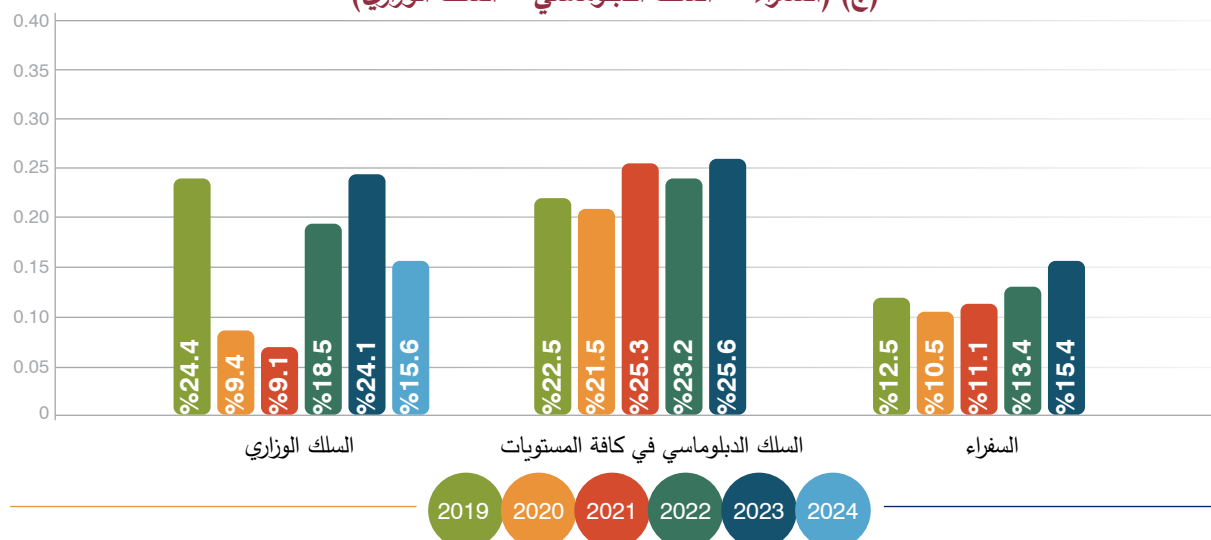
(أ) (المجلس التشريعي - المجالس البلدية - الأحزاب السياسية)



(ب) (الأحزاب السياسية - غرفة الصناعة - النقابات المهنية - النقابات العمالية)



(ج) (السفراء - السلك الدبلوماسي - السلك الوزاري)



الشكل رقم (11): نسب المشاركة السياسية للنساء في الأردن للفترة (2019-2024)

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

الختم المؤسسي لدعم وتمكين المرأة في القطاعين العام والخاص

الختم المؤسسي لدعم وتمكين المرأة في القطاعين العام والخاص والتي تعتبر برنامج تطوعي لكافة المؤسسات بالقطاعين العام والخاص قائم على المعايير الدولية لتحقيق المساواة بين الجنسين في مكان العمل والالتزام بمعالجة الفجوات بين الجنسين في العمليات الحيوية بحيث تتمثل المعايير في سبع مجالات تشمل أنظمة الإدارة والقدرات الداخلية والبيئة الممكنة والاتصالات وإدارة المعرفة والبرامج والشراكات واتخاذ تدابير شاملة لخلق ظروف أكثر عدلاً ولأثقة للعمال والعاملات (بما في ذلك الأجور وصنع القرار وتنفيذ سياسات تساعد في الموازنة بين العمل والمسؤولية الاجتماعية والحماية من العنف والتحرش في مكان العمل).

وتم تضمينها في مبادرات الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة (2023-2025) المتعلقة بتوفير بيئة عمل داعمة وآمنة لعمل المرأة وتهدف المبادرة إلى تشجيع المؤسسات في القطاعين العام والخاص على توفير بيئة عمل ممكنة وصديقة لعمل المرأة تسهم في رفع المشاركة الاقتصادية للمرأة من خلال زيادة فرص دخولها إلى سوق العمل واستمرارها فيه.

تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة

- إدخال تعديلات متتالية على قانون العمل خلال الفترة (2019-2024) ساهمت في تطوير بيئة العمل الآمن والصادق للمرأة.
- إلغاء بنود المادة (69) التي كانت تقيد عمل المرأة في بعض المهن واستبدالها ببنود تنص على حظر التمييز على أساس الجنس بين العاملين.
- تضمنت المادة (29) تعريفاً للتحرش الجنسي واستحداث عقوبات على صاحب العمل أو المؤسسة في حال حدوث حالات تحرش.
- إدراج مبدأ الإنصاف بالأجور ومعاقبة التمييز بين الجنسين في الأجر، كما أعطى سلطة الأجور صلاحية النظر في الدعاوى المتعلقة بأي تمييز في الأجر.
- نص القانون على منح إجازة الأبوة لمدة (3) أيام.
- أعفي القانون العمال غير الأردنيين من أبناء الأردنيات المتزوجات من أجانب من تصاريح العمل.
- وسع التعديل من مجالات توفير حضانة لأبناء العاملين ليشمل الذكور بالإضافة إلى الإناث من العاملين في المنشأة.
- وسع قانون الضمان الاجتماعي المعدل لعام 2023 من فرص الاستفادة من تأمين الأمومة بإضافة أن تكون المؤمن عليها مشمولة بأحكام هذا التأمين خلال الأشهر الستة الأخيرة التي تسبق استحقاقها إجازة الأمومة أو أن يكون لها ستة اشتراكات متصلة أو متقطعة في هذا التأمين في الاثني عشر شهراً التي تسبق استحقاقها هذه الإجازة كما تم شمول العاملين في الحيازات الزراعية بتأمين إصابات العمل والأمومة.
- صدر نظام العمل المرن لعام 2024 بهدف تسهيل دخول النساء إلى سوق العمل واستمرارها فيه وبما يسهم في زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة.
- ولحماية العاملات في القطاع الزراعي صدر نظام عمال الزراعة لسنة 2021 والذي يهدف إلى حماية العاملين والعاملات في القطاع الزراعي وبموجب تعديلات قانون الضمان 2023 تم شمول العاملين في الحيازات الزراعية بتأمين إصابات العمل والأمومة.

- تضمنت تعليمات بدائل الحضانات المؤسسية لعام 2023 خيارات مرنة للعاملين في حال صعوبة إنشاء حضانة في موقع العمل بحيث توفر البديل في اختيار الحضانة المناسبة له من دور الحضانة التي تعاقد معها صاحب العمل، أو أن يتعاقد العامل مع دار حضانة يختارها على أن يساهم صاحب العمل بتغطية التكلفة المالية لدار الحضانة عن كل طفل بحيث يكون الدعم أكبر للعامل المتدني الأجر.
- بسّط نظام دور الحضانة لسنة 2024 إجراءات ترخيص الحضانات بما في ذلك الحضانات المنزلية، كما شجعت برامج منح دعم إنشاء الحضانات ومهنة العمل الاجتماعي قيام الجمعيات بإنشاء الحضانات خاصة في المناطق النائية.
- لتعزيز بيئة العمل الآمنة صدرت تعليمات "حماية المرأة الحامل والمرأة المرضعة وذوي الإعاقة والأشخاص الذين يؤدون عملاً ليلياً" لسنة 2023 والتي حظرت على صاحب العمل في أي مؤسسة أو أي من فروعها القيام بتشغيل المرأة بعد الوضع بأي حال من الأحوال خلال الستة أسابيع التالية للوضع وحظر تشغيل المرأة الحامل أو المرضعة ليلاً دون موافقتها الخطية كما أجاز لها التراجع عن الموافقة في حال استدعت حالتها الصحية أو حالة جنينها أو رضيعها وذلك بموجب تقرير طبي.
- شكل القانون المعدل لقانون الشركات لسنة 2023 نقلة نوعية بإدراج تعديل ينص على مراعاة تمثيل النساء في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة وفق نسبة حددتها تعليمات الحوكمة بما لا يقل عن (20%) وفي مجالس إدارة الشركات التي تساهم الحكومة في ملكيتها وفق النسبة التي تحددها التعليمات التي سيصدرها مجلس الوزراء، ما يعزز مبادئ الحوكمة في الشركات. بدوره أصدر البنك المركزي تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك للعام 2023 والتي تتضمن ضرورة مراعاة البنوك لتمثيل المرأة في عضوية مجالس إدارة البنوك والإدارة التنفيذية العليا، حيث وصل تمثيل النساء في مجالس إدارة البنوك إلى (9%)، كما وصلت نسبة تمثيل النساء في مجلس إدارة البنك المركزي إلى (50%) في العام 2023.
- وافق مجلس الوزراء على الأسباب الموجبة لتعديل قانون العمل بما يرفع مدة إجازة الأمومة في القطاع الخاص من (70) يوماً إلى (90) يوماً والنص على عدم إنهاء خدمات المرأة الحامل في الأشهر الأولى من الحمل.
- اشترط قانون الأحزاب السياسية لعام 2022 ألا تقل نسبة المرأة في الهيئة التأسيسية للأحزاب عن (20%) من عدد المؤسسين وقد ساهمت هذه التعديلات في تحقيق تمثيل مقبول للنساء في الأحزاب، حيث تشكل الأعضاء الإناث ما نسبته (44%) وتقلدت (3) نساء منصب الأمين العام من أصل (33) وتشكل النساء في المواقع القيادية ما نسبته (19%) أما أعضاء الأحزاب من الفئة العمرية (18-35) عاماً فيشكلون ما نسبته (37.9%)، وبلغت نسبة الإناث من الشباب (44%) كما وفر نظام المساهمة المالية في دعم الأحزاب السياسية لعام 2023 دعماً مالياً إضافياً بنسبة (20%) عن كل امرأة فائزة.
- نص قانون الانتخاب الجديد على زيادة عدد المقاعد المخصصة للنساء إلى (18) مقعداً إضافة إلى ضمان تمثيل المرأة ضمن القوائم الحزبية من خلال النص على وجود امرأة واحدة على الأقل ضمن المترشحين الثلاثة الأوائل وضمن المترشحين الثلاثة التي تليها من ضمن المقاعد المخصصة للأحزاب السياسية.
- إصدار قانون التنمية الاجتماعية رقم (4) لعام 2024 لتوفير خدمات الرعاية والحماية والتنمية الاجتماعية وتعزيز الإنتاجية للفئات المهمشة والمحتاجة من النساء مثل كبار السن والأحداث والنساء المعرضات للخطر وضحايا جرائم الاتجار بالبشر والأشخاص ذوي الإعاقة والمتسولين والأفراد والأطفال المحتاجين للحماية والرعاية والأطفال في عمر الحضانة.
- لحماية الطفلة الأنثى صدر قانون حقوق الطفل لعام 2022 استجابة لمصادقة الأردن على اتفاقية حقوق الطفل الذي حدد سن الطفل الذي لم يتم الثامنة عشرة، وضمن القانون للطفل التمتع بجملة من الحقوق وبما لا يتعارض مع النظام العام والقيم الدينية والاجتماعية بما فيها الحق بالرعاية وتهيئة الظروف اللازمة والتنشئة السليمة التي تحترم الكرامة الإنسانية.

• صدر نظام صندوق مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر لعام 2023 والذي يقضي بإنشاء صندوق لمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر.

إن دمج تمكين المرأة برؤية التحديث الاقتصادي يعتبر حاجة وطنية ملحة إذ ما تزال مشاركة المرأة في سوق العمل في الأردن من بين أدنى المعدلات في العالم، إذ تبلغ (14.9%) من الإناث مقابل (53.4%) من الذكور لعام 2024.

هذا وتواجه النساء الراغبات بالمشاركة في سوق العمل في الأردن معدلات بطالة مرتفعة وعلى الرغم من أن معدل البطالة ارتفع بشكل إجمالي لعام 2024 إلى (16.8%) مقارنة بنسبة (16.6%) لعام 2023 إلا أن هنالك ارتفاعاً في معدل البطالة بين الإناث ليسجل (33%) لعام 2024 مقارنة بنسبة (30.7%) لعام 2023 بينما انخفضت البطالة في صفوف الذكور إلى (18%) لعام 2024 مقارنة بنسبة (19.6%) لعام 2023.

أما على صعيد التعاون مع المنظمات الدولية فقد جاء مشروع مكاني بالتعاون مع اليونيسيف لتوفير خدمات شاملة لجميع أفراد الأسر من خلال نهج متكامل يجمع بين برامج بناء المهارات ودعم حماية الأفراد المبني على المجتمع وخدمات دعم التعليم، حيث استفاد (72) ألف فرد خلال الأعوام (2022-2024) وبرنامج التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء الأكثر تأثراً في غور الصافي من خلال تحسين الوصول إلى مساحات عامة آمنة وخضراء في الفترة (2021-2024)، ومشروع تمكين التقدم في إعادة التدوير وتغيير العادات من خلال المبادرات التي تقودها النساء في الأردن في الفترة (2024-2025).

ومن أعمال **صندوق التنمية والتشغيل** برؤية التحديث الاقتصادي لعام 2025 **برنامج تمكين المرأة**: وهو برنامج جديد خاص بتشجيع المرأة على العمل الحر والاعتماد على مبدأ التشغيل الذاتي وتعزيز معدلات مشاركتها الاقتصادية فقد حقق الصندوق (110%) نسبة انجاز لعام 2024 حيث بلغ إجمالي حجم التمويل من بداية عام 2023 وحتى نهاية عام 2024 (5) مليون دينار لإنشاء (470) مشروع وفرت (745) فرصة عمل على مستوى محافظات المملكة.

كما أطلقت **وزارة العمل** عدد من المبادرات، وفقاً للجدول التالي والذي يبين الجهود الوطنية لوزارة العمل خلال الفترة (2019-2024):

الجدول رقم (8): الجهود الوطنية لوزارة العمل للفترة (2019 – 2024)

المتحقق	السنة	المشروع
شملت تعديلات قانون العمل لعام 2019 عدة نقاط تتعلق بعمل المرأة، أبرزها: تعريف العمل المرن، وتعزيز مبدأ الإنصاف في الأجور، وإعفاء أبناء الأردنيات غير الأردنيين من تصاريح العمل. كما تم تعديل المادة (72) لإلزام أصحاب العمل بتوفير حضانة للأطفال في أماكن العمل التي تضم (15) طفلاً أو أكثر دون سن الخامسة، مع إمكانية الاشتراك بين أكثر من صاحب عمل. بالإضافة إلى ذلك، تم إدراج إجازة الأبوة ضمن المادة (66).	2019	مشروع الإنصاف بالأجور / مديرية المرأة والنوع الاجتماعي بالتعاون مع منظمة العمل الدولية
إعداد دراسة فجوة الأجور في قطاع الصيدليات كان إنجازاً مهماً لتسليط الضوء على التفاوت في الرواتب بين الجنسين. كشفت الدراسة أن متوسط الأجر الشهري لمساعد الصيادلة الذكور بلغ 566.67 ديناراً، بينما كان متوسط أجر الإناث (298.15) ديناراً، مما أظهر فجوة بنسبة (47.4%) لصالح الذكور، وكانت الأعلى في إقليم الشمال. وقد نتج عن هذه الدراسة توصيات جوهرية، أبرزها تفعيل تحويل الرواتب عبر البنوك، وإنشاء آليات فعالة لاستقبال الشكاوى وتوثيقها في النقابات، مع تعزيز وعي العاملين بحقوقهم وإجراءات التظلم.	2020	
إعداد ورقة موقف حول تعديلات قانون العمل	2021	
1. إطلاق حملة "واعي/واعية" للتوعية القانونية: تم تنفيذ المرحلة الأولى بالشراكة مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة واتحاد نقابات عمال الأردن ومنظمة العمل الدولية، بهدف تعريف المرأة العاملة بحقوقها وواجباتها وفقاً لقانون العمل الأردني. 2. إطلاق برنامج "تميز": بالتعاون مع حملة "قم مع المعلم"، استهدف البرنامج المدارس والمعلمين في قطاع التعليم الخاص، لتعزيز الامتثال بالتحويل الإلكتروني للرواتب واعتماد بنود العقد الموحد. 3. تأسيس العيادة القانونية "واعي/واعية": تم إطلاق العيادة عام 2022 من قبل اتحاد نقابات العمال بالشراكة مع وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية، لتقديم التوعية القانونية والتدخل القانوني في حال انتهاك حقوق العاملات. 4. المشاركة في المؤتمرات الدولية: حضور المؤتمر السنوي للتحالف الدولي للمساواة في الأجور والمشاركة في الاجتماعات ذات الصلة، لتعزيز الجهود في تحقيق المساواة في الأجور.	2022	
1. تعديل مواد قانون العمل: شمل التعديل المادة (29) والمادة (69) لتعزيز حقوق العمال، وخاصة المرأة. 2. إعداد كتيب حقوق المرأة العاملة: يهدف إلى توعية المرأة بحقوقها وفقاً لقانون العمل الأردني. 3. إطلاق المرحلة الثانية من حملة "واعي/واعية": ركزت هذه المرحلة على حقوق ذوي الإعاقة، وعمل الأطفال والأحداث. 4. توقيع عقد العمل الجماعي للعاملين في التعليم الخاص: تم اعتماد عقد العمل الموحد لكافة العاملين في المدارس الخاصة ورياض الأطفال، وسيُنفذ بدءاً من العام الدراسي (2024-2025). 5. إعداد ورقة موقف حول تمثيل النساء في مجالس الإدارة: لتعزيز دور المرأة في صنع القرار. 6. إدراج مادة جديدة في قانون الشركات: تنص على ضرورة تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات المساهمة، وتم نشر القانون رسمياً. 7. توقيع مذكرات تفاهم مع (10) مدارس خاصة: لدعم انضمامها لبرنامج "تميز"، الذي يهدف إلى تحسين بيئة العمل في قطاع التعليم الخاص.	2023	
1. تطبيق المرحلة التجريبية لأداة المساواة في الأجور (لوجيب): تم تنفيذها على عدد من الشركات الصغيرة والمتوسطة من مختلف القطاعات، ويجري إعداد التقرير النهائي لتقييمها خلال النصف الأول من عام 2024. 2. تحديث اللجنة الأردنية للإنصاف في الأجور: يجري العمل على تعيين أعضاء جدد ووضع خطة لأنشطة المشروع لعام 2024. 3. إعداد واعتماد خطة المشروع لعامي (2024-2025): لتوجيه الجهود نحو تحقيق الإنصاف في الأجور. 4. إعداد دراسة حول المساواة في الأجور في قطاع الصحة: تم وضع الشروط المرجعية لجذب الخبراء لإعداد تقرير أولي يحدد القطاعات الفرعية الأكثر تأثراً بالفجوة في الأجور والتحديات التشريعية. 5. أتمتة العقد الموحد لقطاع التعليم الخاص: إطلاق منصة إلكترونية لتطبيق عقد العمل الموحد، حيث سجلت عليها (1223) مدرسة، وبلغ عدد العقود الفعالة (15088)، ما يعزز الأمان الوظيفي وحماية الأجور. 6. تطوير أداة شفافية الأجور (LOGIB): وضع معايير اختيار العينة وتدريب ضباط ارتباط لتجميع البيانات وتحليلها في عدد من الشركات، مع دراسة اعتماد الأداة ضمن ختم المساواة في الأجور. 7. تحديث كتيب حقوق المرأة العاملة في قانون العمل الأردني: تم تحديثه من قبل وزارة العمل، وسيتم نشره ضمن الحملة التوعوية الثالثة لـ "واعي/واعية".	2024	

المصدر: وزارة العمل

وحرصاً من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تعزيز الحماية الاجتماعية والإدماج الاجتماعي فقد تم تخصيص عدد من المقاعد في الجامعات الرسمية لأبناء العشائر في مدارس البادية الأردنية والمدارس ذات الظروف الخاصة، وأبناء الأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين، ومرضى السرطان، والطلبة ذوي الإعاقة، كما وتشرف على تنفيذ المشاريع التي تعنى بتعليم اللاجئين السوريين، كما اتخذت عدداً من الإجراءات لتسهيل قبولهم في مؤسسات التعليم العالي الأردنية.

تعزيز الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة:

أما فيما يخص الأشخاص ذوي الإعاقة كان الأردن من أوائل الدول الموقعة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بتاريخ 2008/3/31، كما أنجز الكثير في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال اصدار التشريعات والقوانين الخاصة بخدمة هذه الشريحة وحماية حقوق أفرادها، حيث يتولى المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بحسب قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017 رسم السياسات العامة للأشخاص ذوي الإعاقة والتخطيط وتضمين البرامج والخطط الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في برامج وخطط المؤسسات الوطنية ومتابعة تنفيذها ونظراً للظهور المفاجئ لجائحة كورونا فقد اضطر المجلس للقيام بأعمال خارج عن الدور المناط به من باب سد الثغرات وقدم بشكل مباشر وغير مباشر عدة خدمات للأشخاص ذوي الإعاقة في كافة المجالات، والجدول التالي يوضح أهم مؤشرات عمل المجلس.

الجدول رقم (9): مؤشرات عمل المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة (2019-2024)

الشكاوى المقدمة	بناء القدرات			عدد المباني التي تمت زيارتها	عدد الطلبة الصم ممن تم شراء خدمات لغة إشارة لهم	خدمات التعليم	السنة
	المجموع	أنثى	ذكر				
375	1933	1252	681	95	71	163	2019
1288	1328	645	683	127	85	4538	2020
1234	1615	785	830	213	71	191	2021
1373	1127	824	303	191	82	287	2022
1556	3583	2298	1285	436	90	237	2023
2176	3600	2300	1300	487	90	156	2024
8002	13186	8104	5082	1549	489	5572	المجموع

المصدر: المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما أظهر التقرير السنوي لسير العمل في البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي (2023-2025) ما تم إنجازه في قطاع الحماية والرعاية الاجتماعية خلال العام الماضي 2024 حيث تم استحداث مركزين نهاريين دامجين لتقديم خدمات تأهيلية شاملة وتعزيز اندماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع واستحداث (7) وحدات تدخل مبكر تهدف إلى تقديم خدمات متخصصة للأطفال الذين يعانون من تأخر في النمو أو الإعاقة منذ الطفولة المبكرة وتشمل هذه الوحدات الكشف المبكر عن الإعاقات أو التأخر النمائي من خلال تقييمات شاملة ما يتيح التدخل السريع من خلال برامج تأهيلية متخصصة وتسهم هذه البرامج في تحسين القدرات الحركية والإدراكية والاجتماعية واللغوية للأطفال وتقليل تأثير الإعاقات المحتملة عبر تقنيات تأهيل مكثف وبرامج علاج متقدمة.

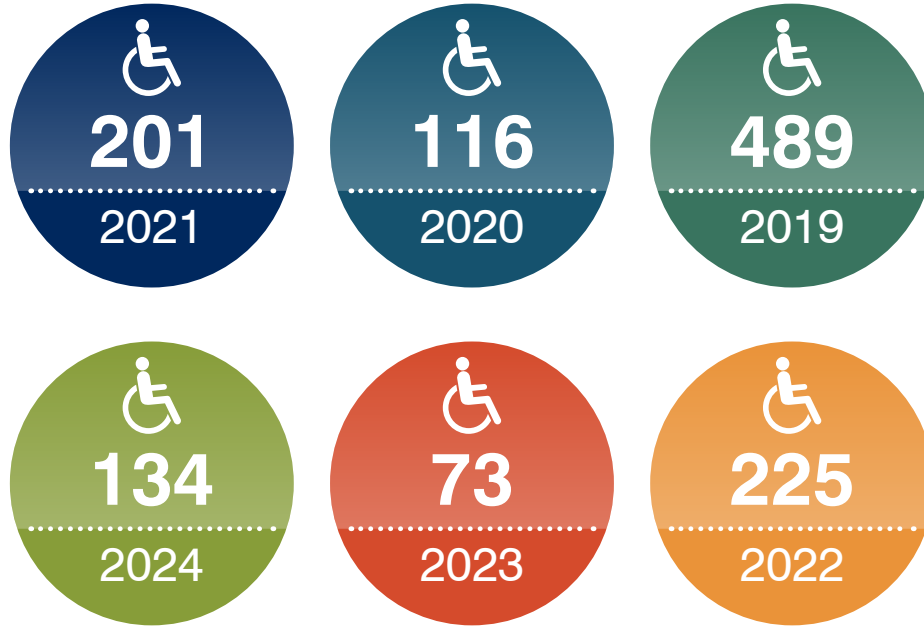
كما أشار التقرير إلى أنه تم دمج (100) طفل في أسرهم وفق منهجية إدارة الحالة فيما بلغ عدد الأطفال ذوي الإعاقة المستفيدين من خدمات دور الرعاية الإيوائية (580) طفلاً، و(498) طفلاً من خدمات التأهيل المجتمعي وبلغ عدد وحدات التدخل المبكر المستحدثة (28) وحدة و(66) مركز لتنمية المجتمع المحلي.

أولى البنك المركزي الأردني أهمية التعامل مع ذوي الإعاقة أهمية خاصة تعزيزاً لمفهوم المساواة وتماشياً مع رؤية الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي (2023-2028) التي نصت رؤيتها على الوصول والاستخدام المسؤول والمستدام للمنتجات والخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع وبما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة وتحفيز النشاط الاقتصادي من خلال رفع نسب الشمول المالي للفئات المستخدمة "الأقل دخلاً والمرأة والشباب اللاجئين والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة".

كما أولى البنك المركزي الأردني أهمية التعامل مع ذوي الإعاقة أهمية خاصة، حيث قام بإصدار تعليمات خاصة لحماية المستهلك المالي للعملاء من ذوي الإعاقة لمعاملتهم دون أي شكل من أشكال التمييز أو الانتقاص لحقوق أي منهم، وتسري أحكام تلك التعليمات على كافة مزودي الخدمة من بنوك ومؤسسات مالية بنكية.

أما وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فقد خصصت عدداً من المقاعد للأشخاص ذوي الإعاقة ضمن السياسة العامة لقبول الطلبة في جميع التخصصات بما فيها الطب وطب الأسنان وتخفيض الحدود الدنيا لقبولهم على برنامج التيسير وتوفير ممرات آمنة ومريحة لهم وتأمين جميع المستلزمات الضرورية، واعتماد البطاقة التعريفية الصادرة من المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لغايات القبول الموحد لمرحلتى البكالوريوس والتيسير في الجامعات الرسمية اعتباراً من بداية العام الجامعي (2024/2025) لاستكمال مسيرتهم التعليمية والحصول على الخصم الجامعي على الرسوم الجامعية. وعملت على إنتاج فيديو بلغة الإشارة بالتعاون مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يترجم ترتيبات قبول الطلبة ذوي الإعاقة في مرحلتى البكالوريوس والتيسير.

وقد ساوت وزارة التربية والتعليم في قضايا التعليم بين الجنسين من خلال وضع خطة استراتيجية خاصة بتعميم قضايا المساواة بين الجنسين في التعليم (2018-2022)، شملت كافة محاور التعليم، وتقوم الوزارة بشمول كافة الفئات في التعليم بما فيهم ذوي الإعاقة واللاجئين، حيث بلغ عدد المدارس التي تقدم الخدمات الأساسية للطلبة من ذوي الإعاقة هو (1005) مدرسة لسنة (2021/2022) ونسبة الإنجاز (100%)، حيث بلغ عدد الطلبة من ذوي الإعاقة الملتحقين بالمدارس (25000) لعام (2021/2022) بنسبة إنجاز (106.8%)، ويبين الشكل التالي أعداد المشتغلين من ذوي الإعاقة خلال الفترة (2019-2024) بحسب بيانات وزارة العمل.



الشكل رقم (12): التمكين الاقتصادي والمشاركة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة - عدد المشتغلين من الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة (2019-2024)

المصدر: وزارة العمل

أما بالنسبة لجهود وزارة الإدارة المحلية فيما يخص التدريب المهني والاهتمام بذوي الإعاقة، فجميع معاهد الوزارة لديها القدرة البيئية على استقبال ذوي الإعاقة الحركية، جرى العمل عليها لتكون دامجية بالشراكة مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لتقديم خدمات التدريب لهذه الفئة العزيزة على قلوبنا بشكل متميز وما تشمله من رفع كفاءة للعاملين معهم، ومواءمة برامج التدريب لتتناسب مع تلقي التدريب المهني المتميز والحصول على حقهم في التعليم والتدريب حيث يتم إعفائهم من بدل خدمات وأجور التدريب وتوفير التدريب المجاني لهم، وتوفير التسهيلات البيئية لتعزيز إمكانية وصولهم للخدمات التدريبية المقدمة، كما أن مركز التأهيل والتشغيل المهني في الرصيفة مخصص لتدريب ذوي الإعاقة فقط ضمن العديد من البرامج التدريبية المتاحة فيه مثل النجارة، مشغل آلة درزة، تمديدات صحية، حلاق رجال، التجميل، التجليد، الطهي، صناعة الحقائب الجلدية.

وحصلت هيئة تنظيم قطاع الاتصالات على الفئة الذهبية في جائزة المباني المهيأة للأشخاص ذوي الإعاقة في العام 2023، والمركز الثاني في مشروع قياس جاهزية القطاع العام لتبني الذكاء الاصطناعي، كما حصلت الهيئة على شهادة الاعتمادية الأوروبية الدولية آيزو 27001:2013.

تعزيز الإدماج الاجتماعي لكبار السن:

بهدف تطوير سياسات واستراتيجيات وطنية تضمن حقوق كبار السن وتوفير لهم حياة كريمة في بيئة داعمة خالية من التمييز والعنف أطلق المجلس الوطني لشؤون الأسرة في الأردن بالتعاون مع الإسكوا "الاستراتيجية الوطنية لكبار السن للأعوام (2030-2025)" التي طوّرها المجلس بدعم تقني من الإسكوا وبالتعاون مع أعضاء اللجنة الوطنية لكبار السن وعدد من الجهات المعنية.

وتتضمن الاستراتيجية الأهداف والإجراءات المطلوب تحقيقها في ثمانية مجالات ذات أولوية لكبار السن وهي: الحماية الاجتماعية والأمن المالي والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية والمشاركة والتضامن بين الأجيال والوقاية من العنف والإساءة والإهمال والبيئة التمكينية الداعمة وقاعدة معرفة، إضافة إلى التنسيق والشراكات.

وقامت **أمانة عمان الكبرى** ضمن قطاع التنمية المجتمعية بتحقيق الإدماج الاجتماعي لكبار السن وتقديم برامج نوعية موجهة لكبار السن (تمكين وتوعية وتنقيف وتطوع)، كما قامت مؤسسة زها للطفولة/ مركز زها الثقافي وبالشراكة مع منظمة اليونيسف العالمية بإطلاق برنامج "مكاني" والذي يهدف إلى ضمان استمرار اللاجئين السوريين بالتعلم وتنمية شخصيتهم من خلال التعليم غير الرسمي.

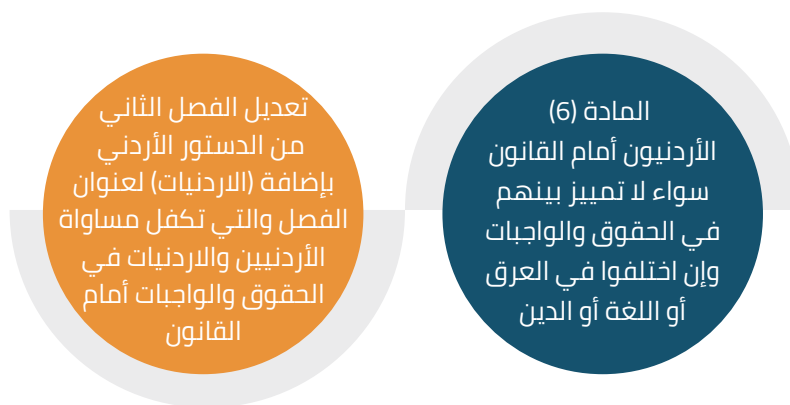
تعزيز الإدماج الاجتماعي للشباب:

ساهم صندوق التنمية والتشغيل برؤية التحديث الاقتصادي لعام 2025 بعدة برامج ضمن رؤية التحديث الاقتصادي لعام 2025 منها:

1) برنامج تشغيل المهارات: دعم إنشاء المشاريع المهنية والتقنية الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية بإطلاق برنامج جديد بعام 2024 حيث بلغ إجمالي حجم التمويل (441,500) ألف دينار وبلغ عدد المشاريع (38) مشروع وفرت (76) فرصة عمل.

2) برنامج دعم تعزيز الصمود الاقتصادي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع السياحي " افراد/ شركات": دعم صمود المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع السياحي بالتعاون مع البنك الاسلامي للتنمية/ جدة وصندوق التضامن الاسلامي للتنمية حيث بلغ اجمالي حجم التمويل (2,631) مليون دينار وبلغ عدد المشاريع (40) مشروع وفرت (529) فرصة عمل.

مؤشرات تعزيز الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة

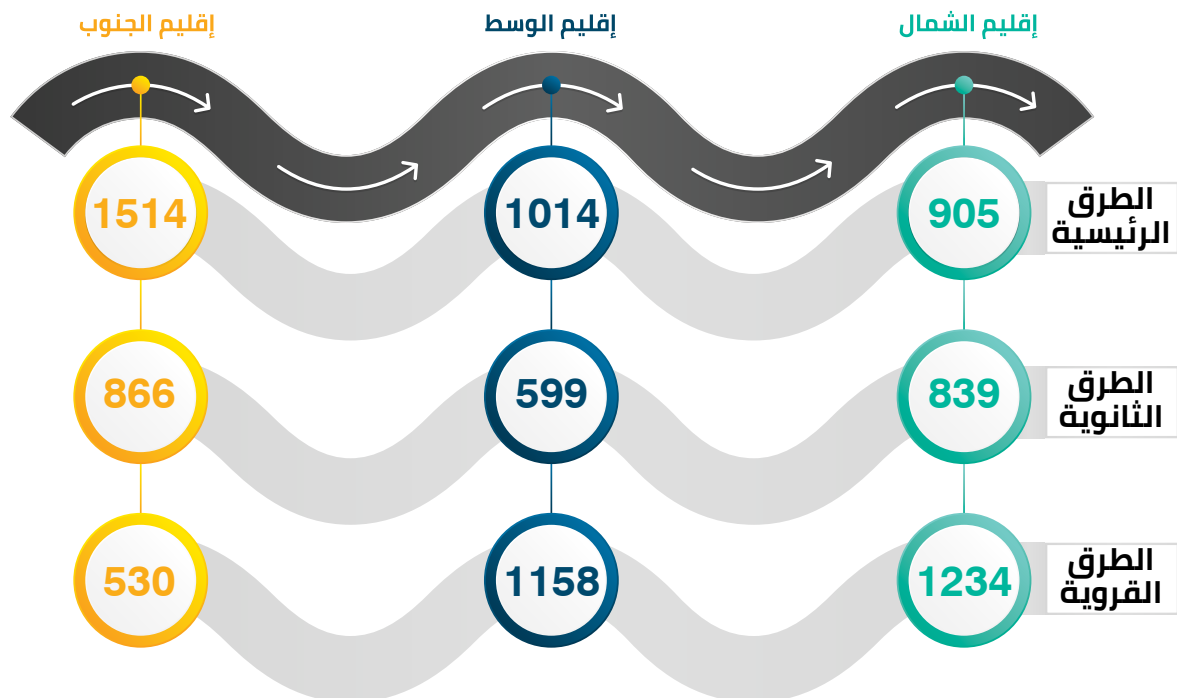


المصدر: الدستور الاردني وتعديلاته لعام (1952).

4.1.1.1 ضمان الوصول إلى الأماكن العامة بما في ذلك الشوارع والأرصفة وممرات ركوب الدراجات

تتولى الحكومة من خلال القطاعات المعنية تنفيذ مشاريع الطرق الحديثة وتوفير مُسطحات خضراء وزيادة مساحة التشجير بالإضافة إلى توفير جميع مُتطلبات السلامة المرورية لمُستخدمي الطرق من علامات وخطوط أرضية تنظيمية أو تحذيرية وشبكات تصريف مياه الأمطار وتوفير أعمدة الإنارة، إضافة إلى تركيب وبرمجة وصيانة الإشارات الضوئية.

تسعى الحكومة إلى توفير شبكة طرق آمنة ومستدامة بأعلى المواصفات الفنية تربط كل محافظات المملكة ومناطقها بشكل يتيح لمستخدمي هذه الطرق التنقل بين مناطق المملكة بشكل آمن ويسير. تم تنفيذ (189) مشروع في محافظات المملكة لعام 2024 بقيمة (14877576.15) دينار.



الشكل رقم (13): مجموع أطوال الطرق (كم) حسب الأقاليم لعام 2024.

المصدر: وزارة الأشغال العامة والإسكان

تنسجم الحدائق المرورية في العاصمة عمّان مع أهداف رؤية التحديث الاقتصادي التي تسعى إلى تنفيذ خطط شاملة لتحقيق التنمية الحضرية الفعّالة وتقديم خدمات مميزة للمواطنين، بما في ذلك التوسع في إنشاء الحدائق العامة النوعية والمتنزهات في جميع محافظات المملكة ويعد تطوير الحدائق العامة من أولويات رؤية التحديث الاقتصادي بهدف تحسين جودة الحياة للأردنيين، وتستهدف الرؤية إنشاء مزيد من الحدائق الترفيهية الصديقة للبيئة الجديدة في مختلف مناطق المملكة خلال السنوات القادمة، إضافة إلى المشاريع الجارية لإنشاء وتأهيل وتوسعة الحدائق القائمة.

وفيما يتعلق بممرات ركوب الدراجات فقد خصصت بلدية إربد الكبرى ممراً للدراجات (مسار آمن) حول حديقة إعمار إربد بطول (700) متر طولي والشكل التالي يبين نسبة طول الطرق التي تحتوي على أرصفة مخصصة للمشاة (باستثناء الطرق السريعة).

الجدول رقم (10): نسبة طول الطرق التي تحتوي على أرصفة مخصصة للمشاة (باستثناء الطرق السريعة)

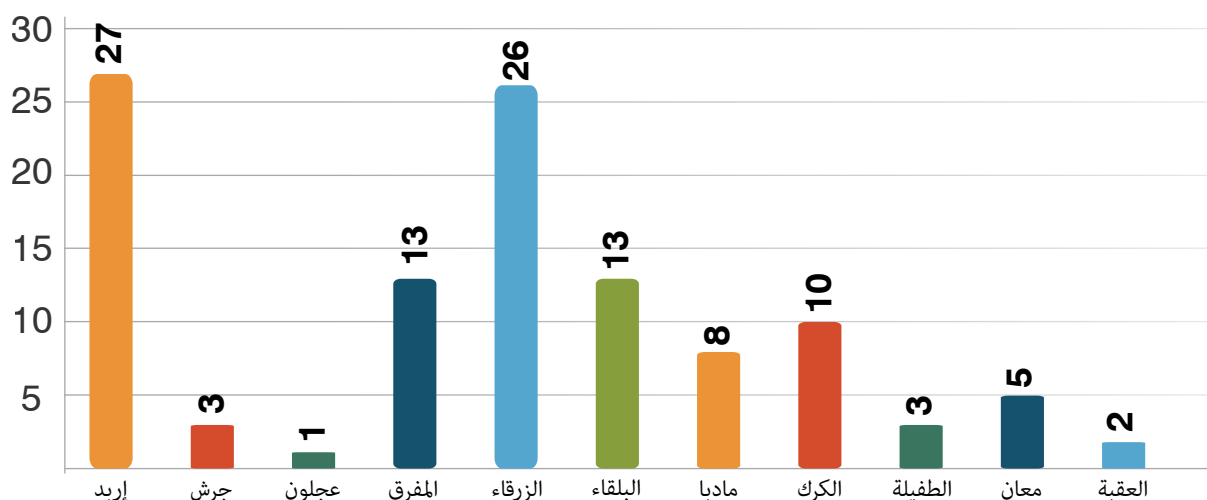
نسبة طول الطرق التي تحتوي على أرصفة مخصصة للمشاة	2022	2023	2024
مركز المدينة	%80	%80	%90
القرى المتشعبة	%10	%15	%20

المصدر: بلدية إربد الكبرى

ومن ضمن مشاريع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في هذا السياق إنشاء حديقة شاملة وسهلة الوصول لتعزيز التماسك الاجتماعي في حي ماركا ومدينة المجد السكنية - الزرقاء في الفترة (2020-2022) ومشروع السلط الخضراء: الأماكن العامة والتراث الحي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الفترة (2024-2026).

وتجدر الإشارة إلى أن أمانة عمان الكبرى تعمل حالياً على مبادرة تهدف إلى جعل شبكة الشوارع الحالية أكثر ملاءمة للأشخاص ذوي الإعاقة.

أما فيما يخص المساحات العامة والحدائق، فيعتبر عدد هذه المساحات متدنياً بشكل عام في المناطق الحضرية في المملكة، ويبين الشكل التالي أعداد الحدائق والمساحات العامة في كل محافظة من محافظات المملكة.



الشكل رقم (14): أعداد الحدائق في محافظات المملكة لعام 2024

المصدر: وزارة الإدارة المحلية

وقد قامت **أمانة عمان** بتنفيذ بعض المشاريع مثل حديقة الملك عبد الله الثاني، وهي واحدة من أكبر حدائق أمانة عمان الكبرى المصممة لتكون صديقة للأسرة وخالية من السيارات ومتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة وتم افتتاحها في عام 2019 لخدمة (2.1) مليون ساكن في شرق وجنوب عمان، فضلاً عن المناطق المجاورة تبلغ مساحتها أكثر من (500) دونم، ويبين الجدول التالي جانب من مبادرات حدائق الملك عبد الله الثاني بن الحسين 2025.

الجدول رقم (11): مبادرات حدائق الملك عبد الله الثاني بن الحسين لعام 2025

اسم المبادرة	المدى الزمني	تكلفة تنفيذ المشروع
أصدقاء حدائق الملك عبد الله الثاني	2025/12/31 – 2025/1/1	150 دينار
تحويل أغصان وأوراق الأشجار إلى سماد عضوي	2025/12/31 – 2025/1/1	100 دينار

المصدر: أمانة عمان الكبرى

بالإضافة إلى ذلك تم إعادة تأهيل حديقتين في عمان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من خلال إشراك المجتمع المحلي من الأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة بتحديد احتياجاتهم في الحديقة العامة ويبين الجدول التالي جانب من مبادرات حدائق الحسين.

الجدول رقم (12): مبادرات حدائق الحسين للفترة (2025-2027)

الرقم	المبادرة الرئيسية	أنواع المبادرات	المدة الزمنية
1	مبادرة بيئية	فرز النفايات التي يتم جمعها من حدائق الحسين والحدائق الطولية بالتعاون مع الدوائر المعنية في أمانة عمان (دائرة الدراسات البيئية في أمانة عمان).	2025 لغاية 2027
		عملية تدوير النفايات التي تم جمعها من الحدائق بالتعاون مع الدوائر المعنية في أمانة عمان (دائرة الدراسات البيئية في أمانة عمان).	2025 لغاية 2027
		تصنيع الكمبوست (جمع أوراق الشجر من الحدائق واستخدامها كسماد عضوي).	2025 لغاية 2027
2	مبادرة لاستخدام أنظمة الإضاءة الذكية	استخدام أنظمة إضاءة مدمجة مع مستشعرات الحركة لضمان أن الإضاءة تعمل فقط عندما يكون هناك أشخاص في المنطقة، مما يقلل من استهلاك الكهرباء.	2025 لغاية 2027
3	مبادرات ثقافية	ورش عمل تثقيفية: تنظيم ورش عمل لأنواع مختلفة من الفنون (رسم، خزف،)، ورش عمل توعوية بالزراعة وتطبيق مبادئ الاستدامة في حياتهم.	2025 لغاية 2027
4	مبادرة تطوير نظام الكاميرات	زيادة عدد الكاميرات في حدائق الحسين والحدائق الطولية	2025 لغاية 2027

المصدر: أمانة عمان الكبرى

بالإضافة إلى مشروع حديقة الرصيفة البيئية على مساحة (5.74) دونم في محافظة الزرقاء (في مراحل البناء النهائية)، والذي يسعى إلى إعادة تأهيل منطقة تلال الفوسفات إلى منطقة بيئية ومستدامة وطبيعية وحيوية، ويأتي ضمن الخطة الحضرية الجديدة لدائرة حدائق الملكة رانيا مشروع حديقة الملكة رانيا المبين بالجدول التالي:

الجدول رقم (13): مشروع حديقة الملكة رانيا

الرقم	البند	العدد
1	المساحات الكلية للحديقة	(26) دونم
2	المساحات الخضراء	(45%) من المساحة الكلية
3	الملاعب	(4) ملاعب
4	مناطق لعب الأطفال	(3) مناطق لعب
5	مناطق الجلوس	(5) مناطق للجلوس
6	الأبنية	مبنى الإدارة (3) أبنية لإقامة الفعاليات مبنى لمؤسسة نور الحسين (شريك)
7	ممرات خاصة لذوي الإعاقة	(9) ممرات
8	مرافق صحية	(2)

المصدر: أمانة عمان الكبرى

كما يتم العمل على مشروع بعنوان "التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء الأكثر تأثراً في غور الصافي" بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تحسين الوصول إلى مساحات عامة آمنة وخضراء وذلك للاستجابة والتعافي من فيروس كوفيد-19، ويعمل هذا المشروع على إطلاق القوة التحويلية للأماكن العامة الآمنة والخضراء لتعزيز فرص كسب العيش وتعزيز التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء الأكثر تأثراً في غور الصافي، مما سيساعد في تخفيف التوترات الاجتماعية والمالية، وتم الانتهاء من تصميم مكان عام آمن وشامل يتضمن مناطق لعب للأطفال وذوي الإعاقة ومساحة مخصصة للزراعة المستدامة بالإضافة إلى منطقة متعددة الاستخدامات مخصصة للسوق والتي ستكون بمثابة منصة لخلق فرص كسب العيش للنساء، كما ويتضمن التصميم مركز مجتمعي متعدد الخدمات سيستضيف مختلف الأنشطة الاجتماعية والثقافية وأنشطة بناء القدرات وسيكون تحت إدارة مركز زها الثقافي وبلدية الأغوار الجنوبية، كما تعمل أمانة عمان الكبرى على مبادرة تهدف إلى جعل شبكة الشوارع الحالية أكثر ملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة.

مؤشرات ضمان الوصول إلى الأماكن العامة بما في ذلك الشوارع والأرصفة وممرات ركوب الدراجات

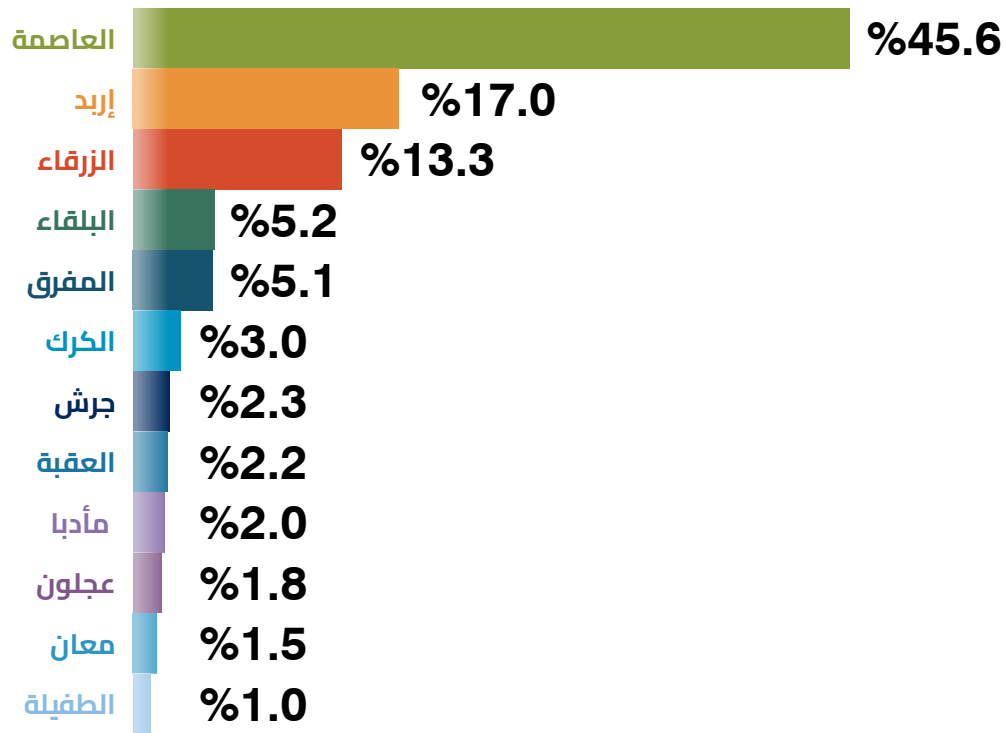


2.1.1 الحصول على سكن لائق وكاف

1.2.1.1 ضمان الحصول على سكن لائق ميسور التكلفة

يعد إطلاق مشروع إنشاء مدينة جديدة أحد أهم المشاريع الريادية الحيوية الاستراتيجية الوطنية وواحدًا من أهم الخطوات المستقبلية الرامية إلى تقديم نوعية حياة أفضل للمواطنين وتحسين نوعية الخدمات وتوفير السكن الملائم لهم بكلفة أقل، ويهدف المشروع إلى استيعاب جزء من التوسع الحضري المتسارع للعاصمة عمان ومدينة الزرقاء وغيرها، وتوفير البدائل المناسبة للمواطنين.

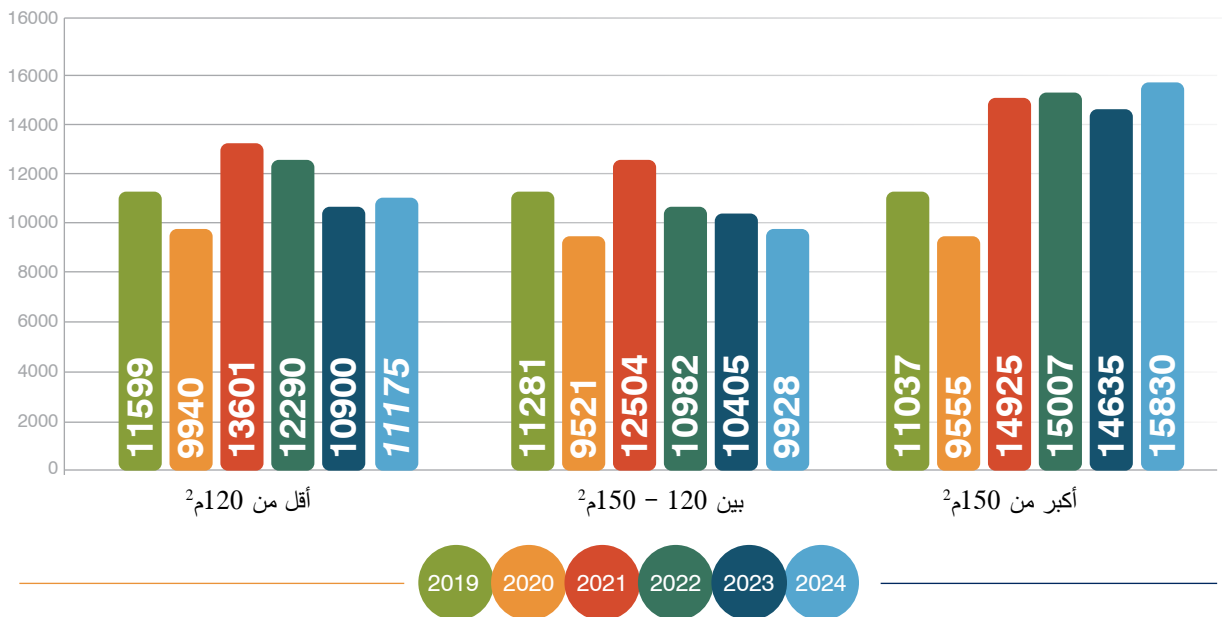
ويهدف المشروع إلى إنشاء وتطوير مدينة مستدامة ذكية وجديدة تحوي جميع خدمات البنية التحتية، وتقوم على أساس التخطيط طويل الأمد برؤية تتمحور حول فتح آفاق تنمية جديدة للمستقبل، بالإضافة إلى توفير فرص استثمارية محلية وإقليمية وعالمية من خلال تعزيز الشراكات بين الشركات المحلية والدولية، وتطوير أدوات التمويل، الأمر الذي من شأنه أن يحفز النمو الاقتصادي ويسهم في تنمية المناطق النائية وتطوير البنية التحتية للمنطقة وتوفير فرص العمل للمواطنين في مختلف التخصصات، وسيتم تمويل المشروع وتنفيذه بالكامل بالشراكة ما بين القطاعين العام والخاص وسيُنَفَّذ المشروع عبر خمس مراحل، حيث تقوم الحكومة في هذه المرحلة بإعداد الدراسات من حيث التخطيط الاستراتيجي والمخططات الحضرية اللازمة، وطرح عطاءات التنفيذ للمشاريع التي ستنبثق عن المرحلة الأولى من هذا المشروع الوطني، وتقدر مساحة المرحلة الأولى من المشروع بنحو (39) كم مربع، وتشكل ما نسبته (10%) من المساحة الإجمالية للمشروع، حيث أنه من المتوقع استكمال هذه المرحلة بحسب المخططات الموضوعية بحلول عام 2030، في حين سيتم الانتهاء الكلي من المشروع عام 2050 وفيما يتعلق بموقع المشروع سيتم إنشاء المدينة الجديدة في موقع متوسط يبعد نحو (30) كم عن العاصمة عمان، و(30) كم عن مدينة الزرقاء؛ وسيُقام المشروع في جميع مراحله على أرض مملوكة بالكامل للدولة، وسيبلغ عدد سكان المدينة نحو (157) ألف نسمة بحلول عام 2033، لتكون نواة لتوسع مستقبلي مدروس ليصل عدد السكان فيها نحو مليون خلال عام 2050.



الشكل رقم (15): نسبة توزيع المساكن حسب المحافظات لعام (2015)

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

وفقاً لآخر بيان متوفر في عام 2015 بلغ عدد المساكن في المملكة (2350490) مسكناً، منها ما نسبته (45.6%) في محافظة العاصمة. أما فيما يخص بيع الشقق فخلال عام 2024 بلغت نسبة الشقق المباعة (30%، 27%، 43%) للمساحات (أقل من 120م²، 120-150م²، أكبر من 150م²) على التوالي مقارنة بـ (34%، 33%، 33%) مع ذات الفترة من عام 2019، يبين الشكل أدناه عدد الشقق المباعة حسب المساحة للفترة (2019-2024) ويعتبر توفير التمويل لتنفيذ المشاريع الإسكانية لذوي الدخل المتوسط والمتدني من التحديات التي تواجهها الحكومة.



الشكل رقم (16): عدد الشقق المباعة حسب المساحة خلال الفترة (2019-2024)

المصدر: دائرة الأراضي والمساحة

أدركت الحكومة الأردنية منذ أوائل الستينات أنها مسؤولة عن توفير السكن اللائق لذوي الدخل المحدودة والمتدنية، لذلك قامت بتبني سياسات محددة وإعداد الخطط واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذها، حيث اتجهت السياسات الإسكانية بداية إلى زيادة إنتاج القطاع العام من مساكن ذوي الدخل المحدود وتمكينهم من حيازتها عبر قروض طويلة الأجل وبفائدة أقل من السوق، وقد امتازت السياسات الإسكانية لاحقاً وبعد صدور قرار إعادة هيكلة قطاع الإسكان بمنهجية جديدة من أهم سماتها:

- الشمولية والنظر إلى القطاع ككل ليشمل الأرض والبنية التحتية والتمويل والإطار التنظيمي والإطار المؤسسي.
- التعامل مع قطاع الإسكان كقطاع اقتصادي إنتاجي.
- تبني الدولة الدور التمكيني من خلال سن التشريعات ووضع السياسات ومتابعة تنفيذها، والانسحاب من الإنتاج وعدم منافسة القطاع الخاص وترشيد الدعم الحكومي المباشر وتوجيهه للفئات المستحقة.

وتعد **المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري** الذراع الرسمي لقطاع الإسكان في المملكة وتتولى تقديم التوصية لمجلس الوزراء حول السياسة العامة للإسكان ومتابعة تطبيق الاستراتيجية الوطنية للإسكان، وإعداد التشريعات اللازمة لتنفيذها إضافة إلى بناء العلاقات على المستوى المحلي من القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني أو المستوى الإقليمي والدولي كجامعة الدول العربية والاتحاد من أجل المتوسط والمنتدى الحضري العالمي، والمنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بهدف بناء جسور التعاون المشترك مع الشركاء في مجال الإسكان والتنمية الحضرية.

أما فيما يتعلق ب**مذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية الإقليمية** وبهدف استعراض التجارب المميزة في عدد من المجالات الخاصة بالتخطيط العمراني والمدن الذكية وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة في هذا المجال فقد صدرت عدة مذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية للفترة (2019-2024) منها:

مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الإسكان والتشييد بين وزارة الأشغال العامة والإسكان بالمملكة الأردنية الهاشمية، ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية في جمهورية مصر العربية، والبرنامج التنفيذي للتعاون الثنائي الأردني المصري في مجال الإسكان والتنمية الحضرية، والبرنامج التنفيذي للتعاون الثنائي بين وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان بالمملكة العربية السعودية ووزارة الأشغال العامة والإسكان بالمملكة الأردنية الهاشمية، ومذكرة تفاهم بين وزارة الأشغال العامة والإسكان في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة الأشغال العامة والإسكان في دولة فلسطين بشأن التعاون في تنفيذ قرارات الدورتين (38،39) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب، واتفاقية (برنامج) تنفيذ بنود من مذكرة التفاهم بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة فلسطين بشأن التعاون في مجال الطرق والجسور والابنية والإسكان والعطاءات. ومذكرة تفاهم بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية رواندا في مجال التعاون الإسكاني والتنمية الحضرية.

كما تم إطلاق برنامج مشترك يهدف إلى تعزيز استراتيجيات الإسكان في عدد من الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية حيث تم من خلال ذلك المباشرة بإعداد الملف الوطني للمملكة كأحد مراحل تحديث الاستراتيجية الوطنية للإسكان التي تم إقرارها عام 1989 التي وافق مجلس الوزراء على تحديثها عام 2023 وذلك من خلال نهج تشاركي.

بالتعاون مع الجهات الدولية وعدد من المعنيين بالإسكان في عدد من الدول لاستصدار قرار "السكن اللائق للجميع"، والذي تم تقديم مشروعه برعاية مشتركة من كل من الأردن والبحرين ومصر وفرنسا وكينيا وماليزيا وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية، وتبناه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) وذلك خلال الدورة الثانية لجمعية موئل الأمم المتحدة التابعة للبرنامج، والتي تم عقدها في نيروبي/ كينيا خلال شهر حزيران من العام 2023، حيث نص القرار على إنشاء فريق عمل دولي حكومي من الخبراء لتقديم توصيات لتسريع التقدم نحو تحقيق عالمي للإسكان الآمن والمستدام والملائم والميسور التكلفة، كما دعا القرار الدول الأعضاء إلى إعطاء الأولوية للوصول إلى السكن اللائق، وطلب تقديم كل الدعم اللازم من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لتحقيق ذلك، ورئاسة مشتركة للأردن والاتحاد الأوروبي لاجتماع مجموعة عمل الاتحاد من أجل المتوسط (UFM) المعنية بالإسكان ميسور التكلفة والمستدام تركزت حول تأمين السكن من خلال المباني المؤجرة الميسرة، وإدارة البيانات الحضرية وآلية دعم ملكية السكن الميسر، وبرامج السكن الاجتماعي وآليات توفر الأرض لغايات السكن الاجتماعي.

إطلاق برنامج تبادل المعرفة حول البناء الأخضر منخفض التكاليف بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية الكورية والوكالة الكورية لتشجيع التجارة والاستثمار KOTRA والذي يهدف إلى تمكين ذوي الدخل المنخفض والمتوسط من تبني الحلول والممارسات الخضراء في تصميم المباني، حيث تم عقد عدة اجتماعات مع الجانب الكوري وعقد ندوة إطلاق للمشروع بحضور عدد من الجهات الحكومية والخاصة المعنيين في البناء الأخضر في الأردن وعقد ورشة عمل من الجانب الكوري لعدد من كوادر المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري والوزارات في كوريا الجنوبية بعنوان تنمية القدرات لممارسي سياسات البناء الأخضر وتم تسليم التقرير النهائي لوضع سياسة عامة للبناء الأخضر في المملكة بمشاركة عدد من الخبراء المحليين والكوريين في نهاية شهر آب 2024.

إضافة إلى الاستمرار ببرامج المؤسسة السكنية المتنوعة والتي تهدف إلى تلبية الحاجة السكنية وعلى النحو التالي:

• **برنامج مزاي** موظفي القطاع العام والبلديات وأمانة عمان الكبرى ومنسوبي القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية والذي يتضمن عدداً من التسهيلات والمزايا المالية المتعلقة بآلية سداد الثمن من حيث (الدفعة الأولى، طريقة السداد وذلك بالاقتراع المباشر من الرواتب بالإضافة إلى مدد السداد، الاقساط الشهرية والية احتساب الفائدة أو ما يعادلها مرابحة)، ضمن عدد من المحافظات.

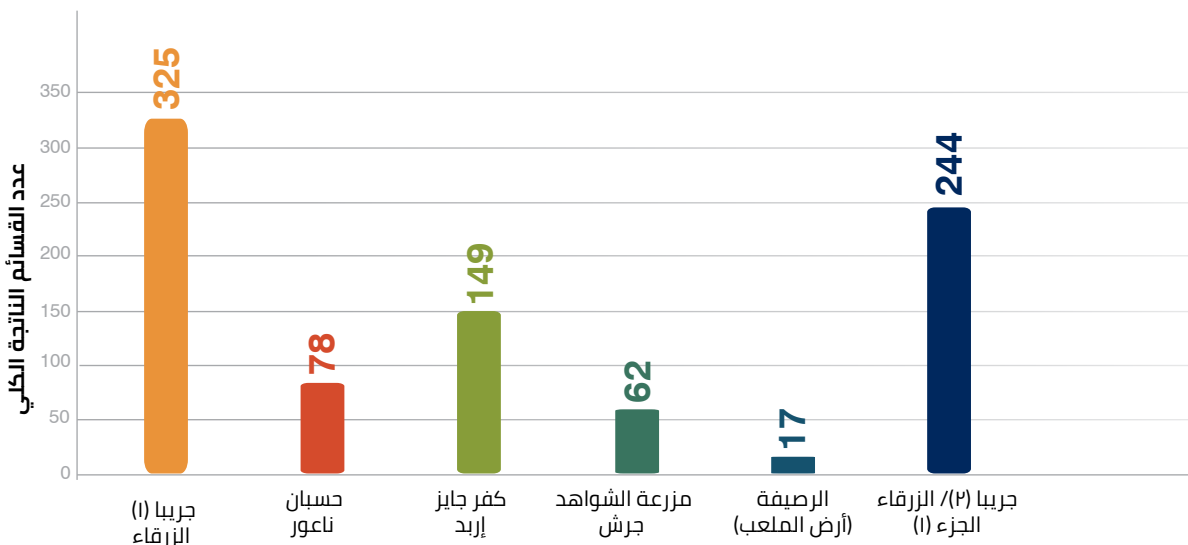
• **استكمال تنفيذ البرنامج الوطني للإسكان** محور الأراضي وذلك وفق التسهيلات المتمثلة بتخفيض سعر الأرض والفائدة وفترة السداد، حيث تم طرح عدة مشاريع مثل (اليتيمة/ العاصمة، العيص/ الطفيلة، زحوم، العدنانية/ الكرك، كبر/ إربد، الرمثا 1/ الرمثا، عمان 1 / عمان، دبة حانوت/ العقبة، إيدون/ المفرق).

• **برنامج الانتفاع** من خلال توفير قطع أراضي سكنية مدعومة لذوي الدخل المتوسط.

وانطلاقاً من دور المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في تنفيذ مبادرات رؤية التحديث الاقتصادي قامت بما يلي:

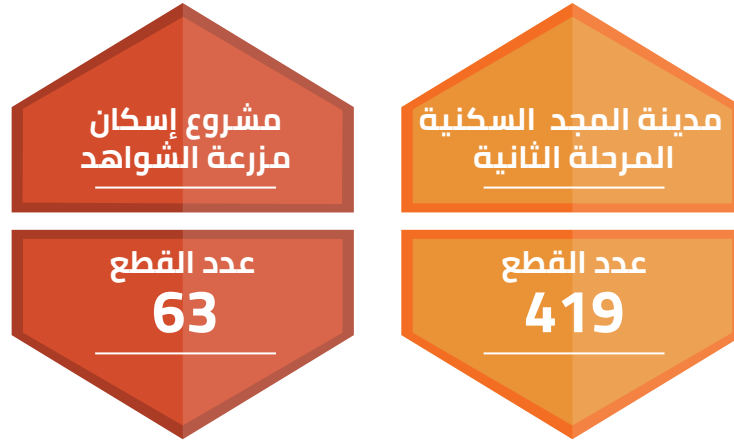
- اعداد دراسات لإنشاء وحدات سكنية قليلة التكاليف لتوفير مساكن تستهدف الشرائح ذات الأولوية (ذوي الدخل المحدود، الشباب) بأسعار متاحة لا تتعدى ثلث الدخل والتركيز على التصميم الجيد والكفاءة البيئية وتحقيق التصور الحضري بتوفير خيارات الأنماط السكنية والارتباط بالخدمات والنقل العام، وذلك بهدف توفير السكن للشرائح ذات الأولوية الاجتماعية (الدخل المحدود، الشباب) يجمع بين الأسعار المتاحة بحيث لا تتعدى ثلث دخل الأسرة.

- تطوير أراضي لغايات السكن (تخطيط، تصميم، تنظيم) مخدومة بالبنية التحتية ماء، كهرباء، طرق، شوارع بهدف تمكين المواطنين من تملك قطع أراضي بأسعار مخفضة.



الشكل رقم (17): مشاريع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري التي تم تخطيطها خلال الفترة (2019-2024)

المصدر: المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.



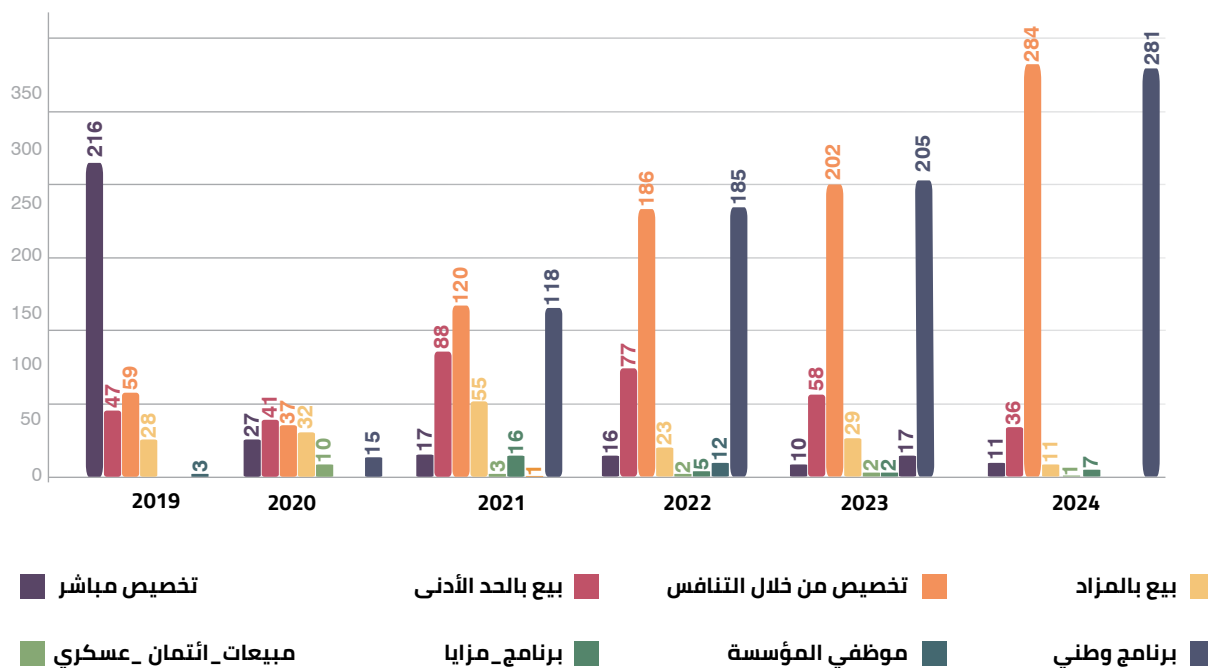
الشكل رقم (18): مشاريع المؤسسة تم تصميمها وتخطيطها وفق معايير الاستدامة خلال الفترة (2019-2024)

المصدر: المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.

الجدول رقم (14): مشاريع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري المنفذة خلال الفترة (2019-2024) و قيد التنفيذ للعام (2025)

السنة	اسم المشروع	عدد القطع / الوحدات السكنية
2019	أعمال البنية التحتية لمشروع إسكان غور الكفرين	(79) وحدة سكنية وحديقة
2019	أعمال البنية التحتية لمشروع إسكان سطح معان	(88) قطعة سكنية وحديقة ومدرسة ومسجد ومبنى اجتماعي
2022	أعمال استحداث خطوط ووصلات جديدة لشبكة مياه الشرب في مشروع روابي النقيرة	مساحة (91) دونم (76) قطعة سكنية (79) وصلة
2023	مشروع توسعة المجد استكمال	(100) قطعة سكنية
2023	مشروع اسكان ضاحية الأميرة ايمان	(205) قطعة
2024	اعمال البنية التحتية لمشروع اسكان جريبا /الزرقاء	(317) قطعة سكنية وتجاري وحديقة ومناطق خضراء ومسجد ومباني عامة ومدارس.
2025	مشروع الملاحة / ديرعلا	تنفيذ (400) وحدة سكنية بمساحة (68) م لكل وحدة.
2025	استكمال مشروع اسكان الرصيفة /الزرقاء	(17) قطعة سكنية وتجارية
2025	اعمال البنية التحتية لمشروع اسكان حسان ناعور	مساحة (76) دونم و(78) قطعة سكنية

المصدر: المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.



الشكل رقم (19): عدد القطع المباعة في مشاريع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري خلال الفترة (2024-2019)

المصدر: المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.

هذا وتسعى المؤسسة إلى توفير خدمات متكاملة تتمثل بتخصيص قطع أراضي للمساجد، والمراكز الصحية والاجتماعية والمدارس بالإضافة إلى الخدمات التجارية، والحدائق والتي يتم تنفيذها مع بداية تنفيذ المشروع بهدف توفير خدمات وأماكن مفتوحة للمواطنين ضمن مشاريعها، والشكل التالي يبين عدد قطع الأراضي السكنية والتجارية والخدمات العامة المفزة في مشاريع المؤسسة خلال الفترة (2024-2019).



الشكل رقم (20): عدد قطع الأراضي السكنية والتجارية والخدمات العامة المفزة في مشاريع المؤسسة خلال الفترة (2024-2019)

المصدر: المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.



الشكل رقم (21): عدد من مشاريع المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري

المصدر: المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.

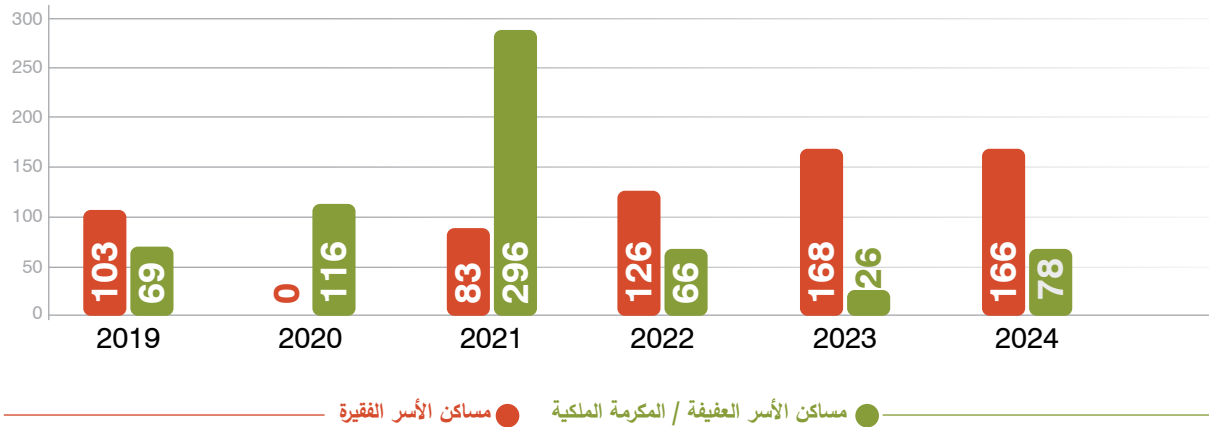
في إطار سعي المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري بتطوير مناطق متدنية الخدمات قامت بما يلي:

- إجراء صيانة وتوسعة لحديقة المجد (مشروع مدينة المجد - محافظة الزرقاء) وإنشاء بنية فوقية بناءً على توسيع المشروع.
- تطوير وتحسين مناطق متدنية الخدمات من خلال تطوير مشروع المغاريب (الممرات والأدراج).
- تطوير مدخل مشروع إسكان الاميرة ايمان (5) محافظة العاصمة لخدمة المستفيدين من المشروع مما يوفر سهولة بالتنقل.

قامت سلطة إقليم البترا التنموي السياحي بتنفيذ المرحلة الأولى من إسكان منطقة أم صيحون بتمويل داخلي بقيمة (1482906) دينار أردني بمعدل (20) وحدة سكنية.

كما قامت وزارة التنمية الاجتماعية بعدد من المشاريع خلال الفترة (2019-2024)، حيث استفادت ما يقارب حوالي (646) أسرة من مشروع مساكن الأسر الفقيرة من الأعوام (2019-2024) وبلغ العدد التراكمي للمستفيدين من مساكن الأسر الفقيرة حتى 2024 هو (2506) أسرة. كما بلغ عدد الأسر المستفيدة من مساكن الأسر العفيفة منذ عام (2019-2024) حوالي (651) أسرة حيث بلغ العدد التراكمي لغاية 2024 هو (2835) أسرة. وبلغت نسبة الأسر المستفيدة من مشروع مساكن الأسر الفقيرة والتي ترأسها أنثى (مطلقة، أرملة) لعام 2024 هو (41%)، وبلغت نسبة الأسر التي رب الأسرة فيها من كبار السن لعام 2024 هو (25%). وبلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في الأسر المستفيدة لعام (2019-2024) هو (207) شخص بنسبة حوالي (32%).

ومن أهم مبادرات وزارة التنمية الاجتماعية والجهود المبذولة والمكازم الملكية للفترة (2019-2024) مساكن الأسر الفقيرة، ومساكن الأسر العفيفة/ المكزمة الملكية. والشكل التالي يبين عدد الأسر المستفيدة من هذه المبادرات خلال الفترة (2019-2024).



الشكل رقم (22): عدد الأسر المستفيدة من برامج وزارة التنمية الاجتماعية للفترة (2019-2024)

المصدر: وزارة التنمية الاجتماعية



مشروع الأسر العفيفة / عجلون



مشروع الأسر العفيفة / جرش

الشكل رقم (23): مشروع الأسر العفيفة في جرش وعجلون

المصدر: وزارة التنمية الاجتماعية

وبهدف الاستمرار في إجراءات تحفيز سوق العقار وتنشيط القطاع العقاري وتمكين المواطن الأردني من امتلاك بيت للسكن، ونظراً لأهمية هذا القطاع باعتباره قطاعاً محركاً للعديد من القطاعات لارتباطه بقطاع الإنشاءات ولدور هذا القطاع في التنمية والتشغيل، ولغايات الحفاظ على وتيرة النمو الحاصل في سوق العقار، فقد اتخذت الحكومة الأردنية عدد من القرارات لتحريك عجلة سوق العقار تتمثل في:

1. تحفيز سوق العقار والإسكان ضمن الحزمة التنفيذية لتنشيط الاقتصاد الوطني.

في إطار الجهود الحكومية المستمرة لتعزيز الاقتصاد الوطني وتحفيز الاستثمار، قرر مجلس الوزراء تمديد إعفاء معاملات الانتقال بالإرث والتخارج من رسوم التسجيل، وإعفاءات الشقق والأراضي من رسوم تسجيل الأراضي وضريبة العقار حتى 2022/3/31.

تخفيض الرسوم على الأراضي غير المبنية.

شملت الإجراءات الجديدة تخفيض الرسوم على الأراضي الخلاء والأراضي غير المفروزة على النحو التالي واعتباراً من تاريخ 2022/4/1 تكون رسوم تسجيل الأراضي وضريبة بيع العقار المقررة على النحو التالي:

- تخفيض رسم البيع بنسبة (50%) عن النسبة المقررة بموجب قانون رسوم تسجيل الأراضي رقم (26) لسنة 1958.
- تخفيض رسم البيع بنسبة (2%) عن النسبة المقررة في جدول رسوم تسجيل الأراضي المحقق بقانون رسوم تسجيل الأراضي رقم (26) لسنة 1958.

- تخفيض ضريبة بيع العقار بنسبة (1%) عن النسبة المحددة بموجب قانون ضريبة بيع العقار رقم (21) لسنة 1974.

2. دور القطاع الخاص في دعم سوق الإسكان.

يساهم القطاع الخاص بدور محوري في رفد السوق بوححدات سكنية بمساحات متنوعة تلبي احتياجات مختلف شرائح المجتمع، مما يعكس نجاح الاستراتيجية الوطنية للإسكان، التي تبنتها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، في توفير مساكن تتناسب مع احتياجات ذوي الدخل المتوسط والمنخفض.

الجدول رقم (15): توزيع مساحات المشاريع المدققة من قبل نقابة المهندسين حسب نوع البناء بالآلاف م² للفترة (2019-2024) شاملاً معاملات إعادة التدقيق وإعادة التصديق.

السنة	سكني		تجاري		صناعي		المجموع		المجموع قائم+مقترح
	قائم	مقترح	قائم	مقترح	قائم	مقترح	قائم	مقترح	
	ألف متر مربع	ألف متر مربع	ألف متر مربع	ألف متر مربع	ألف متر مربع	ألف متر مربع	ألف متر مربع	ألف متر مربع	
2019	1576	4686	1102	197	495	88	1861	6283	8144
2020	1554	4955	819	166	463	168	1888	6237	8125
2021	2301	7062	1022	233	708	193	2727	8792	11519
2022	2445	7122	1446	280	799	178	2903	9367	12270
2023	2398	6384	2223	389	626	357	3143	9233	12376
2024	2354	5915	1695	447	853	254	3055	8463	11518
نسبة التغيير	(-1.83)%	(-7.35)%	(-23.75)%	(14.91)%	(36.26)%	(-28.85)%	(-8.34)%	(-2.80)%	(-6.93)%

المصدر: نقابة المهندسين الأردنيين

مؤشرات ضمان الحصول على سكن لائق ميسور التكلفة



المصدر: المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري

المصدر: ملف التعميط الحضري لمدينة عمان

المصدر: المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري

لا تستطيع سوى 30% من الأسر شراء منازل تزيد مساحتها عن 100 م² دون إنفاق أكثر من 30% من دخلها الشهري؛ وفي عمان، تقتصر هذه النسبة على 10% فقط من الأسر أما الإيجارات ف 70-80% من الأسر تستطيع دفع إيجارات أعلى من المتوسط، ما عدا في عمان حيث تقتصر القدرة على تحمل التكاليف على أعلى 30% من الأسر وفي العقبة 60% من الأسر لا تستطيع تحمل الإيجارات

المصدر: الدراسة التقييمية لقطاع الإسكان الأردني / البنك الدولي

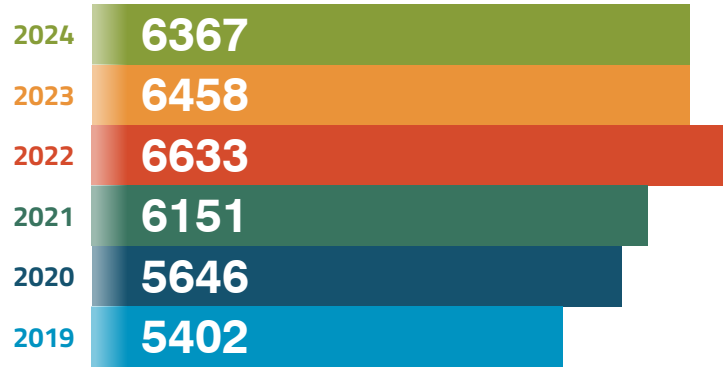
2.2.1.1 ضمان الوصول إلى خيارات تمويل الإسكان المستدام

سعت الحكومة إلى تحفيز قطاع التمويل الإسكاني من خلال حزمة من الإجراءات الإصلاحية (القانونية والمالية والمؤسسية).

حيث تم إطلاق مبادرة وطنية كبرى تهدف إلى دعم المواطنين الأردنيين من خلال توفير قروض وتمويلات حصرية لمشتري الشقق السكنية الجاهزة لأول مرة، وذلك في خطوة تعتبر هي الأكبر من نوعها على مستوى القطاع المصرفي الأردني وتبلغ قيمة المبادرة (200) مليون دينار أردني، وستتولى البنوك في الأردن تخصيصها من خلال منتج ائتماني مخصص للمواطنين الذين لم يسبق لهم شراء شقق سكنية، مما سيتيح الفرصة أمام شريحة واسعة من الأردنيين لامتلاك شققهم الخاصة، وتأتي هذه المبادرة لتعزيز الاستقرار الاجتماعي والأمان للمواطنين الأردنيين وستقدم القروض بشروط سداد مرنة تمتد حتى (25) عاماً، وبنسبة فائدة (4.99%) وتبقى ثابتة خلال السنوات الثلاث الأولى من فترة القرض، وذلك دعماً للمواطنين وتخفيفاً للأعباء المالية عنهم.

بهدف القضاء على معوقات الاقراض السكني طويل الأمد، وشجعت على إنشاء مؤسسات تمويل غير مصرفية لتعزيز التنافسية في سوق التمويل الإسكاني.

وتواجه الحكومة تحدياً جاداً في توفير التمويل الكافي للتنمية الحضرية بشكل عام، والتمويل المُستدام للإسكان على وجه الخصوص لمواجهة الطلب المتزايد عليه، فقد شكلت القروض السكنية الممنوحة للأفراد ما نسبته (79.8%) من إجمالي التسهيلات العقارية في نهاية عام 2023، والشكل التالي يوضح حجم القروض السكنية الممنوحة (أفراد وقطاع إسكان).



الشكل رقم (24): إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الإنشاءات/ قروض سكنية - أفراد وقطاع الإسكان (مليون دينار) للفترة (2019-2024)

المصدر: البنك المركزي الأردني

- برنامج دعم التمويل الإسكاني: تم إطلاقه عام 2000 بمكرمة ملكية سامية، وقامت بتنفيذه المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، بمشاركة (18) جهة تمويلية، لتوفير تمويل مدعوم لموظفي القطاع العام ومن في سويتهم، وبلغ إجمالي الدعم الحكومي منذ بداية البرنامج وحتى نهاية عام 2024 (24,538,560) دينار.
- السوق الثانوي للرهن العقاري: بلغ حجم قروض إعادة تمويل قروض سكنية وعقارية (41.5) مليون دينار في عام 2023، مقارنةً بحوالي (222) مليون دينار في عام (2019).
- التأجير التمويلي العقاري: يعتبر أحد أدوات التمويل لشراء مسكن، ويعتمد على نظام الإيجار الذي ينتهي بالتملك.
- وفي مجال تمويل السكن للفئات الأقل حظاً وبمبادرة ملكية سامية قامت المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري بتمويل تنفيذ (400) وحدة سكنية للفترة (2016-2024) في محافظة البلقاء وبكلفة تقدر بحوالي (28) مليون دينار.
- ومن أحد مشاريع المبادرات الملكية السامية، مشروع مساكن الملاحه في لواء ديرعلا بالأغوار الوسطى، المكون من (400) وحدة سكنية. حيث أن المساكن توفر حياة كريمة ومستقرة وبيئة آمنة لأهالي المنطقة التي تعاني من تحديات بيئية مثل ارتفاع نسبة ملوحة التربة، ويمتد المشروع على مساحة تقارب (355) دونما، ويضم شبكة طرق ومساحات خضراء، وهذا الرابط بين شرح تفصيلي عن المشروع (https://www.youtube.com/watch?v=ihKnOi9S_7M)



الشكل (25): مشروع مبادرة ملكية/ مشروع الملاحه قبل التنفيذ

المصدر: المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.



الشكل (26): مشروع مبادرة ملكية/ مشروع الملاحظة أثناء التنفيذ

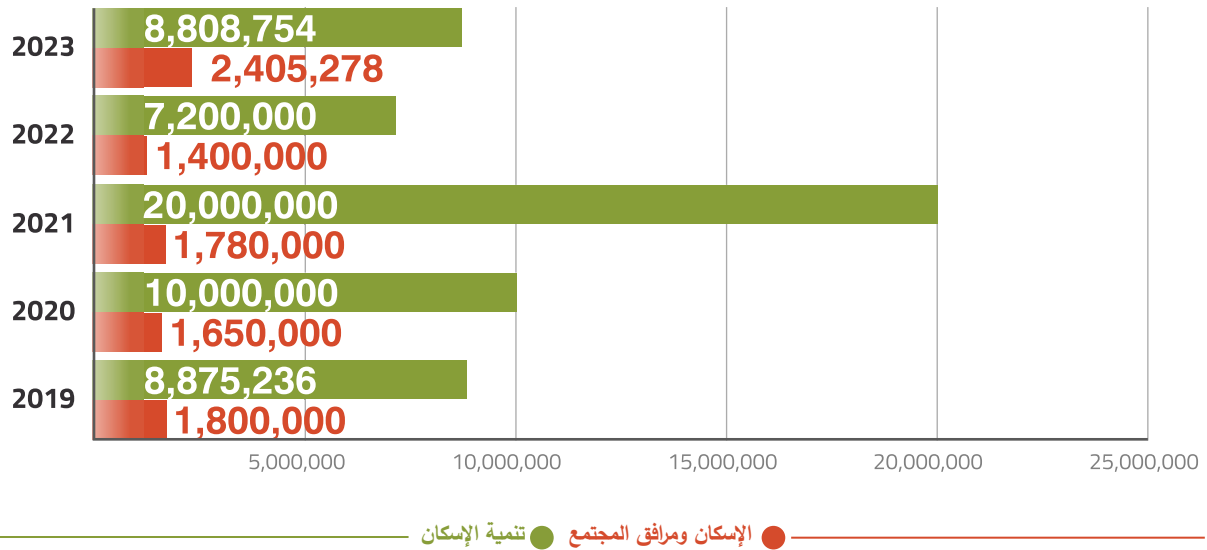
المصدر: المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.



الشكل (27): مشروع مبادرة ملكية/ مشروع الملاحظة بعد التنفيذ

المصدر: المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.

بلغ حجم الإنفاق الحكومي على قطاع البنية التحتية/ تنمية الإسكان في عام 2023، وحسب بيانات الموازنة العامة للدولة (8,808,754) دينار، كما بلغ حجم الإنفاق الحكومي على تنمية المجتمع (184,720,820) دينار، في حين بلغ حجم الإنفاق على الإسكان ومرافق المجتمع غير المصنفين في مكان آخر (2,405,278) دينار، ويوضح الشكل التالي تطور قيمة الإنفاق الحكومي على كلاً من تنمية الإسكان والإنفاق على الإسكان ومرافق المجتمع من عام 2019 وحتى عام 2024.



الشكل رقم (28): الإنفاق الحكومي/ وزارات على قطاع البنية التحتية/ تنمية الإسكان والإنفاق على الإسكان ومرافق المجتمع للفترة (2019-2023)

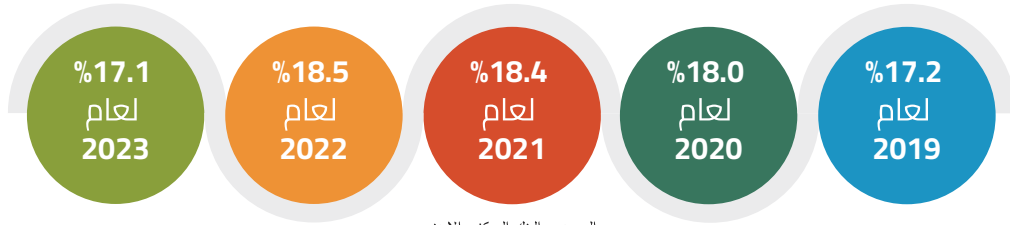
المصدر: الموازنة العامة

يتضح اهتمام الدولة بقطاع الإسكان وبتوفير الوحدات السكنية لكافة فئات المجتمع، حيث تتوفر مصادر توفير الوحدات السكنية ومن خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومساهمة القطاع المصرفي وغير المصرفي في توفير أساليب متنوعة للتمويل العقاري أو الإسكاني، ودعم هذا التمويل من خلال أسعار فائدة مخفضة، وعلى الرغم من هذه الجهود يتطلب تفعيل قطاع التمويل في الخطط الحكومية المستقبلية الموجه إلى فئات الدخل المتدنية ما يلي:

- حشد الموارد الوطنية لتوفير برامج التمويل الإسكاني طويل الأجل، بشروط وضمانات مُيسرة، لتمكين كافة شرائح المجتمع من الحصول على المسكن اللائم.
- توفير نظام مُستدام للحوافز ينحصر في البرامج الإسكانية المتعلقة بسياسات الإنتاج السكني والتمويل الإسكاني، وبحيث تقتصر الاستفادة من هذه الحوافز على المستثمرين والمطورين العاملين بفاعلية وكفاءة في سوق إسكان الدخل المتدني.

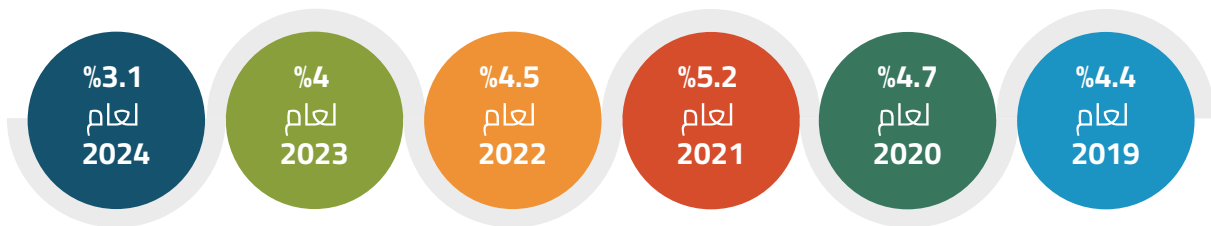
مؤشرات ضمان الوصول إلى خيارات تمويل الإسكان المستدام

نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع العقاري إلى الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: البنك المركزي الأردني

نسبة الإيرادات الناتجة عن إيرادات الفوائد والاستثمارات المالية والمساهمات والهبات من إجمالي الإيرادات



المصدر: بنك تنمية المدن والقرى

يوجد حساب خاص باسم بنية تحتية خاص بوزارة الإدارة المحلية يتم الصرف فيه من قبل الوزارة على مشاريع البنية التحتية في البلديات ولإقامة مشاريع خدمية

وجود صندوق واحد على الأقل لتمويل البلديات أو البنية التحتية متاح للحكومات المحلية

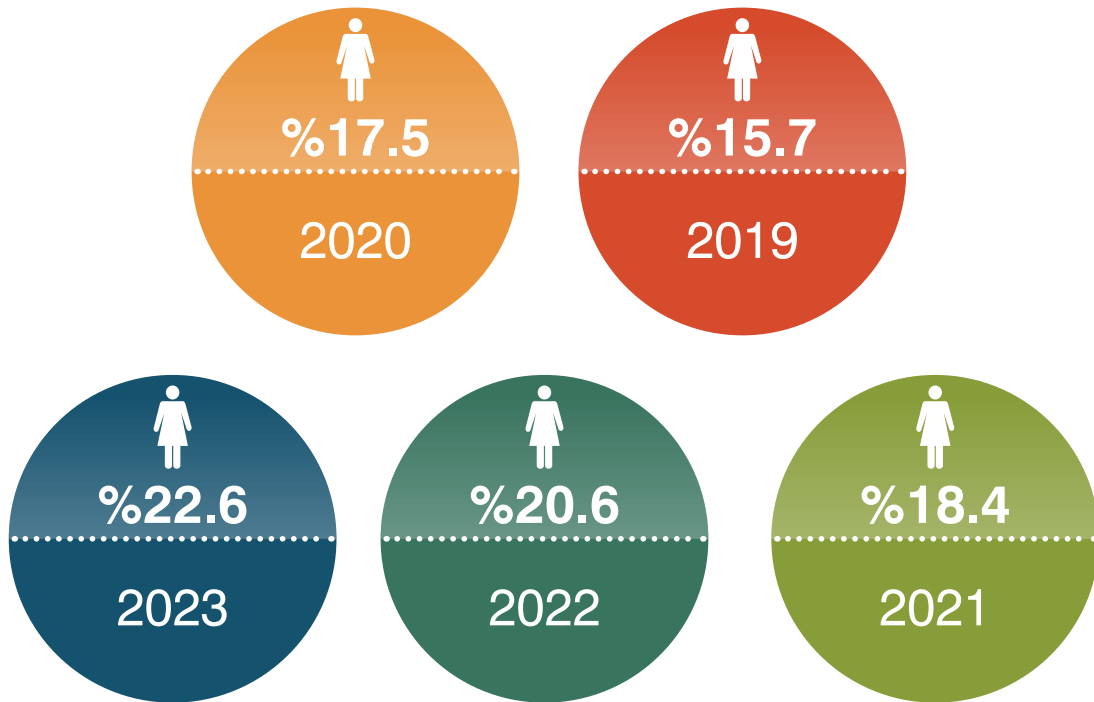
المصدر: بنك تنمية المدن والقرى

3.2.1.1 دعم أمن الحيازة

جاء الدستور الأردني لعام 1952 مُعززاً لمبدأ حُرمة الملكية الخاصة في المادة (11) منه والتي تنص على ألا يستملك ملك أحد إلا للمنفعة العامة وفي مقابل تعويض عادل حسبما يعين في القانون، كما وفر الدستور الحماية القانونية لضمان المساواة بين المواطنين من الجنسين في التملك وحق حيازة الأراضي والممتلكات.

ضمان حق المرأة في التملك:

أشارت نتائج دائرة الإحصاءات العامة إلى ارتفاع نسبة الأسر التي ترأسها امرأة في الأردن إلى (22.6%) لعام 2023 مقارنة بـ (15.7%) في عام 2019.



الشكل رقم (29): نسبة الإناث الاردنيات اللاتي يرأسن أسرهن للفترة (2019-2023)

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

أما فيما يتعلق بالوصول للموارد الاقتصادية كامتلاك المرأة للأصول العقارية، فقد أشارت بيانات عام 2019 إلى أن (17.6%) من الإناث في الأردن يمتلكن أراضي بينما بلغت نسبة الملكية المشتركة للأراضي (35.8%)، هذا وقد أوضحت البيانات أن نسبة الإناث اللاتي يمتلكن شقق بلغت (24.5%) في عام 2019 في حين بلغت نسبة الملكية المشتركة للشقق (18.1%).

الجدول رقم (16): التمكين الاقتصادي للفترة (2019-2023)

وحدة القياس	السنة					
	2023	2022	2021	2020	2019	
	مالكو الأراضي					
%	43.3	43.5	44.2	45.5	46.6	ذكر
%	19.2	19	18.6	18	17.6	أنثى
%	24.1	24.5	25.6	27.4	29.1	فجوة النوع
مساحة الأراضي						
%	63.5	63.5	64	65.2	66	ذكر
%	12.3	12	11.7	11.3	11	أنثى
%	51.2	51.5	52.3	53.9	54.9	فجوة النوع
مالكو الشقق						
%	53.7	54.1	52.1	56.4	57.5	ذكر
%	25.9	25.6	24	24.8	24.5	أنثى
%	27.8	28.5	28.1	31.6	33	فجوة النوع
مساحة الشقق						
%	66.9	67.2	58.6	68	69	ذكر
%	24.6	24.4	20.7	23.9	23.3	أنثى
%	42.3	42.8	37.9	44.1	45.7	فجوة النوع

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/ موقع الدائرة مؤشرات جندرية

مؤشرات دعم أمن الحيازة

نسبة إجمالي السكان البالغين الذين يتمتعون بحقوق حيازة آمنة للأراضي مع: (أ) وثائق معترف بها قانونيًا؛ و (ب) الذين يشعرون بأن حقوقهم في الأراضي آمنة، حسب الجنس ونوع الحيازة.

وجود حق المرأة القانوني المعترف به في الميراث وملكية الممتلكات

الدستور الأردني
مادة (11) جأئت لتعزيز مبدأ
حرمة الملكية الخاصة حيث
أن الدولة لا تستطيع الاستيلاء
على ممتلكات الأفراد إلا إذا
كان لمنفعة عامة، ويجب أن
يكون هناك تعويض عادل

(بخصوص الميراث فقد بين
قانون الأحوال الشخصية رقم (15)
لسنة 2019 حالات استحقاق المرأة
للميراث، أما بخصوص الملكية فقد
منح قانون الملكية العقارية وتعديلاته
رقم (13) لسنة 2019 حق تملك الأموال
غير المنقولة للجنسين على السواء،
بالإضافة الى القانون المدني رقم (43)
لسنة 1976 الذي تطرق الى عقود
التملك والميراث)

المصدر: الدستور الاردني

المصدر: دائرة الاراضي والمساحة

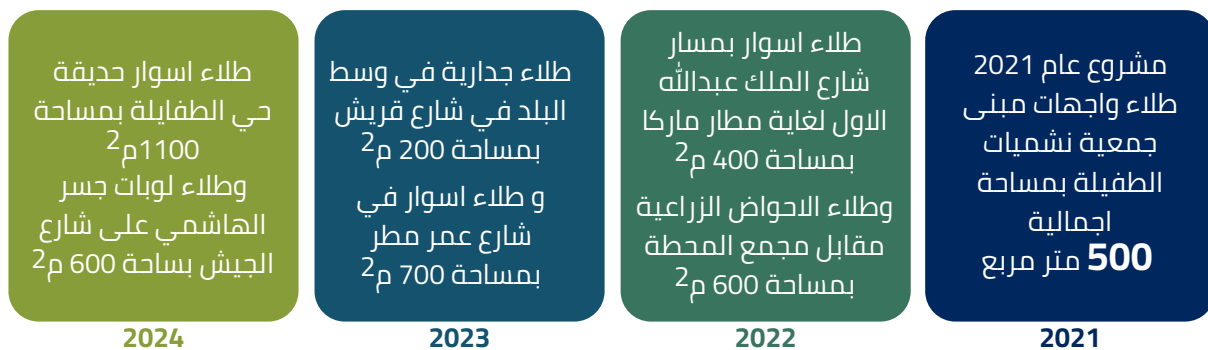
الملكية المشتركة للأراضي:
بلغت 37.5 % لعام 2023 في حين
بلغت 35.8 % لعام 2019
المساحة المشتركة للأراضي:
بلغت 24.1 % لعام 2023 في حين
بلغت 23 % لعام 2019

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

4.2.1.1 إنشاء برامج للنهوض بالأحياء غير الرسمية "الأحياء الفقيرة"

بذلت الحكومة وما زالت تبذل جهوداً كبيرة بخطوات حثيثة لتأهيل المناطق القديمة في الأحياء التقليدية بالمدن الرئيسية كافة مع الحفاظ على طابعها المعماري التقليدي والحفاظ على نسيجها الاجتماعي وطابعها التاريخي كما نفذت العديد من المشاريع التي ساهمت بالنهوض بمخيمات اللجوء الفلسطيني في الأردن.

باشرت أمانة عمان الكبرى بتنفيذ أعمال المرحلة الثانية من مشروع تطوير أحياء عمان القديمة في منطقة (جبل التاج)، بهدف إزالة المباني القديمة والعوائق ضمن منطقة العمل، وذلك ضمن برنامج مشروع تطوير الأحياء القديمة الذي يشمل جبال (الجوفة، والقلعة، والنصر، والتاج)، إضافة إلى أحياء العاصمة التي تعاني اكتظاظاً سكانياً وضيق سعة في شوارعها وسيُنجز بالكامل خلال (3) أعوام، يشار إلى أن مشروع تطوير أحياء عمان القديمة هو من المشاريع الوطنية التنموية الهادفة إلى تطوير شبكة الطرق وتنظيم الأحياء القديمة وعمل تحسينات مرورية، وإنشاء مرافق عامة من حدائق وملاعب ومواقف للسيارات، إضافة إلى تكوين مسارات سياحية.



الشكل رقم (30): مشاريع التطوير لأمانة عمان الكبرى للفترة (2021-2024)

المصدر: أمانة عمان الكبرى

أما دائرة الشؤون الفلسطينية فقد عملت على المشاريع التالية:

أولاً: مشاريع المبادرات الملكية

يوضح الجدول التالي مشاريع المبادرات الملكية التي استهدفت تطوير الأحياء الفقيرة غير الرسمية، بتكلفة إجمالية بلغت (5196506) دينار للفترة (2019-2024).

الجدول رقم (17): مشاريع المبادرات الملكية للفترة (2019-2024)

السنة	اسم المشروع	نوع المشروع
2019	ترميم مساكن في مخيمي البقعة والشهيد	وحدة نافز النصيرات وحدة عبد الرحمن ابو الهنا
	ترميم مساكن/مخيم البقعة	ترميم مساكن الأسر الفقيرة في مخيم البقعة
	ترميم مساكن/مخيم حطين	ترميم مساكن الأسر الفقيرة في مخيم حطين
	ترميم مساكن/مخيم الزرقاء	ترميم مساكن الأسر الفقيرة في مخيم الزرقاء
	ترميم مساكن/مخيم سوف	ترميم مساكن الأسر الفقيرة في مخيم سوف
	مخيم السخنة	إنشاء مركز المجتمع المحلي للمرأة في مخيم السخنة
	ترميم مساكن /مخيم الحسين	ترميم مساكن الأسر الفقيرة في مخيم الحسين
	ترميم مساكن/مخيم البقعة	ترميم مساكن الأسر الفقيرة في مخيم البقعة
	ترميم مساكن/مخيم الوحدات	ترميم مساكن الأسر الفقيرة في مخيم الوحدات
2020	مخيم حطين	إنشاء حديقة عامة في مخيم حطين
2021	مخيم البقعة	إنشاء الروضة التابعة للبرامج النسائية في مخيم البقعة
	مخيم الامير حسن	استكمال ترميم مساكن الأسر الفقيرة في مخيم الامير حسن
2022	مخيم جرش	انشاء حديقة عامة في مخيم جرش
	مخيم الوحدات	انشاء مبنى الصالة ومكاتب إدارية في مخيم الوحدات
	مخيم الطالبية	انشاء صالة رياضية لنادي شباب الطالبية
	مخيم الحسين	انشاء طابق اول هندسي لمركز البرامج النسائية وانشاء الروضة التابعة لها
	مخيم الشهيد	انشاء طابق ثاني لمركز التأهيل المجتمعي في مخيم الشهيد عزمي المفتي
	مخيم الزرقاء	انشاء حديقة عامة في مخيم الزرقاء
2024		

المصدر : دائرة الشؤون الفلسطينية

ثانياً: مشاريع الوحدات السكنية

بلغ إجمالي عدد مشاريع الوحدات السكنية المنفذة من قبل دائرة الشؤون الفلسطينية (2530) وحدة سكنية للفترة (2005-2024)، بتمويل من الموازنة العامة للدولة. كما يشير الشكل التالي إلى تطوير وتأهيل مساكن الفقراء في المخيمات للفترة (2019-2024) حيث بلغت قيمة المشروع (3955000) دينار أردني بمجموع مقداره (383) وحدة سكنية في المخيمات.

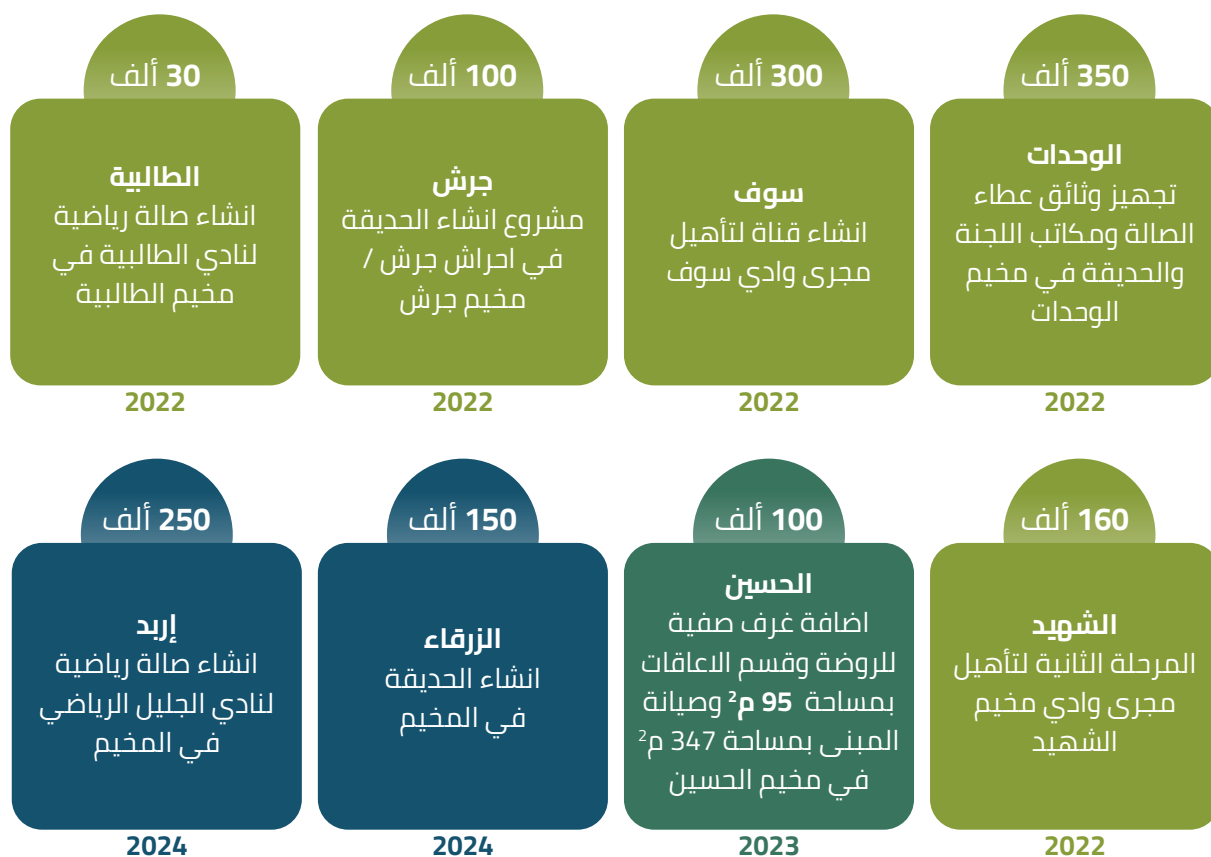


الشكل رقم (31): ملخص تأهيل مساكن الفقراء في المخيمات عن الفترة (2019-2024)

المصدر: دائرة الشؤون الفلسطينية

ثالثاً: مشاريع المبادرات المنفذة للفترة (2022-2024)

تشمل المشاريع المنفذة خلال الفترة (2022-2024) ما مجموعه (8) مشاريع بتكلفة إجمالية (1,440,000) دينار، علماً بأن مشروع انشاء صالة رياضية لنادي الجليل الرياضي في مخيم اربد ما زال قائماً.



الشكل رقم (32): المشاريع المنفذة من دائرة الشؤون الفلسطينية للفترة (2022-2024)

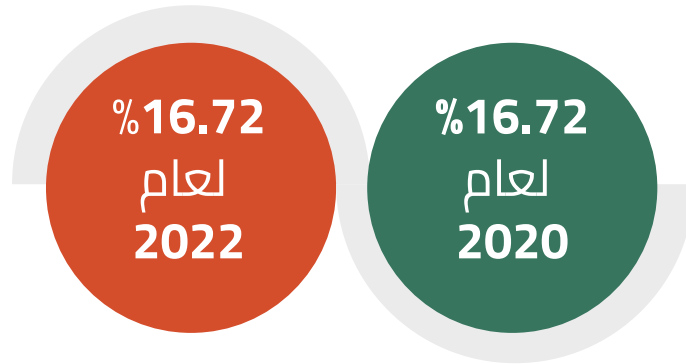
المصدر: دائرة الشؤون الفلسطينية

وتجدر الإشارة إلى أن ساكني هذه العقارات تم إبقاؤهم في ذات البيئة الحضرية، حيث تتقل العائلة المستفيدة إلى سكن جديد في المنطقة ذاتها ويضمن المشروع إعادة بناء المنازل بحيث تكون مزودة بكافة المرافق الصحية والخدمية.

وفيما يخص برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية فقد قامت بمشروع تعزيز سلامة اللاجئين الفلسطينيين وقدرتهم على الصمود من خلال تحسين الوصول إلى مرافق المياه والصرف الصحي في الأماكن العامة في مخيمي سوف والشهيد في الفترة (2021-2024) ومشروع التنمية الشاملة والأمن والمرنة والمستدامة في المنطقة الحضرية المستضيفة للاجئين السوريين في الأردن وتركيا للفترة من (2022-2023).

مؤشر وضع برامج للنهوض بالأحياء الفقيرة والعشوائيات

نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة، المستوطنات غير الرسمية أو المساكن غير الملائمة



5.2.1.1 دمج الإسكان في خطط التنمية الحضرية

قامت المملكة على الصعيد الإقليمي والدولي وبالتعاون مع الاتحاد من أجل المتوسط بإصدار خطة العمل الاستراتيجية للتنمية الحضرية من أجل المتوسط 2040 بالإضافة إلى خطة العمل الاستراتيجية للإسكان من أجل مدن ومجتمعات مستدامة ومرنة وشاملة في المنطقة، كما عملت المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري وبالتنسيق مع الجهات الدولية وعدد من المعنيين بالإسكان في عدد من الدول على استصدار قرار "السكن الملائم للجميع" والذي تم تقديم مشروعه برعاية مشتركة من الأردن وعدد من الدول بهدف تسريع التقدم نحو تحقيق عالمي للإسكان الآمن والمستدام والملائم والميسور التكلفة.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات الهامة، إلا أن قطاع الإسكان مازال يواجه عدد من التحديات التي تشمل عدم التوافق بين العرض والطلب على الإسكان، وعدم إدماج الإسكان في التخطيط الحضري، وعدم وجود تشريعات مناسبة للتكاليف الميسورة. وللتعامل مع هذه التحديات ينبغي أن نتناول السياسات المتعلقة بقطاع الإسكان على سبيل المثال لا الحصر أولويات الإسكان فيما يتعلق بالقضايا المحيطة بالحصول على الأراضي، البنية التحتية، وتمويل الإسكان، مواد البناء والتشييد، منعة الكوارث والتخفيف من حدتها، وأي مجالات أساسية أخرى وضرورية لتحقيق الإسكان اللائق والميسور التكلفة للجميع، إن هذه التحديات أدت تاريخياً إلى تفاقم النقص الواسع النطاق في الإسكان اللائق والميسور التكلفة في الأردن، مما عزز الحاجة

الى سياسة وطنية حضرية حيث تم اقرار أول سياسة وطنية حضرية في الاردن عام 2024 والتي أكدت على ضرورة دمج الإسكان في التخطيط الحضري وضرورة السماح بتطوير المساكن والإسكانات بمواقع استراتيجية لسهولة توفير الخدمات لها كما أشارت الى ضرورة توفير التنوع في الوحدات السكنية ميسورة التكلفة والمدمجة لتتناسب مع احتياجات الاسر المختلفة مع امكانية وصول سهل للخدمات نظرا لتغير حجم الأسرة واحتياجاتها وامكاناتها مع مرور الزمن إلى تعميم الإسكان في السياسة الحضرية الوطنية الأردنية، كما تم اصدار دليل إدماج الإسكان في السياسة الحضرية من أجل تعزيز التنمية المستدامة والذي يسلط الضوء على القضايا الرئيسية ويستخدم كوسيلة للتوجيه والإرشاد من خلال التوصيات والقوائم المرجعية وتعميم العديد من قضايا الإسكان الحالية والمستمرة التي يواجهها الأردن.

وتعمل المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري على تحديث الإستراتيجية الوطنية للإسكان اضافة الى تنظيم قطاع الإسكان وضمان وصول السكن لكافة فئات المجتمع وتنظيم الإستثمار الإسكاني وتعزيز العلاقات الدولية والإقليمية في مجال الإسكان والتنمية الحضرية، من خلال تطوير نموذج جديد للسكن منخفض التكاليف.

مؤشر دمج الإسكان في خطط التنمية الحضرية

تقوم وزارة الأشغال العامة والإسكان من خلال المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري بتوجيه سياسات الإسكان وهي المسؤولة عن مراقبة ديناميكيات الإسكان وتقسيم المناطق وإعداد الأراضي المخدمة لبيعها للمطورين.

نسبة المدن التي لديها سياسات ولوائح إسكان متكاملة في خطط التنمية المحلية الخاصة بها

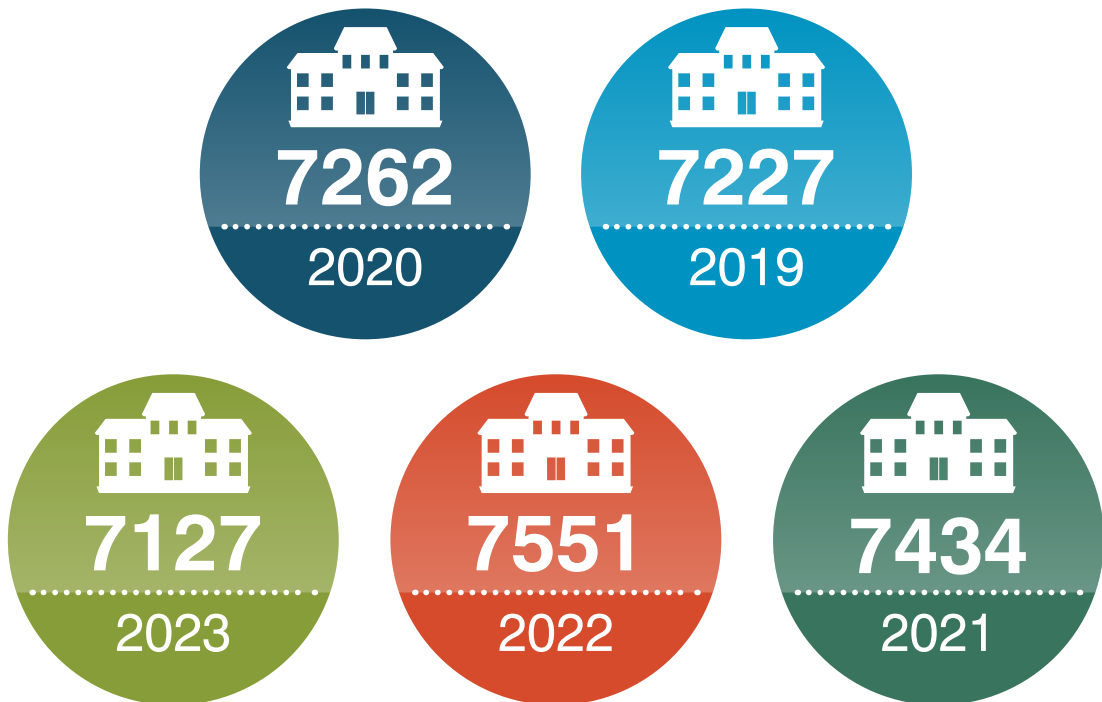
المصدر: ملف التعميط الحضري لمدينة عمان

3.1.1 الوصول إلى الخدمات الأساسية

ضمن الدستور والتشريعات المعمول بها في الأردن حق الجميع بالتمتع بالخدمات العامة الأساسية، من مياه وصرف صحي وكهرباء وتعليم ورعاية صحية، دون أدنى تمييز وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين. ومن هذا المنطلق فقد حرصت الحكومة الأردنية الهاشمية على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، في إطار الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشة المواطن، وتأتي الخدمات التعليمية والصحية على قائمة أولويات توفير الخدمات العامة.

خدمات التعليم:

حرصت الحكومة على زيادة أعداد المدارس، وكانت السباقية في تطوير خدماتها، ويوضح الشكل التالي أعداد المدارس خلال الفترة (2019-2023).

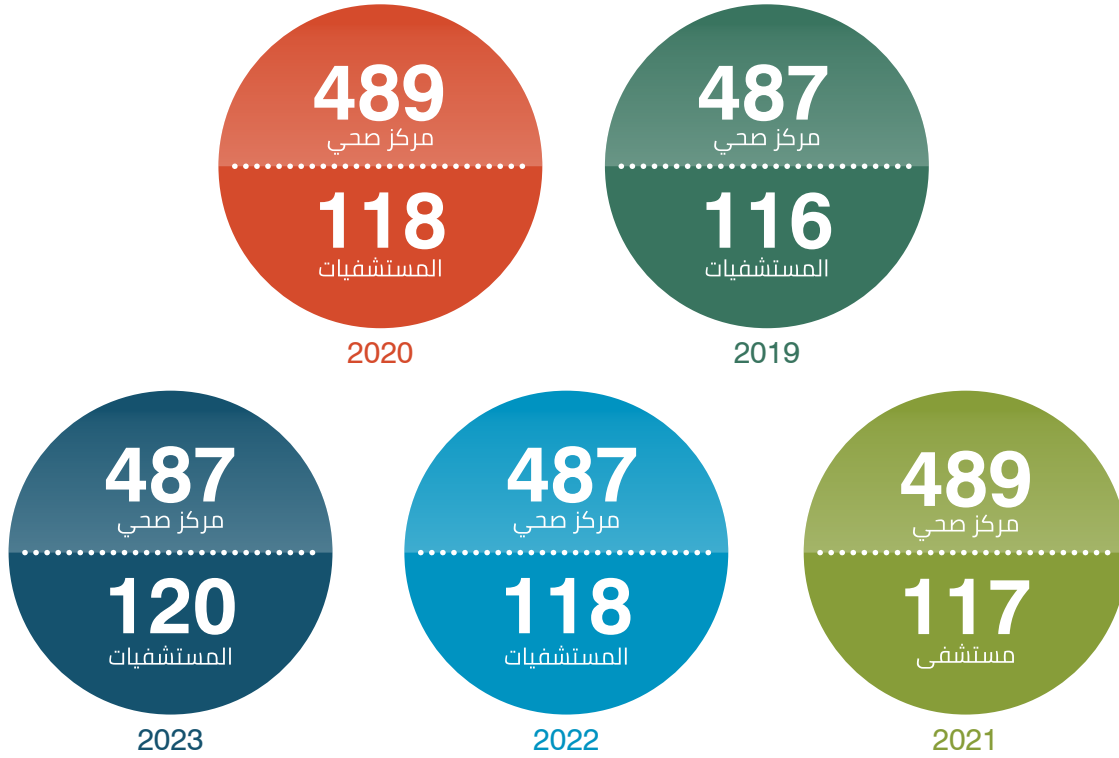


الشكل رقم (33): أعداد المدارس للفترة (2019-2023).

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

خدمات الصحة:

حرصت الحكومة على زيادة أعداد المستشفيات والمراكز الصحية، وكانت السبابة في تطوير خدماتها. ويوضح الشكل التالي أعداد المستشفيات والمراكز الصحية خلال الفترة (2019-2023).



الشكل رقم (34): أعداد المستشفيات والمراكز الصحية للفترة (2019-2023)

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

من أبرز إنجازات وزارة الصحة وسير العمل للبرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي:

1. الانتهاء من تحديث وتطوير الخارطة الصحية وتدريب الكوادر على استخدام الخارطة.
2. إدارة سلاسل التوريد الطبية بما يشمل إدارة ضبط المخزون:
 - ضمن دور وزارة الصحة في تعزيز سلاسل التوريد الطبية بما يشمل إدارة المخزون، لتعزيز المخزون الاستراتيجي والأمن الدوائي في المملكة تم افتتاح مستودع المخزون الطبي الاستراتيجي الحديث وتزويده بكافة المعدات ويأتي ضمن مشروع متكامل تم خلاله تحديث (6) مستودعات في الشمال و(4) في الجنوب، وسيتم إنشاء مستودعين نموذجيين في عمان خلال عام 2025.
3. تطوير الخطة التنفيذية لخارطة طريق التغطية الصحية الشاملة وتنفيذ المرحلة الأولى:
 - إقرار خطة إصلاح التمويل الصحي والتغطية الصحية الشاملة للأعوام (2024-2030).
 - العمل جاري على تطوير الخطة التنفيذية للمرحلة الأولى من الخطة (2024-2026).

4. إنشاء المستشفى الافتراضي:

البدء بتنفيذ خطة مشروع إنشاء المستشفى الافتراضي والتي تشمل إطلاق (3) خدمات تتضمن العناية الحثيثة وغسيل الكلى والأشعة، حيث تم وضع إجراءات العمل التشغيلية والبدء بإعادة تأهيل مبنى مستشفى السلط القديم، والعمل جاري على تجهيز البنية التحتية الرقمية والكهروميكانيكية والربط الإلكتروني مع نظام الحوسبة الصحية، وسيتم خلال 2025 تشغيل المستشفى وربطه مع المستشفيات الطرفية التالية: مستشفى الأميرة ايمان/ عجلون، مستشفى الرمثا، مستشفى المفرق، مستشفى الطفيلة، مستشفى معان.

5. تهيئة البنية التحتية لنظام التطوير المهني المستمر (CPD):

تم إطلاق (58) خدمة الكترونية لإصدار تصاريح مواولة المهنة للعاملين في المهن الصحية، ويجري العمل على أتمتة (5) خدمات إضافية لتجديد تراخيص المهن الصحية ليتم إطلاق النظام المتكامل خلال 2025، كما تم تطوير منصة الكترونية "مسار" خاصة بإرشادات حول تعليمات التطوير المهني المستمر.

6. تأسيس مركز محاكاة متقدم تكنولوجيا:

يتم استكمال الاجراءات اللازمة لطرح عطاء التنفيذ وإنشاء مركز محاكاة متقدم تكنولوجيا ويتم العمل حالياً لصياغة التشريعات اللازمة لتشغيله.

7. الاستمرار في حوسبة المراكز والمستشفيات الصحية:

عدد المنشآت التي تم حوسبتها (289) منشأة (284) مستشفى ومركز صحي لغاية نهاية 2024 كما يلي:

• (29) مستشفى (تراكمي).

• (255) مركز صحي (تراكمي).

• (5) مواقع صحية.

علماً بأن المخطط له استكمال حوسبة كافة مستشفيات وزارة الصحة في عام 2025 وكافة المراكز الصحية بنهاية عام 2026.

8. التوسع في الخدمات الطبية الإلكترونية عن بعد من خلال تطبيق خدمة توصيل الأدوية:

عدد المنشآت التي تقدم الخدمة (249) منشأة صحية: منها؛ (28) مستشفى و(221) مركزاً صحياً.

موزعة في أنحاء مختلفة من المملكة.

9. إعداد استراتيجيات وطنية للقطاع الصحي.

10. إعداد الاستراتيجية الوطنية للجودة وسلامة المرضى.

11. إعداد استراتيجية وطنية للسياسة العلاجية للفترة (2023-2027) وإعداد خطة تنفيذية لها.

12. التوسع في استخدام أنظمة الطاقة البديلة في منشآت وزارة الصحة.

13. تأسيس مجلس السياسات الصحية.

14. تطوير الخطة التنفيذية لخارطة طريق التغطية الصحية الشاملة وتنفيذ المرحلة الأولى (التأمين الصحي) من خلال

إعداد مسودة التشريع اللازم للتأمين الصحي الوطني وإعداد مسودة حزمة المنافع التي سيتم تقديمها في الرعاية الصحية الأولية.

15. تطوير نظام معني بالرعاية الصحية والطبية المقدمة عن بعد وتعليمات الناظمة له (الطاباة عن بعد).

1.3.1.1 الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي والتخلص من النفايات الصلبة

مياه الشرب المأمونة:

أظهرت الدراسات والتنبؤات أن حدة الجفاف ستزداد في المستقبل حيث تشير التنبؤات إلى إمكانية حدوث الجفاف مرة واحدة كل ثلاث إلى أربع سنوات، ويبلغ الاستخراج السنوي للأمن للمياه الجوفية نحو (277) مليون متر مكعب، فيما وصل الاستخراج الفعلي لها نحو (450) مليون متر مكعب في عام 2021، وقد وضعت الحكومة العديد من السياسات والإستراتيجيات والخطط لتعزيز تنمية وإدارة واستخدام الموارد المائية ومعالجة التحديات المستقبلية التي تواجه هذه الموارد حيث سلطت الاستراتيجية الوطنية للمياه (2023-2040) الضوء على تغير المناخ وأثره على الموارد المائية، وأكدت على الحاجة إلى إدارة الجفاف والتكيف مع تغير المناخ من خلال سياسات ولوائح مناسبة وعلى الرغم من الجهود المتميزة للمؤسسات الوطنية في إدارة المياه، ويقوم النهج الحالي في إدارة الجفاف على التفاعل مع الأزمة وإيجاد طرق إدارتها بعد وقوعها.

يعتبر الأردن من أكثر دول العالم التي تعاني من شح في مصادر المياه في العالم، وقد أدى تغير المناخ في الأردن إلى الارتفاع في درجات الحرارة والانخفاض في هطول الأمطار وتغير أنماط الطقس، حيث واجهت المملكة تحدياً كبيراً خلال الأربعة عقود الماضية لتعزيز الأمن المائي، وبلغ العجز المائي (27.2) مليون متر مكعب لعام 2023 وقد تطلب الأمر تأمين بنية تحتية للموارد المائية، وإدارة جودة المياه، لتوفير مياه جيدة صالحة للشرب وفقاً لمعايير السلامة والجودة الخاصة بمنظمة الصحة العالمية، وقد أدت الأزمة السورية إلى تفاقم هذه المشكلة وزيادة الضغط على موارد المياه واستنزافها، أما من حيث الوصول إلى خدمات مياه الشرب فيجدر الإشارة إلى أن السكان يتمتعون بإمدادات المياه النقية في جميع مناطق المملكة وقد بلغت نسبة تغطية السكان بمياه الشرب (95%) للفترة (2020-2023) ومن المتوقع أن يتضاعف الطلب على المياه وتوليد مياه الصرف الصحي بحلول العام 2040.

يهدف محرك الموارد المستدامة ضمن رؤية التحديث الاقتصادي إلى تحسين استخدام الموارد الطبيعية في الأردن واستدامتها، من خلال مؤشرات إيجابية في قطاع المياه منها تحسين التزويد المائي بمقدار (5) ملايين متر مكعب وكذلك انخفاض فاقد المياه بمقدار (2.27%) خلال الربع الأول من العام الجاري مقارنة مع ذات الفترة من العام الماضي.

تهدف رؤية التحديث الاقتصادي إلى تحقيق الأمن المائي للأردن بطريقة مستدامة لتحسين جودة حياة المواطنين ويأتي مشروع تحلية ونقل المياه (مشروع الناقل الوطني) ضمن البرنامج التنفيذي للرؤية لتحسين التزويد المائي في المملكة ومن المتوقع أن يوفر هذا المشروع (300) مليون متر مكعب من المياه المحلاة سنوياً لمختلف محافظات المملكة، كما وقعت الحكومة الأردنية مع بنك الاستثمار الأوروبي اتفاقية قرض ميسر بقيمة (200) مليون يورو للمساهمة في تمويل «مشروع الناقل الوطني للمياه» الذي يعد من المشاريع التي تم التأكيد عليها في ورشة العمل الاقتصادية، وضمن البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي ويعود على المملكة بآثار بيئية كبيرة.

قامت المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري بخدمة المشاريع الإسكانية بخط ناقل للمياه وشبكات داخلية لمشروع جريباء/ الزرقاء، واستخدام عداد كهرومغناطيسي للمياه ذات دقة عالية لحصر كمية المياه الداخلة للمشروع وتقليل الفاقد، ووفق أرقام وزارة المياه والري ارتفع الطلب الإجمالي على المياه بنسبة (40%) في المحافظات الشمالية خلال الأعوام الماضية كنتيجة مباشرة

لاستضافة اللاجئين السوريين، إثر زيادة الطلب الكبير على المياه، ووسط استهلاك اللاجئين السوريين (20%) من المياه، وتأثر المحافظات الشمالية إربد والمفرق، بتدفق اللاجئين السوريين، حيث تسببت الزيادة السكانية بطلب إضافي كبير على المياه، مما أدى إلى نقص المياه المحلية، وضغوط هائلة على شبكة الصرف الصحي ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي.

قامت **سلطة وادي الأردن** بإنشاء العديد من السدود لتجميع مياه الأمطار ومياه الأودية دائمة الجريان ومؤقتة الجريان، وتشمل أهم هذه الأودية وادي العرب، ووادي شعيب، ووادي زقلاب، ووادي الكفرين، ووادي الموجب وابن حماد، حيث تبلغ سعتها التخزينية ما يقارب (281) مليون متر مكعب، حيث زادت السعة التخزينية عام 2024 لتصبح (288) مليون متر مكعب.

الجدول رقم (18): مشاريع السدود التي تم انشائها خلال الفترة (2017-2024)

اسم السد	سنة الإنشاء	نوع السدود	روافد السدود	سعة السد (م ³)	ارتفاع السد (م)
سد ابن حماد	2024-2022	زيادة المصادر المائية بإنشاء سد من الخرسانة بسعة 4 مليون متر مكعب لأغراض الصناعة وبالتعاون مع شركة البوتاس، وأيضاً لاستخدامه في الري والشحن الجوفي.	وادي ابن حماد	4	55.5
تعلية سد الوالة	2021-2017	زيادة السعة التخزينية للسد من 9.3 مليون متر مكعب إلى 25.3 مليون متر مكعب	مياه الفيضانات عن طريق وادي الرمل، وادي الحلق، وادي الدفيان، وادي القناطر ووادي الحمام بشكل رئيسي والأودية الجانبية الأخرى المحيطة ببحيرة السد	25.3	60
سد الفيدان	2022-2017	إنشاء سد ركامي بسعة 3.3 مليون متر مكعب مع خط ناقل بقطر 600 لاستخدامه لري المزروعات والشحن الجوفي	وادي الفيدان	3.3	24.3

المصدر: سلطة وادي الأردن

نسبة المساكن
التي تعتمد المصدر
الرئيس للمياه
الشبكة العامة
%95
2023 - 2020

الشكل رقم (35): نسبة تغطية السكان بمياه الشرب

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

كما قامت **سلطة المياه** بصيانة شبكات المياه واتباع إجراءات تخفيض الضغط التشغيلي للشبكة بالإضافة إلى استخدام نظام التحكم الإشرافي وتحصيل البيانات (سكادا) للتحكم في تشغيل مصادر المياه والمحطات والآبار والخطوط الناقلة لضمان انسيابية التزويد حسب احتياجات المناطق ومراقبة أداء شبكات ومصادر المياه وجمع البيانات وذلك لرفع مستوى إدارة عمليات التشغيل والصيانة.

وفيما يخص **برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية** فقد قامت بمشروع الجفاف في ظل النزوح: توليد الأدلة لتوجيه الاستجابة للجفاف الحضري بما يشمل النازحين في ضاحية الملك عبد الله في مدينة المفرق خلال الفترة (2024-2026) ومشروع تعزيز النظام البيئي من خلال حصاد المياه المستدام في الحسنية خلال الفترة (2024-2025).

كما عمل البرنامج على مشروع الإدارة الحضرية الذكية للمياه: تعزيز القدرة التكيّفية والمرونة الحضرية من خلال البنية التحتية الخضراء خلال الفترة (2024-2026).

أما في مجال مراقبة نوعية المياه فقد استمرت **وزارة البيئة** في تنفيذ المشروع الوطني لمراقبة نوعية المياه في الأردن وقامت بزيادة عدد المواقع المراقبة، والذي يغطي خمسة قطاعات تشمل المياه الجوفية، الأودية الرئيسية، السدود الرئيسية، المياه الخارجة من محطات معالجة مياه الصرف الصحي، والمياه العادمة الصناعية الناتجة عن المنشآت الصناعية الكبرى في المملكة غير الرابطة على شبكة الصرف الصحي. حيث تُراقب نوعية المياه في القطاعات المختلفة في (138) موقعاً حسب الخطة التنفيذية السنوية، كما تُراقب سنوياً نوعية الحمأة الناتجة عن محطات معالجة مياه الصرف الصحي في (10) مواقع مرتين سنوياً، وتصدر التقارير الشهرية والسنوية لنوعية المياه وبناء على نتائج المراقبة تُوجه المخاطبات الرسمية للجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة. كما تساهم وزارة البيئة في استدامة عمل المشروع الوطني لمراقبة نوعية المياه عن بعد والمكون من ثلاثة عشر محطة رصد أنشئت في كل من سيل الزرقاء، ونهر اليرموك ونهر الأردن وقناة الملك عبد الله وسد الملك طلال، حيث يتم من خلال الأجهزة الموجودة في تلك المحطات تحليل الخصائص الفيزيائية والكيميائية للمياه في تلك المواقع وجمع وتحليل تلك المعلومات من خلال نظام آلي أوتوماتيكي محوسب وتخزينها في قاعدة بيانات يتم الاستفادة منها من الجهات المعنية.

وقد بذلت الحكومة عدد من الجهود والمبادرات والإجراءات:

- تطبيق نظام معدل لنظام مراقبة المياه الجوفية رقم (64) لسنة 2022 والتعليمات المعدلة لتعليمات حماية المصادر المائية لسنة 2019.
- ضبط نسب الكلورين في محطات الضخ والخزانات الرئيسية للمحافظة على نوعية المياه من الناحية الجرثومية، والمتابعة الحثيثة لنوعية المصادر المائية ومحطات الضخ والآبار والخزانات الرئيسية من خلال تنفيذ البرامج الرقابية في كافة محافظات المملكة وحسب متطلبات المواصفة القياسية لنوعية مياه الشرب رقم (86/2015).
- المحافظة على جودة نوعية المياه على الرغم من استخراج المياه من طبقات المياه الجوفية العميقة وحاجتها إلى المزيد من مراحل معالجة وتحلية المياه.
- تطوير خطط حماية مصادر المياه والمنشآت المائية.
- تطبيق نظام مراقبة المياه الجوفية رقم (85) لسنة 2002 وتعليمات حماية المصادر المائية وتعديلاتها لسنة 2011، من خلال المشروع الوطني لمراقبة نوعية المياه في الأردن.
- تطبيق نظام التحكم الإشرافي وتحصيل البيانات (سكادا) لمراقبة وإدارة مصادر المياه - نظام مراقبة نوعية المياه عن بعد. ويعتبر التغير المناخي من أبرز التحديات التي تساهم في زيادة حدة الأزمة المائية حيث تعتمد مصادر المياه في الأردن بشكل رئيسي على مياه الأمطار التي تتصف بتذبذبها ومحدوديتها لتغذية الأحواض المائية السطحية والجوفية مما يستوجب تقييم هذه الموارد وحسن إدارتها واستخدامها بالشكل الأمثل الذي يضمن استدامتها، كما يواجه تحسين مستوى خدمات المياه للمواطنين تحديات عديدة نتيجة الزيادة المتسارعة في النمو السكاني والذي يرافقه توسع حضري غير مخطط له، وتساهم محدودية المياه المتجددة وبعد مصادر المياه عن مراكز الطلب وارتفاع كلفة الخدمات المترتبة على ذلك بتفاقم سعة الفجوة بين الطلب والمتاح.

الصرف الصحي: نظراً للنمو المتسارع للسكان والتطورات العمرانية والهجرات المتلاحقة، تعاني خدمات الصرف الصحي من ضغوط مُماثلة لتلك التي تعانيها إمدادات المياه النقية ويعد التخلص من مياه الصرف الصحي من الحاجات الأساسية للإنسان لضمان بيئة صحية نظيفة، في هذا المجال تواجه المملكة تحدياً أساسياً يتمثل في ارتفاع التكلفة الإنشائية لشبكة الصرف الصحي بسبب ارتفاع تكلفة محطات الرفع والمعالجة وشبكات الأنابيب، لذا فإن هناك حاجة ماسة إلى رصد ميزانيات إضافية لربط المشاريع الإسكانية الجديدة بشبكة الصرف الصحي، وتطوير استراتيجية الصرف الصحي لتتلاءم مع مختلف التحديات حتى العام 2030، وتتضمن أفضل الممارسات في هذا المجال إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المُعالجة في ري الحدائق والمتنزهات والأشجار في الشوارع الرئيسية بشكلٍ أساسي وقد ساعد ذلك في الحفاظ على مخزون المياه الجوفية.

قامت **المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري** بخدمة المشاريع الإسكانية بشبكات صرف صحي داخلية منها مشروع جريبيا/ الزرقاء وتم استخدام أغشية مناهل للشبكة غير قابلة للتدوير ومصنعة من الفايبر جلاس (Fiber Glass).

كما تشمل أبرز الخطط المستقبلية **لسلطة المياه** في مجال تحسين خدمات الصرف الصحي خلال الفترة (2022-2025): إنشاء محطات التنقية وشبكات الصرف الصحي بالإضافة إلى تحديث وتوسعة وتطوير وصيانة ورفع كفاءة محطات التنقية وتحسين الخطوط الناقلة وإزالة المكاره الصحية وخدمة المشتركين وإنشاء محطات الصرف الصحي الصغيرة لتقليل معاناة المواطنين إضافة إلى نقل وتجميع مياه الصرف الصحي ومعالجتها من خلال امتلاكها مجموعة من شبكات التصريف العامة والخاصة في مختلف أنحاء المملكة، ومتابعة الظروف التشغيلية للمحطات والخزانات والخطوط الناقلة إضافة إلى محطات الصرف الصحي باستخدام نظام محوسب للمراقبة والتحكم.

وتتمحور أبرز التحديات في الزيادة المتسارعة في النمو السكاني، يرافقها النمو العمراني غير المخطط وارتفاع كلفة الربط على شبكات الصرف الصحي على المواطنين وتواضع التمويل المخصص لمشاريع الصرف الصحي.

لذا فإن هناك حاجة ماسة إلى رصد ميزانيات إضافية لربط المشاريع الإسكانية الجديدة بشبكة الصرف الصحي وتطبيق الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه (2023-2040).

النفايات الصلبة:

تعد إدارة النفايات بأنواعها المختلفة من أولويات الحكومة وتعتبر من المهام الرئيسية لوزارة البيئة وأمانة عمان الكبرى ووزارة الإدارة المحلية، ويبلغ معدل الإنتاج السنوي للنفايات في المملكة ما يعادل (2.7) مليون طن من النفايات الصلبة البلدية، وما يعادل (2745) طناً من النفايات الطبية، و(38) ألف طن من النفايات الصناعية الخطرة. كما يعاد تدوير جزء كبير من هذه النفايات مثل الزيوت المعدنية المستهلكة وبطاريات الرصاص الحامضية المستهلكة، وينقل إلى مركز معالجة النفايات الخطرة/ سواقة ما يعادل (3-6) طن سنوياً. وتغطي خدمة جمع النفايات الصلبة البلدية ما يعادل (90%) من المناطق الحضرية و(70%) من المناطق الريفية. وتشكل نسبة النفايات العضوية (50%) من حجم النفايات البلدية الكلية والمواد البلاستيكية القابلة لإعادة التدوير (15%). وتزيد كمية النفايات المتولدة في المملكة باستمرار ارتفاع النمو السكاني وخاصة بسبب اللجوء السوري، وأثره في تغيير محتوى ونوعية النفايات، ورفع كمياتها لتزيد بـ(50%) عن الطاقة الاستيعابية بخاصّة مكبا الاكيدر والحسينيات.

في إطار الجهود المبذولة لتطوير منظومة النفايات الصلبة، قامت وزارة البيئة بإصدار مجموعة من القوانين:

- تعليمات الإغلاق الآمن وإعادة التأهيل لمكبات النفايات غير الآمنة بيئياً لسنة 2019.
- تعليمات إعداد خطط إدارة النفايات البلدية الصلبة على مستوى الأقاليم والمستوى المحلي (البلدية) لسنة 2019.
- القانون الإطارى لإدارة النفايات رقم (16) لسنة 2020، والذي دخل حيز النفاذ بتاريخ 2020/9/1.
- نظام المعلومات والرقابة البيئية لإدارة النفايات رقم (85) لسنة 2020.
- إعداد الخطط الوطنية ذات العلاقة بالإدارة السليمة للنفايات الصلبة في المملكة والتأكد من الإجراءات المتبعة في إدارتها.

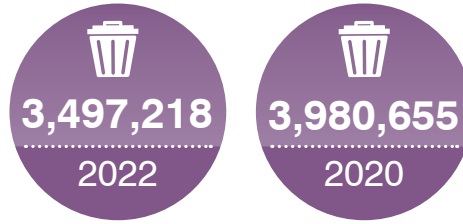
- الانتهاء من تركيب أجهزة الرصد البيئي الثابتة في مكاب (الغباوي والاكيدر والحصينيات).
- الخطة الوطنية لإدارة النفايات الصلبة (2022-2026) والتي يتم متابعتها بشكل ربعي مع رئاسة الوزراء.
- نظام رقم (44) لسنة 2022 نظام إدارة النفايات الصلبة غير الخطرة.
- تعليمات تطبيق الآلية الوطنية لمبدأ مسؤولية المنتج الممتدة لمعالجة الآثار السلبية الناتجة عن نفايات مواد التعبئة والتغليف وتعديلاتها لسنة 2022.
- الخطة الوطنية للتوعية البيئية وذلك بهدف إنكاء الوعي لدى كافة شرائح المجتمع بالقضايا البيئية والإجراءات السليمة تجاه البيئة وعناصرها المختلفة حيث تعمل الخطة على وضع آليات عمل تشاركية تكون قادرة على الوصول إلى كافة شرائح المجتمع من (صناعيين ومزارعين، طلبة جامعات ومدارس وريبات البيوت وموظفين وغيرهم من القطاعات الأخرى) وذلك من خلال إيصال رسائل التوعية عبر كافة الوسائل الإعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي.
- قامت وزارة البيئة وبالتعاون مع الشركاء (أمانة عمان الكبرى ووزارة الإدارة المحلية) بإنشاء نظام المعلومات والرصد الوطني الخاص بالنفايات الذي يهدف لتوفير البيانات المتعلقة بإدارة النفايات والأداء البيئي لمنشآت إدارة النفايات كما يعمل كأداة لمتابعة التقدم لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة وتوفير المعلومات الدقيقة والمحدثة لجميع الشركاء المعنيين.

النفايات الخطرة:

في إطار الجهود المبذولة لتطوير منظومة النفايات الخطرة قامت وزارة البيئة بالعمل على ما يلي:

1. إصدار مجموعة من القوانين:
 - نظام إدارة المواد والنفايات الخطرة رقم (68) لسنة 2020 وتعديلاته.
 - تعليمات إدارة وتداول البطاريات المستهلكة والمتاجرة بها لسنة 2023.
 - تعليمات إدارة الزيوت المعدنية المستهلكة وتداولها لسنة 2014.
 - تعليمات إدارة النفايات الكهربائية والإلكترونية لسنة 2021.
 - تعليمات إدارة النفايات الخطرة وتداولها لسنة 2019.
 2. تم تخصيص مركز لمعالجة النفايات الخطرة يقع في جنوب العاصمة عمان يبعد عنها (150) كيلو متر، حيث استقبل المركز كمية (5781) طن خلال عام 2024 من النفايات الخطرة.
 3. تقوم الوزارة بإصدار تصاريح للشركات التي تقوم بتجميع الزيوت المعدنية وشركات تجميع وتفكيك النفايات الإلكترونية والكهربائية وشركات تجميع وإعادة تدوير البطاريات الحامضية الرصاصية المستهلكة.
 4. تقوم الوزارة بمنح تصاريح لنقل النفايات الخطرة والزيوت المعدنية المستهلكة والبطاريات.
 5. تقوم الوزارة كونها السلطة المختصة لاتفاقية بازل بإصدار الموافقات على تصدير النفايات الخطرة لمعالجتها في الخارج وفقاً للإجراءات المتبعة في الاتفاقية.
 6. تشجيع الاستثمار في مجال إعادة التدوير ومعالجة النفايات الخطرة ودراسة مقترحات المشاريع الخاصة بإدارة النفايات الخطرة.
- ومما هو جدير بالذكر إن الأردن ينتج سنوياً أطناناً من النفايات الصلبة المنزلية والصناعية والزراعية والتي تتزايد مع زيادة عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة ومع تناقص السعة الاستيعابية للمكبات، إضافة إلى إنشاء مكبات في مواقع جديدة فاقمت مشكلة التخلص الآمن من هذه الأطنان من النفايات وواجهت الكثير من المعارضة من قبل المجتمع المحلي، حيث يقوم السكان في

مدينة عمان بإنتاج (1) مليون طن تقريباً من النفايات سنوياً، ما يعادل نصف إنتاج الأردن من النفايات سنوياً، والشكل التالي يبين كمية النفايات المتولدة في المملكة للعامين 2020، 2022.



الشكل رقم (36): كمية النفايات الصلبة المتولدة في المملكة للعامين 2020، 2022.

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

كما عمدت وزارة الإدارة المحلية إلى رفع مستوى الأداء الفني والتشغيلي لمكبات النفايات الصلبة بشكل خاص ومنظومة إدارة النفايات بشكل عام لسد احتياج المدن فيما يتعلق بخدمات التخلص من النفايات وذلك من خلال:

- توريد وتركيب معدات لدعم القدرة التشغيلية لعدد من المحطات التحويلية في الأغوار الشمالية، إربد، الكورة، وعجلون، الشونة الوسطى والطيبة.
- توريد آليات إنشائية لدعم القدرة التشغيلية لعدد من مكبات النفايات في الإكيدر للمرحلة التشغيلية الثانية وبدعم بنصف مليون دولار من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي.
- يتم المباشرة بمكب صحي جديد في منطقة الأزرق بعد أن تم الانتهاء من دراسة تقييم الأثر البيئي الاجتماعي وإعداد الدراسات والتصاميم اللازمة.
- ربط (12) بلدية مع مشروع الوكالة الكندية للتنمية والذي يهدف لزيادة الوعي المجتمعي حول عمليات إدارة النفايات من خلال تبادل الخبرات.
- الحصول على تمويل من الإتحاد الأوروبي لغايات دعم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة وقد تم تفويض جزء من موازنة المشروع لإدارتها من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية.
- إنشاء محطة إنتاج السماد العضوي في مكب الحصينيات.
- تدشين مشروع تحسين إدارة النفايات الصلبة وتوليد الدخل في المجتمعات المعنية للاجئين في مكب الحصينيات بالبادية الشمالية الشرقية وبكلفة مليون دولار.
- وفي هذا المجال قامت كل من وزارتي الإدارة المحلية والبيئة بتوزيع (1000) حاوية وتبديل التالف منها بعدد تجاوز (50000) حاوية حتى عام 2020.

وعملت جمعية البيئة الأردنية في الفترة (2022-2024) على:

- تنفيذ مشروع التخلص من الأكياس البلاستيكية الضارة حيث تم استهداف (7000) شخص مقسمة على النحو الآتي: (5000) طالب و(2000) من المجتمع المحلي حيث شملت المحافظات التالية (عمان/ جرش/ عجلون/ إربد) والذي يهدف إلى ما يلي:
- تغيير سلوك المجتمع المحلي تجاه استخدام الأكياس البلاستيكية والبلاستيكية الضارة.
- تشجيع المولات والأسواق التجارية على استخدام الأكياس البلاستيكية القابلة للتحلل بدلاً من الأكياس البلاستيكية الضارة بالبيئة.

- تنفيذ مشروع تدوير وإعادة استخدام المخلفات الصلبة على النحو الآتي:

- التخلص من التلوث الناجم عن نفايات المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية.
- التخفيف والحد من تلوث الهواء نتيجة احتراق النفايات وتصادد الدخان الكثيف أو تطاير هذه النفايات في الجو.
- التخلص الآمن من النفايات بأنواعها المختلفة وتلافي مخاطرها.
- تقليل انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون المؤثر على التغير المناخي والمرتبط بصحة البشر.
- تنفيذ حملات نظافة استهدفت (5000) مشارك في المحافظات التالية (عمان/ جرش/ عجلون/ اربد).
- تنفيذ أسابيع بيئية في البتراء والعقبة حيث تم استهداف (1000) مشارك، تخلل هذه الأسابيع ما يلي:
- حملات زراعة اشجار وتجميل الحدائق والمنتزهات.
- حملات إزالة التشوهات في الأحياء السكنية.
- حملة نظافة على الشاطئ.
- ندوات بيئية.

- تنفيذ مسابقات بيئية بمناسبة يوم التدوير العالمي حيث تم استهداف طلاب المدارس الحكومية والخاصة في محافظة عمان وقد شملت هذه المسابقات جمع النفايات الصلبة من ورق وعبوات البلاستيك PET بالإضافة الى الأكياس البلاستيكية حيث تم جمع ما يقارب (15) طن من الورق بكافة أشكاله بالإضافة الى جمع (120000) عبوة مياه PET وجمع (60000) كيس بلاستيكي خلال السنوات الماضية الثلاث.

- تنفيذ أندية بيئية صيفية بالتعاون مع أمانة عمان الكبرى حيث تم استهداف (180) مشارك، تخللت هذه الأندية ما يلي:
- حملات زراعة أشجار في المنتزهات والحدائق.
- حملات دهان الأطراف (الأرصعة) في المنتزهات والحدائق.
- حملات نظافة.

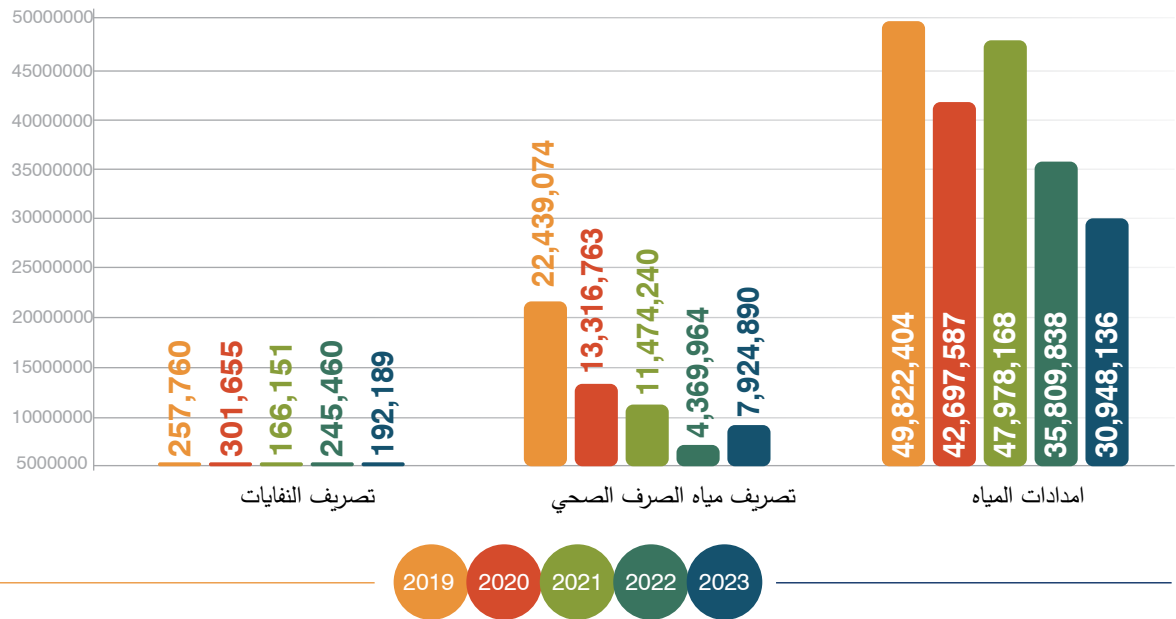
- إطلاق مبادرة اترك بصمتك والتي تعنى بالبيئة والتغير المناخي لتكون الأردن مركزاً اقليمياً للتنمية الخضراء حيث تم استهداف المدارس الحكومية والخاصة في محافظة عمان.

- تنفيذ حملات زراعة أشجار حيث تم زراعة ما يقارب (1500) شجرة بالتعاون مع المدارس الحكومية والخاصة بالإضافة الى مشاركة المجتمع المحلي.

- تنفيذ مشروع تدريب مدربين في مجال البيئة والتغير المناخي لمعلمي المدارس حيث تم استهداف (225) معلمة في المحافظات حيث شملت المحافظات التالية (عمان / جرش / عجلون / اربد).

كما قامت أمانة عمان الكبرى بعدد من المبادرات والإجراءات المتخذة ضمن هذا المجال تمثلت بإنشاء الخلية السادسة وتبطينها ومشروع الفرز من المصدر، حيث تم إنشاء الخلية السادسة في مكب الغباوي وتم إنجاز المشروع في عام 2023 وسيتم انشاء الخلية السابعة الغباوي في عام 2025 من ضمن مشاريع الإستراتيجية لأمانة عمان لغايات تطوير منظومة بنية تحتية متطورة لجمع ونقل وطمر النفايات وفق أحدث الممارسات العالمية.

وتشير بيانات الموازنة العامة إلى أن حجم الإنفاق الحكومي لقطاع البنية التحتية/ تصريف مياه الصرف الصحي لعام 2023 بلغ (7,924,890) دينار. كما بلغ حجم الإنفاق الحكومي على تصريف النفايات (192,189) دينار، في حين بلغ حجم الإنفاق على إمدادات المياه (49,367,820) دينار، أما فيما يتعلق بتخفيف التلوث فقد بلغ حجم الإنفاق (868,676) دينار. والشكل التالي يوضح الإنفاق الحكومي على قطاع البنية التحتية/ تصريف النفايات وتصريف مياه الصرف الصحي وإمدادات المياه للأعوام (2019-2023).



الشكل رقم (37): الانفاق الحكومي على قطاع البنية التحتية/ تصريف النفايات ومياه الصرف الصحي وامدادات المياه وتخفيف التلوث للفترة (2023-2019)

المصدر: دائرة الموازنة العامة

مؤشرات الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي والتخلص من النفايات الصلبة



2.3.1.1 ضمان الوصول الى نظام نقل عام آمن وفعال

شهد قطاع النقل العام في الأردن تقدماً ملحوظاً من خلال تبني أنظمة أكثر استدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً مثل شبكة حافلات عمان وشبكة نقل باص عمان السريع وشبكة باص عمان-الزرقاء السريع كمثال هذه الأنظمة جنباً إلى جنب مع شبكة النقل العام الوطنية بشكل جماعي نهجاً تحويلياً للنقل العام، حيث يتماشى مع رؤية المملكة للتحديث الاقتصادي لإنشاء مجتمع أكثر اتصالاً وسهولة في الوصول إليه وفي هذا السياق تم اصدار الاستراتيجية الوطنية لقطاع النقل (2024-2028).

قطع الأردن خطوات كبيرة في تعزيز البنية التحتية للنقل العام على مدى السنوات القليلة الماضية وتبنت سلسلة من السياسات والإجراءات المتكاملة على مستويين: توسيع شبكة الطرق وتحسينها، وتطوير وسائل النقل العام الجماعي السريع والفعال تبنت رؤية التحديث الاقتصادي خطة شاملة لتحسين نظام النقل العام في المملكة وتعزيز التنمية الاقتصادية، من خلال توفير وسائل نقل موثوقة وأمنة، تخدم المواطنين وتقلل من الازدحام المروري، وترفع من جودة الحياة، التردد (عمّان-الزرقاء) منذ إنشاء نظام باص عمّان في عام 2019، ونظام باص عمان السريع في عام 2021، وإطلاق خط الباص السريع بين عمّان والزرقاء في منتصف عام 2024 والذي ينسجم مع جهود رؤية التحديث الاقتصادي لتحقيق تطور مستدام في نظام النقل العام في المملكة، وتعزيز الاقتصاد المحلي، وتحسين جودة الحياة للمواطنين وقد سجلت الأنظمة الثلاثة مجتمعة (72.9) مليون مستخدم تراكمي بحلول منتصف كانون الأول 2024. ويؤكد هذا الرقم المثير للإعجاب على القبول العام المتزايد والاعتماد على هذه الأنظمة كوسائل نقل فعّالة وميسورة التكلفة.

ويعزى سبب زيادة عدد ركاب وسائل النقل العام في عمان إلى عدة عوامل مترابطة أدى تقديم خدمات جديدة ولا سيما نظام باص عمان في عام 2019 وباص عمان السريع في عام 2022 والباص السريع عمان-الزرقاء في عام 2024 إلى توسيع خيارات النقل العام وتعزيز الاتصال ومعالجة الفجوات الخطيرة في شبكة النقل وساهمت العوامل التالية في التوسع في استخدام وسائل النقل العام:

- (1) استثمارات البنية التحتية: أدى توسيع شبكات الطرق وتحسين جودة الخدمة وإدخال الحافلات الحديثة إلى جعل وسائل النقل العام أكثر سهولة وجاذبية للركاب.
- (2) كان توسيع البنية التحتية علامة مميزة أخرى للتقدم بحلول نهاية عام 2024، بلغ إجمالي حجم الأسطول (278) حافلة مع تشغيل (42) مساراً الآن عبر أنظمة النقل العام، حيث يعمل باص عمان وحده على تشغيل (37) مساراً مما يوفر تغطية شاملة داخل العاصمة.
- (3) القدرة على تحمل التكاليف: لقد أدت الأسعار المدعومة والأسعار التنافسية إلى وضع وسائل النقل العام كبديل فعال من حيث التكلفة للمركبات الخاصة وسيارات الأجرة.
- (4) الوعي البيئي: أدى الوعي المتزايد بالفوائد البيئية المترتبة على تقليل استخدام المركبات الخاصة إلى تعزيز تبني وسائل النقل العام.

التحديات والفرص:

لا تزال التحديات موجودة حيث ان الازدحام على الطرق وفجوات الاتصال بين المدن تسلط الضوء على الحاجة إلى المزيد من الاستثمار حيث تجاوز النمو السريع في الطلب العرض، مما أدى إلى إجهاد الموارد الحالية وتقليل كفاءة الخدمة في المناطق ذات الذروة. كما أن قيود التمويل والفجوات في البنية التحتية بين المناطق الحضرية والريفية والثقافة السائدة والتي تفضل المركبات الخاصة بسبب عدم توافق تقديم الخدمة والجودة، تزيد من تفاقم هذه القضايا، هذا ويعتبر دمج أنظمة النقل العام مع أطر التخطيط الحضري والانتقال إلى عمليات مستدامة بيئياً هي قضايا ملحة تتطلب اهتماماً فورياً.

تقدم رؤية الأردن للتحديث الاقتصادي والتي تؤكد الرؤية على إيجاد بيئة حضرية متوازنة حيث توفر النقل خدمات يمكن الوصول إليها وبأسعار معقولة وآمنة وموثوقة وصديقة للبيئة خارطة طريق لمعالجة هذه التحديات من خلال إعطاء الأولوية لتطوير البنية التحتية المستدامة هذا وتعاني وسائل النقل العام غير المرتبطة بنظام الباص السريع، والتي لا تزال تمثل الغالبية العظمى من إمدادات النقل العام من التغطية غير الكافية وخاصة في الضواحي والمناطق الريفية، مما يفرض الاعتماد على وسائل النقل غير الرسمية أو المركبات الخاصة وتفاقم الازدحام الحضري. وحسب مخرجات الاستراتيجية القطاعية (2024-2028) تم رفع نسبة مستخدمي وسائل النقل العام من جميع حركات التنقل (Mode Share) بمقدار (5%) وتخفيض وقت وكلف التنقل والازدحام المرورية وتمويل المشاريع الكبرى في مجال النقل الجماعي كمشروع حافلات التردد السريع والنقل الحضري المستدام.

وعلى مستوى شبكة الطرق:

تتميز شبكة طرق المملكة بجودتها العالية وتوافر بنية تحتية متكاملة بين جميع أنظمة النقل عليها كما تتوافر عليها حركة مرورية آمنة وقد تبنت حكومة المملكة خطة إستراتيجية وبرامج لتوسيع شبكة الطرق والجسور العلوية على التقاطعات الرئيسية لاستيعاب الحركة المتزايدة للمرور، حيث لعب النقل العام دوراً هاماً في حياة المجتمع الأردني ومؤخراً وجهت الحكومة اهتماماً كبيراً بهذا القطاع لحيويته وقدرته على التخفيف من الازدحام المروري وحدة مشكلة النقل الحضري.

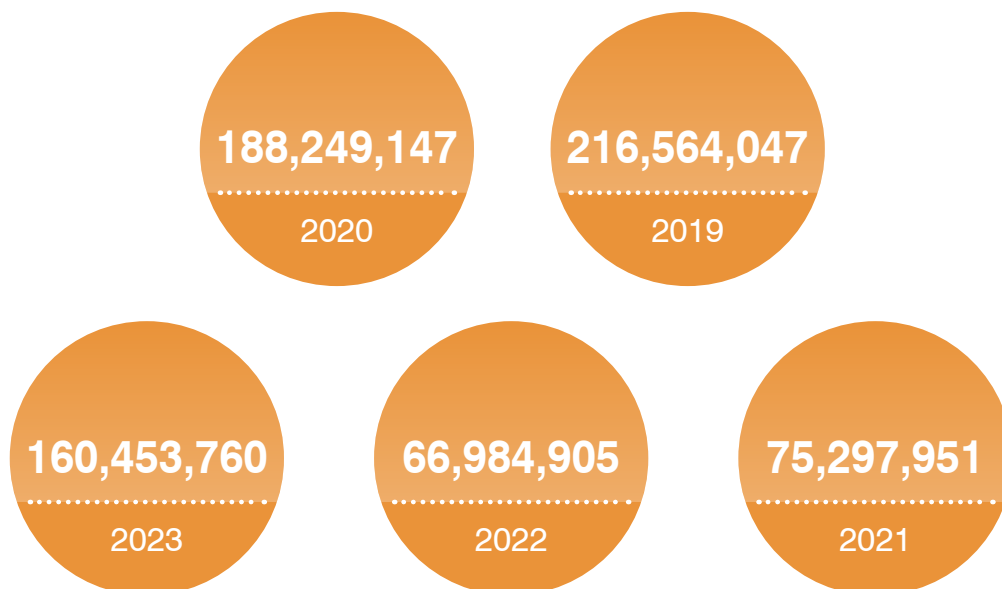
ولمواجهة تحديات قطاع النقل سيتم طرح مجموعة من مشاريع البنية التحتية والإجراءات التنظيمية (التشريعات والأنظمة) لكافة الأنماط.

قامت المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري برفع الإنفاق على مشاريع المؤسسة لقطاع البنية التحتية حيث بلغ (3,948,487) دينار أردني لعام 2024 في حين بلغ (1,868,643) دينار أردني لعام 2019.

قامت وزارة الأشغال العامة والإسكان خلال الفترة (2019-2021) بتنفيذ طرق جديدة آمنة بأطوال تقريبيه (585) كم وتنفيذ (25) جسر مشاة و(13) نفق ومما هو جدير بالذكر أن عدد جسور المشاة قد بلغ (76) جسر لغاية عام 2020.

أما بالنسبة الى الجهود والمبادرات التي تقوم بها أمانة عمان الكبرى فتتمثل بدراسة الخطوط المغذية للباص السريع لضمان استدامة خدمات النقل من المناطق الحضرية فكانت من ضمن خططها استكمال الدراسة وتنفيذ الخطوط المغذية للباص السريع حيث تم الانتهاء من الدراسة وتشغيل أكثر من (60%) من الخطوط المقترحة من خلال مشروع باص عمان بالإضافة الى دراسة وتأهيل الشوارع الشريانية والتحسينات المرورية وتطبيق أنظمة النقل الذكية في باقي مراحل المشاريع.

وبحسب بيانات دائرة الموازنة العامة فقد بلغ حجم الإنفاق الحكومي لقطاع البنية التحتية/ النقل (160,453,760) دينار لعام 2023، والشكل التالي يوضح الإنفاق الحكومي لقطاع البنية التحتية/ النقل خلال الفترة (2019-2023).



الشكل رقم (38): الإنفاق الحكومي لقطاع البنية التحتية / النقل - للفترة (2019-2023)
المصدر: دائرة الموازنة العامة

النقل الحضري:



الشكل رقم (39): شارع الجامعة الأردنية/ خط الباص السريع
المصدر: أمانة عمان الكبرى

والجدول التالي يبين أبرز الإنجازات للمبادرات والأولويات المكلفة بها وزارة النقل ضمن البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي هي:

الجدول رقم (19): أبرز الإنجازات للمبادرات والأولويات المكلفة بها وزارة النقل ضمن البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي

المبادرة	الأولوية	الجهة المسؤولة
مواءمة التشريعات والإجراءات المتعلقة بتسهيل النقل والتجارة وتبسيطها	دراسة تكاليف الشحن البري إلى كلفة الوقود الكلية.	هيئة تنظيم النقل البري
	تحديث الاستراتيجية الوطنية لقطاع النقل (2024-2028).	وزارة النقل
تطوير السياسات واللوائح البيئية	تحديث التشريعات النازمة لضبط انبعاثات الغازات الدفينة المنبعثة عن السفن.	الهيئة البحرية الأردنية
تحسين البنية التحتية للنقل الحضري	دراسة مشروع إعادة تأهيل خطوط النقل الحضري في مدينتي اربد والزرقاء.	وزارة النقل وهيئة تنظيم النقل البري

المصدر: وزارة النقل والهيئة البحرية الأردنية وهيئة تنظيم النقل البري

كما قامت وزارة الاشغال العامة والإسكان بتنفيذ مشروع حافلات التردد السريع بين مدينتي عمان والزرقاء وهو مقسم لأربعة عطاءات ويتمويل من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي حيث تتضمن الأعمال إنشاء مسارب خاصة في منتصف الطريق لمسار الحافلات وبطول (20) كم تقريباً وإعادة تأهيل وتوسعة طريق الأوتستراد على كلا الجانبين ليصبح قادر على استيعاب مسار الحافلات بالإضافة الى (3) مسارب لكل اتجاه وما يرافق ذلك من أعمال إنشاء وصيانة للجسور والأنفاق والجدران الاستنادية وخدمات البنية التحتية بالإضافة لإنشاء التحويلات المؤقتة، وبكلفة اجمالية تقريبيه (140) مليون دينار.

استكمالاً لدراسة وتنفيذ الخطوط المغذية للباص السريع لضمان استدامة خدمات النقل من المناطق الحضرية، قامت أمانة عمان بدراسة وتأهيل الشوارع الشريانية لتطبيق أنظمة النقل الذكية في باقي مراحل المشاريع، كما عملت على تجهيز البنية التحتية تمهيداً لتركيب (30) محطة شحن.

في سياق تطوير النقل الحضري تم إعداد الدليل المواضيعي لتعميم النقل والتنقل في السياسة الحضرية الوطنية الأردنية كأول سياسة حضرية وطنية أردنية بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ووزارة الإدارة المحلية.



الشكل رقم (40): جسر عبدون/ خط الباص السريع

المصدر: أمانة عمان الكبرى

تعزيز السلامة المرورية

ارتكزت استراتيجية وزارة النقل في الاستراتيجية الوطنية لقطاع النقل للأعوام (2024-2026) على:

- تقليل الازدحامات المرورية بهدف تعزيز سلامة النقل.

- تركز الاستراتيجية المرورية لمديرية الأمن العام في تعزيز السلامة المرورية على خمسة محاور رئيسية هي:

1. محور الرقابة المرورية من خلال:

- تفعيل الرقابة المرورية سواء كانت رقابة مرئية من خلال الدوريات المتحركة أو الكاميرات المستخدمة لضبط مخالفات تجاوز السرعة والإشارة الضوئية الحمراء والمخالفات البيئية.

- تنفيذ الخطط المرورية الموسمية مثل خطط فصل الشتاء والمنتزهين.

- رفع المستوى الفني للمركبات من خلال تطوير الفحص الفني للمركبات وإجراء عمليات فحص دورية للمركبات على الطرق.

- مراجعة وتقييم منهجية التدريب والفحص الفني المتبعة للحصول على رخصة قيادة.

2. محور التوعية المرورية لرفع مستوى الوعي المروري لكافة شرائح المجتمع.

3. محور التنسيق مع الشركاء في عملية السلامة المرورية.

4. محور التطوير والتحديث في استخدام الأساليب والمعدات الحديثة في كافة مجالات العملية المرورية مثل:

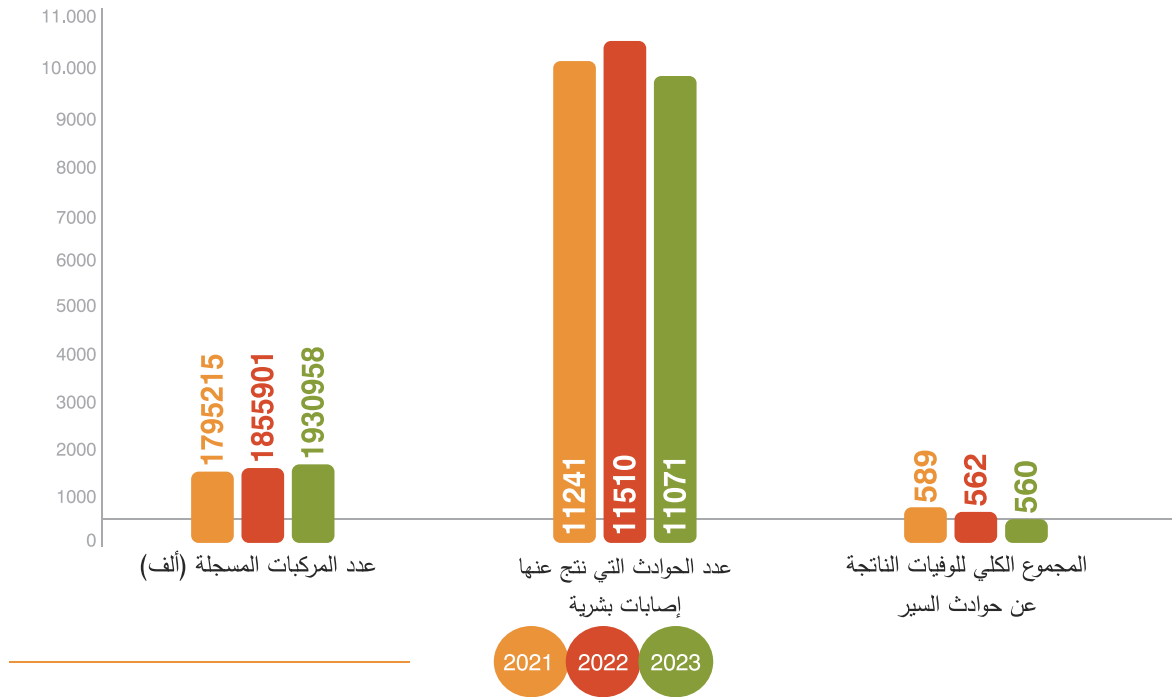
- التوسع في عمليات استخدام الرقابة الآلية للكاميرات واستخدام أجهزة فحص الكحول للسائقين.

- استخدام أجهزة فحص الجلاتين.

- الربط الإلكتروني بين وحدات الأمن العام المعنية بالتعامل مع المرور.

5. محور تطوير الموارد البشرية.

تدريب العاملين في الإدارات المعنية بالتعامل مع المرور سواء العاملين أو حديثي الخدمة على دورات متخصصة تتعلق بطبيعة عملهم، ودورات خاصة للتعامل مع الفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة مثل دورة لغة الإشارة. كما اعتمدت مديرية الأمن العام ضمن خططها الاستراتيجية للأعوام (2021-2023) على تنفيذ هدف المساهمة في تخفيض نسبة الحوادث المرورية بنسبة (10%) على مدى ثلاث سنوات، بنسبة (4%) للسنة الأولى، (3%) للسنتين الثانية والثالثة على التوالي وتقوم بإعداد خطط وبرامج تعنى بالسلامة المرورية تتضمن أهدافاً مرتبطة بخطةها الإستراتيجية.



الشكل رقم (41): عدد المركبات المسجلة، عدد الحوادث التي نتج عنها إصابات بشرية، المجموع الكلي للوفيات الناتجة عن حوادث السير في المملكة للفترة (2021-2023).

المصدر: مديرية الأمن العام

قام المجلس الأعلى للسلامة المرورية بإطلاق خطة إستراتيجية وطنية للأعوام (2024-2028) تحقيقاً للأهداف الاستراتيجية التالية وبحيث يكون تنفيذها من خلال وضع خطة تنفيذية تتضمن المشاريع والمواعيد الزمنية ومؤشرات القياس التي تهدف إلى:

- الحد من الحوادث المرورية ونتائجها.
 - التخفيف من الازدحامات المرورية.
 - تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين في مجال السلامة المرورية.
 - رفع كفاءة وفعالية إدارة مؤسسات القطاع العام والخاص والمجتمع المحلي المعنية في السلامة المرورية.
 - نشر الوعي المروري وتعزيز السلوكيات المرورية السليمة للمواطنين.
- لذا قامت **مديرية الأمن العام** بوضع خطة تنفيذية للأعوام (2024-2026) منبثقة عن الاستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية التي أقرها المجلس الأعلى للسلامة المرورية، وتضمنت الأهداف التشغيلية التالية:
- تفعيل الشراكة المؤسسية بين وحدات الأمن العام والشركاء في العملية المرورية.

• تحقيق التكاملية فيما يتعلق بالسلامة المرورية وأمن الطرقات.

• تعزيز الرقابة والسيطرة الأمنية والمرورية على الطرق ومناطق الاختصاص والأماكن العامة.

• المساهمة في الحد من الازدحامات المرورية.

• المساهمة في الحد من الحوادث المرورية وما ينجم عنها من إصابات ووفيات وفقاً للمعايير الدولية.

• رفع مستوى الوعي المروري.

• رفع مستوى السلامة العامة للسائقين والمركبات وفقاً لأفضل المعايير.

• زيادة فعالية التحقيق في الحوادث المرورية.

عملت **أمانة عمان الكبرى** على الانتهاء من توريد وتركيب وتشغيل وربط كاميرات ورادارات ضمن مشروع المخالفات الوطني ضمن حدود أمانة عمان الكبرى والبلديات وشراء وتشغيل رادارات متحركة للعمل على زيادة مستوى السلامة العامة ضمن حدود أمانة عمان الكبرى. كما تم الانتهاء من تركيب كاميرات مراقبة تلفزيونية عدد (50) على التقاطعات بالإضافة الى الانتهاء من ربط (25) تقاطع على نظام التحكم المركزي بالإشارات الضوئية.

كما عملت أمانة عمان على صيانة أنفاق وجسور في مواقع متفرقة من العطاءات الدورية والتي يتم طرحها سنوياً بكلفة تقريبية (240,000) دينار يتضمن العطاء صيانة دورية وكاملة للأنفاق والجسور وإزالة الدريزينات المتضررة وتركيب بديل وتعويض للجهة المفقودة والتنظيف باستخدام القذف الرملي والمائي في عدة مواقع متفرقة ضمن حدود أمانة عمان بسبب تقادم العمر وحوادث السير وحسب شروط ووثائق العطاء تهدف الى العمل على خدمة المجتمع وتأمين السلامة العامة لكافة مستخدمي الطريق في مدينة عمان وذلك بأحدث الطرق الهندسية والمعمارية بشكل مناسب. بالإضافة الى تركيب وصيانة للحوافز الحديدية الواقية في مواقع متفرقة بشكل دوري سنوياً.

كما عملت أيضاً وخلال الفترة (2024-2028) بتحسين الحركة المرورية على الطرق وتقليل زمن الرحلة وتحسين وسائل السلامة المرورية من خلال الدارسات المرورية وتحديد البؤر الساخنة مرورياً وإيجاد الحلول لها من خلال:

• مشروع ربط كاميرات المراقبة للمخالفات داخل عمان واستكمال ربط (25) تقاطع على نظام التحكم المركزي بالإشارات الضوئية.

• مبادرة السلامة والتوعية المرورية وإزالة الاعتداءات على الطرق والأرصعة وأي مظهر من مظاهر إعاقة الحركة المرورية.

• تجهيز غرفة العمليات للنقل العام لوحات إلكترونية/ كاميرات مراقبة المجمعات.

• تنفيذ ممرات مشاة.

• إنارة الشوارع في الأماكن العامة والطرق من خلال مشروع الإنارة الموفرة للطاقة.

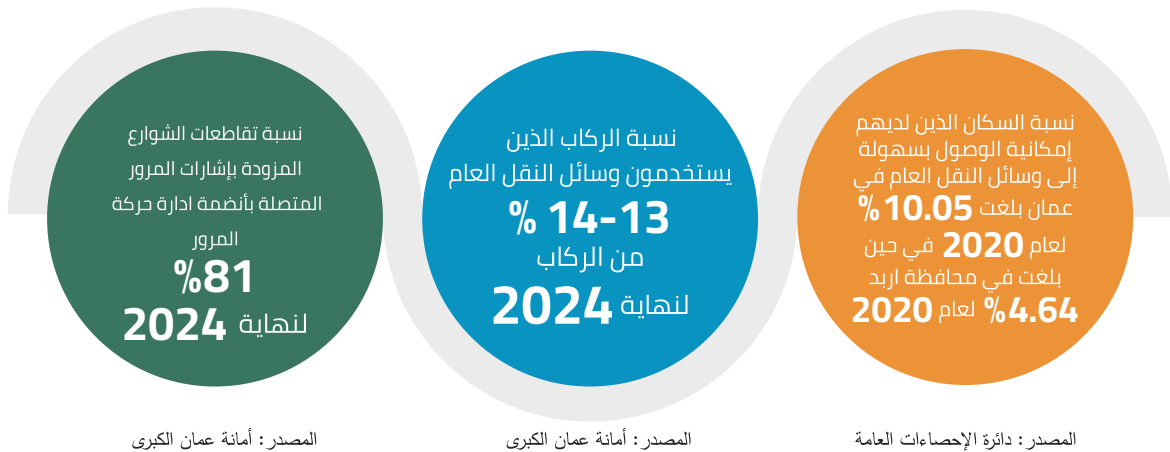
مؤشرات ضمان الوصول الى نظام نقل عام آمن وفعّال



المصدر: المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري

المصدر: هيئة تنظيم النقل البري

المصدر: دراسات البنك الدولي للنقل العام
أمانة عمان الكبرى



المصدر: أمانة عمان الكبرى

المصدر: أمانة عمان الكبرى

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة



المصدر: بلدية اربد الكبرى

3.3.1.1 توفير الوصول الى الطاقة المتجددة الحديثة

تعمل وزارة الطاقة والثروة المعدنية في الأردن على تحقيق التحول الطاقى من خلال زيادة مساهمة الطاقة المتجددة وتحضير البنية التحتية اللازمة لذلك بتطوير شبكات الكهرباء الوطنية والعمل على مشروعات أنظمة تخزين الكهرباء والتحول نحو الشبكات الذكية بما يناسب الزيادة في الطاقة المتجددة.

يعول الأردن كثيراً على تخزين الطاقة إلى جانب عدد من الحلول التقنية الحديثة لدعم قطاع الكهرباء مستقبلاً، حيث أشارت وزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية عن خطط الأردن للتوسع في مجال الطاقة المتجددة خلال المرحلة المقبلة وأبرزها التوجه نحو إجرائين أساسيين: الشبكات الذكية، التخزين.

أخذ الأردن خطوات مهمة نحو تعزيز الطاقة المستدامة في البلاد حيث تم إنشاء العديد من المشاريع الكبيرة لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في الأردن وتم تشجيع الاستثمارات في هذا المجال من خلال توفير التسهيلات والحوافز الضريبية، وإطلاق مبادرة "الأردن 2025" والتي تهدف إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطني إلى (20%) بحلول عام 2025 كما أنه من المتوقع أن تصل الطاقة المتجددة إلى (50%) بحلول 2030 وتعكس هذه الجهود التزام الأردن بتعزيز الطاقة المستدامة وتوفير بيئة مناسبة، لكن يبقى الأهم هو دراسة انعكاسات انفتاح الأردن على مصادر الطاقة البديلة وتنظيمها بحيث تخدم خطوات التحول الأخضر والتنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بالكهرباء تتميز المملكة بشبكة تغطي منشأتها أرجاء البلاد كافة ويزيد الاستهلاك بشكل مطرد، ومُتوقع له أن يستمر في التزايد، حيث شهد الاستهلاك المنزلي ونصيب الفرد من الطاقة الكهربائية ارتفاعاً مستمراً، ومع انخفاض تكلفة إنتاج الكهرباء من الموارد المتجددة وتحديداً من الطاقة الشمسية لجأت المملكة إلى وضع خطط وإستراتيجيات لتتنوع مصادر الطاقة.

وقعت وزارة الطاقة والثروة المعدنية (7) مذكرات تفاهم منذ مطلع العام الحالي لوضع الأردن على خريطة التعدين الإقليمية ولأهمية قطاع التعدين وقيمه الصناعية العالية ضمن رؤية التحديث الاقتصادي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي والتوسع في فرص العمل. ووقعت مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي والسفارة اليابانية في الأردن مذكرات التبادل الخاصة ببرنامج إصلاح قطاع الكهرباء وتعزيز المرونة كقرض ميسر بقيمة (110) مليون دولار دعماً من الحكومة اليابانية لجهود الأردن المبذولة للإصلاح الشامل ومن ضمنها إحالة عطاء المرحلة الثالثة والتي تضمنت (1390) نظام شمسي. كما عملت وزارة الطاقة والثروة المعدنية على توقيع العديد من الاتفاقيات مع المؤسسات التمويلية مثل البنوك الإسلامية والبنوك التجارية ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيات المحلية (التعاونية والخيرية) وذلك لدعم تركيب أنظمة السخانات الشمسية وأنظمة الخلايا الشمسية للقطاع المنزلي حيث:

- بلغ عدد أنظمة الطاقة الشمسية بقدرة (2) كيلو واط المركبة للأسر العفيفة والمستفيدة من المعونة الوطنية على حساب فلس الريف (7381) نظام.

- بلغ عدد المنازل المستفيدة من دعم صندوق الطاقة بتركيب نظام خلايا شمسية (11823) منزل.

- بلغ عدد المنازل المستفيدة من دعم صندوق الطاقة بتركيب نظام سخان شمسي (37437) منزل.

وتم من خلال هذه البرنامج تحقيق ما يلي:

- تركيب (3783) نظام خلايا شمسية.

- تركيب (1100) نظام سخانات شمسية.

- تركيب أنظمة الطاقة الشمسية غير المرتبطة مع الشبكة الكهربائية للمواقع خارج حدود التنظيم على حساب فلس الريف.

حيث تطور مشروع كهرباء الريف عبر السنين كمشروع ابتكاري تكافلي ليحاكي الاحتياجات الأردنية وتم تنويع شرائح الفئات المستهدفة وتنويع الخدمات المقدمة وابتكار خدمات جديدة بهدف تنمية الريف والبادية والحد من الهجرة الى المدن وتشجيع الهجرة المعاكسة ومحاربة الفقر والبطالة ودعم المشاريع الانتاجية المختلفة واستغلال الطاقة المتجددة، وبهذا الصدد تم التوسع بالمشروع ليشمل إيصال الكهرباء للمناطق النائية والبعيدة عن الشبكة من خلال أنظمة طاقة متجددة غير مربوطة على الشبكة وشمل العديد من المزارعين والجمعيات الهادفة لدعم المجتمعات المحلية، وكذلك تركيب أنظمة طاقة شمسية مرتبطة بالشبكة لذوي الدخل المحدود.

يضاف الى هذه المشاريع الاستطاعات المركبة من قبل المستهلكين النهائيين بأسلوب صافي القياس والعبور وبذلك ارتفعت استطاعة مشاريع الطاقة المتجددة المركبة على الشبكة إلى حوالي (2800) ميغاواط منها (2162 شمسي و622 رياح) بنهاية عام 2024 توزعت هذه الاستطاعة بواقع (1505) ميغاواط من المشاريع التجارية بموجب اتفاقيات شراء الطاقة ونسبة (53%) من اجمالي الاستطاعة المركبة و(1293) ميغاواط لتغطية استهلاك المشتركين وهي تمثل حوالي (47%) من اجمالي الاستطاعة المركبة، وبلغت قيمة استثمارات الأردن في قطاع الطاقة المتجددة (2.15) مليار دينار أردني، مما أسهم في تحريك الاقتصاد الوطني وزيادة فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.

ومن أبرز ما تحقق خلال 2024 ضمن البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي:

- بلغ عدد السخانات الشمسية التي تم تمويل تركيبها في المنازل (3487) سخان شمسي خلال عام 2024 وتم إطلاق مرحلة جديدة من برنامج دعم وتركيب الخلايا والسخانات الشمسية للمنازل بدعم (30%).
- إطلاق مشروع تركيب أنظمة سخانات حرارية لـ(33) مستشفى حكومي بهدف توفير حلول طاقة مستدامة للقطاع الصحي والذي سيتم تنفيذه من خلال منحة من الحكومة الإيطالية خلال السنوات الأربع القادمة.
- تم إقرار نظام (ربط منشآت مصادر الطاقة المتجددة على النظام الكهربائي وإعفاء نظم مصادر الطاقة المتجددة وترشيد استهلاك الطاقة).

وقد ساهمت **هيئة تنظيم قطاع الطاقة** منذ تأسيسها وبموجب قانون الكهرباء وقانون الطاقة المتجددة وقانون هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن بتأسيس البيئة التشريعية اللازمة لتشجيع المواطنين على استخدام الطاقة المتجددة لتوليد الطاقة الكهربائية لغايات تغطية الاستهلاك الخاص حيث أصبحت الأردن من أبرز المناطق الناجحة في الشرق الأوسط لاستغلال الطاقة المتجددة نظراً لموقعه الجغرافي والظروف المناخية الملائمة لتوليد الكهرباء بالشكل الأمثل من هذه المصادر سواء نظم الطاقة الكهروضوئية أو نظم طاقة الرياح.

وكانت أبرز إنجازات الهيئة بالقطاع من خلال إصدارها لتعليمات تنظم ربط نظم صافي القياس على الشبكة (تعليمات بيع الطاقة الكهربائية من نظم مصادر الطاقة المتجددة) وتحفيز المواطنين على استخدام مصادر الطاقة المتجددة من خلال وضع آلية لتعويض المستخدم عن الطاقة لديه وإمكانية تدوير الطاقة الفائضة من شهر لآخر حسب حاجة الاستهلاك لدى المستخدم الأمر الذي أدى إلى خفض كلف الكهرباء على المواطن وتحفيز السوق التنافسية للطاقة المتجددة في الأردن وأكبر دليل على ذلك الانخفاض الملحوظ في سعر أنظمة الطاقة المتجددة. كما ساهم قيام الهيئة بإصدار تعليمات لترخيص الأشخاص العاملين في توريد وتركيب وصيانة وفحص نظم مصادر الطاقة المتجددة إلى تحفيز السوق التنافسية وتطور التكنولوجيا المتوفرة في سوق العمل.

الأولوية/ المشروع

ما تم انجازه

تبني مراجعات وسياسات تقلل من كلفة النظام الكهربائي مثل التعرفة المرتبطة بالزمن وزيادة القدرات التخزينية من الطاقة المتجددة

الاستمرار بتطبيق التعرفة المرتبطة بالزمن على بعض القطاعات (الصناعي الاستخراجي، الصناعي الكبير، الصناعي المتوسط، الاتصالات، شحن المركبات (المنزلي، العام))

تطوير التشريعات النازمة للاستثمار في محطات الشحن الكهربائية

تم اعتماد تعليمات أنشطة شحن المركبات الكهربائية المعدلة مع الاخذ بعين الاعتبار استراتيجية النقل الكهربائي وارسالها الى رئاسة الوزراء.

استكمال تركيب العدادات الذكية على شبكات التوزيع

عدد المشتركين الذين تم تركيب عدادات ذكية لهم حتى نهاية عام 2024:
-شركة الكهرباء الأردنية 1,003,300
-شركة توزيع الكهرباء 224,430
-شركة كهرباء/محافظة اربد 451,868

الشكل رقم (42): المشاريع التي تعمل عليها هيئة تنظيم قطاع الطاقة وما تم انجازه.

المصدر: هيئة تنظيم قطاع الطاقة

قدم **صندوق المعونة الوطنية** مشروع تركيب أنظمة الطاقة الشمسية المرتبطة مع الشبكة الكهربائية للمستفيدين من الصندوق على حساب فلس الريف، وفي نهاية عام 2020 تم إنجاز المرحلة الأولى من مشروع تركيب أنظمة طاقة شمسية مرتبطة مع الشبكة الكهربائية للأسر العفيفة والمنتفعين من الصندوق بقدرة (2) كيلو واط على حساب فلس الريف، سعى بنك تنمية المدن والقرى إلى توقيع اتفاقية مشروع كفاءة استخدام الطاقة في البلديات بالتعاون مع بنك الاستثمار الأوروبي وصندوق الطاقة المتجددة بمبلغ (37) مليون دينار، كما ينفذ برامج مساندة بالتشارك مع عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية، مثل تركيب أنظمة الطاقة في المناطق الأشد فقراً من خلال وزارة الطاقة والثروة المعدنية.

قامت أمانة عمان الكبرى خلال الفترة (2019-2024) بالعديد من الإجراءات في مجال الحصول على الطاقة المتجددة الحديثة تمثلت بالجدول التالي:

الجدول رقم (20): الإجراءات في مجال الحصول على الطاقة المتجددة الحديثة

إصدار تعليمات وحوافز للأبنية الخضراء والتي تتضمن إضافة خلايا شمسية على أسطح المباني والمواقف. وهذه الحوافز تتضمن إعطاء مساحات إضافية لمغلف البناء وتهدف الى تشجيع تقليل استهلاك الطاقة التقليدية والتحول الى الطاقة المتجددة.

أطلق قطاع التخطيط تعليمات لتنظيم تركيب الخلايا الشمسية على أسطح المباني والمواقف والمساحات الخارجية ودون استيفاء أي رسوم.

إصدار تعليمات لتنظيم تركيب الخلايا الشمسية على أسطح المباني والمواقف والمساحات الخارجية ودون استيفاء أي رسوم. ويتم ترخيصها.

تنفيذ مشاريع ريادية في تركيب أنظمة الإنارة الذكية والموفرة للطاقة في (120) حديقة من حدائق مدينة عمان.

تفعيل تطبيق كودات كفاءة الطاقة في المباني الجديدة من خلال مجلس البناء الوطني ووزارة الإدارة المحلية وأمانة عمان.

تنفيذ مشاريع ريادية لإعادة تأهيل (6) مباني حكومية في العزل الحراري وكفاءة الطاقة.

تنفيذ مشاريع الإنارة الموفرة للطاقة في (60) حديقة داخل عمان.

المصدر: أمانة عمان الكبرى

في حين قامت وزارة الإدارة المحلية بإنشاء محطة كبيرة لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة المتجددة في عدد من البلديات وشرعت الحكومة في إنشاء محطات توليد كهرباء باستخدام الخلايا الشمسية لكل من بلدية الأزرق الجديدة وبلدية الخالدية من خلال بنك تنمية المدن والقرى ضمن مشروع التكيف المجتمعي.

الجدول رقم (21): مشاريع محطات توليد الكهرباء الكبرى باستخدام الخلايا الشمسية.

مشاريع محطات توليد الكهرباء الكبرى باستخدام الخلايا الشمسية/ مزرعة شمسية			
البلدية	وصف المشروع	التمويل	تاريخ الانجاز
بلدية الشراه	محطة بقدرة 500 كيلو. واط.	قرض / بنك تنمية المدن والقرى	2024
بلدية الكرك الكبرى	محطة بقدرة 4 ميغا. واط	شراكة مع القطاع الخاص	2021
بلدية مؤاب	محطة بقدرة 1 ميغا. واط	قرض / بنك تنمية المدن والقرى	2024
بلدية معدي	محطة بقدرة 950 ك.ف.أ	منحة من برنامج SEED	2021
بلدية ديرعلا	محطة بقدرة 950 ك.و.	منحة من برنامج SEED	2021
بلدية الازرق	محطة بقدرة 500 ك. و	منحة من البنك الدولي / مشروع التكيف	2022
بلدية الخالدية	محطة بقدرة 500 كيلو. واط.	جزء منحة من وزارة الادارة المحلية وباقي تكاليف المشروع من صندوق البلدية	2024-2023
بلدية عجلون الكبرى	محطة بقدرة 950 ك.ف.أ	منحة من برنامج SEED	2024
بلدية كفرنجة	محطة بقدرة 950 ك.ف.أ	منحة من برنامج SEED	2024

المصدر: وزارة الإدارة المحلية

كما عملت الوزارة أيضاً على إنشاء محطات توليد الكهرباء الصغرى باستخدام الخلايا الشمسية، كما في الجدول أدناه:

الجدول رقم (22): مشاريع محطات توليد الكهرباء الصغرى باستخدام الخلايا الشمسية.

مشاريع محطات توليد الكهرباء الصغرى باستخدام الخلايا الشمسية/ على أسطح المباني			
البلدية	وصف المشروع	التمويل	تاريخ الانجاز
12 بلدية/ اقليم الشمال 9 بلديات/ اقليم الوسط 9 بلديات/ اقليم الجنوب	<u>المرحلة الاولى</u> تركيب محطات توليد الكهرباء باستخدام الخلايا الشمسية	منحة من وزارة البيئة الايطالية وصندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد استهلاك الطاقة JREEEF	2023
بلديات اقليم الشمال	<u>المرحلة الثانية</u> تركيب محطات توليد الكهرباء باستخدام الخلايا الشمسية	منحة من وزارة البيئة الايطالية وصندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد استهلاك الطاقة JREEEF	2024
بلديات اقليم الوسط وبلديات اقليم الجنوب	<u>المرحلة الثالثة</u> تركيب محطات توليد الكهرباء باستخدام الخلايا الشمسية	منحة من وزارة البيئة الايطالية وصندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد استهلاك الطاقة JREEEF	2024

المصدر: وزارة الإدارة المحلية

الجدول رقم (23): مشاريع تحسين الطاقة واستبدال وحدات الإنارة التقليدية في شوارع البلديات بوحدات LED.

مشاريع تحسين كفاءة الطاقة / مشروع استبدال وحدات الانارة التقليدية في شوارع البلديات بوحدات LED			
البلدية	وصف المشروع	التمويل	تاريخ الانجاز
بلديات محافظة اربد باستثناء بلديات الاغوار الشمالية	تركيب 105000 وحدة انارة LED موفرة للطاقة في الطرق والشوارع التابعة للبلديات	(50%) وزارة الطاقة والثروة المعدنية / صندوق فلس الريف / والباقي من موازنات البلديات بضمان من بنك تنمية المدن والقرى	2024-2022
بلديات محافظات جرش وعجلون والمفرق باستثناء بلديات المنطقة الشرقية	تركيب 105000 وحدة انارة LED موفرة للطاقة في الطرق والشوارع التابعة للبلديات		2024-2022
بلديات محافظات اقليم الوسط باستثناء بلدية الازرق وبلديات الاغوار الوسطى	تركيب 110000 وحدة انارة LED موفرة للطاقة في الطرق والشوارع التابعة للبلديات		2024-2022
بلديات محافظات اقليم الجنوب وبلديات الاغوار وبلديات المنطقة الشرقية	تركيب 90000 وحدة انارة LED موفرة للطاقة في الطرق والشوارع التابعة للبلديات		2024-2022

المصدر: وزارة الإدارة المحلية

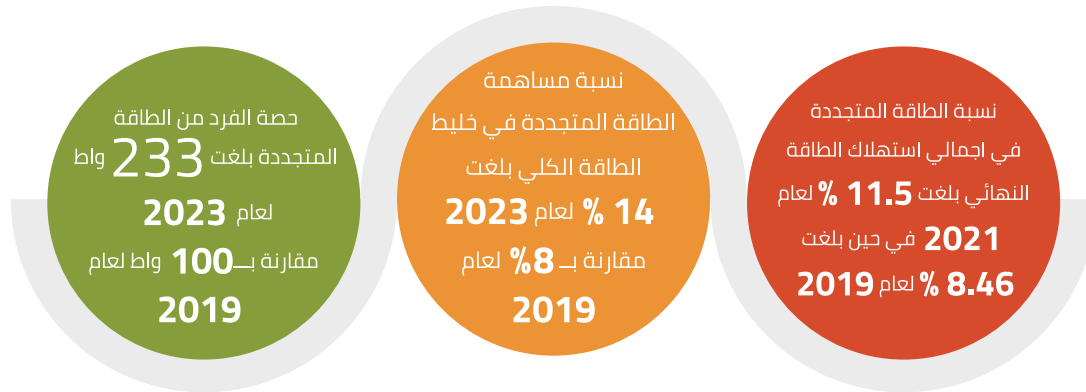
والشكل التالي وبحسب بيانات دائرة الإحصاءات العامة يشير إلى أن نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة الكلي للفترة (2019-2023) كالتالي:



الشكل رقم (43): نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة الكلي للفترة (2019-2023)

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

مؤشرات توفير الوصول إلى الطاقة المتجددة الحديثة



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

4.3.1 الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

حقق الأردن قفزة نوعية في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2024 حسب التقرير الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات وحصد الأردن على مرتبة (60) عالمياً حسب الترتيب العالمي وحل في المرتبة (4) من حيث مستوى التحسن بين (18) دولة عربية. كما ارتفع ترتيب الأردن من (8) إلى (6) بين الدول ذات الدخل المنخفض - المتوسط وشهدت مؤشرات الاتصال العالمية والفعالة تحسناً كبيراً مما يعكس الجهود المستمرة في تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمزيد بإمكانكم الاطلاع على التقرير العالمي.

قامت **هيئة تنظيم قطاع الاتصالات** بإطلاق خدمات تقنية الجيل الخامس في العام 2022 وبوتيرة متسارعة من الإجراءات التنظيمية ضمن إطار من التشاركية مع كافة الأطراف المعنية، حيث قامت الهيئة بتوقيع اتفاقية مع مرخصي خدمات الاتصالات المتنقلة في المملكة. إذ أن الهدف من إدخال تكنولوجيا الجيل الخامس إلى المملكة هو تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمستفيدين ورفع كفاءتها على النحو الذي يساهم في التعامل مع كافة خدمات القطاعات الأخرى بكل سلاسة، وفي العام 2023 حققت الأردن **المرتبة السابعة** بين دول الشرق المتوسط وشمال أفريقيا في نشر الخدمة بعد دول الخليج العربي. حصدت الهيئة على الفئة الذهبية في جائزة المباني المهيأة للأشخاص ذوي الإعاقة في العام 2023، والمركز الثاني في مشروع قياس جاهزية القطاع العام لتبني الذكاء الاصطناعي كما حصلت الهيئة على شهادة الاعتمادية الأوروبية الدولية آيزو (27001:2013) في العام 2023 حققت الأردن المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية والشرق الأوسط في مؤشرات بروتوكول الإنترنت/ الإصدار السادس. في العام 2024 أصدرت الهيئة مجموعة من القرارات والتعليمات التنظيمية وهي: تعليمات تنظيم إرسال رسائل الجملة، وتعليمات الحصول على الموافقة النوعية لأجهزة الاتصالات، وتعليمات تأثير الحقول الكهرومغناطيسية على الصحة والسلامة العامة، تعليمات توثيق الاشتراك بخدمات الاتصالات العامة من خلال نظام "اعرف المشترك إلكترونياً"، والقرار التنظيمي لتنظيم استخدام وتشغيل معيدات البث الراديوية في شبكات الاتصالات المتنقلة العامة. قامت الهيئة بتحديد مجموعة من المشاريع والنشاطات في خطتها التحسينية المستقبلية لغايات تحسين مرتبة الأردن في المؤشرات الدولية الخاصة بقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وهي على النحو الآتي:

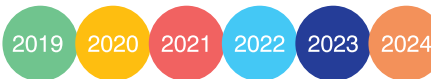
- إصدار تعليمات المشاركة في البنى التحتية والتجوال الوطني.
 - تنفيذ خطة نشر تغطية الجيل الخامس في المحافظات والالتزامات في الحزمة التحفيزية المقدمة من الحكومة.
 - مشروع نقل الأرقام (Number portability).
 - تنفيذ قرارات مراجعة الأسواق في سوق الاتصالات الثابتة بما يخص النفاذ لخدمات الجملة وترخيص شركات اتصالات جديدة توفر شبكات الألياف الضوئية.
 - الإعفاءات على رسوم ترددات FBWA ليتم نشر خدمة الإنترنت في المحافظات.
 - استمرارية بناء شبكات الألياف الضوئية من قبل المرخص لهم.
 - إصدار تعليمات حماية مصالح المستفيدين.
 - مراجعة أسعار الربط البيني بشكل سنوي.
 - زيادة عدد المنافذ الدولية والكيبلات البحرية التي تحمل السعات الدولية للإنترنت من شأنها رفع (bandwidth) لكل مستخدم إنترنت.
 - مراجعة أسعار النفاذ بالجملة بشكل سنوي.
- إلا أن الهيئة واجهت العديد من التحديات ومن أبرزها ما يلي:
- التطورات السريعة والتقنية في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
 - الكلف المرتفعة لنشر خدمات الاتصالات عالية الجودة.
 - تعدد مرجعيات إدارة حق مزودي خدمات الاتصالات باستخدام الطريق (حق الطريق).

الجدول رقم (24): أهم مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد على مستوى المملكة للفترة (2019-2024).

2024	2023	2022	2021	2020	2019	
%96	%95	%92	%95	%93	%92	نسبة معالجة الشكاوى
147	196	228	213	157	159	أعداد مشغلي الخدمات البريدية (القطاع العام والخاص) من 2019 إلى 2024.
%69	%67	%67	%66	%65	%73	نسبة انتشار مشتركى الهاتف المتنقل حسب السكان

المصدر: هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

العقبة	%5.92	%6.15	%6.27	%5.30	%4.78	%4.00
معان	%2.91	%2.88	%3.00	%2.80	%2.66	%1.96
الطفيلة	%3.76	%3.78	%3.56	%3.20	%2.89	%2.11
الكرك	%4.43	%4.32	%4.23	%3.73	%3.14	%2.33
مأدبا	%6.21	%6.42	%6.23	%5.60	%4.94	%3.41
الزرقاء	%5.72	%5.93	%5.05	%5.90	%4.72	%3.36
عمان	%9.83	%3.63	%10.04	%9.03	%8.34	%6.73
البلقاء	%6.29	%6.63	%5.79	%5.11	%4.49	%3.21
المفرق	%1.63	%1.80	%1.88	%1.70	%1.57	%1.16
جرش	%4.16	%3.99	%3.72	%3.2	%2.93	%2.05
عجلون	%3.84	%3.84	%3.74	%3.10	%2.80	%1.95
إربد	%4.95	%5.44	%5.75	%4.7	%4.02	%2.90

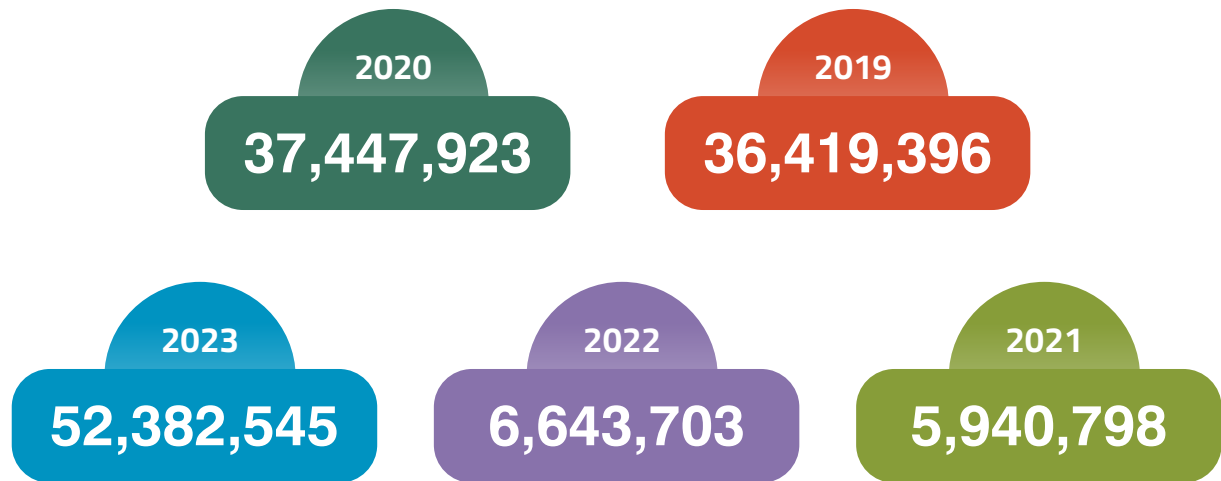


الشكل رقم (44): نسبة انتشار الإنترنت حسب المحافظة للفترة (2019-2024)

المصدر: هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

وفيما يخص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد قامت **وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة** باستحداث استراتيجية أردن رقمي 2025 والتي تمثل خطة الحكومة الأردنية لزيادة استخدام الخدمات الإلكترونية وأتمتة الإجراءات الحكومية في عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية وتهدف إلى رفع كفاءة الأداء الحكومي، وتحفيز الابتكار، وتمكين المجتمع الأردني من التبنى الشامل للتحويل الرقمي. وتهدف أيضا إلى تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال مشاركة المجتمع الرقمي. كما تتضمن أتمتة الخدمات الحكومية لتصل إلى (100%) بحلول عام 2026. كما أن الحكومة حققت تقدماً كبيراً في الرقمنة الحكومية عبر تطبيق "سند"، وإن العمل جارٍ لإضافة المزيد من الخدمات عليه، فإن التحويل الرقمي أصبح من الركائز الأساسية لتطوير المجتمعات والاقتصادات.

أما فيما يتعلق بمشاركة النساء في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشير دراسة لوزارة الاقتصاد الرقمي والريادة حول الموازنة بين العرض والطلب لتخصصات خريجي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بأن عدد العاملين في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (38069) منهم (13770) من الإناث وبنسبة (36%) من إجمالي الخريجين لعام 2022. وحسب بيانات **دائرة الموازنة العامة** فقد بلغ حجم الإنفاق الحكومي لقطاع البنية التحتية/ الاتصالات (52382545) دينار لعام 2023، ويبين الشكل التالي حجم الإنفاق الحكومي على قطاع الاتصالات خلال الفترة (2019-2023).



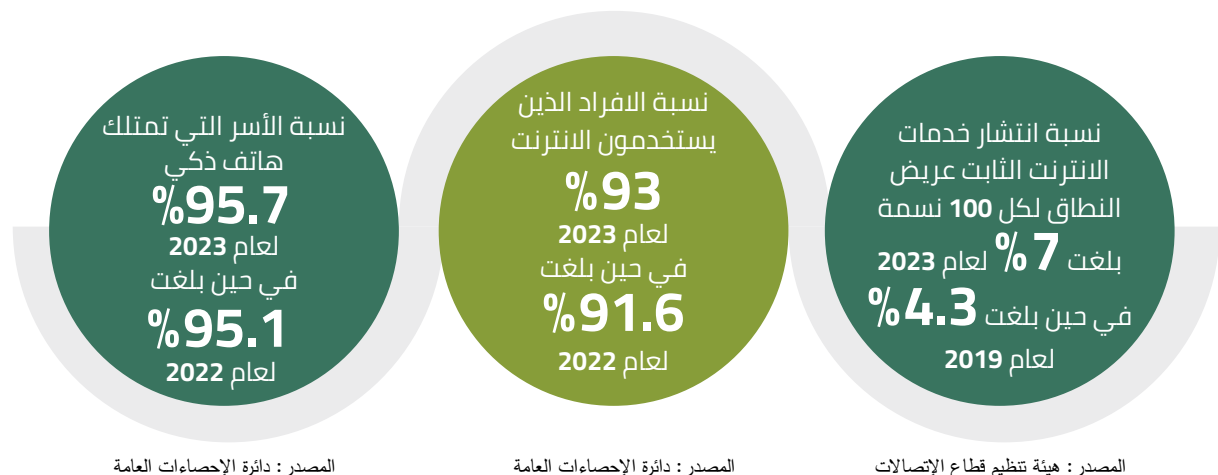
الشكل رقم (45): حجم الانفاق الحكومي لقطاع البنية التحتية/ الاتصالات للفترة (2019-2023)

المصدر: الموازنة العامة

وعملت أمانة عمان الكبرى على انجاز العديد من الإجراءات في هذا المجال.

- تم انجاز جميع خدمات القطاع الصحي والزراعي ضمن مشروع التحول الالكتروني.
- مشروع قاعدة بيانات نموذجية Data modeling (2022-2026) ومشروع تحديث خارطة الاساس لمدينة عمان (2022-2026).
- البوابة الجغرافية Portal/ تطبيق مستكشف عمان.

مؤشرات الوصول الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

المصدر: هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

2.1 الازدهار الحضري المستدام والشامل وتوفير الفرص للجميع

1.2.1 الاقتصاد الحضري الشامل

لطالما أكد صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم أن الأردن يمتلك موارد بشرية وطاقات شبابية هائلة ودعا جلالته من خلال الأوراق النقاشية وفي العديد من المناسبات إلى الاستثمار في الشباب والموارد البشرية، كما اهتم سمو ولي العهد الأمير الحسين بن عبد الله المعظم بالشباب وتواصل سموه مع العديد من أصحاب المبادرات والمشاريع الريادية منهم، وشجع سموه الشباب على الابتكار والإبداع واستثمار الفرص وبناء المشاريع الإنتاجية.

1.1.2.1 تعزيز العمالة المنتجة للجميع شاملة الشباب

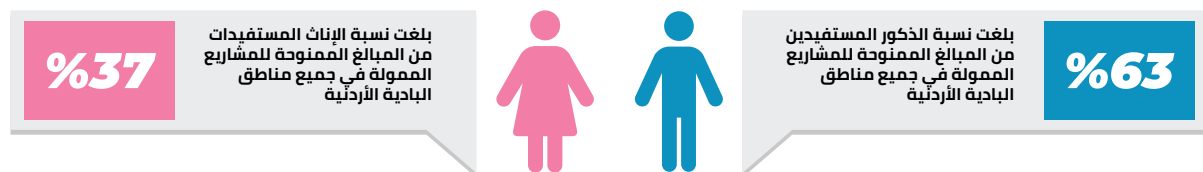
يشكل الشباب الفئة العمرية (15-24) سنة ما نسبته (20%) من إجمالي عدد السكان وهذا يدل أن المجتمع الأردني مجتمع شاب وفتي، لذا تضمنت البرامج والمبادرات الحكومية وبتوجيهات من جلالة الملك عبد الله الثاني حفظة الله ورعاه وسمو ولي العهد الأمير الحسين بن عبد الله الثاني المعظم دعم الشباب من خلال التركيز على احتياجاتهم إيماناً بقدراتهم الكامنة وحققهم في المشاركة في الحياة العامة ودورهم في بناء مجتمع الغد وذلك من خلال برامج تدريبية وتعليمية وتأهيلية للشباب، لذا عملت الحكومة على توسيع نطاق مبادرات وبرامج التوظيف والتدريب الرامية إلى إعادة تأهيل العاطلين عن العمل. بهدف تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق رؤية لتحديث الاقتصادي، يُشغل قطاع الصناعة (20%) من العمالة، ومنتجاتنا الأردنية تصل إلى (144) دولة مما يعكس تنافسية الصناعة الأردنية.

تسعى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جاهدة لاستحداث التخصصات الجديدة والمستقبلية في مؤسسات التعليم العالي الأردنية المواكبة لسوق العمل المحلي والإقليمي والعالمي والثورة الصناعية الرابعة، حيث أطلقت العديد من المبادرات الهادفة لتوجيه الطلبة لاختيار تخصصاتهم، حيث بلغ عدد التخصصات المستحدثة (173) تخصص للعام الجامعي 2024-2025، وعملت على تحقيق نقلة نوعية توازن بين التوسع في التعليم العالي والتعليم التقني من خلال زيادة أعداد الطلبة الملتحقين بالتخصصات التقنية وتوضيح مجالاتها وفرص عملها وأهميتها للاقتصاد الأردني، واستحداث برنامج الدبلوم العالي لإعداد المعلمين في الجامعات الأردنية (الجامعة الأردنية، اليرموك، الهاشمية، مؤتة) بالتعاون مع أكاديمية الملكة رانيا العبدالله لتدريب المعلمين والوكالة الأمريكية بهدف تدريب المعلم على الممارسات التعليمية الحديثة في بيئات التعلم، كما وتم تخصيص دعم مالي لدعم التعليم التقني من خلال مشروع تطوير التعليم التقني في كليات المجتمع الرسمية، ومشروع تطوير التعليم التقني في الجامعات الرسمية، ومشروع إعادة هيكلة وتأهيل كلية عجلون التقنية المخصص من القرض الإيطالي، حيث بلغت نسبة الاستفادة من المنح والقروض المقدمة لطلبة الدبلوم التقني (100%) للأعوام 2022/2021، و2023/2022، و(37%) للعام الجامعي 2024/2023.

يقدم **صندوق التنمية والتشغيل** خدماته التمويلية عبر مساري: التمويل المباشر والتمويل غير المباشر للفئات المستهدفة في جميع محافظات المملكة في القطاعات الخدمية والتجارية والإنتاجية والصناعية والسياحية وريادة الأعمال وقطاع التعليم باستثناء القطاع الزراعي والثروة الحيوانية.

- التمويل المباشر: من خلال هذا المسار التمويلي يتم تقديم الخدمات التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للفئات المستهدفة من قبل الصندوق بصورة مباشرة من خلال مراكز تقديم الخدمات التمويلية المتمثلة في مركز الصندوق الرئيسي في محافظة العاصمة، وفي فروعه والنوافذ التمويلية التابعة لها والمنتشرة في جميع محافظات المملكة الأردنية الهاشمية.
- التمويل غير المباشر: من خلال هذا المسار التمويلي يتم تقديم الخدمات التمويلية من خلال مؤسسات التمويل الوسيطة حيث يقوم الصندوق بإقراض المؤسسات الوسيطة والتي بدورها تقوم بإعادة إقراض تلك المبالغ للفئات المستهدفة وذلك بهدف الوصول إلى أكبر نسبة ممكنة من الفئات المستهدفة في جميع محافظات المملكة.
- وبالرجوع إلى البيانات الإحصائية التاريخية المتعلقة بالنشاط التمويلي (مسار التمويل المباشر) للصندوق منذ عام 2019 ولنهاية العام 2024 فقد بلغ إجمالي المبالغ التمويلية (81) مليون دينار، وبلغ عدد المستفيدين من تلك المبالغ من كلا الجنسين في جميع المحافظات (7634) مستفيداً، والتي وفرت عدد (14849) فرصة عمل وكما يلي:

- بلغت نسبة الذكور المستفيدين من مختلف البرامج التمويلية (61%).
- بلغت نسبة الإناث المستفيدات من مختلف البرامج التمويلية (39%).
- بلغ عدد المستفيدين من برنامج تمويل الأقساط الجامعية (771) مستفيد.
- بلغت نسبة الذكور المستفيدين من برنامج تمويل الأقساط الجامعية (56%).
- بلغت نسبة الإناث المستفيدات من برنامج تمويل الأقساط الجامعية (44%).
- تم صرف مبلغ (2,000,000) دينار عبر (مسار التمويل غير المباشر) من خلال المؤسسات الوسيطة للوصول إلى أكبر نسبة تغطية ممكنة من الفئات المستهدفة في جميع المحافظات خلال الفترة (2019-2024).
- ولتحقيق مبدأ العدالة وتكريس التوازن في تقديم صندوق التنمية والتشغيل لخدماته للفئات المستهدفة في جميع محافظات المملكة ومن ضمنها مناطق البادية الأردنية (الشمالية، والوسطى، والجنوبية) ولكافة القطاعات الاقتصادية والإنتاجية (صناعي، صناعي زراعي، تجاري، حرفي، خدمات، سياحي) فقد بلغ إجمالي المبالغ الممولة للمشاريع لكلا الجنسين في مناطق البادية الأردنية منذ عام 2019 ولبداية العام 2024 (986,522) دينار، وبلغ عدد فرص التشغيل الكلي (171) فرصة، وقد توزعت المبالغ الممولة في مناطق البادية الأردنية على النحو التالي:



الشكل رقم (46): المبالغ الممنوحة للمشاريع الممولة في جميع مناطق البادية الأردنية لكلا الجنسين للفترة (2019-2024)

المصدر: صندوق التنمية والتشغيل

- وانطلاقاً من التوجهات الاستراتيجية للصندوق والمترجمة على أرض الواقع من خلال خدماته التمويلية وغير التمويلية المقدمة للفئات المستهدفة بعدالة وتوازن في جميع محافظات المملكة وبواديها ولكلا الجنسين مع إيلاء فئة الشباب أهمية بالغة لما لها من دور فعال في المساهمة في تعزيز وتسريع ودفع مسيرة التنمية المحلية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وبالرجوع إلى الإحصائيات والبيانات التاريخية لدى الصندوق عن نشاطه التمويلي منذ عام 2019 وحتى

نهاية العام 2024، وحسب الفئة العمرية للشباب من سن (18-30) فقد بلغ إجمالي حجم التمويل (23,550) مليون دينار، وبلغ عدد المشاريع (2669) مشروع وفرت (3421) فرصة عمل.

وقد أولت الحكومة الأردنية موضوع البطالة اهتماماً كبيراً ووضعت هذا التحدي ضمن أولويات مشاريعها الحالية والمستقبلية بهدف الازدهار الاقتصادي في تلك المناطق، من خلال قيام العديد من الوزارات والدوائر بتنفيذ برامج للتشغيل والتدريب وعلى النحو التالي:

وقد أولى الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية اهتماماً ودعماً للاقتصاد الحضري من خلال:

• تمكين ريادة الأعمال الاجتماعية عبر منصات مثل بيت البوادي وجهد الأيادي.

• توفير التمويل الميسر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

• تعزيز فرص التشغيل من خلال مكاتب التشغيل وبرامج التدريب.

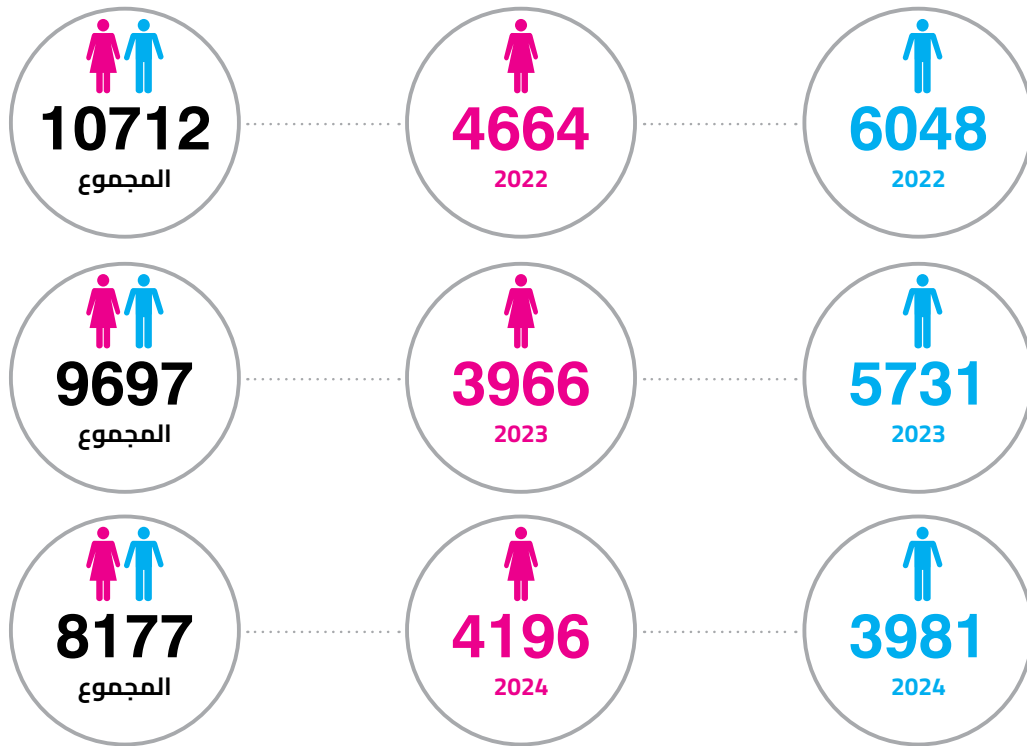
أما سلطة إقليم البتراء التنموي السياحي فقد قامت وبهدف تمكين قطاعات الشباب وتطوير قدراتهم بتوفير برامج تدريبية جديدة، كبرنامج دمج الفتيات في القطاع السياحي، كما قامت بتطوير برامج عمل مركز تنمية أم صيحون والتي تعد أحد التجمعات السكانية الستة لإقليم البتراء البالغ عدد سكانها (3000) نسمة، وتم إطلاق (6) مشاريع نوعية في مجال التمكين للمرأة والتشغيل والتعليم للأطفال في المراحل الأساسية استفاد منها نحو (240) أسرة.

تسعى مؤسسة التدريب المهني إلى تطوير مهارات الشباب باستمرار، وتعزيز أهمية التوجه نحو برامج التشغيل الذاتي بالشراكة مع العديد من المؤسسات المحلية والدولية، كما تقوم وحدة تشغيل الخريجين بتشبيك الخريجين مع الفرص المتاحة.

الجدول رقم (25): بيانات المشروع الزراعي للفترة (2022-2024)

عام التسجيل	المستوى التدريبي	التخصص	عدد الساعات	الجنس		المجموع الكلي
				أنثى	ذكر	
2024	الماهر	مزارع نخيل	700	20	28	48
2024	الماهر	مزارع زراعة محمية	700	73	54	127
2024	الماهر	نحال	700	76	24	100
2024	الماهر	مزارع بستنة	700	104	24	128
2024	المهني	مزارع عام زراعات مائية	700	171	58	229
2024	المهني	مربي سمك عام	700	14	11	25
2024	المهني	مزارع عام زراعات احيومائية	700	16	10	26
2024	محدد المهارات	مركب شبكات ري	700	168	156	324
2023	المهني	مزارع عام زراعات مائية	700	71	29	100
2023	محدد المهارات	مركب شبكات ري	700	24	41	65
2023	محدد المهارات	مساعد ميكانيكي / معدات زراعية	700	6	9	15
2022	بدون مستوى	الزراعة المائية	50	54	23	77
2022	بدون مستوى	التصنيع الغذائي	150	10		10
المجموع الكلي						
1274	807	467				

المصدر: مؤسسة التدريب المهني



الشكل رقم (47): أعداد المتدربين في البرامج التدريبية من فئة الشباب الذكور والإناث في معاهد مؤسسة التدريب المهني للفترة (2022-2024).

المصدر: مؤسسة التدريب المهني

أنهت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بالتعاون مع وزارة العمل برنامج حافز فرص العمل المؤقتة في شركات القطاع الخاص والذي يهدف إلى دعم التشغيل في القطاع الرقمي والريادي وإلى خلق فرص عمل من خلال دعم خطط النمو والتوظيف للشركات الرقمية، الشركات الريادية والناشئة، المنظمات غير الربحية والهيئات الحكومية المختلفة من خلال تغطية جزء من الرواتب الشهرية للموظفين الجدد وبرنامج دعم الرواتب خلال شهر 10/2023 وفي القطاع الحكومي وبرنامج التحول الرقمي خلال شهر 10/2024. واستفاد من البرنامجين (10,675) شخص.

يهدف برنامج حافز الى:

- دعم التدريب أثناء العمل للخريجين الجدد.
- التحفيز على التوظيف خارج محافظة العاصمة.
- زيادة مشاركة الإناث في سوق العمل.
- المساعدة في التحول الرقمي من خلال توظيف الأفراد للمساعدة في عملية تشجيع وإدراج المواطنين في منصات التحول الرقمي للخدمات الحكومية.

ويغطي البرنامج ما يصل إلى (50%) من الراتب الشهري للموظف الجديد بحد أقصى (200) دينار شهرياً لموظفي القطاع الخاص و(400) دينار شهرياً لموظفي القطاع العام من خلال الشركات المتعاقد معها.

وعملت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة على العديد من المبادرات التي تدعم تشغيل المرأة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقامت بإطلاق "قصة تك" وهي مبادرة مخصصة لخريجات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بحيث يتم تشغيلهن في شركات القطاع الخاص، وتدعم الوزارة (100%) من مكافأتهن الشهرية بقيمة (300) دينار أردني ولمدة (12) شهر، على أن يتم تشغيلهن في مهام تتناسب مع تخصصاتهن الجامعية وأن يتم توفير فرصة عمل ثابتة في ذات الشركة بعد انتهاء مدة الدعم.

تم إطلاق المبادرة والبدء في تنفيذها بشكل سنوي في العام 2023 وتم تنفيذ مرحلتين لغاية الآن وجاري العمل على تحضير إطلاق المرحلة الثالثة، حيث تستهدف كل مرحلة تشغيل ما لا يقل عن (50) سيدة في شركات القطاع الخاص المتعاقدة مع الوزارة.

كما تنفذ الوزارة برنامج تدريب وتشغيل خريجي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات GIP، بحيث تقوم الوزارة بدعم (50%) من الأجور الشهرية للمستفيدين من البرنامج (خريجي تخصصات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) لمدة (12) شهر وبقية (150) دينار أردني، كما يدعم البرنامج أبناء المحافظات بحسب مكان الإقامة المسجل على بطاقة الأحوال المدنية وذلك من خلال دفع (50) دينار شهرياً بدل مواصلات.

وقد تم تدريب وتشغيل ما يقارب (4600) خريج منذ إطلاق البرنامج، وبلغ متوسط نسبة الإناث المستفيدات من البرنامج لآخر خمس مراحل (44%).

كما أطلقت الوزارة مشروع الشباب والتكنولوجيا والوظائف في الأردن لعام 2020 بهدف تحسين فرص الدخل المتأتي من القطاع الرقمي الأردني وتوسيع الخدمات الرقمية الحكومية، والذي سيعمل على تنشيط جانبي العرض والطلب في القطاع الرقمي من خلال مكونين أساسيين للمشروع كما يلي:

المكون الأول: دعم توفير المهارات الرقمية في الأردن.

تسعى رؤية التحديث الاقتصادي إلى تعزيز التحول الرقمي في مجالات عدة، ومنها قطاع الرعاية الصحية، الأمر الذي يتماشى مع مخرجات "برنامج حكيم" لحوسبة القطاع الصحي.

في إطار زيارة جلالة الملك عبد الله الثاني إلى شركة الحوسبة الصحية، تم إطلاق المنظومة الوطنية لمطالبات التأمين الصحي في القطاع الخاص "Hakeem claim" فيما تستمر الجهود ضمن برنامج "حكيم" لحوسبة القطاع الصحي العام منذ 2009، إذ تمت حوسبة أكثر من (7) ملايين ملف صحي.

ينسجم كل من برنامج (حكيم) و (Hakeem claim) مع أهداف رؤية التحديث الاقتصادي في حوسبة القطاع الصحي وتقديم خدمات رعاية صحية أفضل للجميع.

أطلقت المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري (21) خدمة إلكترونية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة ضمن مشروع التحول الرقمي الذي يأتي تماشياً مع خارطة تحديث القطاع العام، حيث أن إطلاق الخدمات الإلكترونية الخاصة بالمؤسسة يحمل أهدافاً وتوجهات تتعلق بالتحول نحو مجتمع المعرفة والتكنولوجيا والنهوض ببيئة الأعمال ورفع الأداء الحكومي والدفع نحو مزيد من الشفافية والكفاءة، لتحسين حياة المواطن الأردني باستخدام وسائل الاتصال والتكنولوجيا المختلفة كما يمكن المواطنين من الحصول على الخدمات ببسر وسهولة ودون مشقة.

كما يساهم مشروع مركز جمرك عمان الجديد في الماضونة في رفع كفاءة العمل الجمركي، مما ينعكس على تسريع حركة البضائع، وتسهيل الإجراءات المتعلقة بالصادرات والواردات وبالتالي تنشيط قطاعي التجارة والصناعة.

ينسجم المركز مع أهداف رؤية التحديث الاقتصادي التي تشمل رقمنة الخدمات الحكومية والخدمات اللوجستية، وتعزيز التبادل التجاري من خلال تسهيل الإجراءات.

واكب مركز جمرك عمان الجديد في الماضونة التطور في الأنظمة الإلكترونية ويساهم في تسهيل وتسريع العمل الجمركي، وتشجيع الاستثمار وتعزيز التجارة.

ومن إنجازات وزارة السياحة والآثار إطلاق لوحة تحكم المؤشرات السياحية (Tourism Indicators Dashboard)، وتفعيل التذكرة الإلكترونية في المواقع السياحية والأثرية، وإطلاق منصة التذكرة الموحدة (Jordan Pass) ومنصة أردنا جنة ومنصة الترخيص الإلكتروني، وبناء نظام الإحصاء السياحي الإلكتروني لربط جميع البيانات من القطاع مع الوزارة.

المكون الثاني: تعزيز نمو الاقتصاد الرقمي في الأردن.

ويهدف المشروع إلى خلق (30000) فرصة عمل جديدة للشباب في السنوات الخمس القادمة، بحيث تشكل فرص عمل النساء (30%)، واللاجئين السوريين الناشطين في مجالات العمل الرقمي الحر (15%) من مجموع فرص العمل، كما ويهدف إلى رقمنة أكثر من (80%) من معاملات الدفع الحكومية.

انسجماً مع الرؤية الملكية السامية في محاربة البطالة بين الشباب من خلال تعزيز نهج التشغيل الذاتي عوضاً عن التوظيف وتمكينهم من إقامة مشاريع تنموية تحقق لهم مصدر دخل وتوفر فرص عمل.

قام **البنك المركزي الأردني** عام 2019 بإطلاق البرنامج الوطني للتشغيل الذاتي "أنهض" بقيمة 100 مليون دينار"، حيث أنه ولنهاية عام 2024 تم منح ما يقارب (10.2) مليون دينار استفاد منه (290) مشروع وفرت (949) فرصة عمل.

يعد قطاع التجارة قطاع رئيسي لتوفير فرص عمل للأردنيين حيث يتمتع الأردن بموقع جغرافي استراتيجي للتجارة بين أسواق كبيرة مما يعطيه مكانة مثالية لتمكين التجارة الإقليمية. كما تسعى رؤية التحديث الاقتصادي إلى جعل الأردن أحد مراكز التجارة والتصدير الرائدة إقليمياً للسلع والخدمات المتخصصة، وتحسين البيئة التمكينية للتجارة بالتجزئة التقليدية والتجارة الإلكترونية من أجل جذب الشركات الدولية والمستثمرين العالميين.

يلعب كل من قطاعي التعدين والأسمدة وشركة البوتاس العربية دوراً محورياً في تحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي ومن مساهماتهم المهمة:

• تعزيز النمو الاقتصادي من خلال دعم الصناعات المحلية وزيادة الإنتاجية.

• زيادة حجم صادرات المملكة وبالتالي توفير فرص عمل جديدة.

• المساهمة في تعزيز الأمن الغذائي.

وفي إطار النهج التشاركي بين مؤسسات الدولة عملت **وزارة التخطيط والتعاون الدولي** على مساهمة الاستثمارات الأجنبية والمحلية بما يقارب (73%) من حجم متطلبات التنفيذ لرأس المال الثابت (2021-2033) والمقدر (41.4) مليار دينار لهذه الفترة. ووزارة العمل مع المؤسسات الشريكة في إعداد برنامج التشغيل الوطني والذي يعد إحدى أولويات عمل الحكومة (2021-2023) والمتضمن تحفيز القطاع الخاص على توفير فرص عمل لتشغيل الأردنيين والأردنيات، من خلال تخصيص مبلغ (80) مليون دينار لدعم البرنامج، ويهدف للوصول إلى تشغيل (60) ألف متعطّل ومتعطلة عن العمل من الفئة العمرية (18-40) سنة ذكوراً وإناثاً.

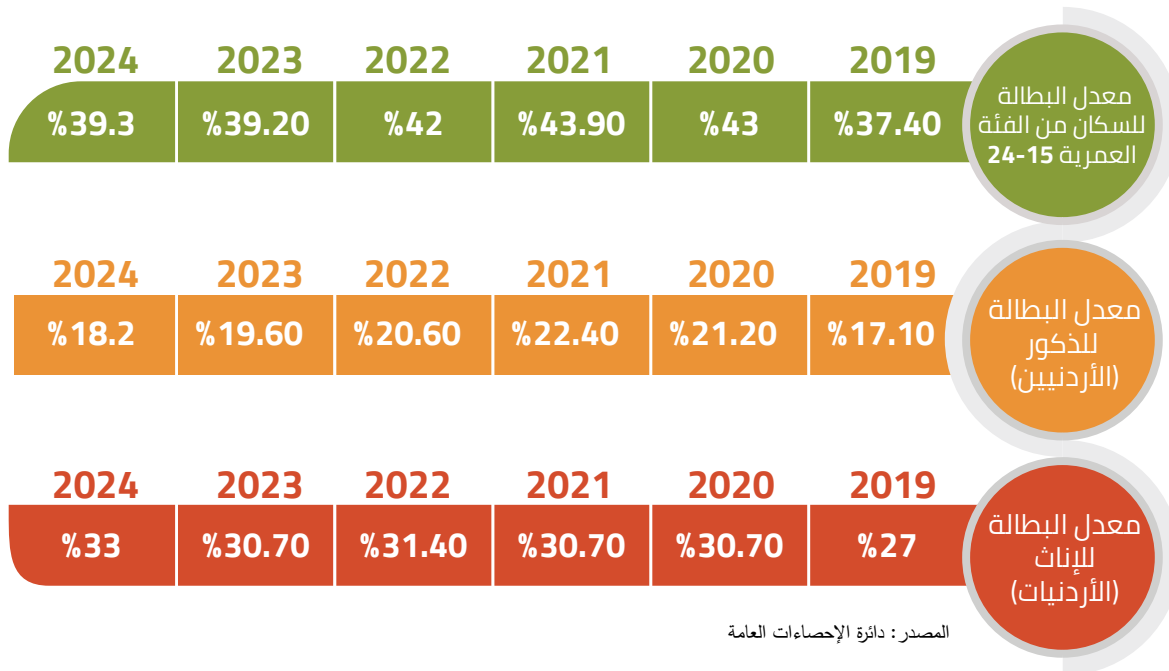
ركز البرنامج على الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص وتم إدراج العديد من مشاريع الشراكة في مختلف القطاعات التنموية كقطاع الطاقة والثروة المعدنية والمياه والنقل وكذلك التعليم العام والصناعات عالية القيمة.

احتوى البرنامج على العديد من الفرص الاستثمارية في المجالات الواعدة وأهمها الطاقة والثروة المعدنية والمياه والنقل والسياحة.

جاءت أولويات البرنامج التنفيذي من خلال سياسات وإجراءات ومشاريع توزعت على المحركات الاقتصادية الثمانية التي ارتكزت عليها رؤية التحديث الاقتصادي، وعلى ضوء هذه التوجيهات عملت **وزارة السياحة والآثار** مؤخراً على موائمة خططها بما يتوافق وينسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي (2023-2033)، حيث تم التركيز فيها على أكثر القطاعات ذات الأولوية الاقتصادية ومنها القطاع السياحي ضمن محور "الأردن كوجهه عالمية"، وتعمل الوزارة على تحقيق مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي خلال الفترة (2023-2033) لتوفير (99) ألف فرصة عمل في قطاع السياحة، وتحفيز الاستثمار في القطاع السياحي، وزيادة الدخل السياحي. كما حقق قطاع السياحة دخل سياحي يعادل (100.6%) من مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي، وقامت الوزارة بصياغة خطة إستراتيجية وطنية (قطاعية) بالتشارك مع جميع الشركاء المحليين في القطاع (2021-2025)، وتحديث الخطة الاستراتيجية القطاعية لوزارة السياحة بما يتواءم مع رؤية التحديث الاقتصادي.

ينسجم مشروع تليفريك عجلون مع تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي التي تسعى إلى تطوير المنتج السياحي المحلي وتعزيز تنافسيته، وإضافة تجارب فعّالة إلى المعالم السياحية التقليدية في الأردن. كما يساهم مشروع تليفريك عجلون في تحريك عجلة الاقتصاد المحلي واستحداث الفرص الاقتصادية وتنمية الحركة السياحية للمحافظة بما يتماشى مع تحقيق أهداف الرؤية في قطاع السياحة.

مؤشرات تعزيز العمالة المنتجة للجميع شاملة الشباب



2.1.2.1 دعم الاقتصاد غير الرسمي

الاقتصاد غير الرسمي أو اقتصاد الظل هو الاقتصاد المنتج وغير المسجل ويشمل الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة مثل الباعة المتجولون والعمالة غير الرسمية والخدمات ويشكل اقتصاد الظل نسبة كبيرة من الاقتصاد الأردني في ظل تقديرات متعددة بأنه قد يتجاوز ربع الناتج المحلي. ورغم صعوبة تحديد رقم فعلي لاقتصاد الظل في الأردن، وفي دراسة للبنك المركزي هدفت إلى تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الأردن خلال الفترة (2002-2020)، فقد أظهرت التقديرات أن متوسط معدل النشاط غير الرسمي في الأردن للفترة (2002-2020) قد بلغ حوالي (23.8%) من الناتج في حين بلغ لعام 2020 ما نسبته (22.8%) وقد خلصت هذه الدراسة إلى العديد من التوصيات من أهمها ضرورة أخذ ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي محمل الجد من خلال السعي إلى ضم الاقتصاد غير الرسمي إلى القطاع الرسمي بعدة طرق، منها تيسير الإجراءات وخفض التكلفة عليه لمساعدته على الانضمام مما يساهم في تعزيز الإيرادات الحكومية وتحسين جودة البيانات الاقتصادية.

في حين أظهر تقرير صادر عن البنك الدولي صدر عام 2022 حول العمالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أن (59%) من إجمالي العمالة في الأردن هي عمالة غير منظمة.

وفي دراسة لمنتدى الاستراتيجيات الاردني (مسح ميداني) أشارت الى أن غالبية العاملين في القطاع غير الرسمي تقع بين الفئة العمرية (31-50) سنة وأن معظم العاملين في القطاع غير الرسمي يعملون في قطاع الخدمات.

هذا وستعمل دائرة الإحصاءات العامة على تنفيذ مشروع يقيس حجم الاقتصاد غير الرسمي في الأردن خلال العام 2025 حيث سيساعد هذا المشروع في كشف حجم النشاطات الاقتصادية غير المقاسة، مما يتيح للحكومة إمكانية توسيع قاعدة الاقتصاد بشكل حقيقي.

وتحت عنوان نحو "إطار وطني للانتقال إلى الإقتصاد المنظم في الأردن " وبهدف تنظيم الإقتصاد غير المنظم واسع النطاق في الأردن صادقت كلاً من وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن وغرفة صناعة الأردن والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وبدعم وتنسيق من منظمة العمل الدولية على الإطار الوطني للانتقال إلى الإقتصاد المنظم.

الإقتصاد غير الرسمي في أرقام:

تشير أحدث الدراسات الى أن حجم الإقتصاد محلياً تتراوح نسبته على مدى السنوات الماضية حول ما يعادل (15%) من الناتج المحلي الاجمالي.

انخفضت نسبة المؤمن عليهم في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الأردنيين الفعاليين إلزامياً إلى المشتغلين في عام 2023 عما كانت عليه في عام 2022 حيث بلغت النسبة (83.9%) و(85%) على التوالي. وبلغ عدد المؤمن عليهم من الأردنيين الفعاليين إلزامياً (1205774) في عام 2022 وارتفع العدد إلى (1,247,072) مؤمن عليه في عام 2023.

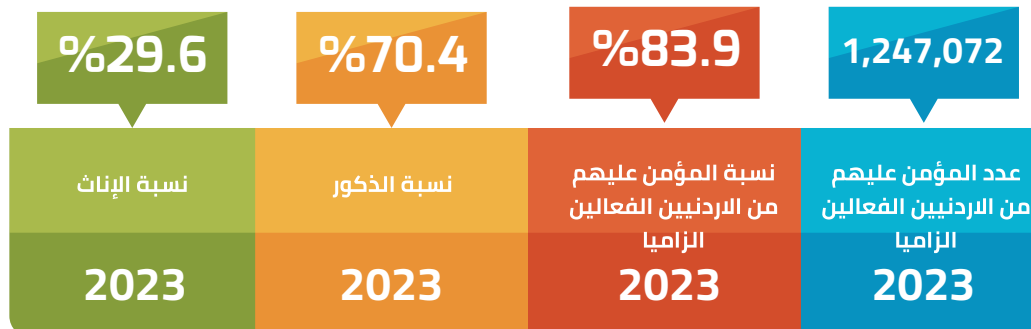
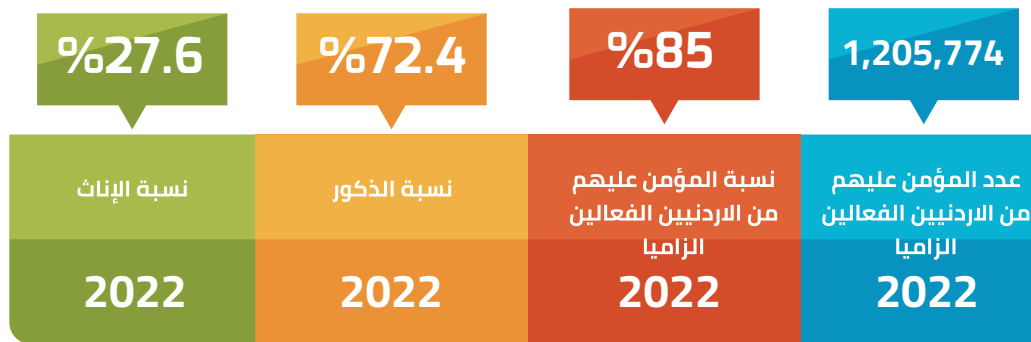
ارتفع عدد المؤمن عليهم الأردنيين الفعاليين إلزامياً من (1.206) مليون مؤمن عليه في عام 2022 إلى (1.247) مليون مؤمن عليه في عام 2023، بمعدل نمو بلغ (3.4%) إذ شكلت نسبة الذكور منهم (70.4%) في حين بلغت نسبة الإناث (29.6%) في العام 2023، أما بالنسبة لغير الأردنيين المؤمن عليهم الفعاليين إلزامياً فقد انخفض عددهم من (181.009) ألف مؤمن عليه في عام 2022 إلى (175.637) ألف مؤمن عليه في عام 2023 وبمعدل انخفاض بلغ (3.0%) إذ شكلت نسبة الذكور منهم في عام 2023 (72.4%) في حين بلغت نسبة الإناث (27.6%).

كما ارتفع عدد المشتغلين الأردنيين في سوق العمل حسب البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة من (1.419) مليون مشغل في عام 2022 إلى (1.486) مليون مشغل في عام 2023 بمعدل ارتفاع مقداره (4.7%).

وارتفعت أعداد قوة العمل المقدرة مشغولون ومتعطلون من الأردنيين ارتفاعاً طفيفاً حيث ارتفعت من (1.839) مليون مشغل ومتعطل في عام 2022 إلى ما يقارب (1.904) مليون مشغل ومتعطل في عام 2023.

كما ارتفعت نسبة المؤمن عليهم الفعاليين من الأردنيين إلى قوة العمل للأردنيين من (65.6%) في العام 2022 إلى (70.5%) في عام 2023.

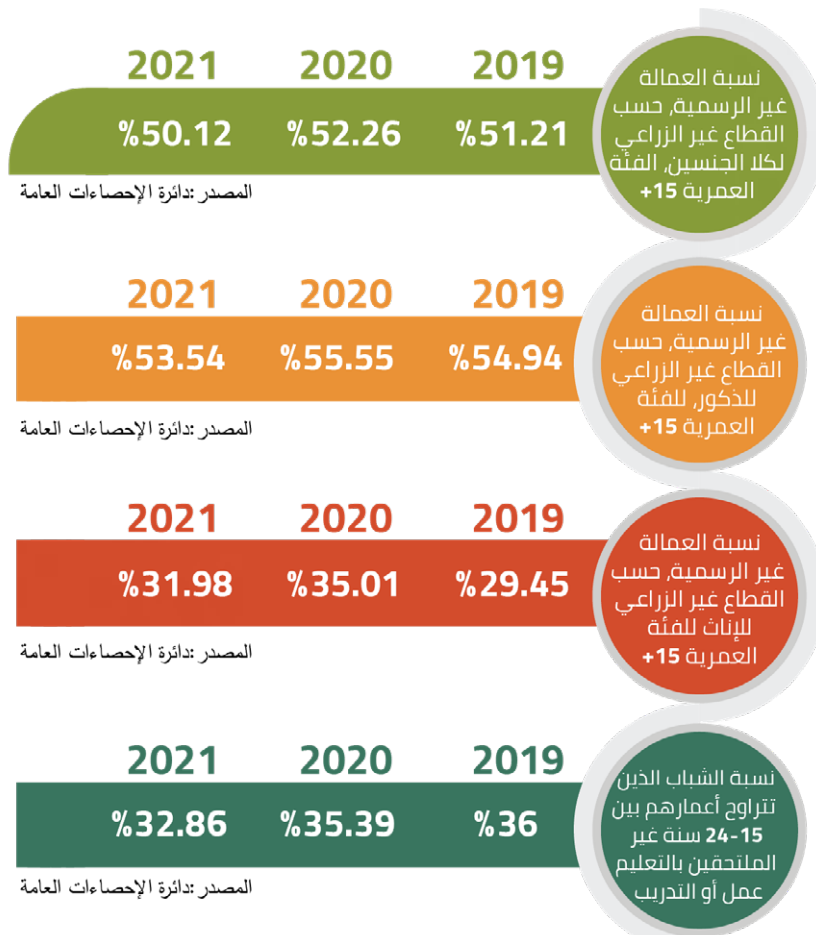
وانخفض عدد المتعطلين عن العمل من الأردنيين انخفاضاً طفيفاً من (419.837) ألف متعطل عن العمل في عام 2022 إلى (418.365) ألف متعطل عن العمل في عام 2023 وبنسبة بلغت (0.4%)، كما انخفض معدل البطالة خلال عام 2023 ليصبح (22%) مقابل (23%) خلال عام 2022 محققاً انخفاضاً مقداره نقطة مئوية واحدة.



الشكل رقم (48): عدد ونسبة المؤمن عليهم في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي للأعوام (2022-2023)

المصدر: المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي

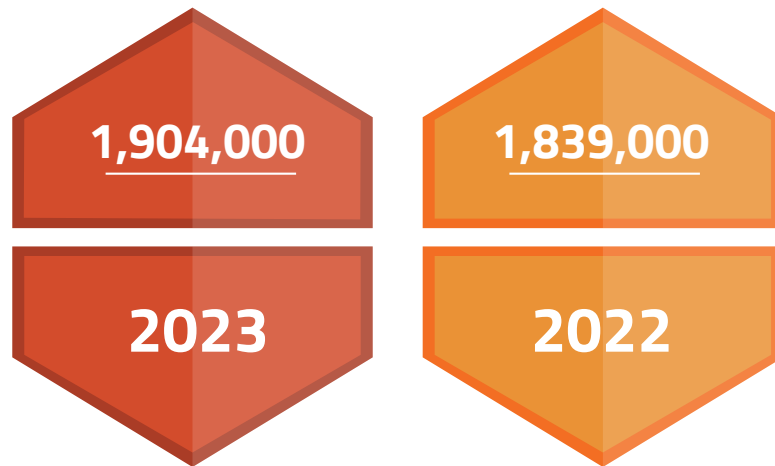
مؤشرات دعم الاقتصاد غير الرسمي



3.1.2.1 دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المشاريع الصغيرة من أهم العناصر الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية وأحد أهم دعائم الاقتصاد في معظم دول العالم، وأحد أهم مجالات خلق فرص العمل، حيث تشكل هذه المشاريع حوالي (95 %) من إجمالي الشركات في الغالبية العظمى من دول العالم، وتوفر ما بين (40%-60%) من مجموع فرص العمل بحيث يعتبر تعزيز وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة للتمويل بكلف وأجال مناسبة من أهم المحاور الرئيسية لتعزيز الاشتغال المالي، إضافة إلى تقديمها نصف فرص العمل المستحدثة في الاقتصاد الأردني.

وقد تبنت الحكومة عدداً من المبادرات التي تهدف إلى دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة ودعم ريادة الأعمال للمساهمة في تعزيز الفرص الاقتصادية والتنمية المحلية بالإضافة إلى دعم حاضنات ومسرعات الأعمال بغرض الارتقاء بأعمالها.



الشكل رقم (49): أعداد قوة العمل (مشتغلون ومتعطلون)

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

تتراوح نسبة التسهيلات الممنوحة إلى إجمالي التسهيلات من الجهات الرسمية المقرضة للشركات الميكروية والصغيرة والمتوسطة بين (9%) إلى (11%) خلال السنوات العشر السابقة لإعداد التقرير.

وقد تنوعت المبادرات والجهود الحكومية في هذا السياق وفيما يلي سرد للبعض منها:

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم دعائم الاقتصاد في معظم دول العالم وأحد أهم مجالات توفير فرص العمل، حيث تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة (70%) من إجمالي الشركات، وتوفر أكثر من (50%) وترتفع هذه الأرقام عند إضافة مجموع فرص العمل عالمياً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع غير الرسمي وذلك حسب بيانات البنك الدولي، لذلك فإن توفير الدعم المناسب لهذه المشروعات يعتبر عاملاً أساسياً لدعم التعافي المستدام والشامل من الجائحة والأزمات اللاحقة، وفي إطار حرص البنك المركزي الأردني على دعم الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ولما لهذه

الشركات من دور حيوي في دعم النمو الاقتصادي وتخفيف البطالة ومحاربة الفقر وبهدف تمكينها من الحصول على التمويل اللازم لممارسة أعمالها وفق آجال متوسطة أو طويلة وبأسعار فائدة منافسة.

قام **البنك المركزي الأردني** وفي إطار حرصه على دعم الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لما لهذه الشركات من دور حيوي في دعم النمو الاقتصادي وتخفيف البطالة ومحاربة الفقر؛ حيث قام البنك المركزي الأردني منذ عام 2013 بالتعاون مع الوزارات المعنية ومؤسسات تمويل دولية وإقليمية بحشد تمويل لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة منافسة ولآجال مناسبة فضلاً عن ضمانات للقروض الممنوحة. كما قدم البنك المركزي برامج تمويل موجهة لقطاعات الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات (بما فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة) وقام بالعديد من المبادرات الحكومية كإنشاء برامج وصناديق للتنمية لما له من أثر كبير في تعزيز خطط الاشتغال المالي. إضافة إلى استحداث عدة برامج تهدف إلى توفير التمويل للقطاعات الاقتصادية المستهدفة والمؤسسات خاصة متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وذلك لزيادة تنافسيتها وتمكينها من توسيع أعمالها لما لها من دور حيوي في دعم النمو الاقتصادي وتخفيف البطالة ومحاربة الفقر وبهدف تمكينها من الحصول على التمويل اللازم لممارسة أعمالها وفق آجال متوسطة أو طويلة وبأسعار منافسة وكما يلي:

1. برنامج البنك المركزي الأردني لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية بسقف دوار بقيمة (1.5) مليار دينار لتمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة المشاريع المتوسطة والصغيرة بكلف وآجال ملائمة، وذلك لدعمها ورفع تنافسيتها وقدرتها على الإنتاج ما يعزز من دورها في حفز النمو الاقتصادي والتوظيف. حيث تم منح ما يقارب (3,000) مشروع حتى نهاية عام 2024 بقيمة إجمالية بلغت (2.137) مليون دينار ووفرت ما يقارب (17,652) فرصة عمل.

2. برنامج البنك المركزي الأردني لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة أزمة كورونا والذي انتهى العمل به نهاية شهر نيسان لعام 2023 وهدف إلى تمكين المهنيين والحرفيين والمؤسسات الفردية والشركات الصغيرة والمتوسطة للتعامل مع الآثار السلبية لفيروس كورونا على أعمالهم والحفاظ على الأيدي العاملة لديهم حيث قام البنك المركزي الأردني بتوفير البرنامج عام 2020 بقيمة (500) مليون دينار وتم رفع قيمته ليصل إلى (700) مليون دينار عام 2021، حيث تم منحها بالكامل وقد استفاد منها (6,633) مشروع وبما يخدم (112) ألف عامل على رأس عمله.

صندوق التنمية والتشغيل:

عمل الصندوق على استحداث برامج تمويلية بالاعتماد على مصادره التمويلية الذاتية أو بالشراكة مع المؤسسات الحكومية ذات العلاقة لدعم ريادي الأعمال من كلا الجنسين مثل:

■ برنامج تمويل المشاريع الريادية (أفراد/ شركات): فقد بلغ حجم التمويل (11,761) مليون دينار وبلغت عدد المشاريع (197) مشروع ووفرت (1550) فرصة عمل.

■ برنامج تمكين ريادي الأعمال بالتعاون مع سلطة إقليم العقبة الاقتصادية: فقد بلغ إجمالي حجم التمويل (148) ألف دينار بعدد مشاريع (18) مشروع ووفرت (42) فرصة عمل.

ويساهم الصندوق بـ (5) برامج ضمن رؤية التحديث الاقتصادي لعام 2025 كما يلي:

1. برنامج تمكين المرأة وهو برنامج جديد خاص بتشجيع المرأة على العمل الحر والاعتماد على مبدأ التشغيل الذاتي وتعزيز معدلات مشاركتها الاقتصادية فقد حقق الصندوق (110%) نسبة انجاز لعام 2024 حيث بلغ إجمالي حجم التمويل من بداية عام 2023 وحتى نهاية عام 2024 (5) مليون دينار لإنشاء (470) مشروع ووفرت (745) فرصة عمل على مستوى محافظات المملكة.

2. برنامج تشغيل المهارات ويهدف إلى دعم إنشاء المشاريع المهنية والتقنية الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية، تم إطلاق برنامج جديد بعام 2024 حيث بلغ إجمالي حجم التمويل (441,500) ألف دينار وبلغ عدد المشاريع (38) مشروع ووفرت (76) فرصة عمل.

3. برنامج دعم تعزيز الصمود الاقتصادي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع السياحي " أفراد/ شركات": دعم صمود المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع السياحي بالتعاون مع البنك الاسلامي للتنمية/ جدة وصندوق التضامن الاسلامي للتنمية حيث بلغ إجمالي حجم التمويل (2,631) مليون دينار وبلغ عدد المشاريع (40) مشروع وفرت (529) فرصة عمل.

4. أ) برنامج تمويل المشاريع الريادية " أفراداً / شركات" جديد وتطوير: دعم انشاء المشاريع الريادية فقد بلغ حجم التمويل (11,761) مليون دينار وبلغت عدد المشاريع (197) مشروع وفرت (1550) فرصة عمل.

ب) برنامج تمكين ريادي الأعمال بالتعاون مع سلطة اقليم العقبة الاقتصادية: فقد بلغ اجمالي حجم التمويل (148) ألف دينار بعدد مشاريع (18) مشروع وفرت (42) فرصة عمل.

5. برنامج تمويل المشاريع الإنتاجية والتجارية والخدمية والحرفية "جديد وتطوير": دعم انشاء المشاريع الجديدة القابلة للترخيص حيث بلغ حجم التمويل الاجمالي (48,790) مليون دينار وبلغ عدد المشاريع (5496) مشروع وفرت (10214) فرصة عمل.

كما تشجع وزارة الزراعة المشاريع الصغيرة في الريف والبادية المولدة للدخل وفرص العمل من خلال القروض المدعومة من خلال مؤسسة الإقراض الزراعي والتي تشمل مشاريع استثمارية تنموية وتهدف إلى المساهمة في عملية التنمية الزراعية وزيادة الناتج القومي المحلي، سواء من حيث زيادة الرقعة الزراعية، تطوير المنتجات كماً ونوعاً، إدخال التكنولوجيا الحديثة، زيادة القدرة على تسويق المنتجات ورفع القيمة المضافة لها وتوفير التمويل اللازم لشراء المدخلات.

أولت الحكومات المتعاقبة القطاع التعاوني الأردني الرعاية والاهتمام باعتباره شريكاً في تعزيز مسيرة التنمية المستدامة الشاملة، ولما لهذا القطاع من دور تنموي ومساهمة في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة من خلال توفير فرص عمل عبر المشاريع التي تنفذها الجمعيات التعاونية في مجتمعاتها المحلية، لا سيما في المناطق الريفية حيث يعتبر القطاع التعاوني القطاع التنموي الثالث مع القطاعين العام والخاص ومن أهم الوسائل في تنمية المجتمعات المحلية؛ الأمر الذي لأجله تكاتفت جهود المؤسسة التعاونية مع شركائها الدوليين والمحليين؛ لتنفيذ استراتيجية وطنية للحركة التعاونية الأردنية. ولأهمية العمل التعاوني عملت المؤسسة التعاونية الأردنية بصفتها المرجعية الرسمية والمظلة القانونية لقطاع التعاون في نشر الوعي والفكر التعاوني بين المواطنين عبر تيسير إنشاء الجمعيات التعاونية، وتقديم التسهيلات لها كلما استطاعت إلى ذلك سبيلاً واقتضت الحاجة، وعملت المؤسسة من خلال مديرية المشاريع والدعم الفني على متابعة تنفيذ المشاريع والأنشطة التنموية للجمعيات التعاونية في المحافظات وذلك بهدف تحسين الظروف المعيشية للأعضاء والمجتمع المحلي عبر تقديم الدعم الفني والاسناد لها.

وفي إطار دعم الجمعيات التعاونية من خلال الجهات المانحة، فقد وقعت المؤسسة التعاونية اتفاقية مع برنامج التعويضات البيئية/ وزارة البيئة وقيمتها (2.8) مليون دينار؛ لتنفيذ مشروع وإنشاء واستدامة الجمعيات التعاونية لمربي الثروة الحيوانية في البادية الأردنية. كما تتولى متابعة مشروع إكثار البذار بمشاركة وزارة الزراعة والمركز الوطني للبحوث الزراعية، ووزارة الصناعة والتجارة، والذي يُعنى بالمحافظة على أصناف البذور المعتمدة والملائمة زراعتها لكل منطقة حسب الصنف من القمح والشعير، وتأمينه للمزارعين في أقاليم المملكة الثلاثة بأسعار تفضيلية يحددها مجلس الوزراء حيث بلغت مساحة الأراضي المزروعة بعلياً والمتعاقدين عليها ضمن مشروع إكثار البذار في أقاليم المملكة الثلاثة؛ لزراعة بذار القمح والشعير نحو (29776) دونماً في حين بلغ عدد المزارعين المتعاقدين ضمن المشروع (401) مزارعاً، إضافة الى توقيع اتفاقيات جديدة مع (12) جمعية تعاونية زراعية عاملة في مناطق البادية الأردنية؛ للاستفادة من برنامج التعويضات البيئية بقيمة (170) ألف دينار.

كما نجحت المؤسسة التعاونية الأردنية في ظل التوجيهات الملكية السامية التي لطالما أكدت على تحقيق التنمية المستدامة في توسيع دائرة انتشار التعاونيات في المجتمعات المحلية، حيث يصل عددها اليوم (1493) جمعية تعاونية في محافظات المملكة كافة، فيما يبلغ عدد أعضائها نحو (132) ألف عضو، فضلاً عن مساهمتها في توفير أكثر من (25) ألف فرصة عمل وقد عملت الجمعيات التعاونية بمختلف أشكالها وأنواعها على تعزيز مسيرة التنمية المحلية المستدامة الشاملة في كافة مناطق المملكة؛ وذلك من خلال إشراك أعضاء التعاونيات على اختلاف بنياتهم وثقافتهم ومستوياتهم المادية، رجالاً ونساءً وشباباً في تنفيذ مشاريع تنموية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية مكنتهم من تحسين أوضاعهم المعيشية وتوفير فرص عمل في

مناطقهم كما ساهمت بشكل إيجابي في الاقتصاد القومي، هذا وبلغ إجمالي الأصول المملوكة من قبل الجمعيات التعاونية الأردنية نحو (220) مليون دينار، فيما يتوقع أن تصل قيمتها إلى (250) مليون دينار مع الانتهاء من تنفيذ برامج وأنشطة الاستراتيجية الوطنية للحركة التعاونية (2021-2025).

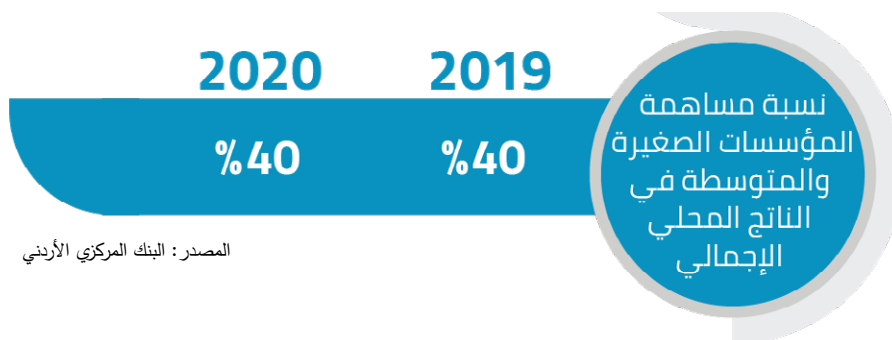
يقوم الصندوق الهاشمي لتنمية البادية الأردنية بتطوير امكانيات المجتمع المحلي في البادية للقيام بمشاريع إنتاجية مدرة للدخل وتوفير فرص عمل تتناسب مع طبيعتهم الديموغرافية، والجدول التالي يوضح إنجازات برنامج المنح الصغيرة بشكل تراكمي حتى نهاية عام 2024.

جدول رقم (26): إنجازات برنامج المنح الصغيرة بشكل تراكمي حتى نهاية عام 2024

المنطقة	محافظ اقراضية	مشاريع انتاجية	عدد فرص العمل	عدد المشاريع	عدد المستفيدين غير المباشرين
البادية الشمالية	69	42	1004	111	6008
البادية الوسطى	33	47	468	79	2808
البادية الجنوبية	50	73	683	122	4081
المجموع	152	162	2155	312	12897
قيمة الدعم الكلي للمشاريع: (3,087,000) ثلاثة ملايين وسبعة وثمانين ألف دينار أردني					

المصدر: الصندوق الهاشمي لتنمية البادية الأردنية

مؤشر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة



4.1.2.1 تعزيز بيئة تمكينية وعادلة ومسؤولة للأعمال والابتكار

يسعى الأردن إلى تحقيق تقدم اقتصادي مستدام من خلال تعزيز الريادة والابتكار في مختلف المجالات حيث أصبح الابتكار إحدى الركائز الأساسية التي تدفع الأردن نحو التحول إلى اقتصاد رقمي قائم على المعرفة، ما يجعله ضرورة حتمية في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويدفع التحول إلى اقتصاد المعرفة من أبرز التوجهات التي يسعى الأردن لتحقيقها لضمان التنمية المستدامة ودفع عجلة النمو الاقتصادي حيث يمتلك الأردن العديد من الفرص التي يمكن استثمارها لتحقيق الريادة والابتكار في المنطقة وإن التركيز على مجالات التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة والتكنولوجيا المالية يعزز من قدرة الأردن على التحول إلى مركز إقليمي في هذه المجالات.

تسعى رؤية التحديث الاقتصادي من خلال محرك "الخدمات المستقبلية" إلى إحداث نقلة نوعية في القطاعات التالية: الخدمات والأسواق المالية، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والرعاية الصحية، والتجارة، والنقل، والصناعات الإبداعية، لمواكبة التطور التكنولوجي المتسارع وكل ما هو جديد في العالم، ويدعم محرك الريادة والإبداع أحد أهم محاور الرؤية حيث سعى الأردن إلى تحسين مرتبته في مؤشر الابتكار العالمي؛ لما للابتكار من دور محوري في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بوتيرة أسرع حيث حقق الأردن هذا العام قفزة لافتة على المؤشر ووفقاً لآخر المؤشرات العالمية بالنسبة لوضع الأردن في مجال الابتكار فقد تقدمت المملكة في مؤشر الابتكار العالمي من المرتبة (78) عام 2022 إلى المرتبة (71) من بين (132) دولة شملها تقرير المؤشر في عام 2023.

يأتي إقرار الحكومة للإستراتيجية الأردنية للألعاب والرياضات الإلكترونية للأعوام (2023-2027) والخطة التنفيذية لها بهدف توفير الدعم لصناعة الألعاب الإلكترونية في سبيل النهوض بهذا القطاع وتحقيق مكانة متميزة للأردن في هذا المجال على المستويين الإقليمي والعالمي والانسجام مع رؤية التحديث الاقتصادي والتي أكدت أهمية هذه الصناعة كواحدة من الصناعات الإبداعية المهمة التي تشهد نمواً كبيراً على المستويات المحلية والعربية والعالمية. وأكدت الحكومة أن ثمة آثاراً إيجابية ستنتج عن تطبيق الإستراتيجية في القطاع ومنها تعزيز الوعي بالتقنيات الرقمية المتعلقة بصناعة الألعاب الإلكترونية وتطوراتها المختلفة.

وتعتبر هذه الإستراتيجية الأولى من نوعها وتأتي بهدف توفير الدعم لصناعة الألعاب الإلكترونية في سبيل النهوض بهذا القطاع وتحقيق مكانة متميزة للأردن في هذا المجال على المستويين الإقليمي والعالمي ويأتي إقرار هذه الإستراتيجية في وقت تواجه فيه صناعة الألعاب الإلكترونية تحديات متعددة على رأسها المنافسة العالمية في القطاع، والتمويل ونقص الكفاءات في هذا المجال، وتحدي الفجوة بين متطلبات الصناعة ومخرجات التعليم الجامعي. وتعتبر صناعة الألعاب الإلكترونية صناعة واعدة، وتحتاج إلى الدعم لزيادة مساهمتها في القطاع التقني وفي الاقتصاد وتوظيف الشباب، ورغم هذه الرؤى الطموحة، يواجه الأردن العديد من التحديات التي تؤثر في البيئة الريادية والمشروعات الابتكارية. من أبرز هذه التحديات نقص التمويل الذي يعيق قدرة الشركات الناشئة على التوسع والنمو. ورغم وجود بعض المبادرات التي تهدف إلى دعم هذه الشركات تظل الحاجة قائمة لتوفير مزيد من مصادر التمويل لضمان استدامة النمو الاقتصادي في هذا القطاع. يندرج قطاع التجارة ضمن محرك "الخدمات المستقبلية" في رؤية التحديث الاقتصادي حيث يساهم بشكل كبير في التوظيف وفي الناتج المحلي الإجمالي، وتسعى رؤية التحديث الاقتصادي إلى تحسين البيئة التمكينية للتجارة الإلكترونية مما يساهم في خلق المزيد من فرص العمل

في هذا المجال، ومن المتوقع زيادة حجم سوق التجارة الإلكترونية إلى الضعفين حسب خطة النمو للفترة (2021-2023) في رؤية التحديث الاقتصادي.

تسعى **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** لدعم البحث العلمي التطبيقي والابتكار من خلال صندوق دعم البحث العلمي والابتكار وبشراكة مع كافة المؤسسات الوطنية ذات العلاقة وذلك استناداً لقانون التعليم العالي والبحث العلمي وقانون الجامعات الأردنية، حيث تم تضمين عنصر الابتكار ضمن أهدافه، إضافة إلى تخصيص كل جامعة ما لا يقل نسبته عن (5%) من موازنتها السنوية من مواردها المالية لأغراض البحث العلمي والابتكار والنشر والمؤتمرات العلمية والإيفاد للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه ونسبة (3%) للبحث العلمي والابتكار والنشر والمؤتمرات العلمية و(1%) للإيفاد، وعملت على إصدار تعليمات دعم الابتكار والريادة لسنة 2021 الصادرة بمقتضى نظام صندوق دعم البحث العلمي والابتكار رقم (107) لسنة 2018، واعتماد إطار لتطوير الخطط الدراسية ومتطلبات الجامعة يشمل مهارات الريادة، الابتكار، المهارات الحياتية، الرقمية، والتواصل، لتعزيز كفاءة الخريجين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تمكن خريجي الجامعات من الحصول على شهادات مهنية عالمية في بعض التخصصات والتي ستزيد فرصهم في الحصول على فرص العمل المناسبة.

وقد قامت **وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة** ضمن خططها للأعوام (2022-2023) ومن خلال مشروع الشباب والتكنولوجيا والوظائف الممول من البنك الدولي بدعم ما لا يقل عن (100) شركة ريادية رقمية لمساعدتها بالتوسع في أسواق إقليمية وعالمية جديدة من خلال التعاقد مع جهات وسيطة لتيسير عملية الدخول إلى هذه الأسواق والحصول على استثمارات جديدة أو عقد شراكات جديدة أو عقود عمل جديدة في هذه الأسواق.

وأطلقت **وزارة التخطيط والتعاون الدولي والاتحاد الأوروبي ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة** خلال عام 2020، برنامج "الابتكار من أجل نمو المشاريع وفرص العمل" (ابتكار الأردن) الممول من الاتحاد الأوروبي بقيمة (20) مليون يورو والذي ينفذ البرنامج بالشراكة مع القطاع الخاص في الأردن، ويهدف لمساعدة شركات القطاع الخاص من خلال تعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية ودعم فرص الابتكار لتطوير الاقتصاد الرقمي وقد تم تنفيذ البرنامج عام 2024 من خلال ثلاث محاور تغطيها المنحة وهي:

- خريطة الطريق لتوسيع نطاق الشركات المتنامية.
- إنشاء مركز الابتكار الأردني للثورة الصناعية الرابعة.
- مساحة الابتكار.

مؤشر تعزيز بيئة تمكينية وعادلة ومسؤولة للأعمال والابتكار

عدد الأيام اللازمة
لتسجيل عمل جديد
ويعتمد ذلك على نوع
النشاط داخل القطاع
(15) يوم

المصدر: وزارة الاستثمار الأردنية

2.2.1 الازدهار الحضري المستدام

1.2.2.1 دعم وتنويع الاقتصاد الحضري وتعزيز الصناعات الثقافية والإبداعية

يعتمد الاقتصاد الأردني بشكل كبير على الخدمات مع قطاعات رئيسية بما في ذلك السياحة والتمويل والعقارات. ومع ذلك فإن البلاد لديها أيضاً قطاعات زراعية وصناعية كبيرة توفر فرص عمل، لا سيما في المناطق الريفية وعلى الرغم من هذه الفرص لا تزال البطالة في الأردن تشكل تحدياً مستمراً، لا سيما بين الشباب والنساء وتبلغ نسبة البطالة بين الشباب حوالي (40%)، وهي واحدة من أعلى المعدلات في المنطقة، في حين تواجه النساء حواجز هيكلية أمام دخول سوق العمل بسبب الأعراف الثقافية والمجتمعية وقد أدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بتطوير قطاعات جديدة يمكن أن توفر فرص عمل مستقرة وطويلة الأجل مثل الصناعات الخضراء.

حيث يعد الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر أمراً ملحاً بشكل خاص مع وجود عدد متزايد من السكان الشباب، يجب أن يتكيف سوق العمل في الأردن لتوفير فرص عمل مستدامة لا تلبي المتطلبات الاقتصادية فحسب بل تعالج أيضاً المخاوف البيئية الملحة.

تمثل العمالة الخضراء طريقاً للحد من البطالة وخاصة بين الشباب، مع تعزيز الاستدامة البيئية على المدى الطويل ومع ذلك تواجه البلاد العديد من العقبات بما في ذلك نقص الموارد وعدم كفاية أطر السياسات وفجوات المهارات في القوى العاملة.

في السنوات الأخيرة اكتسب مفهوم العمالة المستدامة اهتماماً متزايداً حيث يكافح العالم التدهور البيئي وأثار تغير المناخ وتشمل العمالة المستدامة التي يشار إليها غالباً باسم "الوظائف الخضراء"، العمل الذي يساهم في الحفاظ على البيئة أو استعادتها سواء في صناعات مثل الطاقة المتجددة أو الزراعة المستدامة أو إدارة النفايات ولا تعزز هذه الوظائف الاستدامة البيئية فحسب، بل توفر أيضاً فرصاً للنمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي والحد من الفقر، ومع سعي البلدان إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة أصبحت الحاجة إلى الوظائف الخضراء أولوية عالمية.

يعد قطاع الصناعات الإبداعية من القطاعات الواعدة في الأردن ويضم تحت لوائه عدة قطاعات فرعية، حيث يتوقع أن ترتفع مساهمتها في الاقتصاد الوطني بالمستقبل. ومن أبرز أقسام الصناعات الإبداعية تلك المرتبطة بوسائل الإعلام كالأفلام والموسيقى والوسائل السمعية والبصرية والوسائط الجديدة كالألعاب الإلكترونية والمحتوى الرقمي، إلى جانب الإبداعات الوظيفية التي تشمل التصميم بما فيه فن العمارة والمنتجات والموضة والخدمات الإبداعية كالدعاية والعلامة التجارية والتسويق، ويتطلب إنجاح قطاع التصميم العمل على تهيئة التشريعات الملائمة لعمل القطاع والنظر في توفير الحوافز الضريبية، لما في ذلك من دور في مساعدة الأردن على تلبية المعايير العالمية للتميز في التصميم، حيث سيؤدي تكامل معايير التصميم في مجالات أخرى كالصنعة والسياحة والتعليم إلى زيادة العوائد الاقتصادية لهذه الصناعات بشكل كبير.

وبهدف دعم وتنويع الاقتصاد الحضري تتمحور التوجيهات المستقبلية للأردن على ما يلي:

- تحفيز الصناعات الخضراء من خلال الإعفاءات الضريبية والإعانات يمكن للحكومة أن تلعب دوراً رئيسياً في تشجيع الشركات على تبني ممارسات مستدامة من خلال تقديم حوافز مالية، يمكن أن تساعد الإعفاءات الضريبية أو الإعانات المقدمة للشركات التي تستثمر في الطاقة المتجددة أو الزراعة المستدامة أو التقنيات الخضراء في تقليل العبء المالي للانتقال إلى ممارسات أكثر صداقة للبيئة، على سبيل المثال يمكن أن يؤدي تقديم الدعم لمنشآت الطاقة الشمسية أو مشاريع تحويل النفايات إلى طاقة إلى دفع الاستثمار في هذه القطاعات وخلق فرص عمل في هذه العملية.

- تعزيز اللوائح البيئية وإنفاذها: يعد ضمان إنفاذ اللوائح البيئية الحالية بشكل متسق وشفاف أمراً بالغ الأهمية لخلق فرص متكافئة للصناعات الخضراء، على الحكومة إعطاء الأولوية لإنفاذ ضوابط التلوث ولوائح إدارة النفايات ومعايير كفاءة الطاقة، ومن خلال مساءلة الصناعات يمكن للأردن تشجيع الشركات على الاستثمار في تقنيات وممارسات أكثر مراعاة للبيئة مما يؤدي إلى خلق فرص عمل في أدوار الامتثال والمراقبة والتدقيق.

- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص: ينبغي للحكومة أن تشجع بنشاط الشراكات بين القطاعين العام والخاص لدفع الاستثمار في الصناعات الخضراء ويمكن أن تكون الشراكات بين القطاعين العام والخاص مفيدة في تعبئة الموارد والخبرات والابتكار، وخاصة في مجالات مثل الطاقة المتجددة وإدارة النفايات والسياحة المستدامة ويمكن للحكومة أن تلعب دوراً رئيسياً من خلال تسهيل هذا التعاون وتقديم أطر داعمة تشجع مشاركة القطاع الخاص.

وقد تضمن البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي (20) مبادرة و(47) أولوية بكلفة إجمالية تصل إلى (163) مليون دينار، منها (36) مليون دينار خلال عام 2023 من أبرزها في قطاع الصناعات الإبداعية: دعم المبادرات الإبداعية ودعم صناعة الأفلام ودعم صناعة الألعاب الإلكترونية وتبسيط إجراءاتها ومأسسة العمل فيها.

نظراً لما تشكله الصناعات الثقافية من أهمية كبرى في المجتمعات وتطويرها لتسهم في الدخل القومي تم استحداث وحدة للصناعات الثقافية في وزارة الثقافة للعام 2021 بهدف الوصول إلى آلية لتطوير الصناعات الثقافية والإبداعية.

حيث أدرجت فعاليات ومشاريع متنوعة في البرنامج التنفيذي الذي أعدته وزارة الثقافة بناءً على الاستراتيجية الوطنية للثقافة (2023-2027)؛ إذ إن الأولوية الثانية التي تضمنتها هذه الاستراتيجية هي: "الاستثمار والترويج للصناعات الثقافية الإبداعية؛ لتنمية القدرة التنافسية للثقافة والفنون الأردنية وتفعيل دورها الاقتصادي المحلي والعالمي".

- إطلاق الاستراتيجية الوطنية لقطاع الصناعات الثقافية والإبداعية والتي تهدف الى تحقيق النمو الاقتصادي وذلك بتوسيع الصناعات الإبداعية والثقافية، بهدف الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي للأردن إسهاماً ملموساً فاعلاً والحفاظ على التراث الثقافي وترسيخ الابتكار والتعليم وإيجاد فرص العمل.

- إطلاق منصة الصناعات الثقافية؛ للترويج الإعلامي للتعريف بالصناعات الثقافية الأردنية ومبدعيها، وتقديم خدمات تخصصية يفيد منها العاملون في قطاع الصناعات الثقافية.

- تنظيم مواسم للاحتفاء بالصناعات الثقافية ومبدعيها؛ للنهوض بالقدرة الفردية والمهارات الفنية للعاملين في قطاع الصناعات الثقافية وتحفيزهم وتشجيع الإبداع والمبدعين والترويج للمنتج الثقافي لأبناء المحافظات وتنظيم مهرجان صناعات ثقافية سنوي.

- الإعلان عن مسابقات تهدف إلى النهوض بالقدرة الفردية والمهارات الفنية للعاملين في قطاع الصناعات الثقافية وتحفيزهم.

وعملت الوزارة على تنفيذ سلسلة من المشاريع تم تنفيذها خلال الأعوام (2019-2024) بالتعاون مع المؤسسات والجمعيات ذات العلاقة والحرفيين والخبراء:

- مهرجان التنوع الثقافي ويهدف المهرجان إلى إبراز نسيج الحضارة الأردنية ودعم القدرات الإنتاجية للحرف التقليدية والأشغال اليدوية والنهوض بالمستوى الاقتصادي لأصحاب الحرف لأبناء المنطقة ومساعدتهم في تسويق منتجاتهم، وقد عقد المهرجان في محافظة العقبة/ العقبة 2019، الكرك/ قلعة الكرك 2021، اربد /ام قيس الأثرية 2022.
- تحت عنوان "الأردن إرث ثقافي تراثي سياحي" تم إطلاق برنامج (المسارات الثقافية التراثية السياحية) والذي يهدف الى تسليط الضوء على الإرث الثقافي للمناطق السياحية، والتعاون المشترك للنهوض في قطاع الحرف اليدوية والصناعات التقليدية ودعم أبناء المجتمعات المحلية وأصحاب الحرف اليدوية التقليدية حيث تم إطلاق.
- مسار الطفيلة التراثي: قلعة السلع وقرية ضانا عام 2021.
- مسار محافظة البلقاء: السلط والمغطس.
- مسار محافظة إربد: الأغوار الشمالية عام 2022.
- مسار (معان - رم - الديسة)، مسار مكاور، مسار جرش، مسار درب الزيتون (1) /عجلون "خيوط من ذهب".
- مسار درب الزيتون مهراش (2) لواء الكورة عام 2024.
- إعداد التقرير الوطني الدوري الثاني لاتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي 2005 للأعوام (2016-2019).
- إعداد التقرير الوطني الثالث لاتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي 2005 للأعوام (2020-2023).
- تأسيس متحف تراث أردني (بيت التراث الأردني): الذي يهدف إلى إبراز العناصر التراثية الأردنية من خلال توثيق الحياة الشعبية وممارسات المجتمع في أرجاء هذا الوطن وتنوع أنماط المعيشة وما يرتبط بها من نشاطات إنسانية وإنتاجية وتجارية وغيرها وما ينجم عنها من سلوكيات الذي يتضمن عرض مجموعات من المقتنيات التراثية والحرف التقليدية والأزياء التراثية الأردنية وما يتعلق بها من معارف ومعلومات.
- الورشات التدريبية.

مؤشر تنويع الاقتصاد الحضري وتعزيز الصناعات الثقافية والابداعية

معدل النمو السنوي
للناتج المحلي الإجمالي
الحقيقي لكل شخص عامل
بلغ - 0.56% لعام 2022
في حين بلغ - 2.85%
لعام 2019

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

2.2.2.1 تطوير المهارات التقنية ومهارة ريادة الأعمال من أجل الازدهار في الاقتصاد الحضري الحديث

تمهد التكنولوجيا المالية الطريق أمام التقدم الاقتصادي، باعتبارها عنصر حيوي يساعد على الابتكار في مجال ريادة الأعمال والشركات الناشئة. يقع تمكين التكنولوجيا المالية ضمن جهود رؤية التحديث الاقتصادي التي تسعى إلى أن يصبح الأردن مركزاً إقليمياً رائداً ووجهة استثمارية للتقنيات المالية وخاصة أن المملكة تعتبر من أفضل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إنتاج حلول التقنيات الرقمية والملكيات الفكرية. كما تهدف الرؤية إلى تطوير بنية تحتية رقمية ومالية قوية، ووضع إطار تنظيمي مرن ومبسط يسمح بالابتكارات والتجارب، بالإضافة إلى تعزيز التحول إلى دولة غير نقدية وتسريع الشمول المالي.

قدمت عدة جهات مبادرات لتطوير المهارات التقنية وريادة الأعمال من أجل المساهمة في الازدهار الحضري، منها على سبيل المثال لا الحصر:

قامت **المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري** بتأسيس حاضنة أعمال ومختبر للابتكار بهدف جذب الأفكار الريادية والابتكارية من الشباب وذوي الخبرة لتكون المؤسسة مركزاً لتجميعها وجسر للتواصل مع الخبراء والريادين مما يتيح الفرصة للمؤسسة لترسيخ مفهوم الابتكار والاستفادة من فرص التغيير، وتبادل المعرفة مع الجهات الحكومية مثل الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني، وتطبيق مخرجات كليات الهندسة وأقسام هندسة العمارة في الجامعات الأردنية.

وضمن أعمال حاضنة الأعمال التي أنشأتها المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري مؤخراً وتنفيذاً للمبادرات التي أطلقتها رؤية التحديث الاقتصادي واصلت المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري جلساتها الحوارية والتي تهدف الى وضع " أسس ومعايير إنشاء مدن المستقبل " بالشراكة مع نخبة أساتذة الجامعات الرسمية والخاصة والخبراء والمختصين في التخطيط الحضري من القطاعين العام والخاص ونقابة المهندسين الأردنيين وبمشاركة عدد من المهندسين الشباب والمتميزين في هذا المجال تم اطلاق المسودة الأولية لمعايير وأسس انشاء مدن المستقبل بتاريخ 2024/5/8 وسيتم الانتهاء من المسودة النهائية في عام 2025.

كما تم تنظيم يوم علمي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الأردن بعنوان (أسنة المدن من دعائم الصحة الذاتية لأفراد المجتمع) وذلك بمشاركة عدد من الخبراء المختصين في القطاعين العام والخاص وأساتذة الجامعات وإقامة معرض علمي بمشاركة طلاب الجامعات على هامش اليوم العلمي بتاريخ 2023/12/24.

أطلقت **مؤسسة نهر الأردن** مشروع "حاضنة الأعمال الخضراء" الذي يأتي استجابة للنمو الملحوظ الذي يشهده قطاع المشاريع الريادية الصديقة للبيئة في المملكة، وتحفيز نمو الاقتصاد المحلي الأخضر.

وينفذ المشروع الذي يستهدف محافظات عمان، إربد، المفرق، والزرقاء، بدعم وتمويل من المعهد العالمي للنمو الأخضر والوكالة الكورية للتعاون الدولي، ويستند إلى دعم واحتضان المشاريع التي تدمج بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية، وإيجاد وظائف خضراء مستدامة لفئات مجتمعية، من لاجئين وأردنيين، عبر تعزيز مهارات ريادة الأعمال الخضراء ودعم الشركات

الناشئة في هذا القطاع، ويسهم المشروع في دعم مساعي الأردن من الوفاء بالتزاماته المناخية وفقاً لاتفاقية باريس وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وخاصة الهدف المتعلق بالعمل المناخي.

ويستمر المشروع على مدار ثلاث سنوات، حيث تقوم حاضنة الأعمال الخضراء بدعم حوالي (150) من رواد الأعمال والشركات الناشئة في الاقتصاد الأخضر عبر توفير خدمات حضانة شاملة لمدة (6) أشهر تتضمن بناء القدرات وتدريبات مكثفة على الريادة الخضراء، بالإضافة إلى تقديم منح مالية لدعم المشاريع المبتكرة، وسيتم متابعة المستفيدين عبر جلسات إرشاد فردية وجماعية لتعزيز مهاراتهم وتطوير خططهم واستدامتها.

كما عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تضمين أولوية " تطوير التعليم التقني في الجامعات الرسمية" ضمن البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي (2023-2025)، واستحدثت العديد من الجامعات التقنية مثل جامعة الطفيلة التقنية وجامعة الحسين التقنية وعدد من الكليات الجامعية التقنية، مثل كلية لومينوس التقنية، وكلية الخوارزمي التقنية وغيرها، وإقرار السياسة العامة لقبول الطلبة في مسار برامج البكالوريوس التقني في جامعة البلقاء التطبيقية والكليات الجامعية التابعة لها عام (2021-2022)، وإقرار مشروع التطور الوظيفي في المسارات المهنية والتركيز على المسارات المهنية والتقنية التيسير والنفاذية ومنح الشهادات المهنية) على مستوى الدبلوم والبيكالوريوس والمجستير المهني، وحديثاً عملت على تحديث السياسات العامة لقبول الطلبة في الجامعات الأردنية والكليات الجامعية بما يتوافق مع نظام الثانوية العامة الجديد للمسارين الأكاديمي والمهني (BTEC) وتحديد الكليات والتخصصات المسموح الالتحاق بها اعتباراً من العام الجامعي 2026/2027، وحديثاً تم الموافقة على إنشاء كلية مآدبا الجامعية التقنية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية لتمنح درجة الدبلوم المتوسط في التخصصات التقنية في محافظة مآدبا.

وأطلقت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة البرنامج الوطني للتدريب على المهارات التقنية واللغة الإنجليزية والمهارات الحياتية بتاريخ 2019/2/20 ويتم تنفيذ البرنامج من خلال التعاون مع جامعة الحسين التقنية، واستهدف البرنامج تدريب (500) خريج سنوياً على المهارات المطلوبة لسوق العمل في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتحسين المهارات لديهم ودعمهم لزيادة فرص الحصول على فرص عمل من خلال تشبيكهم مع شركات القطاع الخاص، خلال الفترة من شباط عام 2019 ولغاية شهر أيلول من عام 2021 تم تدريب (1000) خريج، كما نفذت الوزارة من خلال برنامج الشباب والتكنولوجيا والوظائف العديد من البرامج التدريبية على المهارات الرقمية المختلفة وقد وصل عدد المتدربين ضمن هذه البرامج الى أكثر من (4000) مستفيد، كما قام البرنامج بالعمل على إطلاق المناهج الرقمية الهادفة الى دعم تطوير المهارات الرقمية للصغاف السابع والتاسع والحادي عشر. وقامت الوزارة في عام 2019 من خلال "البرنامج الوطني لحاضنات الأعمال" بتحويل (46) محطة معرفة إلى حاضنات أعمال في كافة محافظات المملكة وتجهيزها بالبنية التحتية المناسبة، بحيث يتوفر حالياً ما يقارب (3 - 4) حاضنات أعمال في كل محافظة، بهدف إتاحة الفرصة للشباب الريادي المبدع للاستفادة من خدمات الاحتضان وتطوير أفكارهم ومشاريعهم الإبداعية أينما كانوا، ولتفعيل الشراكة ما بين القطاع العام والخاص، أتاحت الوزارة المجال للشركات المهمة بقطاع الريادة لتفعيل هذه الحاضنات وتقديم خدمات التدريب والاحتضان فيها من خلال توقيع مذكرات تفاهم مدتها ثلاث سنوات مع هذه الشركات. حيث بلغ إجمالي عدد المتدربين ضمن هذه الحاضنات خلال عام 2024 هو (2536) وبنسبة إناث (36%)، كما بلغ عدد المشاريع المحتضنة خلال ذات العام (230) وبلغت نسبة الإناث من أصحاب هذه المشاريع (32%).

إطلاق جائزة ريادة الأعمال التي تهدف إلى إبراز إنجازات رواد الأعمال ومساهماتهم في قطاع التصنيع في شهر كانون الأول 2024، كما قامت الوزارة وبالتعاون مع منتدى الاستراتيجيات الأردني وأعضاء برنامج J-core بإطلاق مبادرة تيسير أعمال الشركات الريادية والناشئة والتي تم من خلالها إعداد ورقة السياسات للشركات الريادية والناشئة بهدف تمكين الشركات الريادية والناشئة وتعزيز من فرص نموها وقوتها التنافسية. حيث ركزت ورقة السياسات على اقتراح تعديل العديد من القوانين والأنظمة والتعليمات لغايات تذليل العقبات والصعوبات التي تواجه الشركات الناشئة والريادية على أرض الواقع ابتداءً من مرحلة التسجيل القانوني أمام دائرة مراقبة الشركات مروراً بالوزارات والدوائر والهيئات الرسمية والبنوك ومرحلة الحصول على رخص المهن وخضوع المنشأة للضمان الاجتماعي والصعوبات التي تمر بها هذه الشركات من حيث استقطاب العمالة الأجنبية والتمويل الأجنبي. وتلتزم الوزارة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال (2021-2027) والتي تضم (21) مشروعاً مصمماً وفق متطلبات رؤية التحديث الاقتصادي لدعم منظومة ريادة الأعمال.

وخلال عام 2024 تم إطلاق المنصة الوطنية لريادة الأعمال Startups Jo، التي تعد إحدى الركائز الأساسية لتحقيق رؤية التحديث الاقتصادي. وتسهم المنصة في تعزيز الابتكار ودعم الاقتصاد الرقمي وخلق فرص عمل جديدة للشباب الأردني في جميع محافظات المملكة. تسلط المنصة الضوء على الإمكانيات الواعدة للشركات الناشئة، وتوفر أدوات تشبيك فعالة تربط الرياديين بالمستثمرين والحاضنات والمسرعات. كما تتضمن دليلاً متكاملًا للحصول على التمويل خطوة بخطوة لمساعدة الشركات على تحسين جاهزيتها للتمويل. وتندرج هذه المنصة ضمن محاور سياسة الريادة: دعم الريادة، التشبيك، الوصول إلى التمويل، والوصول إلى الأسواق. ومسجل حاليًا على المنصة (403) شركات ناشئة وأكثر من (15) جهة داعمة للريادة مثل المسرعات والحاضنات وغيرها.

وتسهم السياسة العامة في تعزيز قطاع الاقتصاد والاستثمار في الريادة ضمن محور "دعم البيئة الريادية"، أحد أهم محاورها. وتهدف إلى إنتاج مشاريع مبنية على أفكار ذات جدوى اقتصادية وأولويات رؤية التحديث الاقتصادي. وقد تم استلام (760) فكرة، وتصنيف (450) فكرة مبتكرة قابلة للتنفيذ. تخضع هذه الأفكار حاليًا لمعسكر تدريبي عبر الإنترنت لتطويرها، وصولاً إلى تصفية (250) فكرة، واختيار أفضل (100) فكرة بنهاية العام للانضمام إلى برنامج احتضان يدعم تطويرها إلى نماذج أولية قابلة للتسويق. وضمن مشروع تطوير الأعمال (Business Development for Entrepreneurs)، يتم العمل مع (100) شركة ناشئة. تم اختيار أول (50) شركة لتلقي دعم فني وتقني بقيمة (25,000) يورو لكل شركة على مدار (8) أشهر، مع تصميم وتنفيذ خطط تطوير أعمال مخصصة تضمن توسعها واستدامتها. وسيتم العمل مع (50) شركة أخرى في عام 2025. يندرج هذا المشروع ضمن محور دعم الشركات الناشئة.

ويبدأ قريباً مشروع "الجاهزية للاستثمار (Investment Readiness)" الذي يهدف إلى مساعدة الشركات على تطوير مشاريعهم وتهيئتها لتتناسب مع متطلبات المستثمرين، إضافة إلى دعم مالي، وحيث يستهدف المشروع (200) شركة ناشئة. ومن المشاريع الداعمة للريادة والشباب، مشروع التدريب في الشركات الناشئة، الذي يهدف إلى تدريب وتأهيل (250) خريجاً حديثاً عبر إدماجهم كمتدربين مدفوعي الأجر لمدة (9) أشهر في شركات ناشئة، مع توفير تدريبات متخصصة تسهم في تطوير الشركات وضمان استمراريتها.

وفي محور تعزيز النظم البيئية الإقليمية في المحافظات، تم إطلاق 4 شبكات إقليمية لريادة الأعمال في الكرك، العقبة، جرش، والمفرق، تقدم هذه الشبكات خدمات وبرامج مبتكرة تدعم ريادة الأعمال وتوسع فرص التمويل للمشاريع خلال فترة تنفيذ سياسة الريادة وفي محور رفع القدرات تم تدريب (400) موظف حكومي على أساسيات ريادة الأعمال وسيستمر المشروع حتى نهاية الاستراتيجية وتدريب أكثر من (1870) من المجتمعات المحلية على أساسيات ريادة الأعمال وريادة الأعمال المتقدمة، أما في الجامعات، فيستهدف مشروع الأنشطة اللامنهجية تطوير منظومة النشاط الريادي من خلال تقييم الأنشطة الحالية وبناء برنامج متكامل يضمن تحقيق الأثر المطلوب، مع مراقبة الأداء. ويستهدف المشروع تدريب (20) مدرباً، واكتشاف (1000) طالب ريادي، وتصنيف (100) فكرة قابلة للتنفيذ.

وتم إنشاء حاضنة ومسرعة أعمال حكومية INSANN لتطوير خدمات حكومية أو خدمات مرتبطة بها، واحتضانها وتسريع دمجها ضمن مؤسسات الحكومة المختلفة. يستهدف المشروع تعزيز (20) خدمة حكومية.

كما أطلقت شركة أورانج أولى تجاربها الفعلية لتقنية الجيل الخامس 5G بنجاح انطلاقاً من دورها الرائد في التحول الرقمي بما ينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية والمجتمعية، ويسهم في تحويل الأردن إلى مركز إقليمي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وزيادة نسبة التوظيف فيه، في إطار رؤية التحديث الاقتصادي، حيث إن التحديث يتطلب أحدث التقنيات لاستكشاف آفاق جديدة من النمو وتمكين الابتكار.

قامت **وزارة التخطيط والتعاون الدولي** والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا بتوقيع اتفاقية منحة المركز الوطني للإبداع مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والتي استكملت بتاريخ 2021/12/11.

حيث تم إنشاء المركز الوطني للإبداع في عام 2019 كمركز تابع للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، بناء على توصيات الاستراتيجية الوطنية للإبداع للأعوام (2013-2017) والتي أقرها المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، وبتمويل مشترك بين

الحكومة الأردنية وصندوق التحول لشراكة دوفيل، ليكون المركز المظلة الوطنية لمنظومة الإبداع في الأردن.

يقدم المركز الوطني خدماته لكافة أصحاب العلاقة في بيئة الإبداع الأردني بشكل رئيسي من خلال منصة الإبداع الأردني المفتوح والمصممة لتوجيه جميع الأنشطة الاستراتيجية للمركز بطريقة فريدة من نوعها لإقامة تعاون أكبر بين أصحاب العلاقة في بيئة الإبداع والريادة ومساعدتهم في تنفيذ مهامهم لتحفيز التنمية الاقتصادية، مما سيساعد على تسويق الأردن كمركز للإبداع، وتحقيق الطموح الوطني نحو أردن أكثر إبداعاً.

تنبت وزارة التخطيط والتعاون الدولي سياسات وأدوات تخطيطية جديدة تتسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي للأردن، انطلاقاً من بناء شراكات وتنفيذ مبادرات تنموية ريادية ابتكارية مع القطاع الخاص بدلاً من المبادرات الفردية، مع التركيز على القطاعات الصاعدة والتي تمتاز بتسارع نموها وقدرتها على توفير أكبر عدد ممكن من فرص العمل. وقامت الوزارة على تنفيذ مبادرة إنشاء مركز اتصال أورانج في الطفيلة، حيث ستقوم شركة أورانج بناءً على هذه المبادرة بتشغيل (20) شاب وشابة من أبناء محافظة الطفيلة وإدارة المركز وتغطية رواتب جميع العاملين وشمولهم بالضمان الاجتماعي. في محافظات المملكة، قامت الوزارة خلال الأعوام (2018-2027) بتمويل مبادرة إنشاء (6) مراكز اتصال وبالشراكة مع الشركة الأردنية للهواتف المتنقلة "زين" في محافظات عجلون، معان، جرش، الكرك، البلقاء، مادبا، الكرك بكلفة إجمالية وصلت إلى (700000) دينار، والتي بدورها عملت على توفير أكثر من (75) فرصة عمل دائمة لأبناء هذه المحافظات، كما قامت الوزارة بتمويل مبادرة مركز اتصال كريستل العقبة بقيمة (568) ألف دينار والذي وفر بدوره أكثر من (150) فرصة عمل.

وقامت الوزارة خلال هذا العام بتنفيذ مبادرة برنامج "School Amman 42"، وبالتعاون مع مؤسسة ولي العهد في مجال البرمجة والمهارات الرقمية المتقدمة " وهي النسخة الأردنية لبرنامج تعليمي تدريبي دولي متخصص في مجال البرمجة والمهارات الرقمية الحديثة والذي يتم تنفيذه بالتعاون مع مجموعة من الشركاء الدوليين المتخصصين في هذا المجال وتهدف المبادرة الى نقل أفضل الممارسات والتجارب الدولية في التدريب النوعي في مجال صناعة التكنولوجيا والتقنيات المبتكرة للشباب الأردني، حيث تحظى المبادرة بأكثر من (47) شريكاً جامعياً متخصصاً في (26) دولة مختلفة، والتي عملت على تدريب أكثر من (65) ألف طالب على مستوى العالم، وبمعدل توظيف تجاوز (100%) من الخريجين، والذين تم استقطابهم للعمل في كبرى الشركات العاملة في مجال الرقمنة والبرمجة على مستوى العالم، وتسعى الوزارة ومؤسسة ولي العهد من خلال المبادرة إلى تطوير المواهب الأردنية وتشجيع ريادة الأعمال من خلال التعليم التكنولوجي المبتكر وخلق نموذج جديد ومستدام للتدريب النوعي في هذا المجال، حيث تم افتتاح المبادرة برعاية سمو ولي العهد خلال شهر تموز من العام 2024 ويجري العمل حالياً على تنفيذ مبادرة "School Irbid 42"، وتوقيع الاتفاقية خلال شهر تشرين الثاني من هذا العام وتعمل الوزارة حالياً على متابعة تنفيذ مبادرة إنشاء مركز اتصال زين الكرك ومركز اتصال أورانج الطفيلة والتي ستوفر ما مجموعه (30) فرصة عمل جديدة، كما تم الانتهاء من تنفيذ مبادرة إنشاء مركز أمنية معان والذي وفر (13) فرصة عمل لأبناء المحافظة.

كما قامت الوزارة خلال العام 2024 وفي إطار دعم الريادة والابتكار في المحافظات ومن خلال مبادرة برنامج إرادة بإطلاق ثلاثة هاكاثونات، هاكاثون الزرقاء للمشاريع الخضراء، وهاكاثون عجلون للزراعة والسياحة المستدامة، ومؤخراً تم إطلاق هاكاثون الريادة الخضراء للعقبة. وبهدف إعداد المواهب المواكبة لمتطلبات ووظائف المستقبل فقد تضمن البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي وضمن محرك الريادة والإبداع ما مجموعه (19) مبادرة، و(84) أولوية بكلفة إجمالية تصل إلى (268) مليون دينار، منها (107) مليون دينار خلال عام 2023.

قامت **وزارة الشباب** ضمن هذا المحور بـ(تطوير بيئة العمل الشبابي لدعم الابداع والابتكار وريادة الأعمال للنهوض بمسيرة الريادة الاجتماعية والتعامل غير التقليدي مع التحديات) حيث نفذت عدد من المشاريع والأنشطة خلال الفترة (2019-2024) ضمن هذا الإطار منها إعداد وتأهيل الشباب ذوي الإعاقة وتمكينهم في مجال الريادة والابتكار، وتأسيس منصة إلكترونية تتيح للشباب المبدعين التسجيل عليها والاطلاع على قصص النجاح، وغيرها من الأنشطة والمشاريع.

قامت **مؤسسة التدريب المهني** بتوقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم خلال الفترة (2022-2024) حيث تم توقيع اتفاقية تمويل مراكز زين لخدمات الزبائن في المحافظات بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي والشركة الاردنية لخدمات الهواتف المتنقلة زين ومؤسسة التدريب المهني حيث تم توقيع الاتفاقية بتاريخ 2022/6/27 بين الفرق الثلاثة بهدف إنشاء (4) مراكز

اتصال تابعة لشركة زين في معاهد المؤسسة وبتنموي من وزارة التخطيط والتعاون الدولي في كل من محافظة (السلط، الكرك، مادبا، اربد) بحيث يعمل في كل مركز اتصال (13) موظف خدمة للمجتمع المحلي. وتم انشاء مركزي اتصال في كل من معهد تدريب مهني مادبا ومعهد تدريب مهني السلط يعمل بها حالياً (28) موظف وموظفة، وتم رفع الطاقة الاستيعابية لكل مركز اتصال ليوظف (15) شخص بدلاً من (13) والعمل جاري على انشاء ما تبقى.

واتفاقية تعاون بين شركة الاتصالات الأردنية أورانج ومؤسسة التدريب المهني حيث تم توقيع الاتفاقية بتاريخ 2022/8/14 حيث قامت شركة أورانج بإنشاء مركز تدريبي تابع لمشروع مساحة الابتكار بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي يعني بالتدريب في مجال البرمجة والطباعة الثلاثية وحاضنات الأعمال ليستفيد منه أكبر عدد من المستفيدين على جزء من مركز السلط للمهن والحرف التقليدية واتفاقية تعاون بين شركة الاتصالات الأردنية أورانج ومؤسسة التدريب المهني وتم توقيع الاتفاقية بتاريخ 2022/8/14 حيث قامت شركة أورانج بإنشاء مركز تدريبي تابع لمشروع مساحة الابتكار بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي يعني بالتدريب في مجال البرمجة والطباعة الثلاثية وحاضنات الأعمال ليستفيد منه أكبر عدد من المستفيدين على جزء من مركز السلط للمهن والحرف التقليدية وتوقيع اتفاقية تمويل مبادرة مركز أمنية لخدمات المشتركين في محافظة معان بين وزارة التخطيط وشركة أمنية ومؤسسة التدريب المهني وتم توقيع الاتفاقية بتاريخ 2024/7/2 حيث تم انشاء مركز اتصال تابع لشركة أمنية في معهد تدريب مهني معان وبتنموي من وزارة التخطيط والتعاون الدولي وتم اختيار ومقابلة (13) موظف للعمل في هذا المركز.

وعملت مؤسسة التدريب المهني في اطار التشغيل وريادة الأعمال حيث بلغت نسبة التشغيل حوالي (61%) وفي بعض التخصصات تصل إلى (95%)، على الرغم من أن المؤسسة هي مزود تدريب إلا أننا نسعى لزيادة نسب تشغيل الخريجين في كافة محافظات المملكة من خلال وحدة تشغيل الخريجين، وضمن اتفاقيات التدريب المنتهية بالتشغيل مع القطاع الخاص وذلك لتحقيق دورها الريادي في خدمة الشباب الذكور والإناث في محافظات المملكة، حيث تؤمن المؤسسة بواجبها تجاه ذلك والمساهمة في طرح حلول إبداعية تساهم في تقليل نسبة البطالة حيث تم استحداث اقسام جديدة في المؤسسة تعنى بتعزيز ثقافة الريادة والابتكار بين الكوادر الوظيفية والمتدربين.

وقامت المؤسسة بتجهيز مشغل جديد للطباعة ثلاثية الأبعاد (Fab Lab) في معهد تدريب مهني ماركا بالشراكة مع مؤسسة ولي العهد وبتنموي من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، الأمر الذي يساهم في تمكين الشباب والشابات من تطوير مهاراتهم وتبني أفكارهم الريادية وتعزيز ثقافة الإبداع والابتكار وتحفيزهم على صناعة الأفكار الجديدة التي تساهم بالنهوض الاقتصادي لهم وللمجتمع.

وضمن محور الشراكة مع جامعة الحسين التقنية فإنه يجري تنفيذ برنامج تعزيز التعليم والتدريب المهني والتقني HTU+، حيث أن هذه الشراكة المتميزة مع الجامعة لها إسهام كبير في تطوير منظومة التدريب المهني في الأردن والنهوض بالطاقات المبدعة في ضوء البطالة العالية بين الشباب والشابات والتغيرات العالمية نحو مهن جديدة ومهارات متنوعة تواكب التطور الرقمي والتكنولوجي المتسارع.

وانطلاقاً من التوجهات والرؤى الملكية السامية بضرورة الاهتمام بالرياديين والمبادرين ودعم ريادة الأعمال ورؤية التحديث الاقتصادي، فقد قام صندوق التنمية والتشغيل باستحداث برامج تمويلية بالاعتماد على مصادره التمويلية الذاتية أو بالشراكة مع المؤسسات الحكومية ذات العلاقة لدعم ريادي الأعمال من كلا الجنسين منها:

• **برنامج تمويل المشاريع الريادية (افراد/ شركات):** فقد بلغ حجم التمويل (11,761) مليون دينار وبلغت عدد المشاريع (197) مشروع وفرت فرص عمل (1550) فرصة.

• **برنامج تمكين ريادي الاعمال بالتعاون مع سلطة اقليم العقبة الاقتصادية:** فقد بلغ اجمالي حجم التمويل (148) ألف دينار بعدد مشاريع (18) مشروع وفرت فرص عمل (42) فرصة.

حظيت السياحة في المملكة باهتمام ملكي كبير لأهميتها من الناحية الاقتصادية وتأثيرها على الحد من البطالة ورفع مستويات الرفاه الاجتماعي، لذا تنصب توجهات صاحب الجلالة على ضرورة توفير كافة الإمكانيات والتسهيلات اللازمة للنهوض بالصناعة السياحية وجعلها متقدمة ومتميزة وجاذبة تعكس ما يمتلكه الوطن من مقومات تاريخية وبيئية وثقافية.



مؤشرات تطوير المهارات التقنية ومهارة ريادة الأعمال من أجل الازدهار في الاقتصاد الحضري الحديث

نسبة المشاركة في برامج
التعليم التقني والمهني
للفئة العمرية 15-24
بلغت 4.9% لعام 2022
في حين بلغت 4%
عام 2019

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

نسبة العمالة في
الصناعة التحويلية من
مجموع العمالة بلغت
8.8% لعام 2024 في حين
بلغت 8.9% لعام
2019

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

العدد السنوي للأفراد
المدرسين في التعليم
المهني والتقني بلغ
11610 شخص
عام 2024 في حين
بلغ 11200 شخص
عام 2023

المصدر: هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية

3.2.2.1 تطوير الروابط الحضرية الريفية لتعزيز الإنتاجية:

يعد تعزيز الروابط الريفية الحضرية أمراً حيوياً لتحسين القدرة على الصمود في وجه الصدمات والأزمات وخطة هامة نحو تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة بين المناطق الريفية والحضرية وتعزيز التكامل بين المدن الكبرى والقرى الصغيرة بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة وتوزيع الفرص الاقتصادية والخدمات بشكل عادل.

تعمل وزارة الأشغال العامة والإسكان على تطوير شبكات الطرق الشريانية والرئيسية بين المدن الكبرى والقرى بهدف تسهيل حركة المواطنين بين الريف والمدن ويمكن من المساهمة في تسهيل الوصول إلى الأسواق والعمل والتعليم والخدمات الصحية. وتعمل الحكومة على توفير توسيع شبكة للرعاية الصحية.

وعملت مؤسسة التدريب المهني على إنشاء معهد تدريب مهني شامل ومتميز في البادية الشمالية واستحداث معهد تدريب مهني في البادية الشمالية/ بلدية صباحا والديانة، وذلك بهدف إيجاد بيئة تدريبية متميزة مواكبة لسوق العمل في جميع المدن والقرى. تنمية السياحة البيئية والريفية عبر تنظيم معارض ومهرجانات في القرى وربطها بالمدن لتشجيع السياح والزوار استغلال المواقع التاريخية والطبيعية في القرى لجذب السياحة الداخلية والخارجية، مما يعزز الاقتصاد المحلي إذ تقوم وزارة الثقافة

بتنظيم مهرجان التنوع الثقافي الذي يهدف إلى إبراز نسيج الحضارة الأردنية وجماليات التنوع الثقافي في الأردن والحفاظ على النسيج الاجتماعي الأردني وتعزيز الترابط بين كافة أفراد المجتمع الأردني والتعريف بالهوية الثقافية المتميزة لدى الأردن ودعم القدرات الإنتاجية للحرف التقليدية والأشغال اليدوية وكذلك النهوض بالمستوى الاقتصادي لأصحاب الحرف لأبناء المنطقة ومساعدتهم في تسويق منتجاتهم، كما يساهم في دعم حركة السياحة الأردنية من خلال إقامته في مواقع تراثية وسياحية بارزة حيث تضمن مجموعة من الفعاليات الثقافية التراثية وعروض فنية، معرض الحرف اليدوية يشمل مجموعة من الحرف التقليدية التي تعبر عن الهوية الأردنية وذلك للمساهمة في نشر الموروث الثقافي والحضاري لحرفين وجمعيات تراثية ومعرض لصور تراثية معرض للأدوات التراثية ومعرض الأزياء التراثية ومأكولات شعبية والصناعات الغذائية وعروض فنية للأطفال بالإضافة إلى عروض فنية لفرق تراثية متنوعة. وعقد المهرجان في محافظة العقبة (العقبة 2019)، الكرك (قلعة الكرك 2021) اربد (أم قيس الأثرية 2022).

وبالمجمل فإن السياسات الحكومية تشجع على دعم الربط بين المناطق الحضرية والريفية حيث أقرت الحكومة في عام 2024 وفي خطوة تاريخية تعتبر الأولى من نوعها رسمياً أول سياسة حضرية وطنية أردنية وتمثل نهجاً استباقياً نحو إنشاء سياسات وطنية شاملة تهدف إلى تعزيز التنمية الحضرية بطريقة مستدامة بيئياً ومزدهرة اقتصادياً وشاملة اجتماعياً، وقادرة على التكيف في المدن والأحياء وبالإضافة إلى أنها تعمل كإطار توجيهي لتطوير التنمية الحضرية الوطنية وتعتبر حاضنة أعمال لكافة الخطط القطاعية على مستوى الوزارات والهيئات والمؤسسات والمناطق ذات الأحكام الخاصة مثل سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وسلطة إقليم البترا الترموي السياحي، وسلطة وادي الأردن، وكافة الشركاء المعنيين بهذه السياسة مثل الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات المانحة وغيرها من القطاعات المنظمة أو المشغلة لهذه القطاعات كافة من خلال هذه الإجراءات يمكن تعزيز الروابط الريفية الحضرية في الأردن وتحقيق تنمية أكثر توازناً وعدلاً بين جميع المناطق مما يساهم في تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين في كلا البيئتين.

وانطلاقاً من تنمية روح التعاون المجتمعي وتشجيع التعاون بين سكان المدن والريف من خلال المبادرات المجتمعية تقوم **المؤسسة التعاونية الأردنية** بمتابعة تنفيذ المشاريع والأنشطة التنموية للجمعيات التعاونية في المحافظات؛ وذلك بهدف تحسين الظروف المعيشية للأعضاء والمجتمع المحلي عبر تقديم الدعم الفني والاسناد لها وفي إطار دعم الجمعيات التعاونية من خلال الجهات المانحة وقعت المؤسسة التعاونية اتفاقية مع برنامج التعويضات البيئية/ وزارة البيئة وقيمتها (2.8) مليون دينار؛ لتنفيذ مشروع وإنشاء واستدامة الجمعيات التعاونية لمربي الثروة الحيوانية في البادية الأردنية.

كما تتولى المؤسسة متابعة مشروع اكثار البذار بمشاركة وزارة الزراعة والمركز الوطني للبحوث الزراعية، ووزارة الصناعة والتجارة، والذي يُعنى بالمحافظة على أصناف البذور المعتمدة والملائمة زراعتها لكل منطقة حسب الصنف من القمح والشعير، وتأمينه للمزارعين في أقاليم المملكة الثلاثة بأسعار تفضيلية يحددها مجلس الوزراء.

حيث بلغت مساحة الأراضي المزروعة بعلياً والمتعاقد عليها ضمن مشروع اكثار البذار في أقاليم المملكة الثلاثة؛ لزراعة بذار القمح والشعير نحو (29776) دونماً. وبلغ عدد المزارعين المتعاقدين ضمن المشروع (401) مزارعاً وبلغت كمية بذار القمح والشعير المباعة للمزارعين (3013) طناً.

وتم متابعة تنفيذ مشاريع (42) جمعية تعاونية رعوية مستفيدة من برنامج التعويضات البيئية/ وزارة البيئة بقيمة (1.665) مليون دينار. وقامت المؤسسة بتوقيع اتفاقيات جديدة مع (12) جمعية تعاونية زراعية عاملة في مناطق البادية الأردنية؛ للاستفادة من برنامج التعويضات البيئية بقيمة (170) ألف دينار. وتم منح عدد من الجمعيات التعاونية من خلال برنامج التعويضات البيئية معدات زراعية (جرارات ومعداته/ بذار وأسمدة/ شبكات ري/ مضخات/ مولدات كهربائية).

وفي سنة 2022 وقعت المؤسسة التعاونية (5) اتفاقيات مع برنامج التعويضات البيئية / وزارة البيئة؛ لدعم (5) جمعيات تعاونية زراعية بقيمة إجمالية بلغت (264) ألف دينار. وحصلت (4) جمعيات تعاونية زراعية من خلال وزارة الزراعة، وبتنفيذ من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، ضمن مشروع الاستثمار في المجترات الصغيرة وانتشال الأسر الريفية من الفقر، على منحة مالية بواقع (15) ألف دينار لكل جمعية وبقيمة إجمالية بلغت (60) ألف دينار؛ لإنتاج الأعلاف البديلة من المخلفات الزراعية.

كما أطلقت المؤسسة بالتعاون مع جمعية ماحص السياحة التعاونية سنة 2023 "منصة خير" لتسويق المنتجات التعاونية والزراعية باعتبارها نافذة تسويقية تساهم في ترويج منتجات التعاونيات.

وفي عام 2024 وقعت المؤسسة التعاونية مذكرة تفاهم مع سلطة وادي الأردن لدعم جمعيات مستخدمي المياه التعاونية، لتعزيز التعاون ودعم وتمكين جمعيات مستخدمي المياه في منطقة وادي الأردن، إضافة إلى تعزيز دورها على إدارة مياه الري بالتعاون مع السلطة. ومذكرة تفاهم مع نقابة المهندسين الزراعيين، لتدريب (12) مهندساً زراعياً من حديثي التخرج لدى المؤسسة، ومديريات التعاون في المحافظات، ولمدة (3) شهور.

وبهدف تحسين الإنتاجية الزراعية وربط المنتجات الريفية بالأسواق الحضرية. زيادة التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والشركات في تطوير حلول تكنولوجية لقطاع الزراعة تعمل المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية ضمن محاور التفاعل بين الريف والحضر على الصعيد المحلي حيث يمكن إدراج مشروع التنمية الاقتصادية الريفية والتشغيل (REGEF) والممول من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، والذي يدار حالياً من جانب المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (JEDCO) من خلال وحدة إدارة المشروع (PMCU) التابعة لها والتي تم إنشاؤها لإدارة المشروع والإشراف والرقابة على تنفيذ أنشطته. ويعمل المشروع على تقديم الدعم الفني والمالي لصغار المزارعين، والمرأة الريفية والشباب، ومجموعات وجمعيات المزارعين والمصنعين والمصدرين للمنتجات الزراعية، كما يعمل على تنمية القدرات التقنية والتنافسية لصغار المزارعين بالإضافة إلى المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية. دخل المشروع حيز التنفيذ في 25 آذار 2015 بعد توقيع اتفاقية تمويل مدتها ست سنوات بين المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي (MOPIC) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، ولا يزال العمل جاري على المشروع على أن ينتهي المشروع بشهر أيلول 2025.

وبهدف تحسين جودة الخدمات في المناطق الريفية لرفع مستوى حياة المواطنين، وفي أيلول 2020 تم توقيع اتفاقية تمويل اضافي بالتعاون مع الحكومة الهولندية بهدف التوسع لشمول معظم محافظات المملكة وتنفيذ أنشطة اضافية لدعم الاستجابة لندرة المياه والتكيف مع التغير المناخي والتي تمتد لمدة ثلاث سنوات حتى نهاية آذار 2024.

ويهدف المشروع الى:

- تحسين فرص الحصول على التمويل في المناطق الريفية من خلال بناء القدرات الفنية والتنافسية لصغار المزارعين والشركات الزراعية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- دمج صغار المزارعين في سلسلة القيمة.
- خلق فرص عمل في المناطق الريفية للشباب والنساء.
- المساهمة في النمو الاقتصادي وزيادة الدخل.
- زيادة حجم الصادرات الزراعية من الخضار والفواكه.

واستهدف المشروع العديد من المحافظات هي عجلون، جرش، البلقاء، مأدبا، المفرق، اربد، الزرقاء، الكرك، الطفيلة ومعان. حيث تم دعم العديد من الأسر الريفية من النساء والشباب التي تعمل بالقطاع الزراعي وليس لديها مصدر دخل مستقر أو موظفين عاملين أو أية أنشطة اقتصادية والأسر الريفية من النساء والشباب التي تعمل بالقطاع الزراعي وليس لديها مصدر دخل مستقر أو موظفين عاملين أو أية أنشطة اقتصادية وصغار المزارعين المنتجين والمصنعين لمحاصيل الخضار والفواكه والشركات الزراعية الصغيرة والمتوسطة واللاجئين السوريين.

وبهدف تقديم الدعم الاقتصادي وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الريف وربطها بالسوق الحضرية عبر منصات التجارة الإلكترونية إضافة الى دعم الصناعات المحلية من خلال توفير التمويل والمساعدات التقنية لتحفيز التوظيف والاستثمار في القطاعات الزراعية والحرفية تقدم المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية العديد من برامج الدعم (فني ومالي) للمنشآت

الصغيرة والمتوسطة (SME's) بما يزيد عن (2000) مستفيد خلال السنوات القليلة الماضية في مختلف القطاعات وفي مختلف المحافظات؛ وتتجلى أبرز هذه البرامج ذات علاقة بالأعمال والريادة والابتكار والتنمية الريفية كما هو خلال السنوات الثلاث الماضية.

برامج دعم المؤسسة عام 2022

(47% اناث، 53% ذكور)

(112) مشروع لقطاع الخدمات بنسبة (17%)، (379) مشروع لقطاع التصنيع الغذائي والزراعة بنسبة (59.6%)، (145) مشروع في قطاع الصناعة بنسبة (22.8%) وإجمالي عدد المستفيدين (المشاريع) (636) بقيمة الدعم (3) مليون دينار تقريباً موزعين على البرامج التالية:

الجدول رقم (27): برامج دعم المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية لعام 2022

البرامج	عدد المستفيدين (مشاريع)	قيمة الدعم
مشروع التنمية الريفية والتشغيل (IFAD)	361	1.09 مليون دينار
أعمل مشروعك	66	1.9 مليون دينار
اعمالتي للتصدير	56	
بهمتكم	48	
تصديرك على حسابنا	43	
ارفع قدراتك بالتسويق	36	
صناعتي للتصدير	20	
الترايطات الوطنية	6	

المصدر: المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية

برامج دعم المؤسسة 2023

(59% اناث، 41% ذكور)

- قطاع الخدمات بنسبة (11%)، قطاع التصنيع الغذائي والزراعة بنسبة (65%)، 222 قطاع الصناعة بنسبة (24%). وإجمالي عدد المستفيدين (944) بقيمة الدعم (2.9) مليون دينار تقريباً موزعين على البرامج التالية:

الجدول رقم (28): برامج دعم المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية لعام 2023

البرامج	عدد المستفيدين (مشاريع)	قيمة الدعم
مشروع التنمية الريفية والتشغيل (IFAD)	25	200 ألف دينار
تحديث الصناعة	589	2.7 مليون
اعمل مشروعك	131	
تصديرك على حسابنا	88	
ارفع قدراتك	41	
استشارة	41	
ثمار	30	
بناء قدرات الملكية الفكرية IPMED	18	

المصدر: المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية

• برامج دعم المؤسسة 2024

(52% اناث، 48% ذكور)

- (79) مشروع لقطاع الخدمات بنسبة (9%)، (747) مشروع لقطاع التصنيع الغذائي والزراعة بنسبة (80%)، (102) مشروع في قطاع الصناعة وبنسبة (11%). موزعين على البرامج التالية:

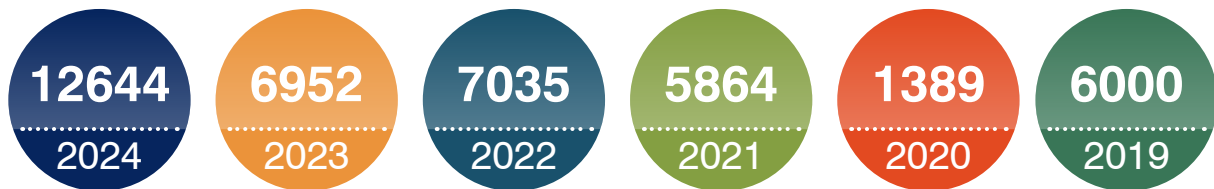
الجدول رقم (29): برامج دعم المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية لعام 2024

البرامج	عدد المستفيدين (مشاريع)	قيمة الدعم
مشروع التنمية الريفية والتشغيل (IFAD)	726	3.3 مليون دينار
اعمل مشروعك	74	5.4 مليون دينار
تصديرك على حسابنا	59	
تطوير	27	
استشارة	20	
جودة الحياة من المنزل	18	
تمكين	4	
إجمالي عدد المستفيدين	928	بلغ إجمالي المصروف الفعلي لبرامج الدعم الصادر من المؤسسة نحو 8.7 مليون دينار

المصدر: المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية

كما تعمل وزارة الزراعة على تشجيع ودعم المشاريع الزراعية الأسرية في الأرياف بهدف تعزيز الأمن الغذائي للفئات الأشد فقراً في الريف والبادية/ مشروع زيادة دخل الأسر الريفية الفقيرة وقد استفاد من هذه المشاريع خلال عام 2024 ما مجموعه (139) أسرة من خلال أنشطة معامل الألبان المطابخ الإنتاجية، وتصنيع غذائي، والبيوت الزراعية، حيث يتم تنفيذ هذه المشاريع في كافة محافظات المملكة وخصوصاً مناطق جيوب الفقر والمناطق الأقل حظاً، وقد أسهمت هذه المشاريع في توفير فرص عمل للأسر الريفية الفقيرة وزيادة دخل هذه الأسر علماً بأن تكلفة هذه المشاريع خلال عام 2024 تبلغ (245576) دينار.

وحرصاً من الحكومة على دعم القطاع الزراعي تم إطلاق حزمة المشاريع لدعم القطاع الزراعي للعام 2021 بتاريخ 2021/4/7 بمخصّص قدره (35) مليون دينار والتي تم إدخالها على برامج مؤسسة الإقراض الزراعي بشكل فوري كاستجابة منها لظروف القطاع الزراعي، وتهدف إلى المساهمة في إحداث نقلة على مستوى سلاسل الإنتاج أو مفهوم التشغيل، وتتداخل أنشطة هذه الحزمة مع أنشطة برامج ومشاريع المؤسسة الاستثمارية التنموية التشغيلية، وقد أنفق منها (26) مليون دينار، ودعم مشاريع استصلاح الأراضي الزراعية في المناطق المطرية لزيادة مساحة الأراضي الزراعية بهدف زيادة الإنتاجية وتحسين الظروف المعيشية للأسر الريفية. والشكل التالي يوضح مساحة الأراضي المستصلحة للفترة (2019-2024).



الشكل رقم (50): مساحة الأراضي المستصلحة (دونم) للفترة (2019-2024)

المصدر: وزارة الزراعة

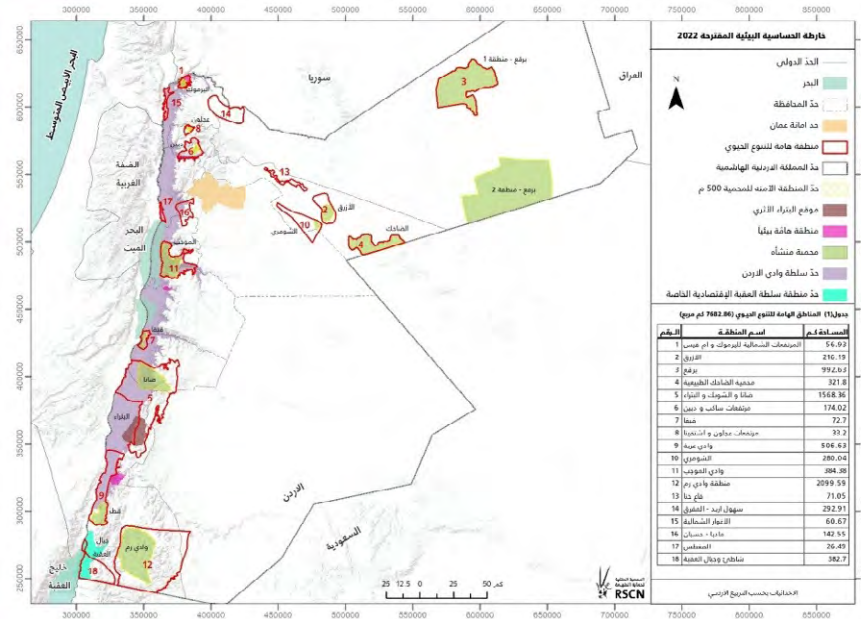
3.1. التنمية الحضرية المرنة والمستدامة بيئياً

1.3.1 القدرة على الصمود والمرونة وتكيف المدن والمستوطنات البشرية

1.1.3.1 معالجة الزحف العمراني وفقدان التنوع البيولوجي الناتج عنه (الحد من النمو الحضري العشوائي وتدهور التنوع الحيوي الناتج عن ذلك)

يشهد الأردن نمواً حضرياً سريعاً بنمو سكاني (1.9%) سنوياً 2024 وبكثافة سكانية (132.1) فرد/كم. حيث تضاعفت إجمالي مساحة المناطق المبنية الأمر الذي من شأنه أن يشكل خطراً على الأراضي الزراعية والتنوع البيولوجي ويزيد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية. وهذا يؤدي لتزايد الرقعة الحضرية في الأردن، فإن الأراضي المتاحة للزراعة آخذة في الانخفاض، حيث أن (41%) من إجمالي مساحة الأراضي الأردنية متدهورة بسبب الرعي الجائر، والإدارة غير المستدامة للزراعة والمياه، والاستغلال المفرط للغطاء النباتي.

وتم تحديد (18) منطقة هامة للتنوع الحيوي وهي ذات المناطق التي تم تحديدها في السابق كمناطق مهمة للطيور حيث تم تقييمها وتصنيفها بناء على المعايير العالمية للمناطق الهامة للتنوع الحيوي "طيور، نباتات وحيوانات" وتشمل أيضاً المناطق المحمية المنشأة في المملكة الأردنية الهاشمية. وكما هو مبين بالخارطة المقترحة لعام 2023 والخاصة بالحساسية البيئية أدناه.



الشكل رقم (51): خارطة الحساسية البيئية المقترحة لعام 2023

المصدر: الجمعية الاردنية الملكية لحماية الطبيعة

عملت الحكومة على إدراج المحميات الطبيعية، المناطق ذات الحماية الخاصة والمناطق الهامة للتنوع الحيوي ضمن مخطط استعمالات الأراضي في المملكة للحد من التأثير على عناصر التنوع الحيوي.

بالإضافة إلى إعداد خارطة للمناطق الحساسة بالتنوع الحيوي والتي تشمل المناطق ذات الحماية الخاصة والمناطق الهامة للتنوع الحيوي تم منع ترخيص أي نشاطات تؤثر سلباً على هذه المناطق. كما أنجزت **أمانة عمان الكبرى** مبادرة المحافظة على النباتات الأصلية ويتم الاعتماد على النباتات المقاومة للعطش بالنسبة (90%) للمحافظة على الموارد بهدف المحافظة على أنواع النباتات المحلية التي تتحمل الظروف البيئية والمناخية الخاصة بمدينة عمان مع اعتماد التصميم النباتية المستدامة والتي تساهم في تجميل وتخضير المدينة وتحسين نوعية الحياة لقاطنيها وهي ملتزمة بخطة التغير المناخي واعتماداً على خطة نمو مدينة عمان 2025 تم عمل دراسات الامتداد العمراني للمدينة بشكل يتناسب والكثافات المقترحة من هذه الخطة بهدف الاستفادة من البنية التحتية القائمة والاستغلال الأمثل للأراضي وقد تم تحقيق ذلك من خلال عدة مشاريع ومخططات تفصيلية على عدة شوارع رئيسية داخل المدينة. كما اعتمدت الحكومة حزمة من الإجراءات بهدف الحد من النمو الحضري غير الموجه حرصاً على التنوع الحيوي وذلك من خلال ما يلي:

- تحديث خارطة استعمالات الأراضي لعام 2007 والتي اعتمدت بمعاييرها الجديدة على مخرجات الخارطة الزراعية التي تم إعدادها من قبل وزارة الزراعة بما يضمن الحفاظ على الرقعة الزراعية ومنع التعدي عليها، ويسهم في زيادة الأمن الغذائي المرتبط بالإنتاج الزراعي تحديداً.
 - منع ترخيص أي منشأة تخالف تصنيف استعمال الأرض القائم عليها حرصاً على تحقيق المساواة بين كافة المواطنين.
 - تم إصدار نظام التصنيف والترخيص البيئي رقم (69) لسنة 2020. لتنظيم كافة النشاطات التنموية المحتمل أن تؤثر على البيئة وعناصرها.
 - إخضاع إضافات التنظيم لحدود البلديات لجملة من الدارسات والمسوحات الميدانية الفنية المتخصصة، بهدف ضبط هذه الإضافات.
 - قامت **بلدية اربد الكبرى** في تطوير أحياء وسط مدينة اربد ضمن مشروع تطوير وسط المدينة وتأهيل حي الأفراح منطقة الصريح.
- وتعتبر مدينة العقبة نموذجاً جيداً للتخطيط الحضري المنظم الذي يراعي البيئة والسياحة والاستثمار

مؤشر تقليل الزحف العمراني وفقدان التنوع البيولوجي

تعتبر كافة بلديات المملكة الأردنية الهاشمية معنية ومكلفة بموجب التشريعات والقوانين والأنظمة النافذة والمنظمة لعملها بصياغة وتطوير الأحياء الفقيرة واحداث برامج تنمية مستدامة تستهدف البعد الاقتصادي والاجتماعي على كافة الجداول الزمنية القريبة والمتوسطة وطويلة الأجل.

نسبة المدن التي لديها برامج تطوير الأحياء الفقيرة

المصدر: وزارة الإدارة المحلية

2.1.3.1 تطبيق إجراءات التخفيف والتكيف مع تغير المناخ

يمثل تغير المناخ تحدياً كبيراً للعديد من الدول حول العالم، بما في ذلك الأردن. بسبب موقعه الجغرافي وظروفه المناخية، حيث يعاني الأردن من مشاكل عدة مرتبطة بتغير المناخ مثل ندرة المياه، ارتفاع درجات الحرارة، وزيادة تكرار وشدة ظواهر الطقس المتطرفة مثل الجفاف والفيضانات. لذلك، قامت الحكومة الأردنية وبعض المنظمات الدولية بتنفيذ إجراءات للتخفيف والتكيف مع هذه التغيرات حيث يعد الأردن من أوائل الدول في الشرق الأوسط والدول العربية التي تتوجه بأنظارها إلى مشكلة التغير المناخي والجفاف البيئي وتسعى إلى إيجاد حلول جذرية لها حتى تتمكن من القضاء على مشكلة التغير المناخي والجفاف، وفي هذا السياق تم المباشرة في مشروع تقرير البلاغات الوطنية الرابع والذي تضمن تحديث السياسة الوطنية للتغير المناخي وإطلاق تقرير تحديث جرد انبعاثات الغازات الدفيئة لمدة عامين من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الجمعية العلمية الملكية كما تم إعداد وإطلاق التشريع الأول لتغير المناخ " نظام تغير المناخ رقم (79) لعام 2019"، وتعليمات الإنفاق والتمويل الرأسمالي الحكومي والخاص المستجيب للمناخ لعام 2022. وتم الانتهاء من إعداد منصة تسجيل غازات الانبعاثات الدفيئة. وفي مجال التخفيف على تقليل الانبعاثات الغازية التي تساهم في تغير المناخ بدأ الأردن الانتقال إلى الطاقة المتجددة: في تنفيذ مشاريع كبيرة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح حيث، تم بناء "مشروع معان للطاقة الشمسية" الذي يعد من أكبر مشاريع الطاقة الشمسية في المنطقة. وفي مجال التوجه إلى النقل المستدام بدأت الحكومة الأردنية تشجيع استخدام وسائل النقل العام منخفضة الانبعاثات، مثل الحافلات الكهربائية، وتطوير بنية تحتية لدعم السيارات الكهربائية.

كما عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تضمين أولوية "إنشاء منصة بحثية وطنية حول التغير المناخي والنفائات والنقل والطاقة والتنوع الحيوي" ضمن البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي (2023-2025) والتي تندرج تحت المحرك السابع للرؤية والذي يتمحور حول البيئة المستدامة في قطاع الاقتصاد الأخضر.

كما تسعى الحكومة من خلال وزارة البيئة إلى تخفيف الأثر البيئي على المناطق السكنية المحيطة من خلال تعليمات وإرشادات جديدة تتعلق بتأمين مناطق خضراء وتصنيف للصناعات المسموحة وغير المسموحة ضمن السكن، بمساعدة المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، وبالشراكة مع وزارة البيئة الأردنية. وتهدف المبادرة إلى زراعة غابات حضرية صغيرة في منطقة كثيفة السكان في شرق عمان. توفر هذه الغابات الصغيرة فوائد بيئية متنوعة من خلال تحسين جودة الهواء وتوفير الظل وتقليل جريان المياه، كما يتم الاختيار الدقيق لأنواع النباتات، بناءً على موطن المنطقة، بحيث تتحمل الجفاف، وتتطلب القليل من المتابعة. ويتم اعتماد نظام الرصد والإبلاغ والتحقق بهدف مراقبة مشاريع التخفيف من التغير المناخي في مختلف القطاعات وحساب تخفيضات الكربون الناتجة عنها.

الجدول رقم (30): المعدلات السنوية للجسيمات PM10 للفترة (2019-2024)

المواصفة الأردنية = 70 ميكروغرام/م³

2024	2023	2022	2021	2020	2019	المحطة	الرمز	المدينة
-	-	-	-	45.6	63.1	أمانة عمان الكبرى	GAM	عمان
-	-	-	-	48.8	63.7	سحاب	KAC	
-	-	-	-	40.2	36.1	حدائق الملك حسين	KHG	
-	-	-	-	45	70.6	المحطة	MAH	
-	-	-	-	51	63.4	طبربور	TAB	
-	-	-	-	46.1	52.7	شارع الجامعة الأردنية	UNI	
-	-	-	-	47.5	64.3	اليرموك	YAR	
93.0	89.3	99.0	82.3	95.1	96.5	الجيزة	JEZ	
-	-	-	-	30.2	37.6	شارع البارحة	BAR	إربد
-	-	-	-	30.1	47.7	مدينة الحسن الرياضية	HSC	
-	-	-	-	63.6	65.5	وادي الحجر	HAI	
-	-	-	-	49.7	58.6	القاعة الهاشمية	HH	الزرقاء
-	-	-	-	51.6	55.4	المصانع	MAS	
77.8	92.4	90.0	-	71.3	34.4	الرصيفة	RUS	
82.1	74.1	87.0	81.8	62.6	75.4	الخالدية	KHAL	المفرق
64.2	72.7	74.4	73.4	-	-	الحسا	HAS	الطفيلة
26.1	29.4	35.9	40.1	39.6	59.5	مدينة العقبة	AQB	العقبة

المصدر: وزارة البيئة

المواصفة الأردنية = 15 ميكروغرام/م³

2024	2023	2022	2021	2020	2019	المحطة	الرمز	المدينة
28.7	32.8	28.2	26.5	-	-	أمانة عمان الكبرى	GAM	عمان
26.1	35.0	30.1	20.1	-	-	سحاب	KAC	
23.2	26.4	21.6	25.7	-	-	حدائق الملك حسين	KHG	
31.7	36.7	25.6	24.3	-	-	المحطة	MAH	
27.4	34.7	28.2	25.4	-	-	طبربور	TAB	
28.7	35.0	39.2	33.6	-	-	شارع الجامعة الأردنية	UNI	
26.4	34.6	42.1	45.7	-	-	اليرموك	YAR	
24.8	24.4	32.0	28.4	26.2	28.7	سحاب/البلد	SAH	
24.4	24.3	32.0	30.8	32.1	36.3	البقعة	BAQ	البلقاء
14.3	14.7	17.0	15.9	18.2	19.7	مدينة الكرك الصناعية	KAR	الكرك
26.5	23.8	27.6	20.6	-	-	شارع البارحة	BAR	اربد
21.6	23.9	24.5	22.8	-	-	مدينة الحسن الصناعية	HSC	
19.0	20.2	27.0	31.0	-	-	مدينة اربد الصناعية	IRB	
29.5	37.4	39.9	27.5	-	-	وادي الحجر	HAI	الزرقاء
33.9	41.1	35.8	32.0	-	-	القاعة الهاشمية	HH/ABK	
38.0	42.0	37.7	30.8	-	-	المصانع	MAS	
13.1	14.8	16.9	16.7	-	-	الحسا	HAS	الطفيلة
12.1	13.0	-	-	-	-	الرشادية	RAS	

المصدر: وزارة البيئة

كما قامت أمانة عمان الكبرى بما يلي:

- اصدار خطة التغير المناخي لأمانة عمان والتي اشتملت على خطة لزيادة المباني الخضراء حيث تم إطلاق الخطة الأولى للتغير المناخي في العام 2019 وإطلاق الخطة المحدثة الثانية للتغير المناخي في العام 2024.
- مشروع التنمية العمرانية المستدامة (SURE) حيث تم إعداد خارطة مستدامة لمدينة عمان وتقوم على إعداد قاعدة بيانات للمدينة متكاملة ومؤتمتة وتتضمن خطة عمل واضحة المعالم لتطبيق معايير الاستدامة الحضرية للمدينة. وتم إنجاز المشروع واشتمل على:
 - تنفيذ خطة عمل لتطبيق كودات البناء المتعلقة بالعزل الحراري للمباني.
 - تم تنفيذ مشروع ريادي في مبنى منطقة بسمان من خلال استخدام تدابير الحفاظ على الطاقة في أنظمة تكييف الهواء وظروف المبنى وأنظمة الإضاءة. بلغ الاستثمار حوالي (53,298) دينار أردني وفترة سداد مدتها ست سنوات.

- دراسة علمية لمسلخ عمان تضمنت مسارات العمل واستهلاك الطاقة وتقديم الحلول لتخفيض استهلاك الطاقة (كهرباء ووقود)، والعمل على استبدال المبرد الرئيسي (Chiller) بأخر ذو كفاءة عالية وتقديم دراسة حول استغلال النفايات الحيوية في إنتاج الطاقة.

- إطلاق منصة إلكترونية للمؤشرات الحضرية لمدينة عمان على مستوى المناطق للوصول إلى أتمتة البيانات في نظام متكامل، يساعد صانع القرار على اتخاذ إجراءات احترازية تنعكس على تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وتوفير تغذية راجعة لتفعيل التقييم الذاتي لأداء قطاعات الأمانة.

• استخدام المياه الرمادية من الوحدات الصحية في حدائق الاحياء لسقايه النباتات في الحدائق عدد (5) في كافة المراكز تم انجاز (3) حدائق حضرية يتم استخدام المياه الرمادية للسقاية فيها. خلال (2022-2026) فقد تم تنفيذ المبادرة في (3) حدائق (الأمير هاشم للطب / الشميساني، الرابية الهاشمية سارية العلم / بسمان، الوحدة / وادي السير) وتبقى حديقتين (صرح الشهيد المرورية / الجبيهة) قيد التنفيذ خلال عام 2025 وهناك حديقة أخرى سيتم تنفيذها عام 2026.

• تم انشاء مشروع الغاز الحيوي في مكب الغباوي حيث يتم حالياً استرداد (4.65) MWH وسيتم رفع القدرة إلى 7.8MWH بعد توريد محركين وربطهم مع مشروع الغاز الحيوي.

• تفعيل تطبيق كودات كفاءة الطاقة في المباني الجديدة من خلال مجلس البناء الوطني ووزارة الإدارة المحلية وأمانة عمان حيث تم تأسيس وحدة بوزارة الاشغال العامة بناء على توصيات امانة عمان الكبرى.

• وبتمويل من الوزارة الاتحادية الألمانية للتنمية الاقتصادية والتعاون وتتفذه GIZ بالشراكة مع وزارة البيئة الأردنية وامانة عمان الكبرى يتم تنفيذ المبادرة بالخبرة الفنية "لاستوديو تايون للأبحاث باستخدام طريقة مياواكي"، وتهدف إلى إنشاء غابات حضرية صغيرة في منطقة كثيفة السكان في شرق عمان. توفر هذه الغابات الصغيرة فوائد بيئية متنوعة من خلال تحسين جودة الهواء وتوفير الظل وتقليل جريان المياه. يضمن الاختيار الدقيق لأنواع النباتات بناءً على موطن المنطقة، أنها تتحمل الجفاف وتتطلب القليل من المتابعة. والامانة عضو في اللجنة الوطنية للتغير المناخي.

وبهدف تقليل كلف فواتير الطاقة ومواجهة التغير المناخي في البلديات تعمل وزارة الإدارة المحلية وبالتعاون مع الجهات المعنية والداعمين على (اعداد وتطوير خطط مواجهة التغير المناخي وخطط الطاقة المستدامة والمناخ على مستوى البلديات في الاردن) لتكون اداة مهمة من الادوات الارشادية لتخطيط وتوجيه الموارد بكفاءة وفاعلية وتمكينها من العمل والابتكار لمواجهة التغيرات المناخية وبالأخص في مجال الطاقة وترشيد استهلاكها وتحسين كفاءة استخدامها وتكملت هذه الجهود بالإنجازات التالية:

• تنفيذ مشاريع كبرى في عدة بلديات لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام انظمة الخلايا الشمسية خلال الأعوام (2021 - 2024)

• مشاريع لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام انظمة الخلايا الشمسية لتغطية استهلاكات المباني بالتعاون مع وزارة الطاقة والثروة المعدنية وبمنحة من وزارة البيئة الإيطالية.

المرحلة الأولى: تم تنفيذ (29) محطة شمسية لتغطية استهلاكات المباني الرئيسية في البلديات حيث تم تنفيذ (12) مشروع في اقليم الشمال و(8) مشاريع في اقليم الوسط و(9) مشاريع في اقليم الجنوب عام 2023.

المرحلة الثانية: جاري العمل على تنفيذ محطات الطاقة الشمسية لتغطية الاستهلاكات الكهربائية لكافة المباني الرئيسية والغير رئيسية في بلديات اقليم الشمال عام 2024.

المرحلة الثالثة: جاري العمل على جمع البيانات اللازمة استعدادا لتنفيذ محطات الطاقة الشمسية لتغطية الاستهلاكات الكهربائية لكافة المباني الرئيسية والغير رئيسية في بلديات اقليم الوسط والجنوب عام 2024.

• تنفيذ مشاريع تحسين كفاءة الطاقة خلال الأعوام (2022-2024):

1) وفقاً للاتفاقيات الموقعة ما بين معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية والسادة رؤساء البلديات التي يتم تنفيذ مشاريع توليد

الطاقة الكهربائية باستخدام أنظمة الخلايا الشمسية لتغطية استهلاكات المباني، تم العمل من قبل البلديات على استبدال كافة وحدات الإنارة التقليدية في المباني لوحدات إنارة موفرة للطاقة وإيضاً العمل على استبدال سخانات الكهرباء لسخانات شمسية لتحسين كفاءة الطاقة والتقليل من الفواتير.

(2) بالتعاون مع وزارة الطاقة والثروة المعدنية جاري العمل على الاستعاضة عن وحدات الإنارة التقليدية في الشوارع التابعة للبلديات بوحدات (LED) موفرة للطاقة والتي يصل عددها حوالي (550000) وحدة إنارة وتم تنفيذ (410000) وحدة إنارة لغاية نهاية عام 2024 ومن المتوقع الانتهاء من تركيب كافة الوحدات في الربع الأول من عام 2026 وبذلك سيتم تقليل كلف فواتير الكهرباء والصيانة للوحدات التقليدية بحوالي (22) مليون دينار أردني سنوياً.

• اعداد خطط مواجهة التغير المناخي وخطط الطاقة المستدامة والمناخ خلال العام 2024.

(1) انجاز ثلاثة خطط لمواجهة التغير المناخي على المستوى البلدي لبلدية العيون، ديرعلا / بصيرا بالتعاون مع وزارة البيئة وبدعم وتمويل من منظمة GIZ ضمن مشروع الطاقة والمناخ عام 2019.

(2) انجاز ثلاثة خطط للطاقة المستدامة والمناخ (SEACAP) لكل من بلدية اربد والكرك وسحاب بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبدعم وتمويل من الاتحاد الاوربي ضمن برنامج CES-MED.

(3) إطلاق عشر خطط للطاقة المستدامة والمناخ (SEACAP) خلال عام 2024 لكل من بلدية السلط الكبرى ومأدبا الكبرى والمفرق الكبرى والزرقاء والرصيفة وام الجمال وبلعما والموقر وديرعلا وبلدية السرحان بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبدعم وتمويل من الاتحاد الاوربي ضمن برنامج (CLIMA-MED) انجاز خطتين للطاقة المستدامة والمناخ لكل من بلدية عجلون الكبرى وبلدية معان الكبرى بالتعاون مع الجمعية العلمية الملكية ضمن المرحلة الثانية من مشروع ميناريت.

وقامت **بلدية اربد الكبرى** بإعداد خطة ودراسة للتغير المناخي والتنبؤ بالمخاطر والآثار المترتبة من التغير المناخي. وعملت على تحويل مبنى البلدية لبناء أخضر وبعض الأبنية الخدمية التابعة للبلدية وقامت بتركيب ألواح (PVS) الألواح الشمسية فوق بعض المباني التابعة للبلدية وتركيب أنظمة إنارة الشوارع بوحدات (Led).

مؤشرات إجراءات التخفيف والتكيف مع تغير المناخ

نسبة الأراضي التي تقع تحت
المناطق الطبيعية المحمية
بلغت 5.2%
لعام 2024

المصدر: الجمعية الملكية لحماية الطبيعة

المستويات المتوسطة السنوية
للجسيمات الدقيقة في المدن:
المعدلات السنوية PM 2.5 للجسيمات في
محطة عمان ترازوح بين
23.2 ميكروغرام/م³ لحدائق الملك حسين
الى 31.7 ميكروغرام/م³
لمنطقة المحطة لعام 2024

المصدر: وزارة البيئة

3.1.3.1 تطوير أنظمة للحد من آثار الكوارث الطبيعية والاصطناعية.

في إطار الجهود الحكومية الرامية لمواجهة أخطار الفيضانات والتخفيف من آثار السيول التي تشهدها المملكة بين الحين والآخر خلال مواسم الشتاء والهطول المطري الغزير، تبنت وزارة المياه والري اتفاقية تنفيذ البرنامج الوطني لرسم خرائط الفيضانات بدعم من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون ومن خلال برنامج التعاون الدولي السويسري بقيمة نحو (2) ملايين دولار وبالتعاون مع المركز الوطني لإدارة الأزمات. وبدأ العمل فيها شهر تموز 2023، حيث تم اختيار منطقتي وادي اليتم في العقبة ووادي الغفر في إربد. تم البدء في وادي اليتم في العقبة وتم البدء في إجراء دراسة مائية وتحليل حساسية المنطقة للفيضانات ومدى الخطورة المحتملة فيها. ولا يزال العمل جارياً لإنتاج خرائط الفيضانات التي تغطي هذه المنطقة. ويهدف هذا البرنامج إلى الوقوف على المخاطر وتحديدها وتحليلها ووضع الحلول والتدابير الواجب اتخاذها من قبل كافة الجهات والمؤسسات الوطنية والقيام بالتخطيط المكاني وتقسيم المناطق والتدابير الهيكلية وغير الهيكلية بما في ذلك أنظمة الإنذار المبكر وخطط الإخلاء والنهج القائم على النظم الإيكولوجية، إضافة إلى تطوير أدوات ووسائل الوقاية من المخاطر من خلال إنشاء برنامج وطني أردني لرسم خرائط الفيضانات وتحديد كافة الإجراءات الواجب اتخاذها مسبقاً ضمن إطار الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث مشيداً بالجهود المتميزة والإسناد الكبير الذي يقدمه مركز إدارة الأزمات لقطاع المياه والذي جاء لتوفير المعلومات والبيانات الضرورية وبناء منهج متكامل لإدارة مخاطر الكوارث لتجنب أية مخاطر جديدة من خلال تطبيق سياسات واستراتيجيات للحد من أخطارها والمساهمة في تعزيز القدرة على الصمود والحد من الخسائر المترتبة على تلك الكوارث. حيث تم إعداد خطط الطوارئ اللازمة للتعامل مع الحوادث واتخاذ الإجراءات اللازمة من خلال خلية إدارة الأزمة في المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات.

إضافة إلى إعداد الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية (2019-2023) والاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث (2024-2030) بالشراكة ما بين المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تأتي هذه الوثيقة كأساس مشترك لفهم مخاطر الكوارث السائدة وتقييم نظام الحد من مخاطر الكوارث الحالي. تسترشد هذه الاستراتيجية بأهداف التنمية وأولويات الدولة وتتوافق معها. كما أنها مصممة لسباق المجتمع والبيئة على النحو المحدد من قبل الأخطار ذات الصلة والمخاطر ذات الأولوية العالية والإطار الاجتماعي والاقتصادي.

وفي هذا السياق قامت **وزارة الأشغال العامة والإسكان** بتطوير العديد من الأنظمة للتعامل مع الكوارث الطبيعية مثل أنظمة تصريف المياه للطرق وإنشاء العبارات والجدران الاستنادية في العديد من المواقع التي تتعرض للفيضانات المائية.

وتقوم **وزارة البيئة** بمراقبة صهاريج المياه العادمة من خلال نظام التتبع الإلكتروني، بالإضافة إلى المسح الميداني للمواد الكيميائية وتقييم خطورة المنشآت. والتفتيش على المنشآت بشكل دوري من خلال كوادر التفتيش للتأكد من التزامها بالاشتراطات البيئية واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين وذلك حفاظاً على سلامة البيئة والصحة والسلامة العامة، كما تقوم بمراقبة نوعية المياه والذي يغطي خمسة قطاعات هي المياه الجوفية، الأودية الرئيسية، السدود الرئيسية، المياه الخارجة من محطات معالجة مياه الصرف الصحي، والمياه العادمة الصناعية الناتجة عن المنشآت الصناعية الكبرى في المملكة غير الرابطة على شبكة الصرف الصحي. حيث تُراقب نوعية المياه في القطاعات المختلفة في (138) موقعاً حسبما هو مخطط له وتُراقب سنوياً نوعية الحمأة الناتجة عن محطات معالجة مياه الصرف الصحي في (10) مواقع مرتين سنوياً ويتم إصدار التقارير الشهرية والسنوية لنوعية المياه بناءً على نتائج المراقبة يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أي خطر.

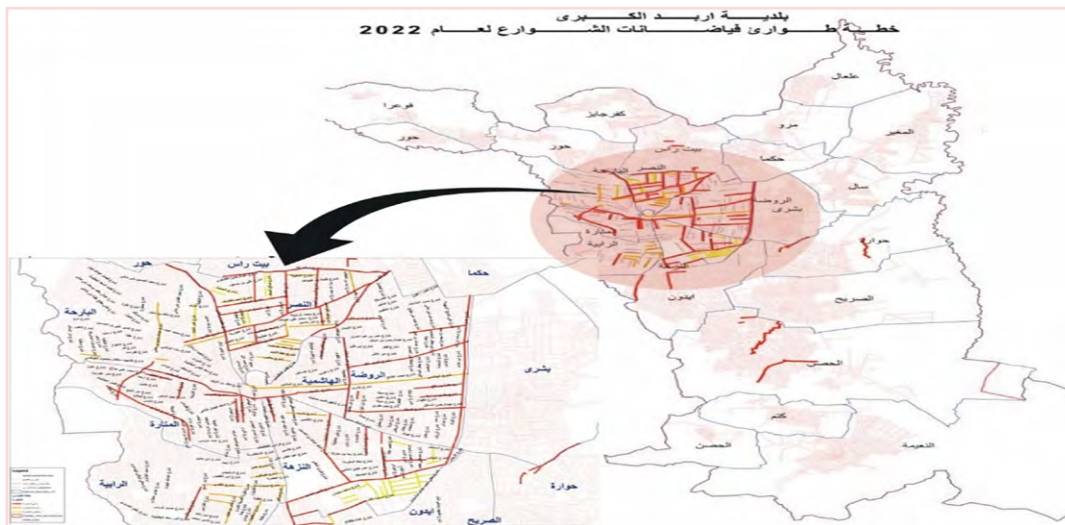
كما تساهم وزارة البيئة في استدامة عمل المشروع الوطني لمراقبة نوعية المياه عن بعد والمكون من ثلاث عشرة محطة رصد أنشئت في كل من سيل الزرقاء، ونهر اليرموك ونهر الأردن وقناة الملك عبد الله وسد الملك طلال، حيث يتم من خلال الأجهزة الموجودة في تلك المحطات تحليل الخصائص الفيزيائية والكيميائية للمياه في تلك المواقع وجمع وتحليل تلك المعلومات من خلال نظام آلي أوتوماتيكي محوسب وتخزينها في قاعدة بيانات يتم الاستفادة منها من الجهات المعنية.

وقامت **أمانة عمان** بتطوير الأنظمة للحد من اثار الكوارث الطبيعية والصناعية من خلال تعزيز امكانيات وقدرة المدينة من خلال خطط الطوارئ المتضمنة تزويدها بالآليات والمعدات والاجهزة التي تحد من مخاطر التغير المناخي. وأخذ التدابير اللازمة لتعزيز القدرات المتعلقة بالجاهزية المتعلقة بتغير المناخ للتكيف مع هذه الكوارث ضمن استراتيجيات الامانة وانشاء وإعادة تأهيل خطوط تصريف مياه الأمطار بطول (31000) م.ط (لخدمة المناطق والمشاريع) وبطول (16200) خلال عامي (2019-2020).

وعملت الأمانة على تطوير المخططات المحلية ليتم التعامل مع الاودية والطوبوغرافيا وتدرج الأبنية بحيث يقلل من أثر التغير المناخي على المناطق المطورة وبالتعاون مع الدوائر الأخرى لتحقيق بنية تحتية فعالة في مواجهة آثار التغير المناخي.

كما وتقوم **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** من خلال صندوق دعم البحث العلمي والابتكار على دعم المشاريع الوطنية التي تعالج التحديات الوطنية والإعلان عن استقبال الطلبات التفصيلية لمشروعات البحوث العلمية ذات الأولويات الوطنية والمتعلقة بمبادرات البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي لتحفيز الباحثين للنهوض بالمشاريع البحثية الابتكارية، كما وأطلقت دورة بحثية استثنائية لاستقبال مشاريع بحثية ضمن أولويات بحثية تطبيقية محددة لمواجهة فيروس كورونا وآثاره في الأردن خلال العام (2020) لتقديم الحلول بما يسهم بالتخفيف من تداعيات جائحة كورونا على القطاعات المختلفة وقد شكل فرقاً وطنية ضمن عدة محاور تشمل الأمن الطبي الصحي، الغذائي، الاقتصادي والاجتماعي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما تبنت **بلدية الزرقاء الكبرى** عدد من الخطط للحد من مخاطر الكوارث المحلية وذلك بما يتماشى مع الاستراتيجيات الوطنية وهي:

- خطة عمل بلدية الزرقاء لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية
 - الخطة التنفيذية لبلدية الزرقاء للمساهمة في تنفيذ الخطة الوطنية المنسقة للتعامل مع المواد الخطرة (CBRNE).
 - خطة عمل بلدية الزرقاء لتنفيذ مصفوفة الإجراءات المطلوبة لتأهيل سيل الزرقاء وحمايته من التلوث.
- ويتوفر لدى **بلدية اربد الكبرى** خطة طوارئ للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية بما يتماشى مع استراتيجيات البلدية اضافة الى وجود خريطة للشوارع الساخنة التي تتعرض للفيضانات في فصل الشتاء ودرجة خطورتها.



الشكل رقم (52): خارطة طوارئ فيضانات الشوارع لعام 2022

المصدر: بلدية اربد الكبرى

في هذا السياق تم وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تنفيذ:

- مشروع تعزيز الاستقرار الاجتماعي وزيادة منعة المجتمعات الأكثر تأثراً من الأردنيين واللاجئين السوريين ضد الفيضانات المفاجئة في عمان في الفترة (2020-2022).
- مشروع زيادة منعة اللاجئين والمجتمعات المضيفة على مواجهة تحديات المياه المرتبطة بالتغير المناخي في الأردن ولبنان في الفترة (2021-2025).
- مشروع تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ من خلال التدخلات المتعلقة بالمياه والحلول غير التقليدية القائمة على الطبيعة في المناطق التي تستضيف اللاجئين في الأردن ولبنان في الفترة (2024-2026)
- مشروع تحديد مناطق هشاشة الفيضانات في وادي المفرق والاستجابة التخفيفية في الفترة (2023-2024)
- مشروع تسريع تنفيذ اتفاقية باريس من خلال بناء القدرة على الصمود أمام تغير المناخ في المناطق الحضرية الأكثر تأثراً في عدد من الدول منها الأردن في الفترة (2024-2025).
- ومشروع إعادة التفكير في واقع سحاب: التخضير الحضري من أجل مستقبل مرن ومستدام في الفترة (2024-2026).

مؤشر تطوير أنظمة الحد من آثار الكوارث الطبيعية والاصطناعية

معدل الوفيات الموحد
حسب العمر المنسوب الى
تلوث الهواء المنزلي والهواء
المحيط 39 حالة وفاة لكل
100 ألف من السكان
لعام 2019

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

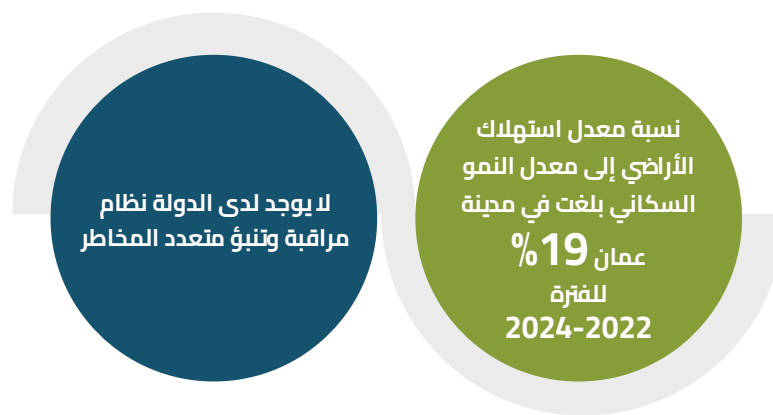
4.1.3.1 بناء المرونة الحضرية من خلال جودة البنية التحتية والتخطيط المكاني الجيد

تلعب البنية التحتية المتينة والتخطيط المكاني الفعال دوراً محورياً في تعزيز قدرة المدن على الصمود أمام الأزمات وتُعَدُّ المرونة الحضرية عنصراً أساسياً لضمان استدامة التنمية ورفاه السكان وتعتبر أداة في غاية الأهمية لمواجهة التحديات المتزايدة التي تواجه المدن الأردنية والناجمة عن النمو السكاني، التحضر المتسارع، الضغط على الموارد وتغير المناخ.

وفي ظل هذه التحديات ركزت استجابة المجتمع الدولي في بداية الأزمة السورية وبشكل شبه حصري على تقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين لكن في الآونة الأخيرة تحول الاهتمام إلى بناء مرونة المجتمع المستضيف وتخفيف التأثير على سكان الأردن والبنية التحتية والاقتصاد، حيث اتخذت المملكة عدد من المبادرات لتحسين بناء المرونة الحضرية من خلال تطوير الاستراتيجيات الخاصة بذلك وبتحسين القدرة على الصمود في المناطق الحضرية، والإصلاح التعليمي، والتوعية بمخاطر الكوارث، وتقييم المخاطر، والتأهب للكوارث، والاستجابة لحالات الطوارئ.

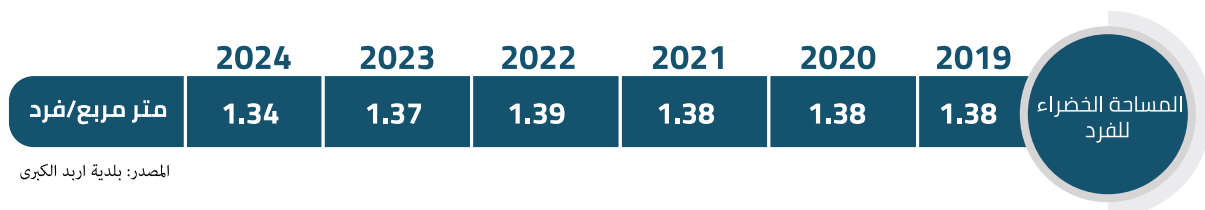
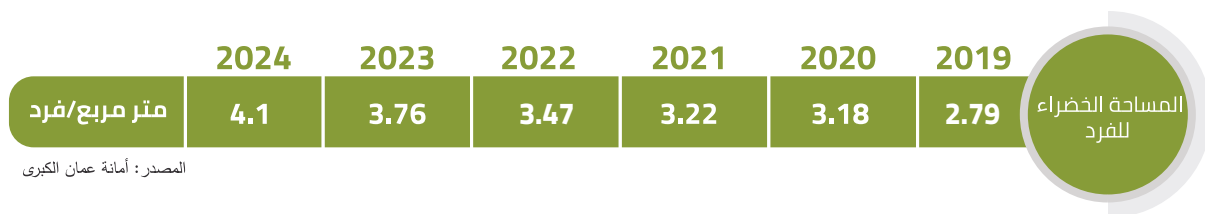
قامت أمانة عمان الكبرى بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية حيث تم تركيب أنظمة لحصاد مياه الأمطار في عدة مباني في مدينة عمان بالإضافة إلى مشروع بنية تحتية خضراء لتخزين مياه الأمطار على تقاطع جبل الزهور في مدينة عمان وجميع هذه التدخلات تهدف إلى زيادة الوعي بأهمية حصاد المياه ودور المجتمع المحلي في بناء منعة المدينة ضد الفيضانات المفاجئة والتخفيف من حدتها والتي سببها التوسع العمراني والتغير المناخي. كما تم تنفيذ عدة مشاريع تتعلق بتصريف البنية التحتية لمياه الأمطار لمدينة عمان بناء على الدراسات المتعلقة بالتغير المناخي في مدينة عمان. على المستوى المحلي طورت أمانة عمان الكبرى خططاً لتغير المناخ تهدف إلى تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة وتعزيز القدرة على الصمود وتم تحديث وإطلاق خطة التغير المناخي في عام 2024.

مؤشرات بناء المرونة الحضرية من خلال جودة البنية التحتية والتخطيط المكاني الجيد



المصدر: المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات

المصدر: أمانة عمان الكبرى



2.3.1 الإدارة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية

بهدف تحسين استخدام الموارد الطبيعية في الأردن واستدامتها، تضمّن البرنامج التنفيذي (12) مبادرة، و(53) أولوية بكلفة إجمالية تصل إلى (688) مليون دينار منها (202) مليون دينار خلال عام 2023 من أبرزها في قطاع الطاقة تنفيذ خطة الاستدامة المالية لقطاع الكهرباء وإطلاق خارطة طريق لاستخدام وإنتاج الهيدروجين، وتركيب أنظمة الخلايا الشمسية للبلديات ومراجعة آلية تسعير مشتقات البترول للانتقال إلى السقوف السعوية، وتزويد المدن الصناعية بالغاز الطبيعي كما تم اجراء دراسة لتحديد خيارات تخزين الطاقة الكهربائية المتجددة وتنفيذ مشاريع الربط الكهربائي الإقليمية.

1.2.3.1 تنفيذ الإدارة السليمة بيئياً لموارد المياه والمناطق الحضرية الساحلية.

ينصب التركيز على "الإدارة السليمة بيئياً" في السياق الأردني على موارد المياه والمناطق الحضرية بشكل عام أكثر من المناطق الساحلية إلا أن الحكومة الأردنية تعمل على تعزيز الممارسات التي تؤدي إلى إدارة الموارد الطبيعية في المناطق الحضرية من خلال اتباع نهج أكثر استدامة للموارد، وحيث عملت وزارة التخطيط والتعاون الدولي على تنفيذ خطة الاستدامة المالية لقطاع المياه، ومشروع تخفيض الفاقد من المياه، ومشروع الناقل الوطني (تحلية المياه).



مشروع سد وادي نخيلة

وفي هذا السياق قامت سلطة وادي الأردن بالعديد من المبادرات والمشاريع لاستدامة المصادر المائية المختلفة في وادي الأردن والتي تصب في تحقيق التنمية الحضرية المرنة والمستدامة بيئياً وذلك من خلال ما يلي:

• مشاريع خفض الفاقد المائي ومنها:

1. مشروع تنفيذ نشاطات خفض الفاقد من المياه وتعزيز أنظمة التحكم والمراقبة في غور الاردن / يحتوي البرنامج على العديد من المشاريع مثل مشروع اعادة تأهيل شبكة ري وادي العرب.
2. مشاريع اعادة تأهيل العديد من شبكات الري في الأغوار مثل:

- مشروع إعادة تأهيل شبكة ري الغور الأوسط.
- مشروع إعادة تأهيل شبكة ري الغور الشمالي.
- إعادة تأهيل شبكة ري الأغوار الجنوبية / المرحلة الثانية (الصافي).
- إعادة تأهيل شبكة ري الغور الشمالي الشرقي.

• مشاريع تطوير المصادر المائية ومنها:

1. تطوير قناة الملك عبد الله جنوباً من خلال انشاء خط ناقل من تلال الذهب إلى محطة (95) بطول (39) كم.
2. مشروع تخفيض فاقد المياه من قناة الملك عبد الله _ الجزء الشمالي بطول (52) كم.
3. تأهيل قناة الملك عبد الله شمالاً بطول (13) كم.
4. الخط الناقل من مفيض سد وادي شعيب الى قناة الملك عبد الله.
5. مشاريع الحفائر والسدود الصحراوية المنتشرة في جميع المناطق.
6. العديد من الدراسات لإقامة سدود جديدة مثل: دراسة سد وادي نخيلة والحسا.

قامت المملكة الأردنية الهاشمية بالمصادقة على أغلب المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة نذكر منها:

- اتفاقية تغير المناخ وبرتوكول كيتو.
- اتفاقية التنوع الحيوي.
- اتفاقية مسار بشأن الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موائل للطيور المائية.
- اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات المهاجرة أو اتفاقية بون والاتفاقيات الخاصة بالمحافظة على طيور الماء المهاجرة الإفريقية الأوروآسيوية.
- اتفاقية جدة لحماية البحر الأحمر.
- اتفاقية فيينا وبرتوكول مونتريال للمواد المستنزفة لطبقة الأوزون.
- اتفاقية بازل لمكافحة النقل والاتجار بالمواد الكيميائية الخطرة.
- اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة.
- اتفاقية بروتوكول كرتينه (قرطاجنة) للسلامة الإحيائية.
- اتفاقية استوكهولم للملوثات العضوية الثابتة (POPs).
- اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

هذا وتتولى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة مسؤولية حماية البيئة ضمن منطقة العقبة من خلال حماية مصادر المياه والموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي ويعالج نظام حماية البيئة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وتعديلاته رقم (21) لسنة 2001 جميع الأمور المتعلقة بالبيئة من حيث حماية البيئة البحرية والمياه والهواء وغيرها من عناصر البيئة إضافة إلى تنظيم موضوع تقييم الأثر البيئي.

أما سلطة إقليم البتراء التنموي السياحي فقد قامت بإنشاء مشروع الحصاد المائي والمسارات البيئية والذي تم الانتهاء من إعداد الدراسات النهائية له في مطلع عام 2021 و يهدف إلى إعادة إحياء وترميم وصيانة عيون الماء في الأودية الرئيسة في

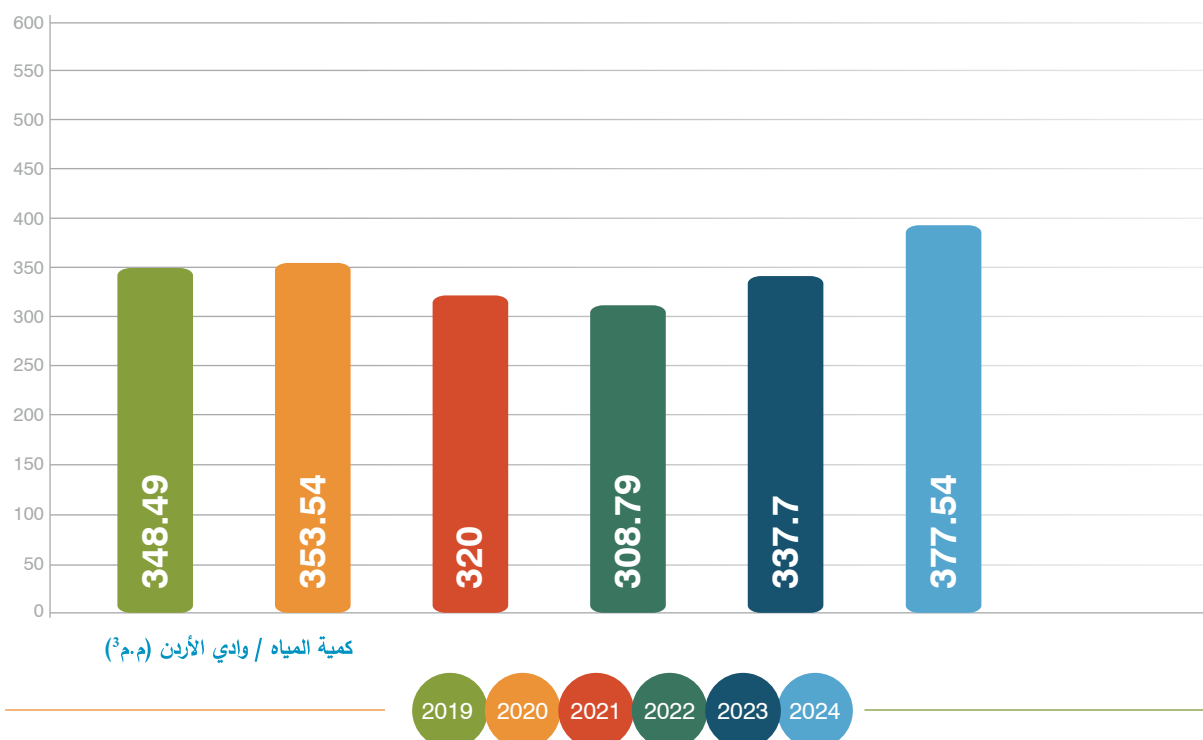
إقليم البتراء، والمناطق المجاورة لها، وتطوير نظام للحصاد المائي لمياه الينابيع ومياه الأمطار، كما يراعي الخبرات التقليدية للمنطقة ويشتمل على خزانات تجميعية للمياه وبرك وأنابيب وقنوات لتوزيع المياه كما عملت السلطة على اجراء الفحوصات الدورية لمياه العيون وصيانة (11) بركة تجميع المياه صيانة (35000) م.ط من قنوات الري المكشوفة والتحول في عمليات الري من استخدام المياه الصالحة للشرب الى استخدام المياه المستصلحة، كما تساهم في إعادة تأهيل مناطق حرم الأودية للزراعة وحمايتها من خطر السيول والفيضانات وحماية خطوط الصرف الصحي، وتوسيع الغطاء النباتي في الأودية والمناطق المجاورة لها.

وأشارت **سلطة وادي الأردن** ان الأردن يعتبر من أفقر الدول في المياه نتيجة محدودية مصادره المائية وارتفاع نسب التبخر وتذبذب كميات الهطول المطري واعتماده على مصادر رئيسية للمياه مثل المياه السطحية والمياه الجوفية والمياه غير التقليدية ومن أهم مصادر المياه السطحية التي يعتمد عليها الأردن مياه نهر اليرموك التي تخزن في سد الوحدة والمياه التي تغذي منطقة أسفل سد الوحدة حيث بلغت هذه الكمية (92) مليون متر مكعب عام 2018 لكن انخفضت نتيجة للأوضاع السياسية غير المستقرة في المنطقة الى ما يقارب (25) مليون متر مكعب اضافة للمياه المخزنة في بحيرة طبريا في فصل الشتاء .

وكذلك حصة الأردن من مياه نهر الأردن والتي تقدر كميتها ب (35) مليون متر مكعب سنوياً اضافة لكمية المياه التي يتم شراؤها وفقاً للتقاهمات التي تم الاتفاق عليها وكذلك مياه الأودية الجانبية التي تغذي السدود والتي تبلغ سعتها التخزينية (288) مليون متر مكعب.

يعتمد قطاع الري في وادي الأردن على مياه الصرف الصحي المعالجة حيث يتم خلط المياه الناتجة من محطات معالجة المياه مع مياه الفيضانات مما يؤدي إلى تحسين نوعية المياه ومن أهم محطات معالجة المياه محطة الخربة السمرا التي تصب في سد الملك طلال الذي يستخدم لري حوالي (200) ألف دونم.

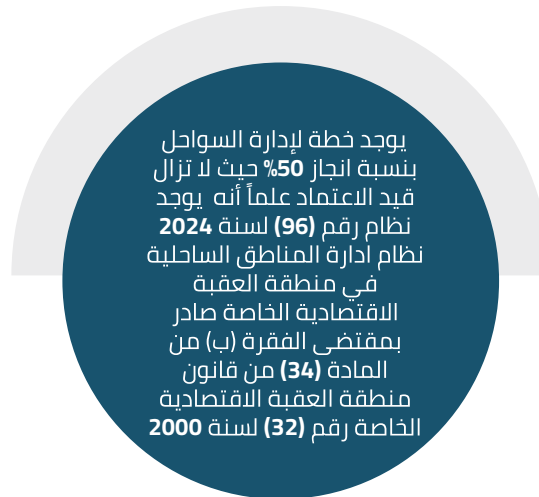
وتساهم السلطة من خلال المصادر المائية الموجودة في وادي الأردن في تلبية جزء من الاحتياجات الكلية للمملكة، وكما هو موضح بالشكل التالي:



الشكل رقم (53): كمية المياه الموجودة في وادي الاردن للفترة (2024-2019)

المصدر: سلطة وادي الأردن

مؤشر تنفيذ الإدارة السليمة بيئياً لموارد المياه والمناطق الحضرية الساحلية



المصدر: سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

2.2.3.1 تعزيز الحفاظ على الموارد وتقليل النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها.

طورت وزارة البيئة الخطة الوطنية التنفيذية للاقتصاد الأخضر (2021-2025) والتي تركز على (6) قطاعات رئيسية وهي الطاقة والمياه وإدارة النفايات والزراعة والسياحة والنقل علاوة على ربط جهود العمل المناخي بالاقتصاد الدائري من خلال المشاريع والوثائق المهمة مثل وثيقة المساهمات المحددة وطنياً.

إن أحد محركات رؤية التحديث الاقتصادي هو محرك بيئة مستدامة الذي يهدف إلى " تعزيز الممارسات المستدامة للتحويل نحو الاقتصاد الأخضر " والذي تضمن ثلاثة قطاعات: الاقتصاد الأخضر، والتنمية الحضرية الخضراء، ونمو القطاعات الخضراء.

وقد انبثق عن البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي (2023-2025) سبع مبادرات تشمل:

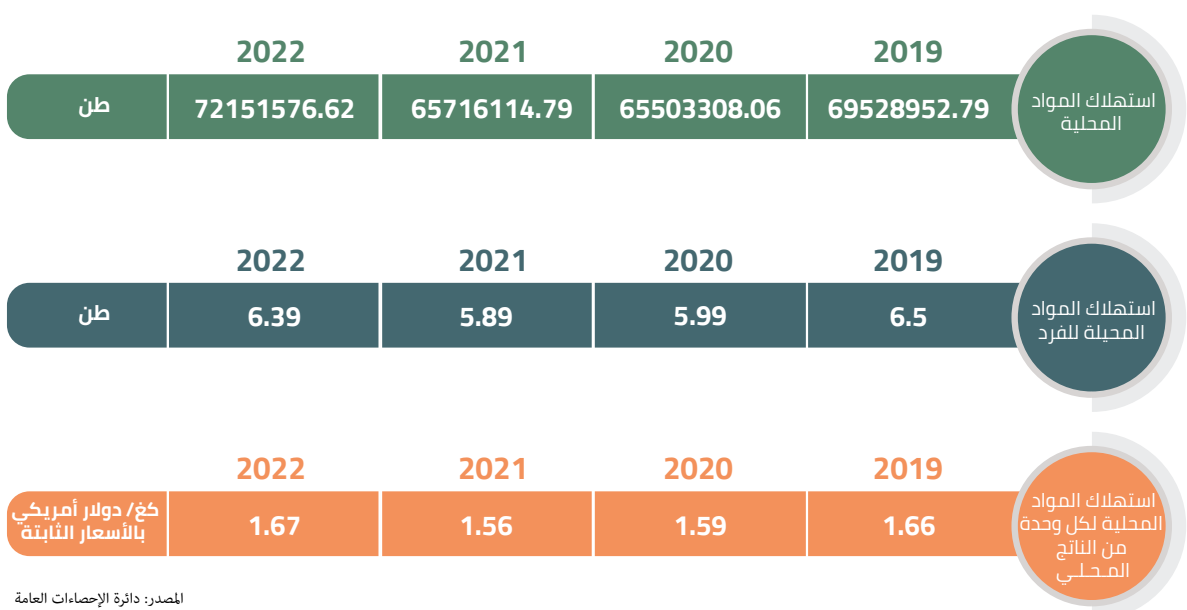
1. تحسين مرتبة الأردن في التقارير الدولية.
 2. تطوير سياسات وتحفيز التحويل نحو الاقتصاد الأخضر في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.
 3. الإدارة السليمة بيئياً للنفايات.
 4. حماية التنوع الحيوي والموائل الطبيعية والحفاظ عليها.
 5. توفير الوظائف الخضراء المستدامة.
 6. تعزيز مفهوم الزراعة الذكية والحلول المبنية على الطبيعة.
 7. دمج مفهوم الترابط بين المياه والطاقة والأمن الغذائي لتعظيم المخرجات الصديقة للبيئة والمستجيبة للمناخ.
- وقد اندرج تحت هذه المبادرات مجموعة من الأولويات/ المشاريع التي تسعى الجهات ذات العلاقة إلى تنفيذها لتحقيق أهداف الرؤية. وقد حددت رؤية التحديث الاقتصادي بالأردن (6) قطاعات استراتيجية لقيادة مسيرة النمو الأخضر والتي انبثقت عن خارطة الطريق للنمو الأخضر؛ وتشمل الطاقة والمياه والنفايات والنقل والسياحة والزراعة وأكد على أن الاستجابات العالمية

والوطنية للتغير المناخي، توفر فرصة للأردن لتحقيق النمو الأخضر والتعافي عبر الطاقة المستدامة والنقل الأخضر وكفاءة الموارد وإعادة استخدام النفايات وإعادة تدويرها والزراعة الذكية مناخياً ومن التحديات التي تواجه الأردن هنا الحاجة توفير التمويل.

عملت **بلدية اربد الكبرى** على تعزيز الحفاظ على الموارد وتقليل النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها وجمعها وفرزها. ومن المشاريع التي تعنى بالنفايات في بلدية اربد الكبرى:

- محطة فرز النفايات الصلبة
- محطة تدوير النفايات الصلبة
- محطة إنتاج السماد العضوي

مؤشرات تعزيز الحفاظ على الموارد وتقليل النفايات وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها



3.2.3.1 اعتماد نهج المدينة الذكية الذي يعزز الرقمنة والطاقة النظيفة والتقنيات.

قام مجلس الوزراء بتشكيل لجنة فنية للمباني الخضراء في عام 2016 من ذوي الاختصاص وأصحاب الخبرة بالأبنية الخضراء في مجلس البناء الوطني الأردني من مندوبي الوزارات المعنية والجهات ذات العلاقة وأصحاب الخبرة من القطاع الخاص والجامعات والمكاتب الهندسية المتخصصة بهدف المراجعة الدورية لما يستجد. كما تعمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على استحداث التخصصات الرقمية والتكنولوجية ومواكبة عمليات الرقمنة وعكسها على الخدمات التي تقدمها الجامعات لطلبتها، حالياً تعمل على تفعيل آلية واضحة لربط وتكامل الهوية الرقمية مع الخدمات الجامعية والاستفادة من الوثائق والشهادات الرقمية واعتمادها لتوفير خدمات تتوافق مع رؤية التحديث الاقتصادي في مجال التحول الرقمي، وقد بلغت نسبة الخريجين في تخصصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (4.09%) للعام 2023 مقارنة ب (3.61%) للعام 2020.

كما أطلقت وزارة الأشغال العامة والإسكان في عام 2020 المرحلة الثانية من مشروع كفاءة الطاقة في الابنية الحكومية والتي تشمل أكثر من (200) مبنى حكومي من ضمنهم (140) مدرسة و(61) مستشفى ومركز صحي شامل وأولي حيث تم اختيار مبان ذات استهلاك مرتفع ليتم تنفيذ أنظمة كفاءة الطاقة فيها ومن المتوقع أن يخفض المشروع (13) ألف طن سنوياً من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون والذي ينسجم مع الالتزامات الإطارية بشأن تغير المناخ والتي تتطلب وضع البرامج والخطط لحماية البيئة في مختلف القطاعات الحيوية.

هذا وتقوم **هيئة تنظيم النقل البري** بالتشارك مع وزارة الطاقة والثروة المعدنية في اعداد استراتيجيات تشجيع استخدام وسائل النقل الكهربائي كما تقوم هيئة تنظيم النقل البري على توظيف واستخدام الطاقة المتجددة والحلول الذكية في مجال قطاع نقل الركاب من خلال:

- مشروع تحديث اسطول حافلات النقل العام.
- إدخال نظام النقل الذكي (Intelligent Transport System) لتحسين خدمة النقل العام.
- تسمح أنظمة وتعليمات الهيئة باستخدام وسائل النقل الكهربائي ومنها نظام تنظيم نقل الركاب من خلال استخدام التطبيقات الذكية وتعديلاته رقم 9 لسنة 2018 (المادة 7 البند 2)، تعليمات المواصفات والشروط اللازمة الواجب توافرها في حافلات النقل العام (المادة 21) تعليمات تنظيم خدمات النقل العام بين المملكة والدول الاخرى (المادة 8 البند 2) تعليمات ترخيص مكاتب السيارات الفخمة الليموزين (المادة 8 البند د).
- مشروع توفير أنظمة رقابية الكترونية للنقل العام في مراكز الانطلاق والوصول (CCTV/المرحلة الاولى والثانية).
- تركيب الواح شمسية لكل من مراكز الانطلاق والوصول في محافظتي المفرق ومعان لتزويدها بالطاقة الشمسية.
- تركيب الواح شمسية في مظلات التحميل والتنزيل في محافظة جرش باستثناء قسبة جرش والخاصة بمشروع تنفيذ مخرجات المخطط الشمولي لتعمل بالطاقة الشمسية.

• مشروع بناء القاعدة الجيومكانية لهيئة تنظيم النقل البري/ تم الانتهاء من أعمال المرحلة الأولى وسيتم الانتهاء من أعمال المرحلة النهائية في نهاية عام 2025 من خلال تطوير وتحديث وبناء قاعدة بيانات جغرافية تحتوي على بيانات الخطوط في المحافظات المشمولة في المشروع لتكون النتيجة نظاماً مركزياً يحتوي على جميع البيانات التي سيتم جمعها في المسوحات المشمولة في المسح بمختلف أنواعها (صور، فيديو، بيانات مكانية وغيرها) وعرضها بطريقة مناسبة إعادة هيكلة الأنظمة المستخدمة في قطاع نقل الركاب في المملكة وتحسين حركة المواطنين وتقديم الخدمة لهم بجودة عالية.

هذا وقد تم إطلاق استراتيجية عمان مدينة ذكية ويهدف المشروع الى تخفيف الازدحامات المرورية والحد من الحوادث بحيث سيتم تنظيم الحركة المرورية من خلال منصة للتحكم المروري وأنظمة مراقبة آلية للمخالفات وتطبيقات تدعم وتسهل الاصطفاف الذكي إضافة إلى حزمة تعنى بالرقابة على البنى التحتية لأمانة عمان من شوارع وصيانتها بهدف تعزيز نمو المدينة وتطويرها المستدام تتضمن الاستراتيجية مجموعة من المشاريع التي تنفذها الأمانة بالتعاون مع وزارات ومؤسسات وشركات مختلفة تتضمن الاستراتيجية مشاريع مثل إدارة الضغوطات في شبكات المياه بالتعاون مع شركة "مياهنا"، واستبدال العدادات التقليدية بعدادات ذكية بالتعاون مع وزارة الطاقة والثروة المعدنية، وتحديث الخارطة الصحية بالتعاون مع وزارة الصحة في إطار تنفيذ هذه الاستراتيجية طرحت أمانة عمان عطاءً لتصميم وبناء وتشغيل ونقل الحزمة الأولى من مشروع "عمان مدينة ذكية" مع التركيز على مشاريع "التنقل الذكي".



مؤشرات اعتماد نهج المدينة الذكية الذي يعزز الرقمنة والطاقة النظيفة والتقنيات

حصة تقاطع شوارع مع
إشارات ضوئية متصلة
بأنظمة إدارة حركة
المرور بلغت **86%**
في مدينة عمان
لعام **2020**

المصدر: أمانة عمان الكبرى

عدد العدادات الذكية بلغ
943519 عداد
لعام **2024**
مقارنة ب **31344** عداد لعام
2019

المصدر: شركة الكهرباء الأردنية







2. التنفيذ الفعال

1.2. بناء هيكل الحوكمة الحضرية: إنشاء إطار داعم

يعد بناء هيكل الحوكمة الحضرية في الأردن أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، وتخطيط المدن الذكية، وضمان المشاركة الفعالة لجميع الأطراف المعنية عبر إطار مؤسسي وتشريعي يُعزز الشفافية، ويُمكن المواطن من المساهمة في صنع القرار.

1.1.2 تعزيز اللامركزية لتمكين الحكومات المحلية من الاضطلاع بالمسؤوليات الموكلة لها

تعد اللامركزية رؤية ملكية هدفها توسيع مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار التنموي في محافظاتهم، إذ أن الشراكة الحقيقية بين المؤسسات الرسمية والمجالس المنتخبة والشباب في مجتمعاتهم المحلية تعد أمراً جوهرياً لأجل نجاح خطط التنمية المحلية وتحسين الخدمات وتوزيع مكتسبات التنمية بعدالة، وتعمل الحكومة على أن تدعم وتتشارك مع مؤسسات المجتمع المدني كافة في العمل على تعزيز مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار داخل مجتمعاتهم تنفيذاً للرؤية الملكية السامية ومخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، ويعتبر تعزيز اللامركزية في الأردن خطوة أساسية نحو تمكين الحكومات المحلية من الاضطلاع بالمسؤوليات الموكلة لها، وتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الخدمات للمواطنين، يتطلب هذا الأمر تبني سياسات وممارسات تُمكن الحكومات المحلية من التفاعل بشكل أكثر فاعلية مع القضايا المحلية، وتنفيذ القرارات بصورة أقرب إلى واقع المواطنين، هذا وتحمل اللامركزية بين طياتها إيجابيات كثيرة من أهمها إدراج عملية التخطيط الاقتصادي والاستثماري في الإدارة المحلية وكذلك إعداد الموازنات المحلية بالإضافة إلى تقليص الفجوة بين المواطنين وعملية صنع القرار لتكون التشاركية مباشرة برسم القرارات والسياسات المحلية المهمة وتهدف إلى تحقيق أهداف ديمقراطية وتنموية كون هناك فجوة كبيرة بين هاتين الناحيتين بين العاصمة وباقي المحافظات من حيث جودة الخدمات وتحقيق التوازن وحصول الشباب على الوظائف المناسبة والتخفيف من مستوى البطالة.

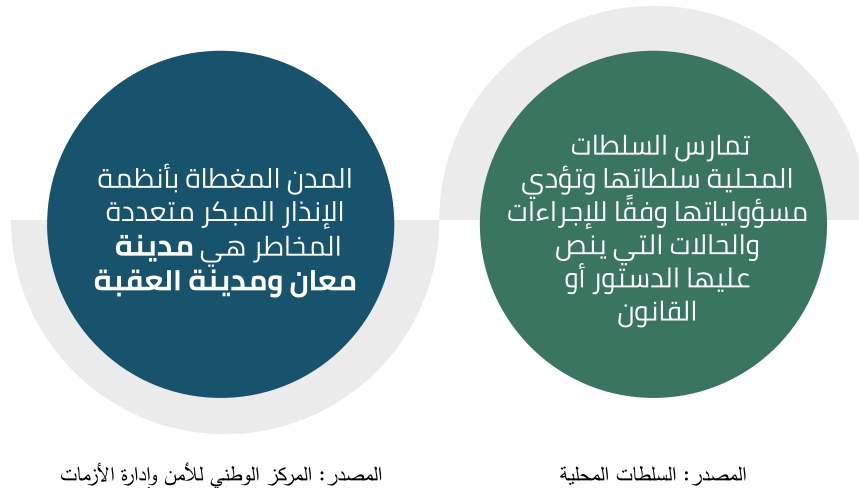
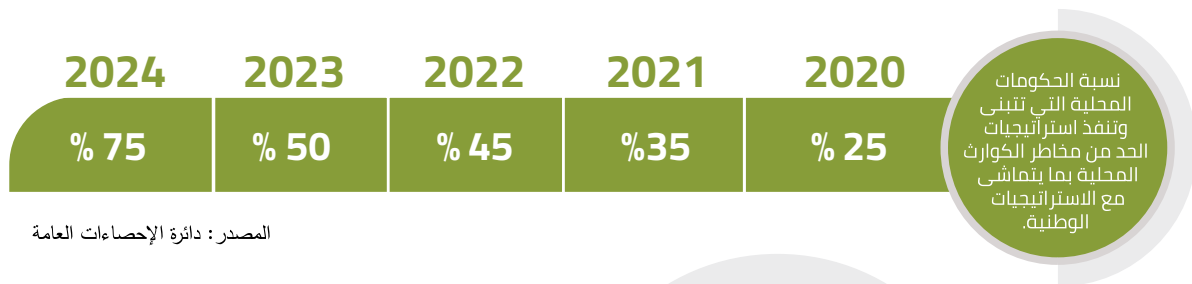
أعلنت اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية النتائج والتوصيات التي وافقت عليها فيما يتعلق بتجويد منظومة التشريعات النازمة للإدارة المحلية والتي تم تضمينها في التقرير الذي تسلمه جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه في 2021/10/3.

تسعى التعديلات المقترحة على قانون الإدارة المحلية إلى تحقيق خطوات نحو اللامركزية الحقيقية وتعزيز صلاحيات المجالس المحلية في مختلف المحافظات وهذا يتماشى مع توصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية لبناء نظام حكم محلي قادر على تحقيق التنمية المستدامة وتحسين الخدمات للمواطنين.

وقد جاء رد الحكومة الأردنية الحالية على كتاب التكليف السامي ليؤكد التزامها بتجويد منظومة التشريعات المتعلقة بالإدارة المحلية وبما يتماشى مع رؤية التحديث السياسي التي تؤكد على تعزيز الاستقلال المالي والإداري للمجالس المحلية، مما يعزز قدرتها على تقديم خدمات فعالة للمواطنين حيث تضمنت التوصيات التأكيد على ضرورة التدرج في تطبيق اللامركزية مع التركيز في المرحلة الأولى على بناء قدرات الهياكل المنتخبة والمعيّنة في المحافظات وتحسين جودة الخدمات المقدمة، كما شددت على ضرورة تعزيز مشاركة الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية المحلية وفي المرحلة الثانية إنشاء مجالس للأقاليم لتكون الهيئات العليا المنتخبة للإدارة المحلية وهو ما يمنح هذه المجالس صلاحيات واسعة في مجال التنمية والخدمات. إضافة إلى نقل صلاحيات إعداد وتنفيذ الموازنات إلى المجالس المحلية، وإنشاء حسابات خاصة لمجالس المحافظات في بنك تنمية المدن والقرى بما يضمن الاستقلال المالي لهذه المجالس.

وتمثل التعديلات المقترحة على قانون الإدارة المحلية خطوة أساسية نحو تحقيق اللامركزية الفعالة في الأردن وتفتح الأفق لبناء بيئة محلية قادرة على تقديم خدمات أفضل وتحقيق التنمية المستدامة في المحافظات وتعد خطوة نحو تعزيز الحوكمة المحلية وضمان توزيع عادل للموارد والخدمات، وهو ما يعكس التزام الأردن بتحقيق التنمية الشاملة في جميع أنحاء المملكة.

مؤشرات تعزيز اللامركزية لتمكين الحكومات المحلية من الاضطلاع بالمسؤوليات الموكلة لها



2.1.2 الأطر القانونية والسياسية لتعزيز قدرة الحكومات على تنفيذ السياسات الحضرية

تعتبر السياسة الحضرية الوطنية التي أقرتها الحكومة الأردنية عام 2024 أداة من أدوات تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة (التي تعتبر أهداف التنمية المستدامة الـ 17)، وهي العمود الفقري لمستهدفات العمل على المستوى الوطني، والشروع بخطط عمل تجعل من ريادة خطط الأحياء والنقل العام والزراعة أولويات عابرة للحكومات والقطاعات، كما تعتبر حاضنة أعمال لجميع الخطط القطاعية على مستوى الوزارات والهيئات والمؤسسات والمناطق ذات الأحكام الخاصة مثل سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وسلطة إقليم البترا التنموي السياحي وسلطة وادي الأردن وجميع الشركاء المعنيين بهذه السياسة مثل الجامعات والبنوك ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية المانحة وغيرها من القطاعات المنظمة أو المشغلة لهذه القطاعات كافة.

وتعد بمثابة خطة عمل لجميع القطاعات العاملة بجانب البنى التحتية والخدمات البلدية والنقل العام وإدارة البيئة الحضرية والتغير المناخي على المستويات الجغرافية المحلية والإقليمية وصولاً للمستوى الوطني، مع التأكيد على أهمية الدمج بين تنظيم العمل والخطط الاستراتيجية والقطاعية ومستهدفات العمل بالسياسة الحضرية الوطنية على المدى الطويل، ما يُعزز فرص الشمول والتكامل بين هذه القطاعات العاملة على أرض الواقع ضمن بوصلة عمل نازمة للتخطيط الاستباقي الذي ينقل العمل بكافة القطاعات من جانب تقديم الخدمة إلى مستوى البعد التنموي.

مؤشرات الأطر القانونية والسياسية لتعزيز قدرة الحكومات على تنفيذ السياسات الحضرية



(1) (2019) مذكرة تفاهم بين أمانة عمان مع بغداد "تجديد لوثيقة الاخاء القديمة 1989".

(2) (2021) مذكرة تفاهم بين أمانة عمان ومدينة برشلونة تم توقيعها عام 2018 وسارية للعام 2021 وجاري العمل على إعداد مسودة جديدة.

(3) (2024) ومذكرة تعاون بين أمانة عمان وبلدية اسطنبول شهر 12/2024 تجديداً لبروتوكول المدن الشقيقة الموقع عام 1997 ووثيقة إعادة التأكيد على الإعلان المشترك للمدن الشقيقة بين مدينة عمان وشيكاغو حزيران 2024

عدد المدن المشاركة في برامج الشراكات بين المدن

المصدر: أمانة عمان الكبرى

3.1.2 تعزيز المشاركة الكاملة للمرأة في جميع مجالات ومستويات صنع القرار

حققت المرأة الأردنية إنجازات اقتصادية وسياسية واجتماعية في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني وقد أشار جلالته في كتب التكليف السامي للحكومات المتعاقبة على أهمية حق المرأة في التعليم والتوجيه والتدريب والعمل، وتمكينها من أخذ دورها في المجتمع باعتبارها شريكة للرجل في تنمية المجتمع وتطويره.

وأكد "ألا تنمية شاملة بدون أن تأخذ المرأة مكانتها الطبيعية وحقوقها كاملة في المجتمع" وأنه "لا بد للمرأة أن تتبوأ مكانتها التي تستحقها في المجتمع وسوق العمل بعد أن أثبتت جدارتها في المجالات كافة، فلا تزال نسبة مشاركة المرأة دون الطموح الذي نسعى إليه مما يشكل عقبة أساسية في مسيرتنا التنموية لا بد من العمل على تجاوزها".

وبرزت الرؤية الملكية الخاصة بالمرأة اقتصادياً في عدد من الإصلاحات التشريعية شملت قوانين الضمان الاجتماعي الذي وسع في مجالات استحقاق تأمين الأمومة للمؤمن عليها وأضاف شمول العاملين في الحيازات الزراعية بتأمين إصابات العمل والأمومة وقانون العمل وذلك بهدف توفير بيئة عمل مشجعة لانخراط المرأة في سوق العمل، أدخلت العديد من التعديلات على قانون العمل، منها تلك المتعلقة بالمساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية القيمة والعقوبة في حال التمييز في الأجور بين الجنسين وإتاحة مبدأ العمل المرن وإقرار إجازة أبوة لثلاثة أيام، وساعة رضاعة للموظفة، وإجازة عرضية للزوج في حال وفاة الزوجة (10) أيام، وللزوجة عند وفاة زوجها (30) يوماً، وتوفير الحضانة المؤسسية أو بدائلها من قبل صاحب العمل. وتناولت آخر تعديلات لقانون العمل في العام 2024 النص على المعاقبة على التحرش الجنسي في مكان العمل وإلغاء التقييد على عمل المرأة في ساعات عمل ومهن محددة، وعليه صدرت تعليمات حماية المرأة الحامل والمرضعة وذوي الإعاقة والأشخاص الذين يؤدون عملاً ليلياً لسنة 2023، وشكل تعديل قانون الشركات الأردني في العام 2023 نقلة نوعية بإدراج تعديل على القانون ينص على مراعاة تمثيل النساء في مجالس إدارة الشركة المساهمة العامة والشركات التي تسهم الحكومة في ملكيتها كلياً أو جزئياً الأمر الذي يسهم في تعزيز فرص وصول النساء إلى مواقع صنع القرار في قطاع الأعمال ووصول المرأة لمراكز صنع القرار بالقطاعين.

وفي التعديلات الأخيرة على الدستور تم إضافة الفقرة السادسة للمادة السادسة منه التي نصت على أن "تكفل الدولة تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز".

ووضعت استراتيجية التمكين الاقتصادي للمرأة في رؤية التحديث الاقتصادي عام 2022 مبادرات تهدف لتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل وزيادة مشاركتها الاقتصادية من خلال التركيز على العوامل التمكينية لتحقيق أهداف تمكين المرأة ضمن رؤية التحديث الاقتصادي من حيث الإطار التشريعي والحماية القانونية والشمول المالي والرقمي، وتوفير بيئة تمكينية وثقافة داعمة وتغيير هيكلية والتعليم والتدريب وتعزيز القدرات.

كما قطع الأردن شوطاً كبيراً في تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً وريادياً وإيلائها الرعاية المستحقة التي تدعم وصولها ومشاركتها الفاعلة والنوعية في الحياة العامة بمختلف القطاعات، إذ "طالما هدفت الإرادة الملكية إلى تعزيز مشاركة المرأة من خلال برنامج عمل تحفيزي يقوم على التواصل البناء بين جلالة الملك عبد الله الثاني والقطاعات النسوية المختلفة". كما أن المشاركة

السياسية والاقتصادية للمرأة ومشاركتها في مواقع صنع القرار شهدت تقدماً ملموساً مدعوماً بإرادة سياسية قوية، حيث أولى جلالة الملك عبد الله الثاني اهتماماً ملحوظاً بتمكين المرأة والشباب وتعزيز دورهم وزيادة مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والحياة العامة.

كما أن الاستراتيجية الوطنية للمرأة وخططها التنفيذية أولت اهتماماً بموضوع التمكين الاقتصادي للمرأة والسياسات والتشريعات ذات العلاقة والبرامج والحملات التوعوية التي تنفذها اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، لتشجيع انخراط النساء في سوق العمل والحد من انسحابهن والتوعية بحقوقهن الاقتصادية، انطلاقاً من أهمية التمكين الاقتصادي كأحد الممكّنات الرئيسة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والحياة العامة وفي مجابهة العنف ضد النساء والفتيات.

كما أصدرت اللجنة الوزارية لتمكين المرأة استراتيجية تمكين المرأة في رؤية التحديث الاقتصادي، والتي شملت عدداً من المبادرات الهادفة إلى زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل من خلال توفير البيئة الداعمة والملائمة لاحتياجاتهن من خلال التركيز على اقتصاد الرعاية وتشجيع ريادة الأعمال بين النساء وتشجيع النساء على الانتقال من العمل غير المنظم إلى العمل المنظم. كما ظهر الاهتمام بالمرأة عبر إشراكها في مسارات الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري، ويظهر ذلك جلياً في تأكيدات جلالته المستمرة على أن الشباب والمرأة هما القوة الرائدة في عمليات الإصلاح كافة.

وقد أثمرت تلك الجهود الملكية والدعم في إنجازات تمثلت بوصول المرأة ومشاركتها في تشكيل الحكومة إضافة إلى زيادة نسبة مشاركة المرأة في الوظائف القيادية العليا من خلال إتاحة الفرصة لها في قيادة العديد من المؤسسات الاقتصادية التي كانت تقتصر سابقاً على الرجال، إلى جانب دور المرأة في العمل الدبلوماسي ودورها الفعال في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.

تم إصدار تقرير المرأة والأعمال والقانون لعام 2024 من قبل البنك الدولي حيث جاء ترتيب الأردن عالمياً بالمرتبة (161) من أصل (190) دولة مشاركة في التقرير ليسجل (59.4/100) درجة وهو أعلى من متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ (54.7)، محرزاً تقدماً بسبع عشر مرتبة وبمقدار (12.5) درجة مقارنة بالعام الماضي ويُعزى هذا التقدم الكبير إلى التعديلات التي جرت على القانون المعدل لقانون العمل رقم (10) لسنة 2023 والذي يُعد أول قانون يمنع صراحة التمييز المبني على النوع الاجتماعي في تشغيل العاملين بموجب القانون.

• ضمن برامج التمويل والتدريب لتعزيز مشاركة المرأة الاقتصادي نفذت (14) منظمة مجتمعية (77) تدريب استفاد منها (1,768) مشارك بشكل مباشر و(18,691) فرداً بشكل غير مباشر مع تمويل بقيمة (10) آلاف يورو لكل منظمة.

• وتم دعم (1,238) مشروعاً (782) مملوكاً للنساء عبر تدريبات وإدارة أعمال وروابط تجارية مع تعزيز صادرات ومبيعات (233) شركة منها (187) شركة مملوكة للنساء وبلغ عدد المشاريع القادرة على تحسين القدرة على الصمود (744) ومنها (529) مشروع مملوك للنساء توسعت (259) شركة إلى أسواق جديدة وتم تحسين أعمال (820) شركة بدعم تقني.

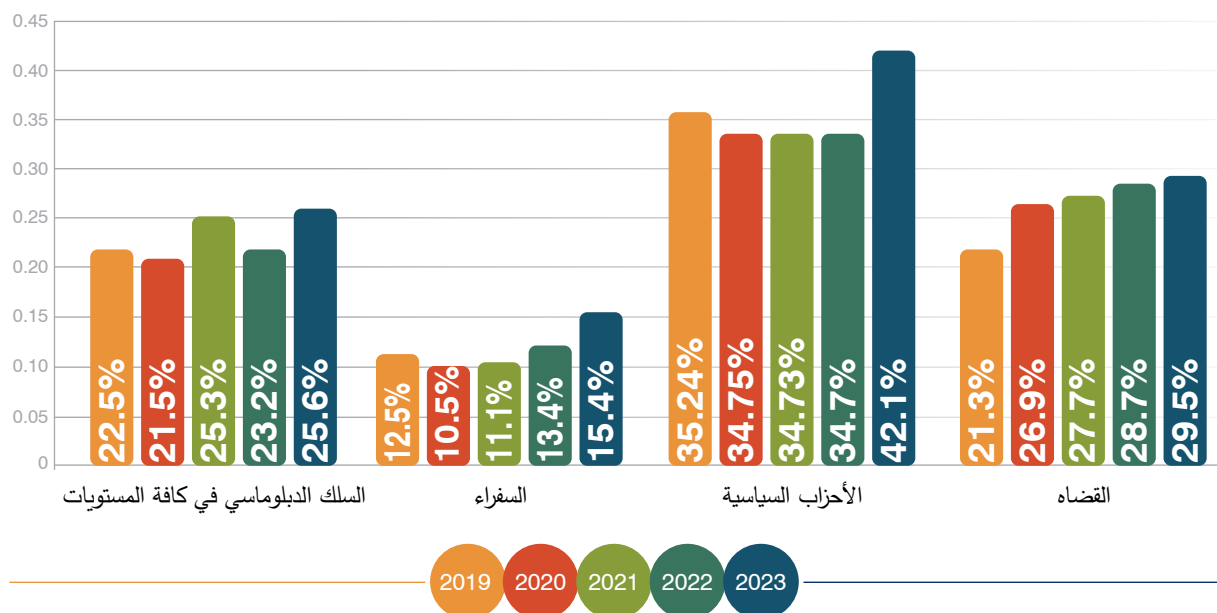
• تم العمل على تطوير مؤشر وطني لقياس تقدم تمكين المرأة في المجالات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية تمهيداً لإطلاقه.

• تنفيذ مبادرات لتحسين خدمات النقل والرعاية في المناطق الصناعية والزراعية، مما ساهم في تمكين المرأة وزيادة الاستقرار الوظيفي والإنتاجية في (45) مصنعاً ومنشآت زراعية.

• تطوير مسودة معايير ختم المساواة ومناقشتها مع الفرق الفرعية بالإضافة إلى إعداد إطار مقترح للحوافز للقطاعين العام والخاص بالتعاون مع الجهات الحكومية والمناحة.

• تنفيذ مبادرات لتعزيز الإنصاف في الأجور، مكافحة العنف والتحرش في بيئة العمل وتطوير مهارات النساء في قطاعات مثل التعليم، الرعاية والرياضة.

يعتبر نجاح المرأة في الوصول للمواقع القيادية ومساهمتها الفعالة في الحياة العامة ومؤسسات المجتمع المدني من أهم مظاهر العدالة السياسية بين الجنسين، فعلى صعيد المشاركة في الحياة العامة فقد أشارت الإحصائيات لعام 2023 إن نسبة المشاركة الاقتصادية للنساء في السلك الدبلوماسي في كافة مستوياته (25.6) والقضاء (29.5) والاحزاب السياسية (44.5) لعام 2024، كما شكلت نسبة السفيرات (15.4%) من إجمالي السفراء في عام 2023 وحسب الشكل التالي.



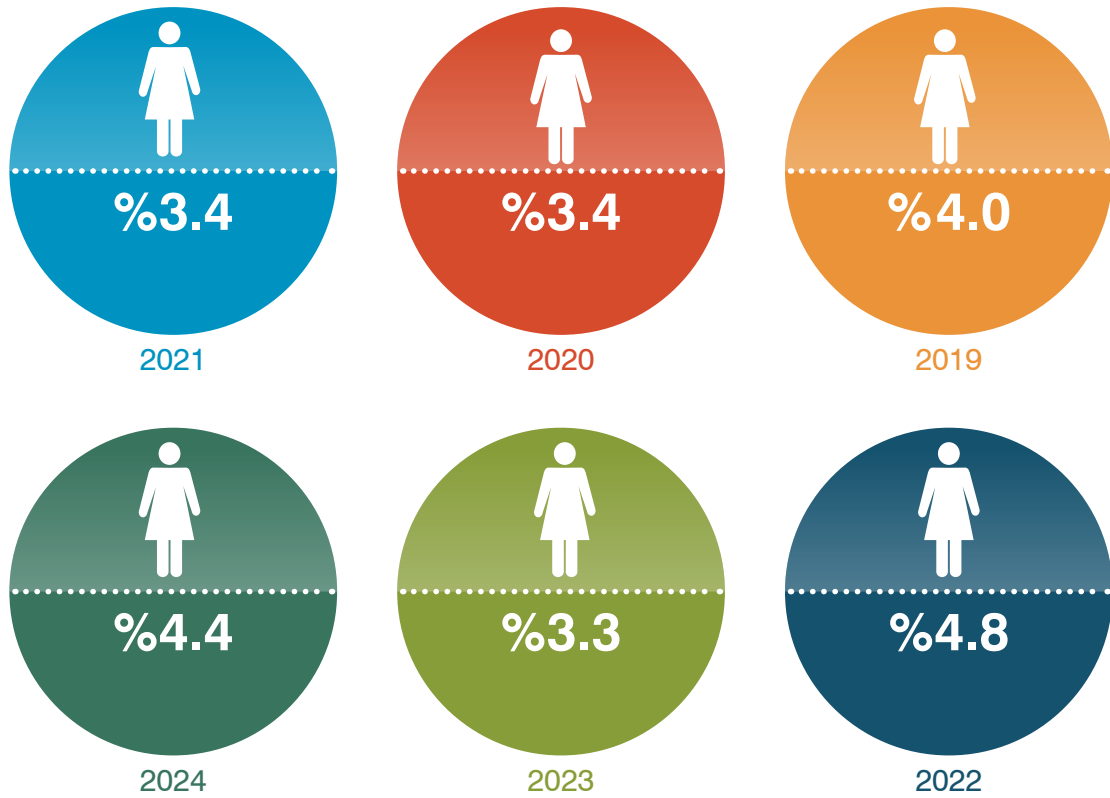
الشكل رقم (54): نسبة النساء في المناصب القيادية للفترة (2019-2024)

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

وفي إطار تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في صنع القرار قامت المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري بتمكين المرأة من تولي المناصب القيادية وزيادة عدد الإناث في الوظائف الإشرافية حيث ارتفعت النسبة من (10-45)% شملت كافة المستويات الإدارية وتكافؤ الفرص في تلقي التدريب النوعي والفني والتخصصي.

فقد حرصت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار من خلال عضوية مجلس التعليم العالي، ومجالس الأمناء في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، إضافة إلى تقلد منصب رئيس جامعة، ونائب رئيس جامعة وعميد كلية وهناك العديد من الأكاديميات في الجامعات الأردنية، حيث يبلغ عدد الأكاديميات الإناث في مؤسسات التعليم العالي الأردنية (4724) أكاديمية، إضافة إلى تفعيل دور الإناث في مجالس الطلبة والأندية الطلابية في الجامعات.

وتشير بيانات دائرة الإحصاءات العامة لعام 2024 إلى أن نسبة النساء في المناصب الوزارية في الأردن قد بلغت (15.6%)، وقد كان الأردن سابقاً في إدماج النساء في صنع القرار على المستوى الإقليمي، حيث بلغت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في الحكومات المحلية للعام 2023 (28.5%) ونسبة النساء في تولي منصب القضاء للعام 2023 (29.5%)، كما بلغت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان الأردني لعام 2024 (19.6%) وهذا وتشكل الإناث (25.6%) من الدبلوماسيين لعام 2023 في حين أن نسبة المشتغلات الأردنيات اللاتي أعمارهن 15 سنة فأكثر صاحبات الأعمال واللاتي يعملن لحسابهن الخاص حسب الشكل التالي.



الشكل رقم (55): نسبة المشتغلات الاتي يعملن لحسابهن الخاص للفترة (2019-2024)

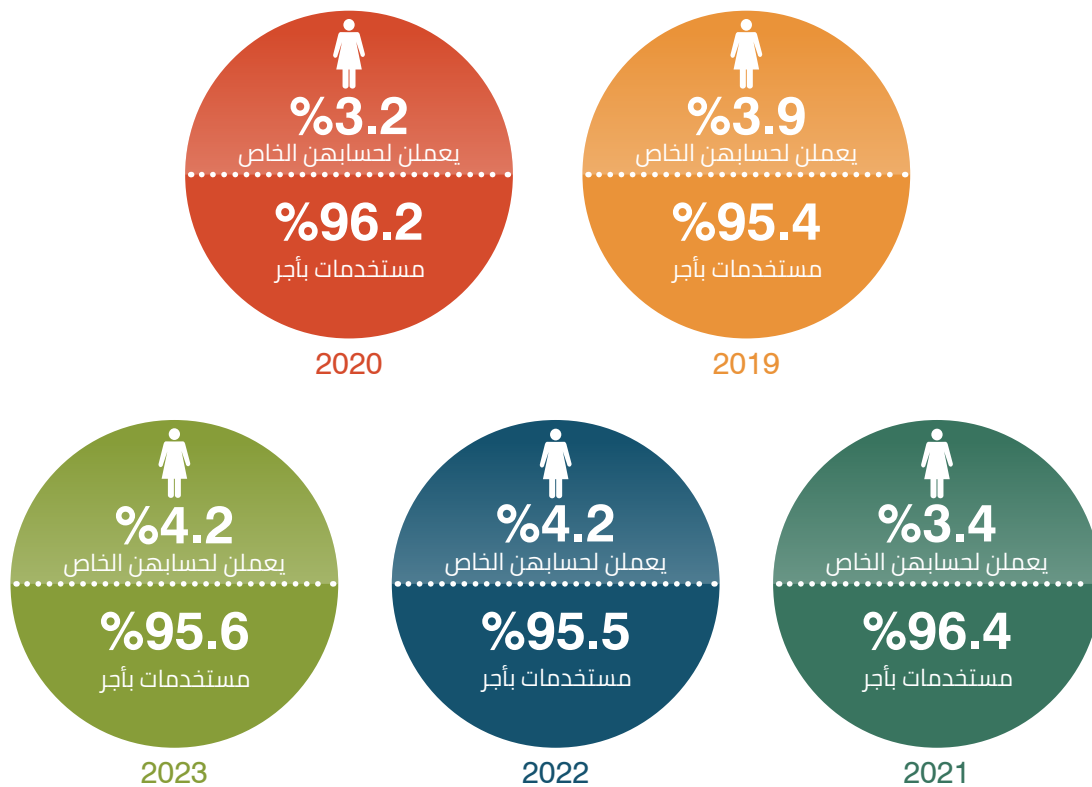
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

أما مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار فلم تستطع النساء اختراق حاجز الكوتا في الانتخابات البرلمانية لعام 2021، ولا زالت نسبة مشاركتهن في المجالس المنتخبة والمعيّنة بعيدة عن الوصول لـ (50/50) بحلول 2030. وبالرغم من وصول النساء للسلك القضائي بنسبة تشكل (29.5%) لعام 2023، إلا أن وجودها لا زال ضعيفاً في المحاكم الدستورية والإدارية وفي المجلس القضائي حيث تُمثل بقاضية واحدة في كل منها ومن هنا تشكل الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025)، فرصة لإحداث التغيير المطلوب خاصة أنها أخذت بعين الاعتبار معايير الهشاشة المختلفة مثل السن، الإعاقة، المناطق النائية، حالة الهجرة واللجوء وغيرها... وهذا يتطلب توفر البيانات حول هذه المعايير لتتمكن المؤسسات الرسمية من تبني أطر فعالة للمساواة وتطوير السياسات وتقديم الخدمات وتخصيص الموارد لدعم تحقيق المساواة بين الجنسين.

هذا وتترابط الاستراتيجية مع الخطة الوطنية لتفعيل القرار الأممي رقم (1325) (المرأة والأمن والسلام)، والخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان (2016-2025)، وخطة التمكين الاقتصادي للمرأة (2019-2024)، ومصفوفة الأولويات الوطنية لتعزيز منظومة الحماية من العنف الأسري وحماية الطفل للأعوام (2021-2023)، والإطار الوطني للحماية من العنف الأسري.

ويتم حالياً إدماج استراتيجية المرأة ضمن (24) قطاعاً تنموياً في البرنامج التنفيذي التأشيري للحكومة كوسيلة لضمان تنفيذ استراتيجية المرأة ولتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين.

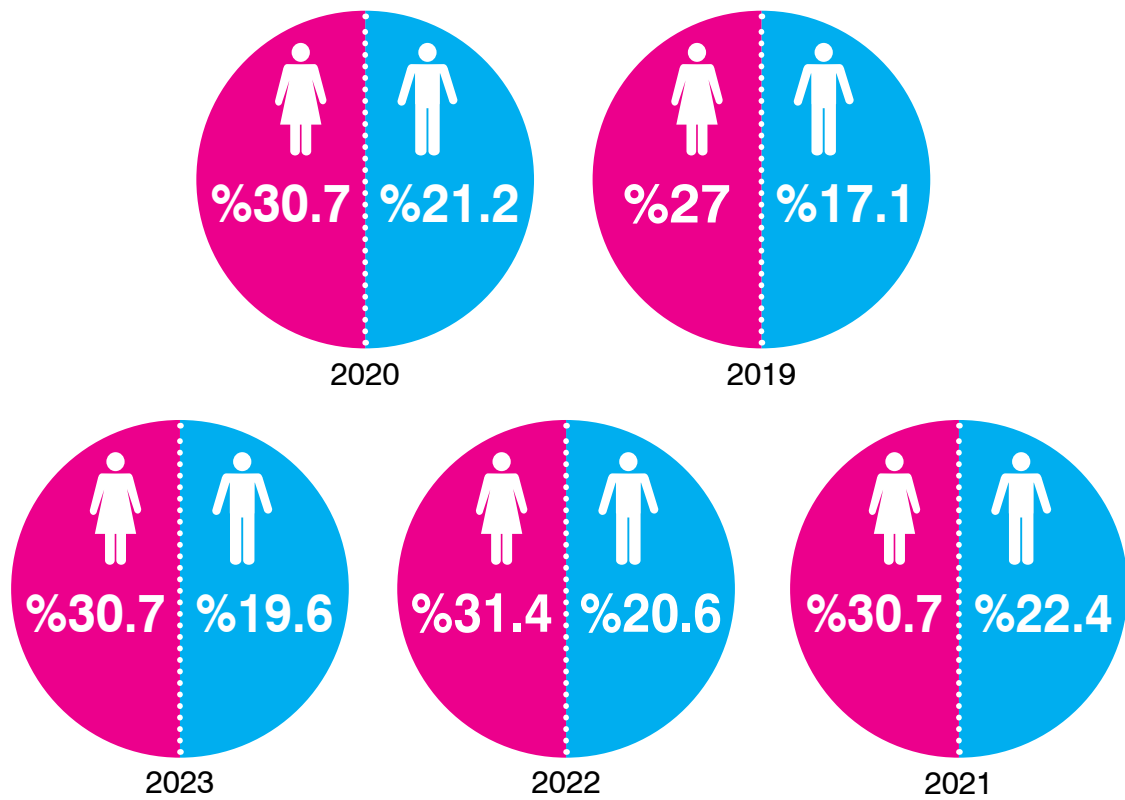
وعلى صعيد التمكين الاقتصادي فإن مشاركة المرأة في العمل تعتبر حجر الأساس للتمكين الاقتصادي ومن أهم المتطلبات التنموية التي تستند عليها عملية التنمية المستدامة. حيث أظهرت نتائج مسح العمالة والبطالة لعام 2023 إلى ضعف المشاركة الاقتصادية للإناث الأردنيات اللاتي أعمارهن من (15) سنة فأكثر في سوق العمل الأردني مقارنة بالذكور الأردنيين حيث بلغ معدل النشاط الاقتصادي للإناث (14%) مقابل (54%) للذكور.



الشكل رقم (56): نسبة الإناث الأردنيات اللاتي اعمارهن (15) سنة فأكثر المشتغلات والمستخدمات بأجر واللاتي يعملن لحسابهن الخاص من مجموع المشتغلات للفترة (2019-2023)

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/ مسح العمالة والبطالة

كما وتشير البيانات إلى أن الغالبية العظمى من الإناث الأردنيات كن من المشتغلات المستخدمات بأجر ونسبة بلغت (95.6%) لعام 2023، في حين لم تتجاوز نسب المشتغلات صاحبات الأعمال واللاتي يعملن لحسابهن الخاص (2.5%) من إجمالي المشتغلات، وعند البحث عن الأسباب الكامنة وراء ضعف مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل حيث بلغ معدل البطالة (30.7% للإناث - 19.6% للذكور) لعام 2023 يتبين أن فجوة الأجور هي أحد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء ضعف مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل وفق ما أظهرته نتائج مسح الاستخدام لعام 2022.



الشكل رقم (57): معدلات البطالة حسب الجنس للفترة (2023-2019)

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

وحسب بيانات مسح الاستخدام لعام (2022) أن متوسط الأجر الذي تتقاضاه الإناث في القطاعين معاً (503) دينار أردني مقابل (561) دينار أردني للذكر أي بفارق (58) دينار أردني لصالح الذكر وبفجوة أجور بلغت (10.3%)، كما نجحت المرأة في الأردن إلى حد ما بالوصول للمناصب القيادية لأنشطة الأعمال، هذا وقد أشار بيان صادر عن اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بمناسبة يوم المرأة العالمي بتاريخ 2022/3/8 أنه وبالرغم من الإنجازات والتقدم المحرز تجاه تحقيق رؤية استراتيجية المرأة في الأردن (2020-2025) "مجتمع خال من التمييز والعنف المبني على أساس الجنس تتمتع فيه النساء بالحقوق الإنسانية الكاملة والفرص المتساوية لتحقيق التنمية المستدامة"، إلا أن التحديات التشريعية والمؤسسية والمجتمعية لا زالت تواجه تحقيق هذه الرؤية وأشار البيان إلى جهود الأردن باتجاه تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء)، وهو على أعتاب تقديم التقرير الطوعي الثاني لرصد التقدم المحرز لأهداف التنمية المستدامة 2030 حيث أن الأعوام الأخيرة قد شهدت مجموعة من التعديلات التشريعية نحو تحقيق المزيد من العدالة والمساواة للمرأة في الأردن، منها تعديل الدستور ومشروع قانوني الانتخاب والأحزاب وقد شهد عام 2021 صدور أنظمة هامة مثل نظام عمال الزراعة عام 2021 لحماية حقوق العاملين في هذا القطاع وبموجب تعديلات قانون الضمان 2023 تم شمول العاملين في الحيازات الزراعية بتأمين إصابات العمل والأمومة.

ويساهم نظام الحماية الاجتماعية في تكاليف دور الحضانه للأمهات العاملات من خلال صندوق الأمومة ونظام العاملين في المنازل وجميعها تسعى لتوفير المزيد من الحماية في عالم العمل إلا أن هذه الأنظمة وتطبيقاتها لا تزال بحاجة إلى تقييم لتقدير مدى تحقيقها للعدالة والمساواة للنساء.

وقد تقدم الأردن في مؤشر الفجوة بين الجنسين من المرتبة (126) لعام 2023 وسجل (0.646) درجة إلى المرتبة (123) من بين (146) دولة مشاركة في عام 2024 ليسجل (0.652) درجة محرزاً تقدماً بثلاث مراتب عن عام 2023.

إلا أن المرأة لا زالت تعاني من مجموعة من التحديات التي تعيق وصولها إلى الفرص المتساوية وحقوقها الإنسانية الكاملة دون تمييز.

هذا وتشكل المشاركة الاقتصادية للمرأة أبرز التحديات رغم ارتفاع المستوى التعليمي للإناث الذي لم ينعكس إيجاباً على دخولهن لسوق العمل، حيث بلغت المشاركة الاقتصادية للمرأة (14.0%) لعام 2023 فقط وهي من أقل النسب على مستوى العالم في ظل محدودية قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة للداخلين الجدد للسوق، مع الحاجة لتعديل التشريعات والسياسات لتوفير البيئة المناسبة من توسع في خدمات واقتصاد الرعاية ووسائل نقل آمنة وتوسيع نطاق العمل المرن، وتواجه صاحبات المشاريع تحديات خاصة بتنمية المهارات والتسويق كما لا يزال هناك حاجة لمراجعة سياسات وبيئة الإقراض لضمان دعمها لزيادة الأعمال وحماية النساء من الضغوطات الاجتماعية وتجنب وقوعهن في تبعات الديون.

ومن المعوقات والتحديات التي تواجهها المرأة عدم جاهزية بعض السيدات العاملات بالمهن المنزلية للتسويق الإلكتروني، مع الحاجة لتطوير المتاجر الإلكترونية المجهزة وتدريب الموظفين لمتابعتها وصعوبة حصر النساء في القطاع غير المنظم وكثرة الالتزامات المترتبة على تسجيلهن بالقطاع المنظم.

وما زال عدد النساء اللاتي وصلن إلى مناصب قيادية أو حتى إدارية متقدمة قليلاً نوعاً ما مقارنة بعدد الرجال في تلك المناصب على الرغم من وصول المرأة الأردنية إلى مستويات متقدمة من التحصيل العلمي والتدريب في جميع المجالات ويعود ذلك لأسباب اجتماعية أو لإحجام المرأة عن تولي تلك المناصب لما يترتب عليها من مسؤوليات قد تؤثر على حياتها الأسرية وعليه يعتبر مبدأ المساواة في تولي الوظائف العامة من المبادئ الأساسية التي كرسها الدستور الأردني حيث أكدت الفقرة الأولى من المادة (22) من الدستور الأردني على أن « لكل أردني الحق في تولي المناصب العامة بالشروط المعينة بالقوانين والأنظمة ». كما أكدت الفقرة الثانية من ذات المادة على أن « التعيين للوظائف العامة من دائمة ومؤقتة في الدولة والإدارات الملحقة بها وبالبلديات يكون على أساس الكفاءات والمؤهلات ».



الشكل رقم (58): نسبة المشاركة الاقتصادية للأردنيات اللاتي أعمارهن (15) سنة فأكثر للفترة (2019-2023)

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/ مسح العمالة والبطالة

وقد كان تمكين المرأة من أبرز اهتمامات القيادة الهاشمية لما لها من دور بارز في المجتمع حيث أكدت توصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية المشكلة بتاريخ 2021/10/6 على العديد من التوصيات الخاصة بالمرأة ومنها المتعلقة بتمكين المرأة من خلال تهيئة البيئة التشريعية والسياسية الضامنة لدور المرأة في الحياة العامة وتمكين المرأة الأردنية من المشاركة الفاعلة.

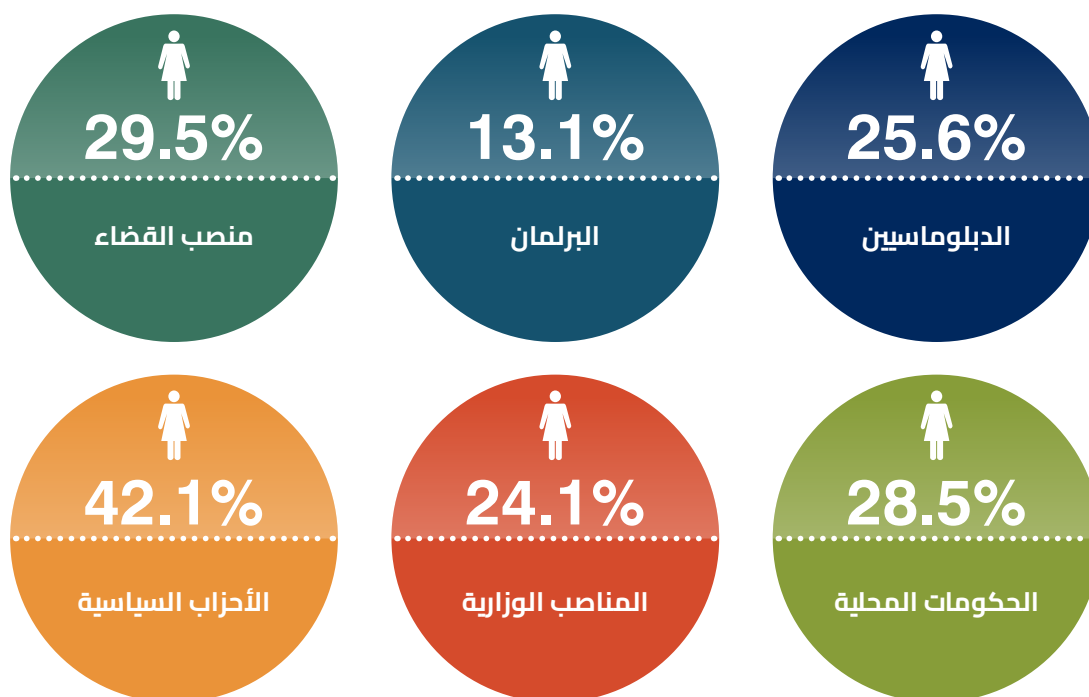
كما قامت الحكومة بما يلي:

• إعداد الخطط التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025) والتي صادقت عليها الحكومة الأردنية بتاريخ 2020/3/8.

• تعزيز قيم المواطنة حقوقاً وواجبات والحريات المكفولة بالتشريعات والالتزام التام بمبدأ سيادة القانون، كما تعكس حقيقة تعدد المعوقات التي تواجه انخراط المرأة ومشاركتها الفاعلة في الحياة العامة، وعدم اقتصرها على الجانب التشريعي إذ تمتد لتشمل السياسات والممارسات والتوجهات المجتمعية والمعوقات الاقتصادية والنظرة النمطية التي تتعارض مع كون الرجل والمرأة مواطنين فاعلين في بناء المجتمع والمشاركة في الحياة العامة والسياسية.

وعلى الرغم مما تم، إلا أنه لا بد من اتخاذ العديد من التدابير الإيجابية بهدف توفير الدعم المؤسسي والمالي الكافي للمرأة واتخاذ التدابير الكفيلة بوصولها على قدم المساواة إلى هياكل السلطة وعمليات صنع القرار والمشاركة الكاملة فيها ويتعين على الحكومة اتخاذ الإجراءات التالية لتحقيق هذا الهدف:

- جمع وتحليل ونشر البيانات الكمية والكيفية بانتظام عن المرأة والرجل على رصد وتقييم التقدم المحرز في تمثيل المرأة من جميع المستويات في مختلف مناصب صنع القرار في القطاعين العام والخاص.
- الالتزام بتحديد هدف التوازن بين الجنسين في الهيئات واللجان الحكومية.
- تشجيع زيادة مشاركة النساء في عملية صنع القرار على جميع المستويات.
- إقامة آليات لرصد إتاحة الفرص للمرأة للوصول إلى المناصب العليا لصنع القرار أو تعزيزه.
- تفعيل التنسيق مع الجهات والمنظمات المانحة والمعنية بشؤون المرأة والتحاور معها في إمكانية تمويلها كل حسب اختصاصها ونطاق عمله ومجالات اهتمامه.



الشكل رقم (59): نسبة المناصب القيادية للمرأة لعام 2023

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

2.2. تخطيط وإدارة التنمية العمرانية المكانية

يُعد تخطيط وإدارة التنمية العمرانية المكانية في الأردن من الركائز الأساسية لتحقيق التوازن بين النمو السكاني واستغلال الموارد الطبيعية وتحسين نوعية الحياة.

تواجه المملكة تحديات متعددة مثل التوسع العشوائي، الضغط على البنية التحتية، والطلب المتزايد على السكن والخدمات، مما يستدعي نهجاً استراتيجياً ومنسقاً في التخطيط العمراني ويسعى الأردن إلى تحسين النمو الحضري وحماية التراث والمواقع والأماكن الأثرية وتحسين مناطق البيئة المبنية.

1.2.2 تنفيذ سياسات التنمية الأرضية (الأقليمية والمحلية) المتكاملة والمتوازنة

ضمان تكامل قضايا الإسكان في خطط التنمية الحضرية في الأردن يُعد مسألة محورية لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة خاصة في ظل ارتفاع الطلب على السكن، والنمو الحضري المتسارع وتحديات القدرة على التملك. إن الدمج الفعال للإسكان ضمن التخطيط الحضري لا يقتصر على توفير مساكن بل يشمل خلق بيئات معيشية متكاملة آمنة ومستدامة ويعتبر قطاع الإسكان واحد من أهم القطاعات التي تلعب دوراً مهماً في تلبية الحاجات الأساسية للأسرة، وفي دعم ورغد الاقتصاد الوطني وهو أيضاً من القضايا الحضرية ذات الأولوية التي تواجه واضعي السياسات ومتخذي القرار نظراً للتحديات الهائلة التي تواجه قطاع الإسكان حالياً، إضافة للأوضاع السياسية التي تشكل ظروفاً غير اعتيادية فيما يتعلق بالوضع الإسكاني في الأردن، وبناءً على ذلك تلجأ الحكومات إلى رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات والبرامج التي تحقق التوازن بين أقطاب العملية الإسكانية.

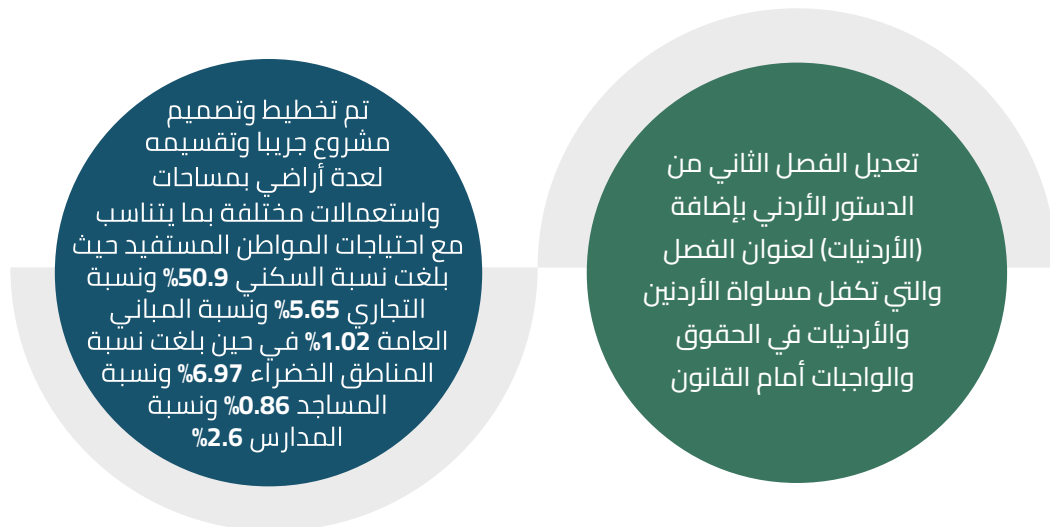
وقد أكدت السياسة الحضرية على أهمية الإسكان كبنية تحتية أساسية والذي يشكل جزءاً كبيراً من البناء الجديد والاقتصاد المحلي وتعتبر أبرز تحديات الإسكان في الأردن التوافق بين العرض والطلب لا سيما في ظل موجات اللجوء وارتفاع معدلات الشقق الخالية وضرورة دمج الإسكان مع التخطيط إضافة إلى توافر الإسكان ميسور التكلفة وارتفاع أسعار الملكية للمنازل والإيجار علماً أن الدليل الموضوعي لدمج الإسكان مع السياسة الحضرية والذي تضمن (20) توصية لمعالجة هذه القضايا وقد تم المباشرة بتنفيذ هذه التوصيات من خلال المباشرة بتحديث الاستراتيجية الوطنية للإسكان ويتم حالياً إعداد الملف الوطني للإسكان للمملكة وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

كما يتم العمل حالياً من قبل المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري على إعداد أسس ومعايير لإنشاء مدن المستقبل إضافة الى نموذج للسكن منخفض التكاليف لتلبية احتياجات الأسر ذات الدخل المنخفض الى المتوسط كما تبنت المؤسسة معايير تخطيطية وتصميمية حديثة تراعي وجود فراغات ومساحات حضرية صديقة للإنسان.

وفي هذا السياق وتنفيذاً لرؤية التحديث الاقتصادي فقد تم:

- إطلاق مشروع المخطط الشمولي الجديد لمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.
- إقرار السياسة الحضرية الوطنية الأردنية ونشرها وعقد ورشات عمل محلية وجلسات تعريفية بالسياسة، وتم تشكيل فريق وطني لغايات المباشرة بالتنفيذ، ومراجعة الخطط القطاعية بمقتضى السياسة الحضرية الوطنية الأردنية.
- تنفيذ حديقة مادبا ضمن مواصفات صديقة للبيئة.
- الانتهاء من إعداد دراسة ربط الضواحي مع مسارات الباص السريع.

مؤشرات تنفيذ سياسات التنمية الأرضية (الإقليمية والمحلية) المتكاملة والمتوازنة



المصدر: المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري

المصدر: الدستور الاردني وتعديلاته لعام 1952

2.2.2 تضمين الثقافة كمكون ذي أولوية في التخطيط الحضري

يعد تضمين الثقافة كمكون ذي أولوية في التخطيط الحضري في الأردن خطوة استراتيجية لتعزيز الهوية الوطنية وتحفيز الإبداع ودعم السياحة المستدامة، ورفع جودة الحياة في المدن، فالثقافة ليست مجرد نشاط جانبي بل ركيزة أساسية تعكس قيم المجتمع وتوجهاته وتسهم في بناء مدن نابضة بالحياة والانتماء، وفي هذا السياق أقر مجلس الوزراء في عام (2020) الخطة الوطنية لعناصر التراث الثقافي غير المادي والترشحات على قوائم التراث الثقافي غير المادي للبشرية وتسعى هذه الخطة إلى تنظيم الجهود الوطنية لحماية التراث الثقافي غير المادي، والمساهمة في تعزيز موقف وزارة الثقافة في تسجيل عناصر وطنية على قوائم التراث الثقافي غير المادي للبشرية، إذا أن الترشيح على هذه القوائم يؤكد على الاعتراف العالمي بأهمية العنصر الثقافي ونسبة الوطني والقومي للمجتمعات والدول وضمان التوعية والتثقيف والدراية بالعنصر الثقافي، إلى جانب صون العنصر الثقافي والمحافظة عليه، والحد من تدهوره، ومن التهديدات التي قد يتعرض لها.

انطلاقاً من رؤية المملكة الأردنية الهاشمية في رعاية وصون التراث الثقافي غير المادي، وإبراز وإظهار تراثها الثقافي ونقل موروثها الشعبي الأردني للعالم، عملت **وزارة الثقافة** على تنفيذ سلسلة من المشاريع التي تم تنفيذها خلال الأعوام (2019-2024) بالتعاون مع المؤسسات والجمعيات ذات العلاقة والحرفيين والخبراء في مجال التراث الثقافي غير المادي.

• المشروع الوطني لحصر التراث الثقافي غير المادي.

يهدف هذا المشروع إلى حصر التراث الثقافي غير المادي في المحافظات من خلال إشراك المجتمع المحلي.

• مشاريع الأولوية الثقافية:

تم تخصيص جزء من مخصصات الأولوية الثقافية في الأعوام السابقة لدعم مشاريع تراثية تُعنى بالحفاظ على الموروث الشعبي الأردني وتسويق المنتج التراثي ودعم الأفراد والجمعيات والفرق التراثية، وتنفيذ العديد من الورشات والدورات التدريبية في مجال الصناعات الثقافية الإبداعية في المدن والأولوية الثقافية، إضافة إلى تنظيم عدد من المعارض التراثية ومعارض الحرف اليدوية والمأكولات الشعبية والأزياء التقليدية.

• مشروع الجرد المجتمعي للتراث الثقافي غير المادي في المناطق الحضرية (مدينة إربد).

يعتبر هذا المشروع ضمن مشروع دولي لحصر التراث الثقافي غير المادي في المناطق الحضرية وتم اختيار المملكة الأردنية الهاشمية ضمن (9) دول حول العالم، وتعد إربد المدينة السادسة التي يتم تنفيذ المشروع فيها ونفذ جزء منه هذا العام كدورة تدريبية في مجال الجرد المجتمعي، بهدف بناء القدرات وذلك من خلال تدريب مجموعة من أبناء المجتمع المحلي على عملية الحصر وتوعية المجتمع المحلي بأهمية التراث الثقافي غير المادي في عملية التنمية المستدامة.

• مشروع منصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتوسطة للتراث الثقافي لليونسكو I HERITAGE

عبارة عن مشروع دولي أطلقته مجموعة من دول البحر الأبيض المتوسط من بينها الأردن لترويج المواقع السياحية فيها؛ وتعزيز التراث الثقافي غير المادي في الأردن، وتتولى مديرية التراث مهمة إعداد سجل البحر الأبيض المتوسط للتراث الثقافي غير المادي ليتم إدراجها على المنصة الخاصة بقواعد البيانات للتراث الثقافي غير المادي للدول المشاركة في المشروع وهي (إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، مصر، الأردن، لبنان).

• تطوير وتحديث البيانات المتعلقة في التراث غير المادي:

1. تطوير وتحديث قوائم الحصر الوطني للتراث الثقافي غير المادي (الشعر النبطي، الكحل العربي، الخيل العربية: تقاليد تربيتها والفنون المرتبطة به، الفسيفساء، النسيج).
2. تحديث قاعدة بيانات الحرفيين.

• ملفات الترشيح على القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي لدى اليونسكو:

يأتي ذلك لغايات تسجيل العناصر الأردنية على القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي لليونسكو، تعزيزاً للموروث الأردني محلياً، عربياً، إقليمياً ودولياً والعمل على إبرازه وبث روح الحوار البناء والتقارب بين الجماعات والمجموعات والأفراد حاملي العناصر المشتركة.

إدراج عناصر أردنية على القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي لدى اليونسكو:

نجحت الوزارة بإدراج عدد من العناصر الأردنية على القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي لليونسكو، ويأتي ذلك لتعزيز وإبراز الموروث الأردني محلياً وعربياً وإقليمياً ودولياً، وبث روح الحوار البناء والتقارب بين الجماعات والمجموعات والأفراد حاملي العناصر المشتركة.

• الملفات الوطنية

إدراج عنصر المنسف في الأردن: وليمة احتفائية ودلالاتها الاجتماعية والثقافية عام 2022.

• الملفات العربية المشتركة

النخلة والعادات والطقوس المرتبطة بها 2019.

فنون الخط العربي: المهارات والمعارف والممارسات 2021.

الحناء: الطقوس والممارسات الاجتماعية والجماليات 2024.

القهوة العربية: رمز الكرم والضيافة 2024

• إدراج عناصر أردنية على قائمة التراث في العالم الإسلامي لدى (الإيسيسكو)

- فن الفسيفساء 2024.

- النسيج اليدوي - صناعة البسط 2024.

• وضعت خطط مستقبلية طموحة تتمثل في:

- إطلاق برنامج حملات التوعية في مجال التراث الثقافي غير المادي في المدارس والجامعات.
- إنتاج سلسلة من الافلام الوثائقية لعناصر التراث الثقافي غير المادي التي تهدف إلى إبراز العناصر التراثية.
- تفعيل اتفاقيات التعاون خاصة الموقعة في المجال الثقافي بين الأردن والدول الصديقة والشقيقة وتعزيز التعاون بين الدول كافة خاصة في مجال التراث الثقافي غير المادي.
- إدراج عناصر التراث الثقافي غير المادي على القوائم العالمية سواء كمفلات وطنية وملفات عربية مشتركة.

قامت سلطة إقليم البتراء التنموي السياحي بإنشاء مركز البتراء الثقافي تم افتتاح المركز بمنتصف شهر حزيران 2021 ويعد من أهم مشاريع السلطة الحيوية بوسط مدينة وادي موسى والمركز مكون من طابقين بمساحة اجمالية (525) متر مربع، يشتمل على مكتبة عامة فيها (8055) كتاب، ومكتبة للأطفال وفيها (3500) كتاب بالإضافة إلى قاعتي أنشطة وتدريب وموارد ثقافية استهدف المركز إيجاد بنية تحتية ثقافية تؤسس للعمل الثقافي بالشراكة مع المجتمعات المحلية وتعظم من تأثير الثقافة على نوعية الحياة اجتماعياً واقتصادياً وفكرياً وفتح باب الحوار وإيجاد مكان مناسب لعقد البرامج التي تتعلق بتمكين

الشباب وتأهيلهم لسوق العمل والمساهمة بالتوثيق للإرث الثقافي للبتراء وإقامة المؤتمرات واللقاءات الثقافية ودعم إصدارات الكتب لأبناء المجتمع المحلي من خلال الدعم والنشر وتوفير الظروف المناسبة لرعاية المبدعين في جميع المجالات الثقافية والفنية حيث تم عقد العديد من الدورات التدريبية في مجال الروبوت والدارات الكهربائية حيث تمت تدريب (4033) طفل من لواء البتراء وكما تم عقد العديد من الورش التدريبية في مجال تأهيل الشباب لسوق العمل بما يقارب (60) ورشة تدريبية وكل ورشة استهدفت بما يقارب (20) مشارك لكل ورشة وبعدها اجمالي (1200) مشارك لعام 2023.

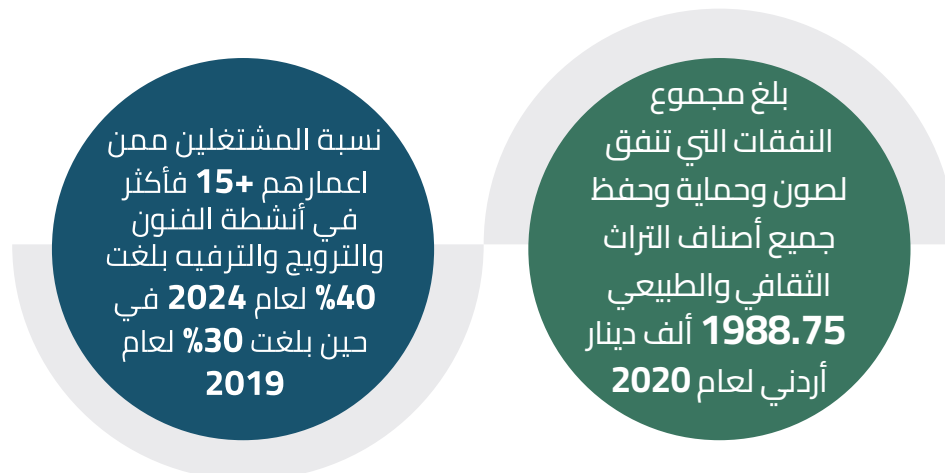
وتم إطلاق العديد من حفلات الاشهار ببعض الكتاب المحليين وتم اشهار ما يقارب (15) كتاب ورواية لمؤلفين تلك الروايات والكتب وتم دعوة المعنيين في المجال الثقافي من أبناء المجتمع المحلي حيث بلغ عدد المدعوين ما يقارب (300) مثقف ومهتم في هذا المجال، وتم إعداد ملف ثقافي تم تقديمه لوزارة الثقافة حيث نافس ضمن مسابقة ألوية الثقافة الأردنية وحصدت البتراء الجائزة الأولى في هذا المجال عام (2022) وتم دعم الهيئات الثقافية والأفراد ذوي العلاقة بالمهارات الخاصة بهم بمبالغ مالية قدرت مجموعها (80,000) دينار خلال العام (2022) بهدف تفعيل المشهد الثقافي في المنطقة وكما تم إقامة العديد من الفعاليات الخاصة بمكتبة الأسرة والمكتبة العامة ومكتبة عبد الحميد شومان بهدف تشجيع القراءة حيث تم توزيع العديد من الكتب مجاناً استهدفت مدارس اللواء والأسر في اللواء.

وبهدف النهوض بالواقع الأدبي والأدباء أقام مركز البتراء الثقافي العديد من الأمسيات الشعرية الهادفة حيث تم من خلالها استهداف الشعراء المحليين وعلى مستوى المملكة وتم دعوة المعنيين والمهتمين بهذا الشأن حيث بلغ عدد الأمسيات بما يقارب (15) أمسية واستهدف ما يقارب (300) مثقف ومهتم في هذا المجال.

ومن منطلق زياده التعريف بأهمية البتراء باعتبارها إحدى عجائب الدنيا السبع وتحظى بأهمية قصوى في سجل الحضارات القديمة والحاضرة فقط سعى مركز البتراء الثقافي لاستضافة فنانيين تشكيليين يتم من خلال أعمالهم التعريف بالبتراء ومعالمها الأثرية من خلال أعمال الفنون التشكيلية واطهار ما تم انجازه من أعمال على أهم المواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام العالمية من مبدأ حرص السلطة على توفير جانب التنوع الثقافي واطهاره لزوار البتراء فقد تم العمل على إقامة أمسيات فلكلورية شعبية واستضافة فرق فلكلورية عالمية من مبدأ التنوع الثقافي بهدف الترويج عن الزوار وإطالة مدة إقامة الزائر في المنطقة.

هذا وتعمل التشريعات على تنظيم أصول حماية المباني التراثية، حيث يهدف قانون حماية التراث العمراني والحضري رقم (5) لسنة 2005 لحماية المواقع التراثية الأردنية كما يوضح المرجعيات والمسؤوليات والواجبات والحقوق في هذا الشأن.

مؤشرات تضمين الثقافة كمكون ذي أولوية في التخطيط الحضري



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

3.2. وسائل التنفيذ

1.3.2 تعبئة الموارد المالية

1.1.3.2 وضع أطر التمويل لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على جميع مستويات الحكومة

إن وضع أطر لتمويل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في الأردن على جميع مستويات الحكومة (الوطنية، الإقليمية والمحلية) ضروري لضمان نجاح أي توجه حضري مستدام، فالتمويل لا يشمل فقط توفير المخصصات النقدية بل أيضًا تصميم آليات شفافة وفعالة تُنسّق الجهود بين الفاعلين وتضمن استدامة الموارد وتحفيز القطاع الخاص.

كما أن أهم مرتكزات السياسة الاقتصادية في المرحلة المقبلة الاستمرار بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية بما يحافظ على الاستقرار المالي والنقدي، ويعزز تنافسية بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات وأتمتها، وتخفيض تكاليف ممارسة الأعمال ومدخلات الإنتاج بما يشمل الطاقة والمياه والنقل، والتركيز على الانتقال إلى الاقتصاد المبني على التكنولوجيا حيث تم رصد مبلغ (8) مليون دينار لعام (2025) مقارنة مع (6) مليون دينار معاد تقديرها لعام (2024) للبرنامج الوطني للتشغيل ولدعم مشاريع هيئة تنشيط السياحة تم رصد مبلغ (55) مليون دينار لعام 2025 مقارنة مع (52.4) مليون دينار معاد تقديرها لعام (2024)، وصندوق دعم الصناعات تم رصد مبلغ (27) مليون دينار لعام 2025 مقارنة مع (17.3) مليون دينار معاد تقديرها لعام (2024) ورفع المخصصات المالية للقطاع الزراعي بنسبة (17.4%).

2.1.3.2 تحريك الموارد الداخلية للتمويل والتوسع في العوائد ومصادر الدخل للحكومات المحلية

تعدّ مسألة تحريك الموارد الداخلية للتمويل وتوسيع العوائد ومصادر الدخل للحكومات المحلية في الأردن من المواضيع الحيوية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز قدرة هذه الحكومات على تقديم الخدمات بكفاءة وفاعلية، وتعتبر وزارة التخطيط والتعاون الدولي الجهة المعنية بالتخطيط على المستوى الوطني فهي المعنية بوضع الخطط على المدى المتوسط والطويل وبرامج التنمية الشاملة ومشاريع التنمية بأنواعها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والثقافية التي تمثل خطط وبرامج لعمل الحكومة، يتم إعدادها بصورة تشاركية مع كافة الجهات المعنية مع مراعاة إدماج العناصر المرتبطة بعدد من السياسات والاستراتيجيات العامة في جوانب الخطط والبرامج المختلفة والمساهمة في اقتراح الخطط الاقتصادية والاجتماعية الداعمة للتنمية وكذلك المشاركة في وضع السياسات الاقتصادية الداعمة للتنمية المستدامة، كما تعمل وزارة التخطيط والتعاون الدولي على متابعة

الانجاز والأداء للبرامج التنفيذية للحكومة التي تم تحديد التحديات والتوجهات الاستراتيجية لمحاورها ومؤشرات قياس الأداء الرئيسية ووضع قائمة بأولويات البرامج والمشاريع والخطة التمويلية لها والعمل مع مجتمع الممولين لتوفير التمويل اللازم لها من المساعدات الخارجية عن طريق المنح أو القروض الميسرة.

قامت **وزارة التخطيط والتعاون الدولي** على إطلاق استراتيجية وخطة عمل الشمول المالي (2023-2027)، وتخفيض كلف التمويل لشركات التمويل المتوسطة والأصغر من خلال القروض الممنوحة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وتعديل التشريعات النازمة للعمل المصرفي وسوق عمّان المالي.

وقد قامت الوزارة بإطلاق وحدة المبادرات التنموية وذلك في الربع الرابع من عام 2021 بهدف بلورة وتصميم وتمويل مبادرات تنموية ذات تدخلات تنموية ابتكارية وجدوى اقتصادية وأثر ملموس مستدام على المجتمعات المحلية بشكل يعزز بيئة العمل التشاركية مع الجهات ذات العلاقة ومتابعة تنفيذها وتقييم أثرها، بحيث تتولى المهام التالية:

- تصميم وتطوير مبادرات تمويل ريادية نوعية ذات قيمة مضافة على الاقتصاد الوطني ومتابعتها وتقييم أثرها.
- التنسيق لتوفير وإيجاد مصادر التمويل اللازمة لتنفيذ المبادرات الريادية المستهدفة.
- بناء شراكات محلية قادرة على إدارة وتشغيل المبادرات التنموية وضمان استدامتها وبما يتوافق مع أهداف الوزارة.
- تحفيز التنمية المحلية وتقديم الدعم لتمكين الهيئات المحلية من إدارة الشأن التنموي ضمن إطار تنسيقي وتشاركي.
- توفير الدعم اللازم للبرامج والمبادرات التي تستهدف تعزيز الريادة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تمثل الأولوية القصوى لخطة الاستجابة الأردنية (2020-2022) للأزمة السورية في تمكين الأنظمة من مواجهة التحديات مثل الفقر طويل الأمد، وتدهور الظروف السكنية، وبالتالي حماية كرامة ورفاهية اللاجئين السوريين، والأردنيين المستضعفين المتأثرين بالأزمة السورية، وسيعتمد نجاح الخطة على استمرار التعاون مع المجتمع الدولي ودعمهم المستمر.

حيث شكل اللجوء السوري تحدياً كبيراً أرفقه مزيد من الضغوط على الوضع الاقتصادي في الأردن، ولتخفيف هذا العبء تقوم وزارة التخطيط والتعاون الدولي ببحث المجتمع الدولي للاضطلاع بمسؤولياته لتوفير التمويل الكافي لدعم خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية والتي تضمنت مكوناً جديداً للخطة للتعامل مع جائحة كوفيد-19، حيث تبلغ الاحتياجات المالية للخطة حوالي (4.2) مليار دولار أمريكي والتي تهدف إلى تلبية احتياجات اللاجئين والمجتمعات المستضيفة وكذلك لتمكين الحكومة من الاستمرار بتقديم الخدمات الأساسية للاجئين السوريين في مجالات التعليم والحماية وسبل العيش والصحة بما في ذلك توفير اللقاحات للاجئين ضد فيروس كوفيد-19 المستجد وغيرها من الخدمات.

هذا وقد تم توقيع اتفاق بين الحكومة الأردنية ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، عضو مجموعة البنك الدولي للمساعدة على تعزيز مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالأردن في عدة قطاعات مثل النقل وخدمات المياه والتعليم والرعاية الصحية والسياحة حيث سيشترك الطرفان في مبادرة جديدة تمتد لثلاث سنوات بعنوان «التسهيل الإنمائي لإعداد المشاريع» بهدف دعم مديرية الشراكة بين القطاعين العام والخاص المنشأة حديثاً في رئاسة الوزراء وتهدف المبادرة إلى تحفيز مشاركة القطاع الخاص على توفير الاستثمار والتمويل اللازم لتطوير البنية التحتية وتعزيز قدرة الأردن على المنافسة ومواجهة الأزمات.

تجدر الإشارة إلى أن الأردن أصدر قانون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم (17) لسنة (2020) ويعد هذا القانون معلماً رئيسياً في الجهود الرامية إلى إيجاد إطار قانوني قوي لاستثمارات القطاع الخاص وتيسير مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

3.1.3.2 حشد مؤسسات (بنوك تنمية، صناديق تمويل تنمية محلية) للتمويل الحضري.

إن حشد مؤسسات مثل بنوك التنمية وصناديق التمويل التنموي المحلية يمثل خطوة حاسمة لتعزيز التمويل الحضري في الأردن، وتمكين المدن والبلديات من تنفيذ مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة وتسعى وزارة الإدارة المحلية إلى تفعيل دور بنك تنمية المدن والقرى كوسيط مالي متخصص لقطاع البلديات، وتمكينه من منح القروض طويلة الأجل وفقاً لمبادئ العمل المصرفي هذا ويهدف بنك تنمية المدن والقرى والمنشأ بموجب قانون بنك تنمية المدن والقرى وتعديلاته رقم (63) لسنة 1985 إلى:

- 1) دعم مشاريع الهيئات المحلية لتأمين الخدمات الرامية إلى إيجاد الخدمات الأساسية العامة والمساهمة في تطويرها عن طريق تعبئة موارده المالية المحلية والخارجية وتقديم التسهيلات الائتمانية الضرورية لتنفيذ هذه المشاريع.
 - 2) إدارة القروض التي تعقدتها الهيئات المحلية وكفالتها والقيام بأية وظيفة أو تعامل أو أعمال مصرفية يتطلبها تنفيذ الواجبات المنوطة بالبنك.
 - 3) مساعدة الهيئات المحلية في تحديد أولويات المشاريع الإنتاجية في ضوء جدواها الاقتصادية والمساهمة في رأس مال هذه المشاريع.
 - 4) المساعدة في توفير الخبرات والخدمات الفنية بما في ذلك تدريب الفنيين الذين تحتاج اليهم الهيئات المحلية.
 - 5) تقديم التسهيلات الائتمانية لأية هيئة أو مؤسسة تتضمن أهدافها تقديم الخدمات الأساسية داخل حدود الهيئات المحلية.
 - 6) تمويل مشاريع للهيئات المحلية بدون احتساب الفائدة.
- علماً بأنه بموجب القانون المعدل لقانون بنك تنمية المدن والقرى لسنة 2022 والذي تم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 2022/4/17 فقد أكد وبهدف قيام البنك بتحقيق التنمية الشاملة في البلديات ودعم مشاريعها ومساعدتها على أداء واجباتها على ما يلي:
- تقديم الخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانية بما فيها دون احتساب نسبة فائدة على البلديات وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وسلطة إقليم البترا التنموي السياحي أو لأي جهة تعمل على تحقيق التنمية المحلية.
 - تقديم الخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانية لمشاريع الشراكة بين البلديات والقطاع الخاص.
 - إدارة المنح والقروض والرقابة عليها والتحقق من استخدامها في أوجه الإنفاق المخصصة لها.
 - تحفيز البلديات على تحسين أدائها المالي بما ينعكس على حجم الاقتراض وكلفته.
 - إجراء الدراسات وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات متعلقة بالبلديات وتحليلها وإجراء التصنيف الائتماني للبلديات.
 - توفير الخبرات والخدمات الفنية والاستشارية للبلديات وحوسبة أعمالها وخدماتها حيث تم لغاية الآن حوسبة (45) خدمة لصالح العمل البلدي.

تم الانتهاء من تنفيذ مشروع الخدمات البلدية والتكيف الاجتماعي (2018-2021) الذي ينفذ من قبل وزارة الإدارة المحلية وبدعم فني من بنك تنمية المدن والقرى، ويمول المشروع حكومات كندا، هولندا، الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي، والمملكة المتحدة وإدارة وإشراف البنك الدولي الذي يأتي استجابة لطلب الحكومة الأردنية لمعالجة أثر تدفق اللاجئين السوريين على المجتمعات الأردنية المضيفة ضمن «خطة استجابة الأردن» التي حددت الاحتياجات اللازمة لمعالجة التكيف الاجتماعي.

سيقدم المشروع حالياً منح للبلديات المشاركة والمضيفة للعدد الأكبر من السوريين بتمويل يبلغ (8.43) مليون دولار، وستمنح الأولوية للبلديات التي تولي اهتماماً بالاستدامة والاستجابة وكفاءة الخدمات المقدمة لتوفير تكيف اجتماعي على المدى الطويل، وقد وصل عدد البلديات المستفيدة إلى (28) بلدية ومن أبرز ما تم إنجازه حديقة مآدبا البيئية ذات المواصفات العالمية بالتصميم والتنفيذ.

أما صندوق منح المشاريع الابتكارية فيشمل فقط: بلدية السلط، بلدية جرش، بلدية الكرك، بلدية الطفيلة، بلدية الرصيفة.

كما تعمل الوزارة بشكل نهائي على إخراج مشروع أداة التنمية من قبل بنك تنمية المدن والقرى وبالشراكة مع وزارة الداخلية لتكون منصة وطنية ومرجع واضح ومعتمد لمن يعمل بقطاع التنمية الحضرية والخدمات البلدية والنقل العام. كما تعمل الوزارة ومن خلال مديرياتها المختلفة وكافة البلديات على المساهمة بتحقيق الهدف رقم (11) من أهداف التنمية المستدامة وغاياته الفرعية من خلال كافة مشاريعها وبرامجها ومبادراتها ونسعى لتحقيق شراكات إضافية لزيادة المساحات الخضراء مثل مشروع مدينة السلط مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وكذلك تعمل بشكل مؤسسي لزيادة عدد ملفات التتميط الحضري التّم تم إعدادها بالمفروق واريد وتتطلع لنقل التجربة وتعميمها.

كما قام **البنك المركزي الأردني** من خلال برنامج التمويل الخاص بدعم القطاعات الاقتصادية وبرنامج التشغيل الذاتي "انهض" بتوفير قروض بلغت قيمتها (1.6) مليار دينار ويتم منحها للمشاريع والمستثمرين من خلال البنوك العاملة في المملكة للقطاعات المستهدفة وفقاً لسياستها الائتمانية وتحقيقها لشروط هذه البرامج.

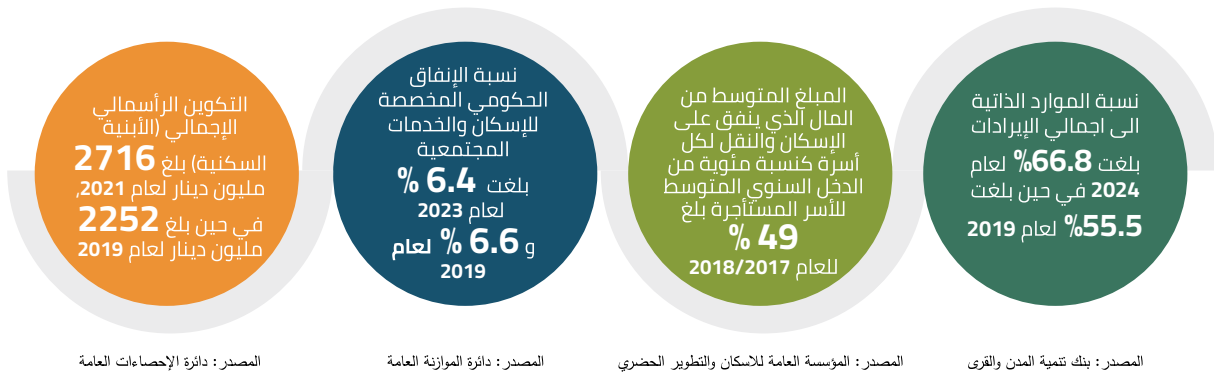
ومن أهم القطاعات التي يتم تمويلها ضمن برنامج تمويل ودعم القطاعات الاقتصادية "الصناعة، الطاقة المتجددة، الزراعة، تكنولوجيا المعلومات، الصحة، النقل، التعليم، السياحة، التصديري"، حيث استفاد منها (2988) مشروع.

استهدف البرنامج الوطني للتشغيل الذاتي "انهض" الشباب من الفئة العمرية (18-45) سنة والتي تعمل ضمن جميع القطاعات التنموية الإنتاجية والخدمية والتقنية التي تحقق مصدر دخل وتوفر فرص عمل وبحيث لا يشمل القروض الاستهلاكية والشخصية. حيث استفاد منها (290) مشروع. حيث وفرت هذه البرامج ما يقارب (19) ألف فرصة عمل.

ومن ناحية أخرى قام البنك المركزي الأردني عام 2020 بأطلاق برنامج خاص خلال أزمة كورونا وصلت قيمته الى (700) مليون دينار تم منحها بالكامل لغايات تمكين المهنيين والحرفيين والمؤسسات الفردية والشركات الصغيرة والمتوسطة للتعامل مع الآثار السلبية لفيروس كورونا، استفاد منها (6,633) مشروع وبما يخدم (112) ألف عامل على رأس عمله.

كما قام البنك المركزي الاردني بالشراكة مع القطاعين العام والخاص بتعزيز توفير أنظمة الدفع والتسويات المتطورة والامنة والفعالة وفق أفضل الممارسات في هذا المجال، حيث تعتبر أنظمة الدفع والتحويل الإلكتروني عنصراً أساسياً للبنية التحتية المالية الحديثة وبما يعزز مفهوم الاشتغال المالي وتحقيق أهداف الاستراتيجية الخاصة به للفترة (2023-2028) كونها تمثل سهولة الوصول للخدمات المالية بشكل فعال وميسر.

مؤشرات تطوير أطر التمويل لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على جميع مستويات الحكومة



2.3.2 تنمية القدرات

1.2.3.2 تنفيذ برامج تنمية القدرات كمدخل فعال ومتعدد الجوانب لصياغة وتنفيذ وإدارة وتقييم سياسات التنمية الحضرية

يمثل تنفيذ برامج تنمية القدرات مدخلاً فعالاً ومتعدد الجوانب لتعزيز عملية صياغة وتنفيذ وإدارة وتقييم سياسات التنمية الحضرية في الأردن هذه البرامج لا تقتصر على تزويد الأفراد بالمعرفة والمهارات فحسب بل تعمل على بناء مؤسسات قادرة على التكيف والابتكار والاستجابة بفعالية للتحديات الحضرية المتزايدة، حيث تساهم برامج تنمية القدرات في كل جانب من جوانب دورة سياسات التنمية الحضرية.

يعمل المركز الجغرافي الملكي الأردني والذي تم تأسيسه عام (1975) كمؤسسة وطنية تشاركية مع المؤسسات الوطنية ذات العلاقة بالتنمية المستدامة وتتولى تنفيذ كافة الأعمال المساحية (الأرضية، الجوية، والفضائية) وإنتاج الخرائط بكافة الأنواع والمقاييس لسد حاجات المملكة بشكل خاص في هذه المجالات وتقديم الخدمات للدول العربية الشقيقة والدول الصديقة التي تحتاج إلى مثل هذه الخدمات.

حيث عمل على توفير الكفاءات المدربة في مجال المساحة والخرائط وما يتعلق بهما من علوم كالاستشعار عن بعد وأنظمة المعلومات الجغرافية والتصوير الجوي، وتم ذلك من خلال التأهيل خارج المملكة في الدول المتقدمة وداخل المملكة في كلية المركز الجغرافي الملكي الأردني للعلوم المساحية والتي لم يقتصر التدريب فيها على الأردنيين، بل شمل العديد من أبناء الدول العربية الشقيقة والتشاركية المستمرة لأعمال المركز مع المؤسسات الوطنية ذات العلاقة لخدمة التنمية المستدامة.

كما تقوم مؤسسة التدريب المهني بتوفير التدريب لمنسوبيها بهدف رفد سوق العمل بكوادر مؤهلة حيث تم رفع كفاءة (93%) من الكادر في المؤسسة، وأكدت على ضرورة استمرار التطوير المستمر للمدربين في كافة تخصصات ومعاهد المؤسسة، وحرصت المؤسسة على تدريب مدربين في اختصاصات نوعية وضمن تدريبات متقدمة في مجال اختصاصاتهم مثل صيانة السيارات الكهربائية والألياف الضوئية والشبكات واللحام تحت الماء. حيث تم استحداث مشاغل جديدة لصيانة السيارات الهجينة والكهربائية والآليات الثقيلة المتميز لتكنولوجيا الزراعة الحديثة والعديد من المشاغل، وتسعى مؤسسة التدريب المهني على تأسيس معاهد تدريب مهني مستقبلية بهدف إيجاد بيئة تدريبية متميزة مواكبة لسوق العمل، وتواكب التكنولوجيا الحديثة والمتطورة.

وتم الانتهاء من التجهيز الأولي لـ (20) محطة تدريبية لإدخال ميزة التدريب عبر الواقع الافتراضي في تخصصات صيانة المركبات الهجينة الهايبرد واللحام في (15) معهد بالشراكة مع المركز الأردني للتصميم والتطوير JODDB، مما يجعل التدريب المقدم في هذه التخصصات أكثر تفاعلية وممتعة وبأعلى جودة وأقل تكلفة، حيث أنّ هذه المختبرات التي تم استحداثها بما يتواءم مع التكنولوجيا الحديثة واحتياجات سوق العمل تأتي نتيجة للتطور في تقنيات التدريب في العالم ولتوفير بيئة افتراضية تحاكي ميادين التدريب الحقيقية ولتوفير نظام تدريبي تفاعلي يحاكي الواقع الحقيقي.

كما تم العمل مع الوكالة الألمانية للتنمية وإدخال الواقع المعزز (AR) للتدريب على تكنولوجيا اللحامات ونظام التدريب على الواقع الافتراضي لتخصص اللحام والهايبرد واللحام في الصناعات المعدنية ويشمل نظام التدريب عبر الواقع الافتراضي نظام العرض ثلاثي الأبعاد ومستشعر حركة اليد، وشاشة عالية الوضوح تعمل باللمس، وأجهزة كمبيوتر مجهزة لعرض المحتوى التدريبي.

وقامت مؤسسة التدريب المهني بعمل برامج نوعية ومتميزة للشباب والشابات في جميع محافظات المملكة حيث تم استحداث وتطوير (19) برنامج تدريبي، تقوم مديرية المناهج والبرامج بتصميم برامج تدريبية تواكب الحداثة والتطور التكنولوجي وتسعى دائما لمراجعتها بشكل مستمر مع القطاع الخاص والمدرّبين في المعاهد لتكون مواكبة للثورة الصناعية الرابعة والتحول الرقمي وانترنت الأشياء.

وتقوم المؤسسة بتنفيذ حملات توعية وطنية باستمرار والعمل يجري لتوسيع نطاقها ونوعها باستمرار وتنفيذ حملات الإرشاد والتوجيه المهني بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومؤسسات المجتمع المدني، وتحرص على تعزيز الشراكة وتحقيق التكاملية مع ثلاثية التنمية القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية.

عملت بلدية الزرقاء الكبرى على تأهيل وتدريب عدد من الموظفين على صياغة وتنفيذ سياسات التنمية الحضرية، حيث بلغ عدد الموظفين المدربين في عام 2023 (15) متدربا ومتدربة وفي عام 2024 (22) متدربا ومتدربة.

مؤشرات تنمية القدرات كأساس لصياغة وتنفيذ إدارة سياسات التنمية الحضرية

توفر السياسة الحضرية الوطنية الإمكانية لتحديد المصلحة الوطنية بصورة واضحة في إدارة النمو الحضري بشكل استباقي وتعاوني عبر الوزارات والقطاعات وغير المحافظات والمدن حيث يوجد العديد من الخطط والاستراتيجيات والسياسات والمبادرات المفصلة والملهمة فضلاً عن الأنظمة والمعايير والتشريعات (قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية المؤقت رقم 79 لسنة 1966 وتعديلاته، ونظام معدل لنظام الأبنية وتنظيم المدن والقرى رقم 12 لسنة 2025) وتبذل الجهود حالياً لتبني مبدأ اللامركزية في التخطيط ليكون أكثر تشاركية وقائم على أساس مجتمعي.

جودة القانون

المصدر: وزارة الإدارة المحلية

تم تشكيل لجنة وطنية لإعداد التقرير الوطني لمتابعة تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة برئاسة مدير عام المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري

وجود هيكل أو مكتب أو لجنة وطنية لتنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة

المصدر: المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري

عدد مرافق المياه
والصرف الصحي العامة
المشاركة في برامج بناء
القدرات المؤسسية
(غير متاح)

المصدر: وزارة المياه والري

نسبة المدن والحكومات
الإقليمية التي لديها
موظفين مدربين على
صياغة وتنفيذ سياسات
التنمية الحضرية بلغت
100% على مستوى
مدينة عمان

المصدر: أمانة عمان الكبرى

شاركت المملكة
الأردنية الهاشمية في
ورش عمل بناء
القدرات بشأن مؤشرات
الأجندة الحضرية
الجديدة

المصدر: المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري

(نسبة المشتغلون
ممن أعمارهم 15
فأكثر في أنشطة
المالية والتأمين بلغ
1.3% لعام 2024
في حين بلغ 1.1%
عام 2019)

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

عدد مهندسي تخطيط
المدن لكل 100000
شخص بلغ 3.2 مهندس
عام 2024 في حين بلغ
3.3 مهندس لعام
2019

المصدر: نقابة المهندسين الأردنيين

3.3.2 تكنولوجيا المعلومات والابتكار

1.3.3.2 تطوير بيانات ومنصات رقمية سهلة الاستخدام وتشاركية للبيانات من خلال أدوات الحكومة الإلكترونية والحوكمة الرقمية

تجسّد إدارة التحوّل الرقمي والتمكين الرقمي في وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة التزام الحكومة في المملكة الأردنية الهاشمية بتعزيز المعاملات الرقمية وتطوير البنية التحتية الرقمية لدعم التحوّل الشامل نحو الخدمات الإلكترونية. يأتي هذا التوجّه ضمن استراتيجية وطنية تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة من خلال الحلول الرقمية المبتكرة.

يمثل تطوير بيانات ومنصات رقمية سهلة الاستخدام وتشاركية للبيانات حجر الزاوية في تعزيز فعالية أدوات الحكومة الإلكترونية والحوكمة الرقمية في الأردن، ويساهم بشكل كبير في تحسين عملية صنع القرار في مجال التنمية الحضرية، وقد جسد برنامج الحكومة الإلكترونية اهتمام المملكة الأردنية الهاشمية لتطبيق مفهوم التعاملات الإلكترونية الحكومية والتحول الرقمي ويأتي البرنامج ضمن المبادرات والمشاريع التنموية التي تتبناها المملكة لتحقيق التنمية المستدامة والتطوير في جميع جوانب الحياة.

هذا وقد كانت الأردن من أوائل الدول التي أطلقت مبادرة الاستراتيجية الوطنية للحكومة الإلكترونية في العام 2001 برعاية ملكية سامية والتي حملت أهدافاً وتوجهات متعلقة بالتحوّل نحو مجتمع المعرفة المتمتع بظروف اقتصادية ديناميكية تُشجع على التنافسية، وقد سعى الأردن إلى تحقيق وإنفاذ الرؤية الاستراتيجية من خلال استحداث منهجيات واقعية تشجع التحوّل لكل من المجتمع والاقتصاد والحكومة.

حيث تم الانتهاء من وضع خارطة الطريق لتحسين مرتبة الأردن في تقرير مؤشر الابتكار العالمي وتعميمها والمتابعة مع المؤسسات على تنفيذها ومراجعة مدخلات المؤسسات للخروج بخطة تحسينية للمؤشر والانتها من إعداد الخطة التحسينية لمؤشر الابتكار العالمي واعتمادها وتعميمها على المؤسسات الوطنية المعنية للبدء بتنفيذها ضمن الأطر الزمنية المحددة ودراسة تقرير المؤشر لعام 2024 وتحليل أداء الأردن به لغايات تحديد أي تدخلات لازمة على الخطة وبناءً على هذه الدراسة يجري العمل حالياً بالتعاون مع المؤسسات الوطنية المعنية على إعداد ملحق للخطة التحسينية تتضمن إجراءات وأنشطة تحسينية لعدد مُحدد من المؤشرات الفرعية التي يجب العمل على تحسينها في ملف الأردن.

كما تابع برنامج الحكومة الإلكترونية مسيرته نحو تقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية بدرجة عالية من رضى المتعاملين بها، ويسعى إلى تدعيم ونشر استخدام الخدمات الحكومية الإلكترونية من خلال تحسين جودة الخدمات ودقتها وتقليل الوقت اللازم لإيصال وتحسين رحلة المستخدم كما عمل برنامج الحكومة الإلكترونية على تطوير البنية التحتية اللازمة لمشاركة وتقديم

الخدمات الحكومية فقد عملت الحكومة من خلال وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة على دراسة التطبيقات المتوفرة وعمل الترابط فيما بينها ودراسة الخدمات الإلكترونية وطريقة عملها، كما تم تقييم الوضع الراهن والأنظمة العاملة في المؤسسات كما قامت بتطوير الهوية الرقمية والمنصات الإلكترونية للخدمات المختلفة وبوابة حكومية واحدة لتقديم مختلف الخدمات بحيث تتضمن الخطط في المستقبل القريب تطوير تطبيق بوابة سند لتصبح المنصة الوحيدة للخدمات الحكومية وتنفيذ أدوات رقمية شاملة لنظم المعلومات المكانية الجغرافية بهدف تطوير التخطيط العمراني وزيادة كفاءة إدارة الأراضي وسهولة الوصول إلى الخدمات الحضرية.

تجسّد إدارة التحوّل الرقمي والتمكين الرقمي في وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة التزام الحكومة في المملكة الأردنية الهاشمية بتعزيز المعاملات الرقمية وتطوير البنية التحتية الرقمية لدعم التحوّل الشامل نحو الخدمات الإلكترونية، يأتي هذا التوجّه ضمن استراتيجية وطنية تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة من خلال الحلول الرقمية المبتكرة.

وقد شهدت السنوات الأخيرة قفزة نوعية في التحوّل الرقمي من خلال تبني تقنيات حديثة وإطلاق منصات متكاملة تسهّل الوصول إلى الخدمات الحكومية وتعزّز الكفاءة التشغيلية.

وواصلت إدارة التحوّل الرقمي والتمكين الرقمي جهودها في تحسين تجربة المستخدم من خلال تبسيط الإجراءات وتقليل الوقت اللازم لإنجاز المعاملات وتحسين دقة الخدمات المقدّمة، كما تم التركيز على تطوير البنية التحتية الرقمية حيث عملت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة على دراسة الأنظمة المتاحة وربطها ضمن منظومة موحّدة لتعزيز التكامل بين المؤسسات الحكومية وشملت التطورات الحديثة إطلاق الهوية الرقمية، وتطوير بوابة الحكومة الإلكترونية الموحدة التي تسهّل الوصول إلى مختلف الخدمات بالإضافة إلى التحديث المستمر لتطبيق بوابة "سند" لتصبح المنصة الرئيسية للخدمات الحكومية الرقمية، كما تم دمج نظم المعلومات الجغرافية المكانية في عمليات التخطيط العمراني مما ساهم في تحسين إدارة الأراضي وتسهيل الوصول إلى الخدمات الحضرية بفعالية أكبر.

من خلال هذه الجهود تواصل المملكة الأردنية الهاشمية تحقيق خطوات متقدمة في التحوّل الرقمي مما يسهم في تعزيز الشفافية ورفع مستوى الكفاءة وتقديم خدمات حكومية متطورة تلبي تطلعات المواطنين والمقيمين.

تم انتخاب الأردن ممثلاً بالمركز الجغرافي الملكي نائباً لرئيس اللجنة العربية لخبراء الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية بالإضافة إلى عضوية المركز الجغرافي الملكي لعدد من الروابط العالمية ذات العلاقة مثل الأربطة الدولية للفوتوغرامتري والاستشعار عن بعد، لجنة الأمم المتحدة للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، إدارة المعلومات الجيومكانية العالمية، ويقوم المركز الجغرافي الملكي الأردني بتنفيذ جُملةً من المشاريع والنشاطات ومنها:

- العمل على تحديث الخرائط الطبوغرافية بكافة المقاييس.
- شراء طائرة تصوير جوي (DRONE) وذلك للقيام بالتصوير الجوي داخل المملكة الأردنية.
- توفير البيانات والمعلومات الجغرافية وتقديمها للقطاعين العام والخاص لإجراء الدراسات والأبحاث.
- تدريب العديد من الكوادر في مجالات المساحة ونظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد والعلوم الجيومكانية سواء من داخل الأردن أو من خارج الأردن.
- تخريج العديد من الكوادر المؤهلة في مجال المساحة ونظم المعلومات الجغرافية من خلال كلية المركز الجغرافي الملكي الأردني للعلوم المساحية.
- تزويد المؤسسات العامة والخاصة بصور الأقمار الصناعية المعالجة ذات قدرة تمييزية مختلفة.
- إنتاج خرائط نوعية كخرائط غطاء الأرض واستعمالات الأراضي.
- عمل خارطة الحصاد المائي بالتعاون مع وزارة الزراعة وسلطة وادي الاردن.

- عضوية لجنة الأمم المتحدة للاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي.
- عمل خارطة تفاعلية لجمعية مصدري التمور تحتوي على مواقع مزارع النخيل ومعلومات عنها ومعامل التمور في المملكة الأردنية الهاشمية.
- عمل خارطة تفاعلية لصندوق البريد يبين توزيع مكاتب البريد والربط بينهم.
- انجاز مشروع رفع وتصوير طرق المملكة الأردنية الهاشمية لصالح شركة هير جلوبل العالمية.
- الاشراف على تصوير منطقة اختصاص شركة البوتاس العربية وتدقيق البيانات.
- اجراء صيانة والرصد لجزء من شبكة النقاط المرجعية على مستوى المملكة الأردنية الهاشمية.
- انجاز مشروع المبادرات الملكية لصالح الديوان الملكي العامر.
- عمل تطبيق خاص بالأسماء المرومنة وذلك لتسهيل العمل للموظفين والعاملين في موضوعات الاسماء الجغرافية.
- تحديث الخرائط السياحية لمراكز المحافظات بواقع (12) لوحة من أصل (12) لوحة.
- إنتاج الخرائط الموضوعية للعديد من الجهات الحكومية والخاصة.

استجابت **هيئة تنظيم قطاع الاتصالات** لجائحة كوفيد-19 المستجد حيث تم تبني منهجيات لتمكين المؤسسات من الاستمرارية في الأعمال وفقاً للأولويات دون أن يؤثر على الأداء ومن أهم الجهود الوطنية التي بذلتها الهيئة بهذا الخصوص، التعاون مع القطاع الخاص ومنحهم ترؤدات مجانية لزيادة ساعات شبكاتهم وتقوية البث ورفع سرعات الإنترنت ومضاعفة السعة التخزينية لمواقعهم الراديوية حتى يتسنى للمواطنين استخدام وسائل الاتصالات على اختلاف أنواعها وبالشكل الأمثل ودون انقطاع وبما يلبي احتياجاتهم، بالإضافة إلى تأمين التغطية اللازمة لشبكات الاتصالات لمناطق الحجر الصحي وغيرها من الإجراءات وصولاً لأن يكون الأردن نموذجاً عالمياً يحتذى به في مجال التعامل مع هذه الأزمة.

1. قامت هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بإطلاق خدمات تقنية الجيل الخامس في العام 2022 وبوتيرة متسارعة من الإجراءات التنظيمية ضمن إطار من التشاركية مع كافة الأطراف المعنية حيث قامت الهيئة بتوقيع اتفاقية مع مرخصي خدمات الاتصالات المتنقلة في المملكة، إذ أن الهدف من إدخال تكنولوجيا الجيل الخامس إلى المملكة هو تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمستفيدين ورفع كفاءتها على النحو الذي يسهم في التعامل مع كافة خدمات القطاعات الأخرى بكل سلاسة وفي العام 2023 حققت الأردن المرتبة السابعة بين دول الشرق المتوسط وشمال أفريقيا في نشر الخدمة، بعد دول الخليج العربي.

2. في العام 2022 تم في الهيئة التوقيع على مذكرة تفاهم بين الهيئة وجمعية بنك الطعام الأردني بهدف دعم عمليات توصيل الغذاء للأسر المحتاجة وتحقيق الأمن الغذائي وذلك بالتعاون مع بعض شركات التوصيل المرخصة ويأتي توقيع المذكرة في إطار مسؤولية الهيئة المجتمعية ودورها في خدمة المجتمع وإيماناً بالدور الجوهري الذي تلعبه شركات توصيل البريد بهدف دعم عمليات توصيل الغذاء للأسر المحتاجة.

3. في العام 2023 حققت الأردن المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية والشرق الأوسط في مؤشرات بروتوكول الإنترنت/الإصدار السادس.

4. في العام 2024 أصدرت الهيئة مجموعة من القرارات والتعليمات التنظيمية وهي: تعليمات تنظيم إرسال رسائل الجمل، وتعليمات الحصول على الموافقة النوعية لأجهزة الاتصالات وتعليمات تأثير الحقول الكهرومغناطيسية على الصحة والسلامة العامة (تحديث)، تعليمات توثيق الاشتراك بخدمات الاتصالات العامة من خلال نظام "اعرف المشترك إلكترونياً"، والقرار التنظيمي لتنظيم استخدام وتشغيل معيدات البث الراديوية في شبكات الاتصالات المتنقلة العامة.

5. قامت الهيئة بتحديد مجموعة من المشاريع والنشاطات في خطتها التحسينية المستقبلية لغايات تحسين مرتبة الأردن في المؤشرات الدولية الخاصة بقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهي على النحو الآتي:

- اصدار تعليمات المشاركة في البنى التحتية والتجوال الوطني.
- تنفيذ خطة نشر تغطية الجيل الخامس في المحافظات والالتزامات في الحزمة التحفيزية المقدمة من الحكومة.
- مشروع نقل الأرقام (Number portability).
- تنفيذ قرارات مراجعة الأسواق في سوق الاتصالات الثابتة بما يخص النفاذ لخدمات الجلمة وترخيص شركات اتصالات جديدة توفر شبكات الألياف الضوئية.
- الإعفاءات على رسوم ترددات FBWA ليتم نشر خدمة الإنترنت في المحافظات.
- استمرارية بناء شبكات الألياف الضوئية من قبل المرخص لهم.
- اصدار تعليمات حماية مصالح المستفيدين.
- مراجعة أسعار الربط البيني بشكل سنوي.
- زيادة عدد المنافذ الدولية والكيبلات البحرية التي تحمل السعات الدولية للإنترنت من شأنها رفع (bandwidth) لكل مستخدم إنترنت.
- مراجعة أسعار النفاذ بالجلمة بشكل سنوي.

كما قام **المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا** بتوفير بنية تحتية رقمية قوية تضمن سهولة الوصول إلى البيانات وتحديثها وتبني سياسات البيانات المفتوحة لضمان توفر المعلومات للجهات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص واستخدام أنظمة إدارة البيانات الضخمة (Big Data) لتخزين وتحليل البيانات الضخمة والمتغيرة بسرعة.

وتطوير منصات حكومية موحدة تتيح مشاركة البيانات بين مختلف المؤسسات عبر واجهات برمجية مفتوحة (APIs).

وكذلك تعزيز التكامل بين الأنظمة الحكومية المختلفة لتقليل تكرار البيانات وتحسين الدقة والشفافية.

كما صممت منصات تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وعرض المعلومات بطريقة مرنة وسهلة الاستخدام، واستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) لتحليل البيانات وعرضها بشكل مرئي لمساعدة صناع القرار، وإنشاء سحابة حكومية وطنية تتيح تبادل البيانات بين الجهات المختلفة بشكل آمن وتطوير نظم إدارة هويات موحدة (Single Sign-On) لضمان سهولة الاستخدام مع الحفاظ على الأمان.

وقام **برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية** بعدة مشاريع بهدف الاستجابة لجائحة كوفيد-19 ومنها مشروع تعزيز التعافي من جائحة كوفيد-19 وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال العمل المحلي في دول آسيا والمحيط الهادئ والدول العربية والأفريقية في الفترة (2023-2025).

ومن مشاريع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في مجال التكنولوجيا، مشروع الشبكة المعرفية والعلمية للتحالف المحلي 2030 والذي سيتم عمله في الفترة (2024-2026)، ومشروع مسارات نحو التنمية الشاملة، ربط البيانات والمشاركة وحقوق الإنسان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي في الفترة (2024-2025).

2.3.3.2 دعم وتقوية جميع المستويات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في عملية جمع وتصنيف وتحليل البيانات

يعد دعم وتقوية جميع المستويات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في عملية جمع وتصنيف وتحليل البيانات في الأردن خطوة أساسية نحو اتخاذ قرارات مستنيرة وفعالة في مختلف القطاعات، بما في ذلك التنمية الحضرية، يتطلب تحقيق ذلك جهوداً متكاملة تشمل بناء القدرات، وتوفير الأدوات والموارد اللازمة، وتعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة.

نظراً لأهمية النظام الإحصائي في إنتاج بيانات إحصائية دقيقة ومعبرة عن احتياجات كافة القطاعات الوطنية من أجل تحليلها والخروج بمعلومات يعتمد عليها في اتخاذ قرارات رشيدة تسهم في إحداث التغيرات الإيجابية المنشودة في الواقع الاقتصادي والاجتماعي الأردني، فقد كان من الضروري إيجاد نظام إحصائي وطني كفؤ وفعال ومحقق للتوازن بين آلية الطلب على البيانات وآلية توفيرها، بحيث تتطلع الحكومة إلى أن يكون هذا النظام قادراً على الاستجابة لاحتياجات مستخدمي البيانات الإحصائية كماً ونوعاً وجديراً بنقتهم وملتزماً بإشراك جميع مؤسسات الدولة في إنتاج البيانات الإحصائية الملبيّة للاحتياجات الوطنية بما يضمن انسجام السياسات والخطط الإستراتيجية مع الأهداف والرؤية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

وبنهج تشاركي بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في الأردن تم الخروج باستراتيجية وطنية للإحصاءات للأعوام (2018-2022) وتطوير النظام الإحصائي وتحسين جودة مخرجاته واستجابته للطلب على البيانات الإحصائية، وذلك بالاعتماد على توجه يهدف إلى توسيع نطاق المؤسسات المنتجة للبيانات الإحصائية بما يكفل تعزيز دور المؤسسات الشريكة لدائرة الإحصاءات العامة في إنتاج البيانات الإحصائية لا مركزياً من خلال كوادرها وأدواتها الذاتية دون الحاجة إلى الاعتماد بشكل كلي على دائرة الإحصاءات العامة كمنتج مركزي للبيانات.

إن عملية التحول نحو لامركزية إنتاج البيانات الإحصائية وتطبيق نظام إدارة البيانات الوطنية ستم وفق هذه الإستراتيجية بالتدرج حيث سيتم ضم مؤسسات وطنية أخرى في كل مرحلة مراجعة لهذه الاستراتيجية إلى أن تصبح جميع المؤسسات شريكة في إنتاج البيانات وتوظيفها على المستويين المؤسسي والوطني.

حيث سعت الاستراتيجية الوطنية للإحصاء (2018-2022) إلى تطوير ورفع القدرات الإحصائية عبر كامل النظام الإحصائي الوطني. ووفرت رؤية حول وضع النظام الإحصائي الوطني لمدة (5) سنوات، كما حددت المعالم اللازمة للوصول إلى ذلك الوضع وقد تضمنت إطاراً شاملاً موحداً للتقييم المتواصل للاحتياجات المتجددة وأولويات المستخدمين من البيانات وبناء القدرات اللازمة لتلبية هذه الأولويات بطريقة أكثر تنسيقاً وكفاءة وتعاوناً، كما وفرت الاستراتيجية إطاراً لتعبئة وتسخير وتفعيل الموارد (الوطنية والدولية) ووضعت الأساس للإدارة الاستراتيجية للنظام الإحصائي الوطني كما ركزت على بناء الثقة في الإحصاءات الرسمية بحيث تصبح الدليل والأساس لاتخاذ القرارات وصنع السياسات.

وفي الوقت الحالي جاري العمل على اعتماد الاستراتيجية الوطنية للإحصاء من (2024-2028).

هذا وقد أقرت الحكومة من خلال وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة سياسة تصنيف وإدارة البيانات الحكومية 2020 من قبل مجلس الوزراء الموقر في 2020/1/15 حيث تهدف السياسة إلى توحيد جهود الجهات الحكومية في تنفيذ عملية تصنيف وإدارة البيانات الحكومية وحيث أوكلت مهمة مراقبة وإدارة تنفيذ السياسة إلى وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، كما قامت الوزارة بإعداد:

- منصة إلكترونية والمسمية بمنصة تصنيف وإدارة البيانات الحكومية (<https://gdc.gov.jo>) لإدارة عملية المتابعة على تنفيذ سياسة تصنيف وإدارة البيانات الحكومية من قبل الجهات الحكومية وتم إطلاق المنصة رسمياً بتاريخ 2021/11/11.

- عقد خمس ورشات عمل تعريفية حول سياسة تصنيف وإدارة البيانات الحكومية في عام 2020 إضافة إلى ورشتي عمل لتدريب الموظفين الحكوميين على تصنيف وإدارة البيانات الحكومية في عام 2021.

وقد بلغ عدد الجهات الحكومية المشاركة في الدورات التدريبية على تصنيف وإدارة البيانات الحكومية (104) جهة وبحضور (461) موظف حكومي كما تم نشر (1018) مجموعة بيانات مفتوحة من قبل (86) جهة حكومية ضمن (15) قطاع على منصة البيانات الحكومية المفتوحة (<https://data.jordan.gov.jo>) وذلك لغاية تاريخ 31 كانون الأول 2021.

وفي سياق إدارة البيانات الحضرية تقوم أمانة عمان الكبرى من خلال دائرة المرصد الحضري على إنشاء قاعدة بيانات حضرية لمدينة عمان كما تقوم دائرة المرصد الحضري بإنتاج المؤشرات الحضرية تقي بالمعايير الدولية وقيس المرصد الحضري مؤشرات الأداء الحضري لمدينة عمان وجمع البيانات الخام من جميع الشركاء في المدينة لإنتاج مؤشرات حضرية تساهم في إعداد سياسات التنمية الحضرية على جميع المستويات ومتابعة تقييمها للتغلب على النواحي السلبية وتطوير النواحي الإيجابية، وهو جهاز استشاري لمعدي سياسات التنمية الحضرية على مستوى مدينة عمان المحلي.

المرصد الحضري ينتج تقارير ومؤشرات حضرية، والتقارير والدراسات منها:

- إطلاق تقرير مؤشر ازدهار المدن عام 2020.
- التقرير الطوعي لمدينة عمان عام 2022.
- وسيبدأ بإنتاج مؤشرات الرصد الحضري، والبرامج والمشاريع التي يعمل المرصد عمان الحضري على إنتاج مؤشراتها:
 - مؤشرات UN Habitat.
 - مؤشرات WCCD.
- كما يقوم المرصد على إنتاج البيانات الرقمية الخام والمؤشرات الحضرية وبيانات وتقارير إحصائية.

مؤشرات تطوير بيانات ومنصات رقمية سهلة الاستخدام وتشاركية للبيانات من خلال أدوات الحكومة الإلكترونية والحكومة الرقمية



المصدر: وزارة الإدارة المحلية،
أمانة عمان الكبرى،
سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة

المصدر: السلطات المحلية

المصدر: أمانة عمان الكبرى





3. المتابعة والمراجعة

1.3. المتابعة والمراجعة

يأتي إعداد هذا التقرير في الفترة التي تم فيها اقرار السياسة الحضرية الوطنية والتي تعتبر خطة عمل لكافة القطاعات العاملة بجانب البنى التحتية والخدمات والنقل العام وإدارة البيئة الحضرية والتغير المناخي على كافة المستويات الجغرافية المحلية والإقليمية وتعتبر السياسة الحضرية الوطنية أداة من أدوات تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

يتطلب تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة بذل جهود متضافرة لإعادة التفكير في التنمية الحضرية والتخطيط وتعتبر قدرة الحكومات الوطنية والمحلية على تطوير استراتيجيات وخطط عمل حول الموضوع من أهم ركائز الالتزام بتلك المواثيق الدولية، هذا وتسير حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وفق منهجية مُحددة لتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي التي تعد ركيزة أساسية ضمن مسار الإصلاح الشامل الذي نادى به صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ولقد ساهمت عملية إعداد هذا التقرير على استخلاص عدد من الدروس المستفادة والممارسات التي ستساعد في تسريع وتيرة العمل لمواءمة الجهود التنموية الوطنية مع الخطة الحضرية الجديدة، مثل الحاجة إلى تعزيز الحوكمة والقدرات الفنية وتوفير البيئة المواتمة لتحقيق الخطة وتعزيز دور المؤسسات الوطنية والمحلية.

ومن أبرز المحاور التي ستؤطر العمل وتتكامل مع الأهداف والتدخلات التي تم تضمينها في الخطط الوطنية والقطاعية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تطوير قاعدة البيانات

وفر هذا التقرير فرصة لتعزيز أدوات وآليات جمع البيانات وسيواصل الأردن في المرحلة القادمة تطوير الإطار المؤسسي المعني وإنشاء مرصد حضري وطني للمساهمة في رصد وتسريع التقدم للخطة الحضرية بما في ذلك توجيه الاستراتيجيات القطاعية وضمان توافقها مع الخطة كما سيواصل الأردن تحديد مصادر تمويل جديدة ومتنوعة واستغلال أدوات مختلفة من التمويل.

وستستمر جهود الأردن بالرقمنة وتوظيف التكنولوجيا في القطاعين العام والخاص لتسخيرها لتحسين الخدمات وإجراء المراجعة المستمرة لمستهدفات المؤشرات للسنوات الأربع القادمة وتحديثها بشكل دوري وبما يعكس التقدم المنجز والاستجابة للمتغيرات والمستجدات، علماً أنه قد تم من خلال هذه المراجعة تحديد المستهدفات لما نسبته (95%) من المؤشرات، وسيتم العمل خلال المراحل القادمة على استكمال المستهدفات لباقي المؤشرات.

تولي الحكومة أيضاً اهتماماً كبيراً بمتابعة الخطة الحضرية الجديدة وتنفيذها على المستوى الوطني والمحلي وفي هذا الإطار يهدف هذا التقرير الى إعداد تقارير دورية لتحفيز تنفيذ المحاور المختلفة للخطة الحضرية الجديدة من خلال مجموعة من مؤشرات قياس الأداء الذكية، التي تم بالفعل رصدها في هذا التقرير وسيتم العمل على استكمال باقي المؤشرات تبعاً وتطوير

منهجية قياسها وتوفير البيانات اللازمة للقياس، وإيماناً بالدور الفاعل لمختلف شركاء التنمية من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات التنمية والتمويل الدولية المعنية ذات الصلة، سيتم دعوة ممثلي هذه الجهات للمشاركة أيضاً في تنفيذ متطلبات ومحاوِر الخطة الحضرية الجديدة بفاعلية وفقاً للإطار الوطني الذي تعدّه اللجنة الفنية المختصة بهذا الشأن ومن المتوقع أن يساهم المرصد الحضري المزمع تأسيسه في إعطاء دفعة لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية بكفاءة وفي توفير البيانات والمعلومات المطلوبة بشكل دوري. كما يمكن أن تتولى اللجنة الفنية خلال الفترة القادمة اتخاذ الخطوات التالية:

- (1) التأكيد على أهمية الدمج بين تنظيم العمل والخطط الاستراتيجية والقطاعية ومستهدفات العمل بالسياسة الحضرية الوطنية على المدى الطويل؛ مما يُعزز فرص الشمول والتكامل بين هذه القطاعات العاملة على أرض الواقع ضمن بوصلة عمل نازمة للتخطيط الاستباقي الذي ينقل العمل بكافة القطاعات من جانب تقديم الخدمة إلى مستوى البعد التنموي.
- (2) إعداد إطار وطني لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في إطار متابعة البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي وخارطة تطوير القطاع العام.
- (3) إعداد التقارير الدورية بمنهجية تشاركية بحيث تشمل التركيز على حجم الإنجاز المرصود نحو تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، والتعرف على التحديات التي قد تواجه التنفيذ، ورصد الممارسات الفضلى التي تنجح في التعامل مع التحديات.

وتجدر الإشارة إلى أهمية نشر التقارير الدورية لمتابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة لرفع الوعي بأهمية قضايا التنمية العمرانية الشاملة والمستدامة وعلاقتها الوثيقة بحياة المواطنين اليومية وبمستوى معيشتهم، خاصة ما يتعلق بالخدمات العامة والمرافق والبيئة وبالمراة والشباب والفئات المهمشة.







أم الجمال (المفرق) ضمن تراث اليونسكو



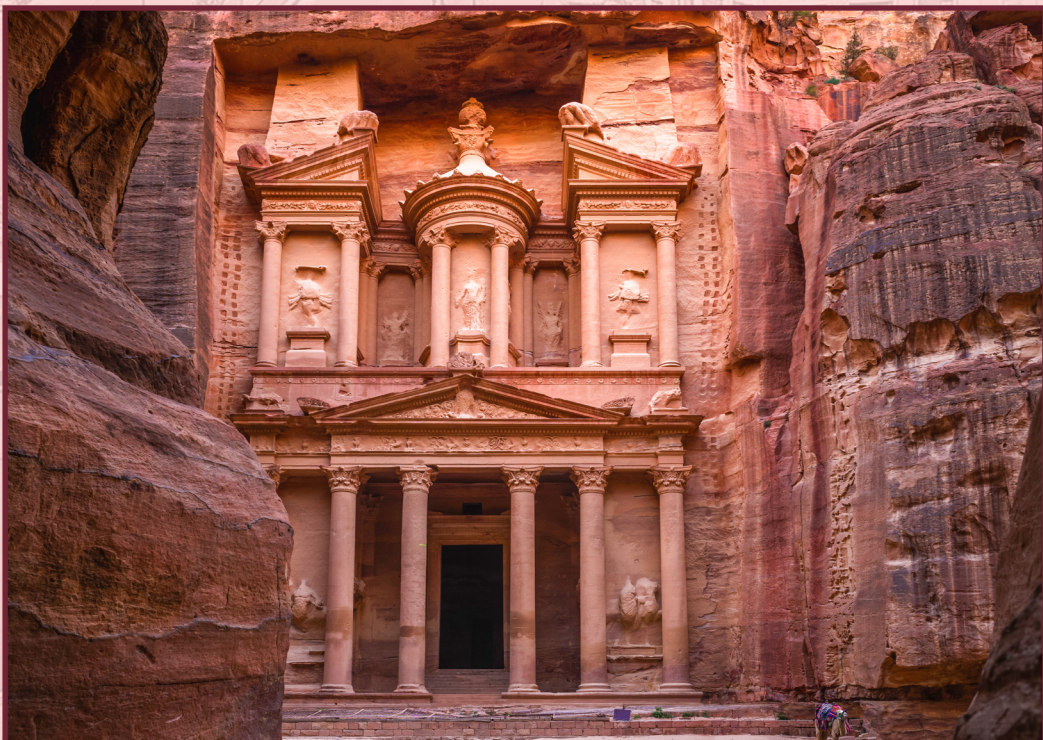
إربد عاصمة الثقافة العربية



مادبا عاصمة السياحة العربية



السلط مدينة التسامح والضيافة الحضرية



البتراء من عجائب الدنيا السبع الجديدة